Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الديم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الإقتصادية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

# الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو
## -دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس-

**من إعداد الطالبة**
بوحفص حاكمي

**إشراف الأستاذ**
عبد القادر دربال

**لجنة المناقشة**

محمد بن بوزيان.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة تلمسان.....رئيسا
عبد القادر دربال.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة وهران.....مقررا
عبد المجيد آيت حبوش.....أستاذ محاضر....جامعة وهران.....ممتحنا
كمال رزيق.....أستاذ محاضر.....جامعة البليدة.....ممتحنا

السنة الجامعية 2008-2009

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# شكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عبد القادر دربال الذي أشرف على هذا العمل.

الشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

والشكر موصول إلى الدكتور عبد المجيد آيت حبوش على الملاحظات القيمة والتعديلات التي أوصى بها من أجل إخراج هذا العمل في أحسن صورة.

وإلى جميع من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

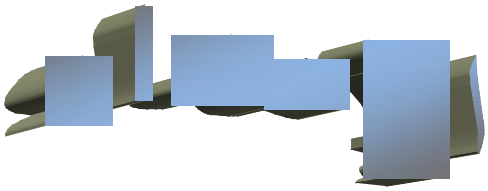

إلى الوالدين الكريمين اِعترافا وإجلالا

إلى الذين عشت معهم سنوات

طوال فامتزجت روحي

بأرواحهم فما صرت أراني إلا

فيهم...

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# مقدمة عامة

## التقديم:

تتناول هذه الدراسة إشكالية النمو الاقتصادي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول المغاربية بإيعاز ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، واثر ها علي الاقتصاد والنمو بشكل خاص ، علي اعتبار أن الاهتمام بقضايا النمو الاقتصادي لا يزال يشكل قضية محورية في اهتمامات وأجندة صانعي السياسات الاقتصادية، والحكومات المختلفة ،والهيئات الدولية في الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء.

إن هذا الموضوع المتعلق بالنمو شغل الكثير من صناعي السياسات الاقتصادية والاقتصاديين ، بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته ، والمحيط والبيئة المدعمة له ومكانة وأهمية الدولة ودورها في حدوثه، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار، بعد مسيرة طويلة ،امتدت ثلاثين عاما أو أكثر كانت تركز فيه أنظمة التخطيط السابقة علي زيادة الناتج والنمو ،من خلال وضع أرقام كمية مستهدفة للإنتاج دون اهتمام كبير بالتكاليف .

لقد حقق العالم في إطار هذا النظام إنجازات كبيرة، وبمرور الوقت أصبحت جوانب عدم الكفاءة واضحة للعيان. وفي ظل هذه الأوضاع اتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق ، في إطار برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي بزعامة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ضمن ما يعرف ببنود إجماع واشنطن، إن هذه السياسات والبرامج يصطلح عليها "سياسات التكيف الهيكلي "التصحيح الهيكلي " الإصلاح الاقتصادي" ترتبط بتفجر أزمة الديون الخارجية مند1982، من خلال إعلان المكسيك وبعض دول أمريكا الاتنية وأفريقيا عن عدم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قدرتها على تسديد ديونها ، ومنذ ذلك الوقت ما تزال الاهتمام سوءا بالنسبة إلى أهميتها للبلدان النامية ، وشروطها وموقف الحكومات والمجتمع المدني منها ، وكذلك تاثيرت تطبيقها وخاصة أثرها علي النمو الاقتصادي ،والعلاقة بين الإصلاح والنمو، ومنذ ذلك الوقت ومع التزايد المطرد في عدد البلدان النامية التي واجهت صعوبات في خدمة القروض الضخمة ، التي حصلت عليها من مصارف دول الشمال ومؤسسات بريتون وودر، أخذت المصارف تشترط اعتماد برامج التكيف الهيكلي لقاء الموافقة علي إعادة الجدولة، وكانت الحجة في ذلك أن هذه الإصلاحات ستضمن قدرة المدنيين علي مواصلة سداد ديونهم إلى ما بعد الأجل القصير، كل هذه الجوانب بالإضافة إلي جوانب أخرى هي محور دراستنا هذه .

❖ **الإشكال** لمعالجة في هذا الموضوع وتحقيق أهدافه تطرح الدراسة الإشكال الآتي:

- ما مدي صحة التلازم بين الإصلاح الاقتصادي والنمو في الحالات التي تتناولها هذه الدراسة؟
- إلى أي مدي نجحت برامج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق النمو ومدي استدامته؟
- هل ما حدث في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب من نتائج في مجال اثر الإصلاحات علي النمو هي حقيقية أم أنها من قبيل المرض الهولندي ؟

❖ **فرضيات الدراسة**

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة علي الفرضيات الاتية:

- تكاليف الإصلاحات في حالات الدراسة كانت أكبر من نتائجها المحققة.
- سياسات الإصلاحات الاقتصادية تعتبر مضادة ومعطلة لنمو الاقتصاد في المدى القصير ومحفزة له في المدى المتوسط والطويل.
- الإصلاحات الاقتصادية بزعامة المؤسسات الدولية في حالة الجزائر ضروري ولكنه وحده غير كافي لإنعاش النمو.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

### ❖ أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من مكانة وأهمية برامج وسياسات الإصلاح في المجتمع الدولي والحكومات المختلفة، والمؤسسات الدولية الراعية لقضية الإصلاح والنمو، وكذلك في بعدها الاكاديمى العلمي على اعتبار إن هذه البرامج تقوم على جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية ،وبالتالي قابليتها لتطبيق في بيئات مختلفة، وفى بعدها المحلى تظهر أهميتها كمخرج للتنمية بعد فشل المحاولات الذاتية التي قامت بها البلدان المعنية بالإصلاح، وفى بعدها الدولي من خلال ما تروج له المؤسسات الدولية والدول العظمي في ظل الأوضاع الحالية المتسمة بزيادة الاعتماد المتبادل والعولمة.

بالتالي فان أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها لفهم سياسات الإصلاح ، ومعرفة جدوى تطبيقها ، وهو أمر هام في تحقيق التنمية الشاملة والخروج من الأزمة والاختلالات التي عرفتها البلدان المغاربية بعد المحاولات .بمبادرات ذاتية.

### ❖ أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تأسيس مدخل تنموي منظم وخاص بسياسات وبرامج الإصلاحات وجدواها في تحقيق التنمية ،وبالتالي يسمح بفهم أعمق لنتائجها وأثارها .
- بيان كيفية حدوث، النمو وكيفية استدامته ، من خلال دراسة المقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب.
- معرفة درجة تقدم البلدان المغاربية الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب في تطبيق الجيل الأول من الإصلاح ونتائجه وانعكاساته وخاصة علي النمو الاقتصادي ومدي التقدم في تطبيق الجيل الثاني للإصلاح، الأفاق المستقبلية والاستراتيجيات في المنطقة في ظل التوجهات الجديدة للسياسات الاقتصادية وتشابهها، ومعرفة الدروس المستفادة من الخبرة مع الإصلاح في العالم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- -تقديم رؤية نقدية لبرامج وسياسات الإ
  صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وملاءمتها للأوضاع البلدان المغاربية .
- -إظهار العلاقة بين الإصلاح والعولمة مرورا بإجماع واشنطن إلى الجيل الثاني من الإصلاح المتعلق بالحكم الراشد.

## ❖ منهجية الدراسة

لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكال السابق، تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الكمي والمنهج المقارن، أما تقسيم الدراسة فهي علي الشكل الاتى:

**الجانب النظري** ونتناول فيه الإطار العام للموضوع ونحدد من خلاله المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي ومحدداته ونبرز تفسير هذا المفهوم في النظرية الاقتصادية .

كما نتناول كذلك في هذا الجانب مفهوم الإصلاح الاقتصادي ومداخله المختلفة، وبرامج وسياسات المؤسسات الدولية في علاقتها بالنمو الاقتصادي، من خلال ما يسمي بإجماع واشنطن.

**الجانب التطبيقي** نوضح فيه بعض التجارب العالمية في مجال الإصلاح الاقتصادي، وكيف تمت عملية التحول من أنظمة التخطيط السابقة إلى ميكانيزمات واليات السوق، وبالتالي ، الحديث عن التجربة مع الإصلاح والتكيف الهيكلي ، من خلال عينة من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا مع الإشارة إلى بعض البلدان النامية الاخري التي تعتبر من انجح البلدان حسب المؤسسات الدولية، كما يتناول هذا الجانب دراسة مقارنة بين البلدان المغاربية الجزائر وتونس والمغرب في مجال الإصلاح وعلاقته بالنمو، ومدي استدامته بعد ذلك، و البحث في نتائج الإصلاح وانعكاساته وخاصة علي مستوي أداء النمو في هده البلدان، ثم إستراتيجية المؤسسات المالية الدولية حاليا في هذه البلدان من خلال تطبيق الجيل الثاني للإصلاح، والمقارنة بين أداء النمو في البلدان الثلاثة وأخيرا نتائج الدراسة.

## ❖ أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دعتني إلى اختيار هذا الموضوع تتعلق بأسباب بذاتية و أخرى موضوعية الأسباب الذاتية خاصة أساسا بمواصلة العمل المنجز في أطروحة الماجستير حول السياسات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاقتصادية من منظور الإصلاحات الكلية ، زيادة إلى أ
دائرة اهتماماتي البحثية .

أما الأسباب الموضوعية فتتعلق أساسا بحداثة هذه الدراسات من جهة ،وما تثيره من جدل ونقاش سوء علي مستواها النظري أو علي مستوي تطبيقاتها في الدول النامية .

## ❖ الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة ونبدأ بتلك الدراسات التي صدرت عن الهيئات المالية الدولية التي تناولت الإجابة عن إشكالية النمو الاقتصادي في ظل برامج الإصلاح، في الوقت الدى ينبغي الإشارة فيه إلى هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإصلاح وأثاره علي البلدان بصفة منفردة عن النمو، وكذلك هناك العديد من الدراسات الأخرى عن النمو الاقتصادي في بلدا ن عديدة ، ونورد في هذا المجال بعض الدراسات السابقة للموضوع .

1 – دراسة "**التطورات المالية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية**" خلال الفترة 1989 /1991 وقد شملت هذه الدراسة 23 بلد، وبينت الدراسة انه لم يحدث سوى تحسن قليل في المؤشرات المالية الرئيسية ، وان الأداء المالي كان مخيب للآمال وسبب ذلك يعزى إلى إن التغيرات الهيكلية التي ترسى أساس تحسين الأداء المالي في المستقبل لم تنعكس بصورة كاملة علي نمو الاقتصاد.

2- دراسة أخرى عن" **الإصلاح الاقتصادي** " صندوق النقد الدولي سنة 1994.

وتتعلق بتأثير الاستمارات الخاصة علي النمو الاقتصادي في ظل الإصلاح، وبينت الدراسة إن استجابة الاستثمارات الخاصة التي يركز عليها صندوق النقد الدولي في إحداث النمو كانت ضعيفة وبطيئة، وكانت احد الجوانب الهامة في ذلك إن الانخفاض الكبير الذي تم في الاستثمارات العمومية أدي إلى تقلص الإنفاق علي البناء التحي ، وكان له أثار عكسية علي النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الخاص.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3-دراسة أخري لصندوق النقد الدولي "**التصحيح الاقتصادي في أفريقيا " الإصلاحات النتائج والتوقعات** مارس 1994، و شملت هذه الدراسة 29 بلد في أفريقيا جنوب الصحراء وانتهت إلى ان الأداء الاقتصادي للمنطقة كان ضعيف ودون مستوي التوقعات، وارجع صندوق النقد الدولي ذلك إلى قصور تنفيذ سياسات الإصلاح، وان الفشل لا يعود إلى خطا الإصلاحات ذاتها، وانتهت إلى ان الإصلاح ، رغم أهميته وضرورته فهو غير كافي لتحقيق النمو واستدامته واستمراره وقد يتوقف ذلك علي جملة من العناصر ، منها الاستثمار في راس المال البشري والبناء التحي والإدارة السليمة والمؤسسات الفاعلة.

4 – وفي دراسة أخري لصندوق النقد الدولي "دراسة "**هل كان النمو الاقتصادي كافي في هذه الدول عند تطبيق سياسات الإصلاح التي يدعمها الصندوق** " الدراسة تناولت سبعة بلدان افريقية وقد أكدت ان البلدان التي نفدت برامج التصحيح بثبات واستمرار ،حققت نموا ايجابيا لكن هذا النمو غير كافي في مجموعه ، لإحداث اثر فعال للتخفيف من حدة الفقر ،وان الانتعاش ما يزال هشا.

### ❖ خطة الدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن تساؤلات الدراسة نعتمد علي الخطة التالية:

-**الفصل الأول** : النمو الاقتصادي دراسة في المفهوم والأسس.

- **الفصل الثاني** : الإصلاح الاقتصادي دراسة في المداخل الرئيسية والبرامج المقترحة من طرف المؤسسات الدولية.

- **الفصل الثالث** :تجارب بعض البلدان التي تعتبر من انجح النماذج حسب المؤسسات الدولية.

– **الفصل الرابع** :دراسة مقارنة بين برامج الإصلاح وإثرها علي النمو في الدول المغاربية الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب وأخيرا النتائج والاستنتاجات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



# الفصل الأول:

## أدبيات النمو الاقتصادي

نتناول في هذا الجانب دراسة نظرية للنمو الاقتصادي على اعتبار أن قضايا النمو ومن ثم التنمية ما تزال من بين القضايا المحورية في اهتمامات الاقتصاديين والحكومات المختلفة في أنحاء العالم ومصصمي السياسات الاقتصادية، ومن ثم فقد شغل هذا الموضوع حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف التعرف علي محدداته ومصادره والأساليب المختلفة لتحققه وكيفية استدامته والبيئة الداعمة له تحقيقا للإنعاش الاقتصادي واستدامة التنمية، علي اعتبار أن النمو هدفا تسعي جميع الدول لتحقيقه علي اختلاف أنظمتها وسياساتها ، و تسعي لمعرفة الوسائل والعوامل المؤدية إلي الرفع منه ،ومن اجل ذلك عكفت النظريات الاقتصادية علي دراسة وتحليل النماذج لتحديد العوامل المؤثرة عليه وعلاقته بالمتغيرات الاخري.

ولذلك فان هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على المفاهيم والاقتصاد السياسي للنمو الاقتصادي من خلال تفسيره في النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية، ونماذج النمو الحديثة ووصولا إلي أهم ما جاء به الأدب الاقتصادي في مجال النمو من خلال سياقه وتطوره.

### الفرع الأول: مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية

قبل الولوج إلى المقصود يجب الإشارة إلى أن هذه المفاهيم رغم تشابهها إلاّ أنّ هناك فروقا كبيرة بينها .

### 1-1 مفهوم النمو:

يعرف النمو الاقتصادي طويل الأجل بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ،وهو يتضمن تحقيق معدل مرتفع في المتغيرات الكلية كالدخل والتوظيف والاستهلاك بما يحقق الرفاهية الاجتماعية ، كما يتمثل في التزايد طويل الأجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الرئيسية ويقاس حاليا بمؤشر واحد[1]هو الناتج الوطني مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ،أي يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وحسب الاقتصادي « Paul.Samuelson » إن الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام يعتبر المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث يؤديان إلى نتائج متقاربة عند استعمال أي منهما ،ولكن يستحسن استعمال الناتج الوطني الصافي لتوفر معطياته وسهولة الحصول عليها ، حيث أشار إلي إن الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الصافي كمجموعة لثلاث عناصر رئيسية هي النفقات الخاصة ، والنفقات الاستهلاكية التي تخص السلع والخدمات ، إضافة إلي نفقات الاستثمار[2].

انطلاقا من هذا التعريف يمكن القول بأن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد متمثلة في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، ولن يحدث ذلك إلى إذا فاق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني، ولذلك يعبر عن معدل نمو دخل الفرد ناقص معدل النمو السكاني،ومن جهة أخرى النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي أما الدخل الحقيقي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار - معدل التضخم- بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا، ولا يحدث تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة، زيادة على هذا إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل زيادة الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور أيضا مستوى المعيشة ولن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان هناك معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم وتبعا لهذه الحالة يزيد الدخل الحقيقي متمثلة في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها خلال فترة زمنية ما.

إن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي ناقص معدل التضخم إذن فهو وفق ذلك ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة ترتكز على التغيير في

[1] عبد الباسط وفا "النظريات الحديثة في مجال النمو "، دار النهضة العربية القاهرة، 2000، ص 5

[2] – بول ا. سام ويلسن " علم الاقتصاد « الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني " ترجمة مصطفي موفق « ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991 ص 108، 125

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الكم[3] الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المت
الحقيقي بين الأفراد أو نوعية السلع والخدمات التي يحصلوا عليها.

مما سبق ذكره يمكن القول بأن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية على المدى الطويل.

وحسب لويس (Lewis) فإن النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكن رفع مستوى المعيشة، رغم هذا فإن النمو الاقتصادي لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي، يركز الجانب المادي للرفاهية يهمل الجوانب الأخرى من حرية الرأي و المشاركة السياسية والوعي الثقافي،وعادة ما يقترن النمو الاقتصادي بالسؤال عن كيفية الموارد والطاقات الإنتاجية التي تزيد من طاقة الاقتصاد ومن ثم فهو عملية مستمرة وطويلة،وهناك اتفاق بأن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي ومن ثم فإنه يكتسي طابعا كميا وآخر نوعيا ، وبالتالي فهو ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة أما شومبير فيعتبر النمو تغير تدريجي منتظم على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد.

أما "كند ليجر" فيقول بان النمو يعني إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية،وأخيرا فإن النمو الاقتصادي الجيد هو ذلك النمو الذي يراعي كل مجالات التنمية البشرية ، وهو الذي يؤدي إلى توزيع الفوائد الاقتصادية على الأفراد بصفة عادلة .

## 1-2 مفهوم التنمية:

هناك عدة تعريفات لمفهوم التنمية حيث أنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وعملية الانتقال هذا تقتضي الكثير من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، وهي العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي،فهي إذن عملية متكاملة ومستمرة ومخططة لكل الجوانب الوظيفية والاجتماعية

[3] لقد اعتادت الكثير من الحكومات التفكيرفي النمو الاقتصادي داخل أيطار متماسك وهذا منذ الثلاثينات من خلال تعميم النظرية الكيترية، ولمزيد من التفصيل أنظر: Lagans Luis, « La croissance économique », Paris 1980, p14

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والمستويات المختلفة للاقتصاد وهذا ما يميزها عن النمو عندها' وعلى عكس النمو الاقتصادي الذي يمكن اعتباره ظاهرة كمية [4] فان التنمية الاقتصادية كيفية و تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وهيكلة الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة وتحسين مستويات الصحة والتعليم والثقافة زيادة على إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء فهي تغير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ، وبعبارة أخري تشمل التنمية علي التغيرات الهيكلية في المجتمع بأبعاده المختلفة تنظيمية واقتصادية وسياسية لتحقيق الرفاهية Campbell R et all 1993،ولذلك فإن التنمية تحتوي جميع ما احتوى عليه النمو الاقتصادي في العناصر السابق الذكر و الشمولية وتعني تغير شامل في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، وتقتضي ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد و تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية من خلال تكامل القطاع الزراعي والصناعي في خطة التنمية ونشر الصناعات في المناطق الريفية والحضرية و تكامل برنامج التصدير المحلي و استمرارية التنمية ويسميها البعض التنمية المتواصلة.

## 1- 3 التنمية المستديمة

لقد أدي النمو السريع للتنمية خلال السنوات القليلة الماضية إلي ظهور الكثير من الآثار السلبية التي تهدد البيئة بأخطار تتطلب الاهتمام الفاعل والمشترك حتى يتم تحقيق التنمية المستمرة التي توازن بين البيئة وموارد الطبيعة، أي أن يتم النمو دون أن تعرقل البيئة مسيرة التنمية، ودون أن تخل التنمية بمورد البيئة.

انطلاقا من هذا المفهوم وبعد النقص الملاحظ في نماذج النمو الاقتصادي والتنمية التي لم تستطيع توفير قاعدة تستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن التكاليف والمنافع من مختلف السياسات واتجهت بدلا من ذلك آلي التركيز علي المكاسب قصيرة الأجل علي حساب الأهداف الطموحة طويلة الأجل، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة التي تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الأضرار بقدرة الأجيال المقبلة، وانطلاقا من هذا المفهوم نشأت علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي

[4]. عبد الباسط وفاء « النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي ، مرجع سابق ص 05

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وحماية البيئة، وأدخلت من ثم في صلب استراتيجية التنمي

التنمية المستدامة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الصافي أو الأخضر وأحيانا يسمى النمو المعتدل بيئيا.

إن مفهوم التنمية المستدامة يعنى التخلي عن مفهوم النمو التقليدي والذي غالبا ما اختصر في الجوانب المادية والكمية والمتمثلة في الدخل وتحقيق معدلات من النمو، وقد دخل مفهوم التنمية المستدامة ليأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية والاجتماعية والبيئة، إن مفهوم الاستدامة ( la durabilité) لا تقتصر علي البعد البيئي وحده، بل تعنى وجود بيئة مؤنسة ( humanisé)[6].

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل مرحلة ظروف وطبيعة الدول النامية، ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية، وعلاقتها بالأنظمة الدولية، فقد كان ينظر إلي التنمية الاقتصادية في عقدي الأربعينات والخمسينيات علي أنها ارتفاع مستوي دخل الأفراد و هي مرادف لمفهوم النمو، وكانت عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلي تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن هذا التقدم،أما خلال عقد الستينات فكانت تعني مدي قدرة الاقتصاد القومي علي تحقيق زيادة سنوية في الناتج بحيث يزيد عن نمو السكان، وبعد أن صاحب معدلات نمو الاقتصاد زيادة في عدد الفقراء وارتفاع البطالة فقد أعيد تعريف التنمية في منتصف السبعينات لتصبح عملية تخفيض الفقر وتوزيع الدخل والبطالة من خلال زيادة مستمرة في نمو الاقتصاد، ثم أصبحت في مرحلة لاحقة تعني النهوض الشامل للمجتمع بأكمله.

وفي عقد الثمانيات وبعد تدهور أوضاع الدول النامية ولجوؤها إلي الاقتراض واستنزاف مواردها خدمة للمديونية أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية المستدامة الذي يعكس أبعاد بيئية وبشرية ، ويمكن القول أن أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي تلك التي دعت إلي توسيع مفهوم التنمية بعيدا عن التركيز علي العوامل المادية ، ويشمل علي الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر بما في ذلك الحريات السياسية (دراسة سن '1999) (دراسة بروتون2001)، ومن ثم يمكن

---

[5] مد بني هاني "مفهوم التنمية المستدامة " مجلة الاتحاد البرلمان العربي "العدد 9 "افر يل 2005 ص 06

[6] حمين شفير "الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة " ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الحكم الراشد والتنمية المستدامة " الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ديسمبر 2006 الجزائر ص 03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



النظر إلي الأهداف الدولية للتنمية المنادي بها علي المستو
هذه التطورات بعين الاعتبار .

**الفرع الثاني: بعض أساسيات النمو:**

## 2-1 -التجارة كقاطرة للنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي من خلال التصدير، ففي الدول التي أخذت على عاتقها تحقيق التنمية منذ القرن التاسع عشر تعتبر التجارة محرك للنمو Engine of Growth ، وقد كان ذلك محط اهتمام لدى المفكرين الكلاسيك (آدم سميث، جون ستوارث ميل) حيث اعتبروا أن التجارة هي المحرك للنمو الاقتصادي-(Nurkes 1961 ) .

وتعتبر نظرية النمو الكلاسيكية والتي دعمها النيوكلاسيك أولي النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي ، لان التوسع في الصادرات يعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ، الأمر الذاتي يؤدي تحسن مستوي الإنتاجية ورفع المستوي العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات ، مما يؤدي إلي إعادة تخصص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المنخفضة إلي قطاعات صادرات ذات كفاءة ( Balwin 1963 Keesing 1974 Krueger 1980) وبالتالي تصبح التجارة آلة لنمو الاقتصاد تدفع وتحرك النمو في كافة القطاعات، وتبرز النظرية الكلاسيكية هذه الفرضية من خلال فكرة المكاسب التجارية

وفي هذا السياق يرى "كيند ليجر" إمكانية أن تعمل قيادة الصادرات لعملية النمو في القرن العشرين بنفس الروابط التي سادت في القرن السابق، على اختلاف العوامل الكامنة وراء كل منهما،وعلى الرغم من أن المزايا المتعددة لأهمية التجارة لدعم النمو تظهر أراء من أمثال (Haus.Singer ،R.Prebisch ،G.Mgrdol) ترى بأن مكاسب التجارة متحيزة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية وأدت إلى التفاوت الدولي،ومهما كان الأمر فهناك اعتراف متزايد في إمكانية أن تلعب التجارة الدولية في الوقت الحالي من خلال الصادرات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



دورا قياديا في عملية النمو الاقتصادي، مثلما حد
الاقتصاديات التي حققت تقدما كبيرا.

ويمكن القول بأن آثار تطور التجارة على النمو[7] تمثلت في توسيع التجارة الدولية للأسواق أمام المنتجات وأدت إلى إنشاء شبكات لنقل المنتجات ، وتبرز النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو وفق مبدأ المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من تجاريها ويلخص فيما يأتي مكاسب ساكنة أو صافية وهي التي تتحقق قانون الميزة النسبية المعروف حيث تجني الدولة المكاسب من خلال تبادل الفائض من السلع عن الطلب المحلي عليها ، وإذا كانت الميزة النسبة متطابقة في الدولتين لا يمكن لأي منهما أن يحقق مكاسب صافية (ساكنة) ولن يكون مبرر لقيام التجارة بينهما ، وهناك مكاسب من التجارة حركية حيث تعيير التجارة الوسيلة لتوسيع سوق الصادرات ومنتجات قطاعات التصدير وهي أكثر من المكاسب الخاصة بكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية ، ومن بين المكاسب التجارية الحركية التي تحصل عليها الدول من التجارة التحفيز علي المنافسة واعتبارها وسيلة للحصول علي معارف تكنولوجية جديدة وتقنيات حديثة في الإنتاج وتؤدي إلي تدفق في رؤوس الأموال ، إضافة إلي وان التخصص يؤدي إلي تحديث الإنتاج وأساليبه وهناك مكاسب أخري تتعلق بتصريف الفائض من الإنتاج وهو ما يعرف (منفذ الفائض) المعروف عند ادم سميث الذي أكد علي أهمية التجارة في تصريف فائض الإنتاج ووسيلة لتوسيع السوق الأمر الذي إلي تعزيز تقسيم العمل ورفع الإنتاجية -(Thirlwall 1989 )، وبالتالي تعتبر التجارة منفذ لتصريف المنتجات إلي الأسواق العالمية ، ويعتبر ذلك سببا كافيا لتوسع في التجارة

وفي هذا السياق يمكن القول بان أدبيات النمو الاقتصادي تزخر بنماذج النمو الناتج عن الصادرات حيث يشير النموذج الأول إلي أن نمو الصادرات يخلق حلقة تنموية فعالة ، ويؤكد النموذج الثاني أن نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات ، وبالتالي كلما أسرع نمو الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون حدوث مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات

[7] عبد الناصر عز الدين (1999) "تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد وعلاقته بالنمو الاقتصادي" كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر 1999، ص 02-06.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وأخيرا فان اغلب النماذج الاقتصادية تؤكد علي أن التج
وان دولا مثل اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونج كونج حققت خلال العصر الحالي نمو كبيرا بفضل نمو صادراتها ، وان دورها يرتبط كفاءة تخصيص الموارد داخل الدول ، وفي مساهمتها في نقل وتوزيع النمو علي أجزاء مختلفة من العالم ، وفي سياق أهمية التجارة يشير Chenery)، Strout1966) علي انه لايوحد تقريبا دولة واحدة حافظت ولفترة طويلة علي معدل نمو اعلي من معدل نمو صادراتها ، ويري (Pearson Commission 1969) بان معدل نمو الدول النامية ارتبط بأداء صادراتها أكثر من ارتباطه بأي مؤشر آخر منذ 1950

## 2-2 النمو السكاني و علاقته بالنمو الاقتصادي :

من بين القضايا التي إهتم بها الباحثين لفترة طويلة في التحليل الاقتصادي الكلي هي قضية النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستويات الفقر،حيث يعتبر نمو السكان عاملا محفزا و يؤثر إيجابيا على معدل نمو الدخل الوطني، لان زيادة السكان تزيد خزين المعارف بسبب ما يحصل من التقدم التكنولوجي الذي يحدث بسبب زيادة السلع والخدمات، ومن جهة أخري يعتبر نمو السكان متغير لا يؤثر على النمو الاقتصادي حيث تؤدي زيادة نمو السكان إلى عرقلة نمو الدخل الوطني مؤدية إلى استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية.

وفي ظل هذا الاختلاف حول طبيعة العلاقة بين نمو سكان ونمو الاقتصاد، هناك فريق ثالث اعتبر نمو السكان عاملا محايد ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية، وقد ساعد على سيادة هذه الفكرة ضعف معامل الارتباط الذي تم الوصول إليه عن طريق المقارنات الدولية، عند دراسة العلاقة الإحصائية بين المتغيرين، حيث تبين أن معامل الارتباط بينهما غير معنوي وكانت الشواهد الواقعية تشير أن الأداء الاقتصادي بطيء في البلدان ذات التزايد السكان السريع، إلا أن إدخال

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



عوامل أخرى مثل مستوى التعليم في قياس معاملات الـ
معدومة[8].

كان توظيف هذه المقولة خلال العقود الأخيرة لتبرير حيادية النمو السكاني قد أدت إلى التقليل من الأثر المتبادل بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، وساهم في عدم إعطاء قضايا السكان الأولية في إطار إعداد السياسات الاقتصادية الشاملة في الكثير من البلدان، وبالرغم من هذا التباين في وجهات النظر إلا أن الخلاصة الأساسية من هذا العرض وبناءا على كثير من الشواهد الواقعية والدراسات الإحصائية التي وفرتها التجارب الدولية وخاصة تجربة دول شرق آسيا، هو النمو الاقتصادي يتسم بالبطء في حالة انخفاض نمو السكان في سن العمل مقارنة بنمو إجمالي السكان، في حين يتحسن نمو الاقتصاد عندما يتجاوز نمو السكان في سن العمل نمو إجمالي عدد السكان، ويحدث ذلك في حالة انحصار الفجوة بين متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط حصة العامل من الناتج إلى فارق إيجابي ضئيل.

انطلاقا مما سبق وعلاقة بنماذج النمو الاقتصادي التقليدية في تفسير التباين بين الدخول فقد ركزت هذه الأخيرة على عنصر تراكم رأس المال وأهميته في زيادة الدخل، الذي يؤدي هو الآخر إلى المزيد من رأس المال فهنالك أثر استرجاعي بين الدخل ورأس المال، أما متغير عدد السكان فهو يندرج في هذه النماذج من خلال دوره في تقليل حجم رأس المال الموجود لكل عامل، ومن ثم فإن النمو السكاني المتزايد يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال، ومن ثم انخفاض الإنتاجية،إلا أن هذه الرؤية التقليدية التي لا تعطي أهمية كبرى للمتغيرات الديمغرافية والتي اختزلتها في مجرد علاقة خطية أصبحت اليوم هامشية في النقاش الحالي.

إن العلاقة بين السكان والتنمية[9]هي علاقة سببية فكل من المتغيرين يؤثر ويتأثر بالآخر والمخطط الآتي يوضح ذلك:

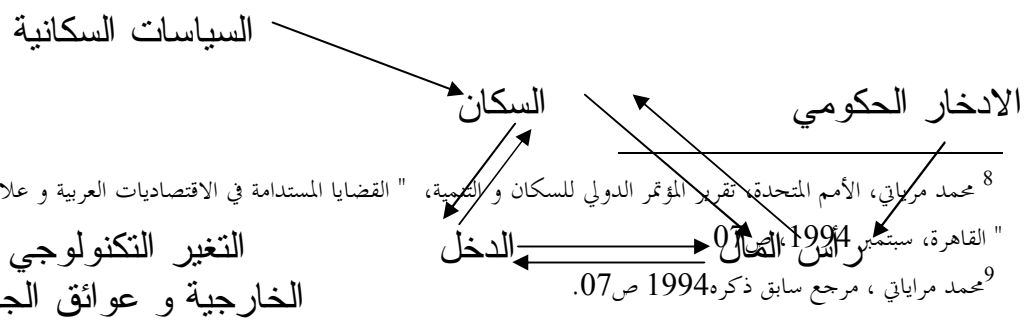


[8] محمد مرياتي، الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان و التنمية، " القضايا المستدامة في الاقتصاديات العربية و علاقتها بتوطين التكنولوجيا، " القاهرة، سبتمبر 1994، ص07.

[9] محمد مرياتي ، مرجع سابق ذكره1994 ص07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**المصدر** : محمد مراياتي مرجع سابق ص07

## 3-2 التقدم التكنولوجي و النمو الاقتصادي :

نسعى في هذا الجانب إلى الإشارة إلى العلاقة بين التقدم التكنولوجي و النمو الاقتصادي، فهناك العديد من الدراسات و المحاولات التي تمت لقياس هذا الأثر، و قد بدأت هذه المحاولات منذ الخمسينات و خاصة تلك الدراسات عن الاقتصاد الأمريكي التي أوضحت إن ما يصل إلى 90 % من الزيادة في متوسط الفرد في الناتج الوطني في الأجل الطويل ترجع إلى التغير التكنولوجي و ارتفاع مستويات التعليم و عوامل أخر و توصلت دراسات أخرى أن تقدم المعرفة " ساهم بما يصل إلى 40% من الزيادة الكلية في متوسط الدخل الوطني للفرد خلال 1929- 1997 في الولايات المتحدة الأمريكية [1]

في دراسة " سولو " " Robert Solow» نشرت في 1997 أن تقدير معدل معدل التغيير التكنولوجي في القطاع غير الزراعي في أمريكا خلال الفترة ( 1909 – 1949) و أوضحت إن متوسط الفرد في الناتج الوطني زاد خلال هذه الفترة بمعدل سنوي وصل إلى 1.5% في المتوسط و ترجع 87.5 % في هذه الزيادة إلى التقدم التكنولوجي .

و في سنة 1956 توصل Moses Abromvitz إلى نتائج مماثلة باستخدام مدخل مختلف في تحليل النمو الاقتصادي في أمريكا خلال ( 1953-1969) و في سنة 1960 استخدم نيتوف ماسل تحليل متشابه لتحليل سولو عن قطاع الصناعة التحويلية الأمريكية ، و قدر معدل التقدم التكنولوجي السنوي خلال الفترة ( 1919-1955) ما يصل إلى 3% [2] .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



قد أدت هذه النتائج التي توصل إليها هؤلاء الاقتص التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي كأحد عناصر الإنتاج و بالتالي أصبحت الزيادة في الناتج لا ترجع إلى زيادة في مداخلات العمل و رأس المال فقط بل ترجع إلى التقدم التكنولوجي أيضا.

في " دراسة حول أثار التغير التكنولوجي على الاقتصادي لأمريكا، سنة 1962اخدت بعض المتغيرات الاخري مثل تحسن نوعية العمل لارتفاع مستوي التعليم والتدريب، وزيادة الرعاية الصحية، وقد توصلت إلي إن اثر التقدم التكنولوجي على النمو كان أساسيا وبنسبة 40% من الناتج خلال الفترة 1929_1955، حيث حاول هذه الدراسة القيام بتقديرات حول دول اروبا الغربية ، وتوصل إلي نتائج متشابهة ، حيث كان 46% من الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في المملكة المتحدة خلال الفترة 1950_1962 ترجع إلي التقدم التقني.

على الرغم من المساهمات الكبيرة لهذه الدراسات فان نتائجها تبقي تقديرية إلي حد كبير، لان هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي زيادة على العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي، و لم يكن الاهتمام بالتقدم التكنولوجي وأثره على النمو حكرا على مؤيدي الأساليب الكمية للعلاقات الاقتصادية فحسب، بل إن هناك الكثير من المنظرين من سعي إلي وضع نظريات تفسر النمو في المدى الطويل على غرار ما ورد في النظريات المفسرة للنمو، إلي إن أهم النظريات التي تؤكد على أهمية التقدم التقني زيادة على ذلك نظرية الموجة الطويلة حيث تؤكد على أهمية التقدم التقني في هياكل الاقتصاد المصاحبة للمراحل المتعاقبة في النمو الاقتصادي ، حيث إن تقدم الصناعات الجديدة والأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية تلعب الدور الرئيسي والهام في عملية التوسع الاقتصادي ، وان الجزء الصاعد من الموجة الطويلة غالبا ما يتسم بالانتشار المحفز لعدد من المنتجات والعمليات الإنتاجية المرتبطة بالتكنولوجيا بواسطة شركات جديدة وهو نظام تكنولوجي جديد ، وتتمتع هذه القطاعات بقدرتها على إعادة التوازن للاقتصاد الوطني وتحويل الركود إلي رواج ، وزيادة على اثر التقدم التكنولوجي على النمو فان هناك أسباب تجعل الدول تطور من إمكاناتها التكنولوجية وتتعلق بزيادة القدرة التنافسية واستيعاب التكنولوجيا الأجنبية لما لذلك من أثار على الاقتصاد .

## الفرع الثالث: محددات النمو ومقاييسه:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



هناك عناصر إستراتيجية للنمو تقترن بالقدرة الـ
وكمية المصادر الطبيعية ومخزون السلع الرأسمالية نوع وكمية الموارد البشرية التكنولوجيا والتقدم التقني إن هذه العناصر قد تحدد عناصر العرض اللازم للنمو الاقتصادي وهي الأساس الطبيعي لزيادة الإنتاج والتي تعطي للاقتصاد القدرة على نمو الناتج الحقيقي، وهذه القدرة على النمو وتحقيقيه فعليا يتوقف على عوامل إضافية أخرى منها التوسع في عرض الموارد مع الزيادة والنمو في مستويات الإنفاق الكلي والتخصيص الأمثل للموارد.

## 3-1 محددات النمو الاقتصادي

إن محددات معدل النمو الاقتصادي في دولة ما كثيرة، وليس هنالك أسلوب مقبول لدى الجميع للتحديد الكمي لمساهمة أي عامل بعينه في معدل النمو ، ومن حيث التطبيق والبحث عن محددات النمو، وهو ما يعبر عنه بالموجة الثالثة من موجات بحث ودراسة نظريات النمو الاقتصادي، فإن الكتابات الحديثة للاقتصاديين عن مصادر النمو الاقتصادي تتجه[11] إلى الإجابة عن ماهية محددات معدل نمو مستوى معيشة الفرد في المجتمع، إلى أن النظرية الاقتصادية انتهت إلى تحديد ثلاث مجموعات من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي منها تطور العلم والمعرفة المنتجة وكذا نمو المهارات الفردية وأخيرا وجود الحوافز للأفراد.

كان (Arrow1962 قد أوضح العلاقة بين الإنتاج و التعلم والنمو الاقتصادي من خلال ما أسماه التعلم بالعمل (learning by doing) حيث أن الأفكار الجديدة تأتي من خلال استخدام أفكار قديمة و تكييفها في مجال التطبيق بما يولد آلية للنمو. وهو الأمر الذي أوضحه كذلك رومر(Romer) من خلال أثر البحث العلمي على النمو وهو يأخذ الشكل البسيط للعلاقة الآتية: عدد أكبر من الباحثين يؤدي إلى سرعة أكبر من الاختراع والابتكار مما يؤدي إلى زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي وإن كان تطور العلم والمعرفة لا يفسر أوضاع النمو ومد تباينها زيادة على أن هناك قيدا على تطبيق هذه الأفكار ووضعها موضع التنفيذ

[10] أند/محمد ناجي حسن خليفة (2001): " النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، " دار القاهرة، 2001ص 11.

[11] Ichiro otani, delano villanneva " محددات النمو في أقل البلدان نموا (FMI) مجلة التمويل و التنمية: سبتمبر 89 ص 41

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ولاخلاف في أن تكلفة التطبيق والتدريب على ما يتم اكـ
خلال عمليات الاكتشاف والاختراع.

كما أن لوكاس قد تفطن إلى أهمية قيد التعلم والتدريس واكتساب المهارات في نموذجه كما سنوضحه في ظل عالم يشترك في التكنولوجيا وتتباين فيه مهارات العاملين الأمر الذي يؤدي إلى تباين معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع العائد بين البلدان المختلفة في ظل وجود قيود على حرية العمل وعدم القدرة على زيادة المهارات إلى بنفس النسبة.

قد تم تبني هذا النموذج( Arrow-Romer) في تفسير تاريخ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، حيث تناولت الدراسات التطبيقية المقارنة أثر تطور العلم والمعرفة واستخداماتها في الإنتاج ومهارة التطبيق للاكتشافات والأفكار الجديدة على النمو الاقتصادي كمتغير تابع[12].

أما من حيث الحوافز فقد ذهب بومول وآخرون سنة 1982 إلى أن التطورات المادية تعتمد بدرجة أكبر على مدى وجود حوافز للأفراد لتطبيق ما قد يستخدمه العلم أو تولده المعرفة من أفكار، وهذه المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية المداخلات للازمة للإنتاج فقط، بل تمكن من تقديم منتجات جديدة.

في الأخير يمكن القول إن الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب النمو ومصادره يرجعونه إلي التزايد في مداخلات العمل، وتحسينه ، والزيادة في راس المال المادي واقتصاد الحجم ولكنهم يعيرون أهمية خاصة إلي التحسن في التعليم والتكنولوجيا، وتشير معظم أدبيات التعليم والتدريب إلي دورهما كمحدد أساسي للإنتاجية وتظهر أهمية راس المال بصفة عامة في المنافسة الاقتصادية كما تظهر في النمو الاقتصادي، كما أن التجارب التنموية تشير إلي أن رفع معدل النمو الاقتصادي واستدامته يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار المادي والبشري مثل الابتكار والتعليم والتدريب[13].

المهم أن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا حول محددات النمو بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مداخلات عناصر الإنتاج ، والمتغيرات الكلية من مدي توافرا لموارد الطبيعية ،لان تحديد مصدر النمو مهما لتفعيله وتبني السياسات الاقتصادية المطلوبة ، لذلك فقد يرجع إلي

[12] أ: محمود محي الدين: التنمية المالية و أثرها على النمو الاقتصادي، " مجلة الكويت" عدد 2001/05/15 ص4.

[13] مقديسى والإمام " التعليم والنمو وسوق العمل « مرجع سابق ص02

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلي انتقال منحني إمكانيات ا
والتطور المالي ، وتارة أخري يرجع إلي الدور الايجابي للاتفاق الحكومي .

## 3-2- مقاييس النمو الاقتصادي

لما كان النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغيير في النشاط الاقتصادي فإن قياس هذا التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي، التي تعبر عن هذا النشاط، وهذه المقاييس تعتبر من المقاييس البسيطة عكس المقاييس المركبة في مجال قياس التنمية الاقتصادية، وأهم مقاييس النمو الاقتصادي المعدلات النقدية للنمو، وهي معدلات يتم حسابها انطلاقا من التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحول المنتجات العينية والخدمات في الاقتصاد إلى ما يعادلها من عملات نقدية متداولة،وعلى الرغم من المآخذ على هذا الأسلوب من حيث سوء التقدير أو إغفاله لأثر التضخم، أوإغفاله بسبب التحويل بين العملات إلى أن هذا الأسلوب يعتبر من أسهل وأفضل الأساليب المتاحة.

في قياس النمو تأخذ بعض الدول بمفهوم مجمل الإنتاج السلعي أي تقوم بحساب قيمة الإنتاج المتداول في الأسواق فقط، وتغفل الإنتاج الذي يتم استهلاكه داخل الوحدات الإنتاجية، ولا يطرح للتداول في الأسواق، وهناك معدلات النمو بالأسعار الجارية، هذا الأسلوب يستعمل عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة وأهم ما يستخدم فيه من معدلات هو معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو الدخل القومي.

عادة ما يتم قياس الاقتصاد باستخدام العملات المحلية وتنشر البيانات الخاصة به سنويا، ومن تم يمكن قياس النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة انطلاقا من هذه البيانات،وهناك معدلات النمو بالأسعار الثابتة، فمع ارتفاع الأسعار وظهور الضغوط التضخمية، يصبح من اللازم تعديل البيانات انطلاقا من الأرقام القياسية للأسعار، حيث أن الأسعار الجارية لا تعبر بدقة عن الزيادة في الإنتاج أوالدخل مثلا لذلك يتم أخذ نفس المؤشرات السابقة حيث يتم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ومن تم المحلي لفترات زمنية طويلة.[14]

ثم معدلات النمو بالأسعار الدولية،حيث يستخدم هذا الأسلوب في الدراسات الخاصة التجارة الخارجية وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لإختلاف أسعار تحويل هذه العملات من بلد إلى آخر .

أما معدلات النمو العينية، بسبب عدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي وتقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني مثل نصيب الفرد من الناتج القومي، نصيب الفرد من السلع الغذائية،كما تجد مقارنة القوة الشرائية ، يستخدم هذا الأسلوب من طرف المنظمات والهيئات الدولية وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج القومي بسعر الدولار، عند نشر تقارير النمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم الثالث حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف.

قد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس[15] يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لذلك تم اعتماد مقياس القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها.

*

## الفرع الرابع:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

يحتل هدف النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي يوازي أهميته على الصعيد المحلي وقد بدأ هذا الاهتمام يتزايد خلال فترة ما بعد الحربين نتيجة التغير الذي عرفه الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، بحيث أهملت فكرة النمو الاقتصادي طوال فترة طويلة، لأن النمو الاقتصادي في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية كان يسير نحو التقدم، على الرغم من مشكل تناقص

[14] محمد مدحت مصطفى: سهير عبد الظاهر أحمد (1999 )" النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية " مكتبة ومطبعة الإشعاع القاهرة 1999، ص 117.

[15] محمد ناجى حسن خليفة " مرجع سابق " ص24

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الموارد الذي تطرق إليه ريكاردو، وفكره وفورات الحج
الركود الاقتصادي الذي عرفه العالم خلال الثلاثينات والفترة التي تلت الحرب العالمية بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي بصورة جدية ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها أن الاهتمام بدأ نتيجة الثورة الكينيزية عام 1936 والتي تبعتها عدة نظريات تتعلق بمتطلبات النمو المطرد، والعامل الثاني هو أن الاقتصاديين أصبحوا أكثر وعيا بمسألة الفقر على المستوى العالمي خاصة خارج أوربا وأمريكا الشمالية.

والنمو الاقتصادي هو ظاهرة ديناميكية، تتمثل في تغيير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى.

إن النمو الاقتصادي عملية معقدة وتتضمن عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية ويشير نموذج للنمو الاقتصادي والذي يستخدم على نطاق واسع ويتصل خاصة بأعمال " ي.ف. دنينسون إلى أن نمو الناتج يمكن توزيعه على أربع مصادر تتعلق بنمو في رأس المال المادي و نمو رأس المال البشري وكذلك التحسينات التقنية والتغير في كفاءة استخدام الموارد،وهنالك دلائل على أن الآداء الاقتصادي متعلق بالنمو يرتبط بالخصائص غير الاقتصادية انطلاقا من تجربة شرق آسيا حيث توسعت قائمة الخصائص خاصة الثقافية والتي يفترض أنها تأثر على النمو الاقتصادي.

وقد قدم "مايكل بورتو(M.porter)"[16]صيغة أكثر إحكاما لنظرية العوامل الثقافية (إن هناك مجموعة من ممارسات دوائر الأعمال ومواقف الشركات والخصائص المجتمعية والمؤسسية وكذا السلوك الحكومي كلها تتدخل في تحديد الميزة الأساسية للبلدان المتخلفة)[17] وبالتالي فإن تحديد إمكانيات المصروفات الحكومية في التأثير على كل عنصر في المعادلة الأساسية للنمو تعتبر من أكثر المؤثرات وضوحا وتظهر أكثر من غيرها في المؤلفات الاقتصادية وبصفة خاصة مساهمة الإنفاق الرأسمالي الحكومي في الرأس مال المادي للبلد ولن يحدث هذا التأثير بطبيعة الحال إلا باستخدام هذا الرأس مال استخداما منتجا وإن كان أن هذه المصروفات لا تحدث فعلها إلا على المدى الطويل فإن تأثيرها على النمو لا يحدث على الفور، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن التغير التكنولوجي يؤثر في نمو المصروفات الرأسمالية وكثيرا ما ساد في البلدان المتقدمة بأن

[16] – من كلية إدارة الأعمال – جامعة هارفرد .

[17] – FMI مقال William sastorly – السياسة الإقتصادية و النمو الاقتصادي – ص 10 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المصروفات الحكومية على البحوث والتنمية لها آثار الاقتصاد وأدت إلى تعزيز النمو في الصناعات المتقدمة التكنولوجية، لذلك يجب التذكير بالعناصر التالية وأهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي:

- الاستثمار في البنية الأساسية الرئيسية يعتبر شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي.
- أهمية وتركيب الإنفاق الرأسمالي ومستواه الإجمالي على النمو الاقتصادي.
- الزيادة الكبيرة في معدّل الادخار المحلي وأهميتها لتدعيم جهود التكييف المتجه إلى النمو لأنه من الضروري زيادة معدّل الاستثمار من أجل النمو.
- نمو السكان يوفر مصدرا للنمو الاقتصادي وإن كان له آثار على النمو بالنسبة للفرد ولتخفيف هذه الآثار لابد من زيادة معدّل الاستثمار في رأس مال البشري.
- أهمية وتنمية الموارد البشرية التي تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي.

ضمن التحليل المتعلق بالنمو الاقتصادي فإن التحليل الإحصائي للعوامل التي أسهمت في النمو والذي لا يمكن أن يكون كافيا إلا إذا كان مستوحى من نظرية مطابقة للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد.

## 4-1- تطور نظريات ونماذج النمو:

رغم الأهمية التي يوليها علماء الاقتصاد إلى أهمية النمو الاقتصادي إلى أن مساهمات نظريات النمو في تطور الفكر التنموي وأساليب التحليل الاقتصادي تتفاوت في أهميتها خلال المراحل التطورية للفكر الاقتصادي ،وكان هذا التفاوت سببا هاما ساهم بشكل واضح في ظهور نظريات ونماذج متنوعة للنمو الاقتصادي منها ما يتعلق بتفسيره ودراسة محدداته وكلها تندرج فيما ندرسه الآن في إطار نظريات النمو الاقتصادي.[18]

هذا النوع من الدراسة يهتم باكتشاف عناصر وعوامل النمو والأسباب التي تؤدي إليه والتي تجعل هذا المعدل يتفاوت ويتباين من دولة إلى أخرى كما تتناول الأسس المنهجية التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية المختلفة التي تستهدف تشجيع النمو والحرص على أن يكون مستمرا ودائم،

[18] 11 " المفاهيم الخاطئة للاقتصاديات التنمية " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي " حزيران 95 "ص

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



كما تدرس هذه النماذج والنظريات أثر هذه الزيادة الاقتصادي خاصة ما يتعلق بحجم ونمو الاستثمار في الأجل الطويل.

ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن أسس نظرية النمو كانت واضحة في كتابات الكلاسيك حيث تضمنت عناصر النمو مثل دراسة مشاكل السكان والقوة العاملة ورأس المال والاستثمار والتقدم التكنولوجي والدورات الاقتصادية وتغير الأسعار ومحددات ومعوقات النمو.

مع ظهور المدرسة الحدية في السبعينات في القرن التاسع عشر التي واكبت من حيث التطور تلك التطورات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي، تقلص الاهتمام بالنمو الاقتصادي ليحل محله ما يسمى بالإصلاح الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية، بسبب ما ظهر من مشاكل جديدة مثل توزيع الدخل، ورفاهية الفرد، تفاعلات القوى الاحتكارية.

هذه القضايا وغيرها التي طرحت وفرضت نفسها مع المجتمعات الصناعية الوليدة خلال هذه الفترة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

بدأ الاهتمام من جديد بنظريات النمو ودراسة أسبابه ومحدداته زيادة على ارتفاع معدلات النمو خلال الخمسينات والستينات وانخفاضها خلال السبعينات والثمانينات كنتيجة لارتفاع أسعار النفط كلها أسباب أدت إلى ضرورة دراسة تحليل هذه الظواهر ومن تم ظهرت نظريات جديدة لتفسير أصول وأساليب النمو[19].

**الفترة الأولى**: من تطور نظريات النمو فترة المدرسة الكلاسيكية تميزت بوجود نوع من الاستمرار في إعطاء أهمية لنظرية النمو، حيث اشترك المفكرين في إدخال عناصر نظرية النمو من خلال تناول مفاهيم أساسية منها السلوك التنافسي، التوازن الديناميكي الدور الذي تلعبه مسألة تناقص الغلة في نظرية النمو وعلاقة قوانين الغلة بتراكم رأس المال العيني والبشري ومعدلات نمو السكان وأثر التقدم التكنولوجي .

كما استعرضوا المعادلات الرئيسية للمشاكل المطروحة سابقا مع التركيز على الظروف والعوامل التي أدت إلى تبلور نظرية النمو حتى الوصول إلى صيغتها النهائية.

[19] Shahid yusuf : " تغيرات في مشهد التنمية " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي "ديسمبر "96" الصفحة 15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**الفترة الثانية**: (1870-1950) وتتسم بتقليص وقد تميزت الفترة 1946 حتى الوقت الحالي بظهور نماذج النمو الحديثة من خلال الاهتمام بنظرية السوق.

من تم يمكن القول بأن هذه الفترة عرفت إهمال الكثير من الاقتصاديين لنظرية النمو بأبعادها المختلفة. وقد استمر هذا الإهمال حتى العقد الرابع من القرن العشرين حيث اهتمت فترة ما بعد الكلاسيك بمشاكل تغيرات الأسعار وندرة الموارد وتوزيعها بصورة مثلى مع الاحتفاظ بأسلوب التحليل الساكن.

أما **الفترة الأخيرة**: التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بإعادة اكتشاف نظرية النمو وتغلب على النظريات التي تمتد من 1939 إلى التسعينات من القرن الحالي الاعتماد على الطابع الكمي، واستخدام أساليب وأدوات التحليل الرياضي.

## 2-4 تحليل كينز (Keynes)

يمكن القول بأن التحليل في مجال النمو عند كينز لم يصل إلى حدّ وضع نموذج سليم في هذا المجال يسمى النموذج الكينزي مثلا للنمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة التي سوف تناولها لاحقا و لكن هذا التحليل يهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية ومن خلالها تتضح أهمية النظرية الخاصة بكينز كحل لمشاكل العصر.

فبعد تلك النظرة التي كانت سائدة والتي أعتمد عليها الكلاسيك التي تهتم بالاقتصاد على مستوى الوحدات من خلال الفرد والمؤسسة و لم يفكروا في الدراسة والبحث عن الميكانيزمات التي يجب أن تسعى لها الدولة من أجل التسيير الملائم للجهاز الاقتصادي وتمّ تجاوز هذه النظرة الجزئية التي ليس بإمكانها الوصول إلى التوازن الكلي والتي اعتمدت على متغيّرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر أساسا لوضع نظريات تسعى إلى تحقيق هدف فعال في السياسات الاقتصادية ووضعت في هذا الإطار متغيّرات مركبة لإنجاز العمليات اللازمة في السياسة الاقتصادية، وهكذا جاءت هذه النظرة الكينزية لتسجل قطيعة مع نظرة سيطرت عليها الليبرالية التي ترى أن الموارد الإنتاجية تستعمل بالطريقة المربحة وأن النمو يتبع العفوية، وقد رأى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاقتصادي هو الاستثمار وليس الادخار اعتقد الكلاسيك الاستثمار وأنجز طريقته في التوازن الكلي عن طريق توضيح الإجراءات الاقتصادية في الطلب الكلي، وحسبه فإن المشكلة ليست مشكل توزيع الدخل بطريقة عقلانية وإنّما اهتم بالعوامل التي تحدّد مستوى الإنتاج الكلي، فالادخار مع كينز لم يصبح متغيّر تابع لمعدّل الفائدة وإنما متغيّر أصبح تابع للدخل، وانطلاقا من هذا أراد كينز تحديد أسباب تغيّر الدخل وبالتالي أختلف هدفه عن ما كان يسعى إليه ريكاردو الذي تحدث عن النمو المتجدد للدخل ( تغيير التوزيع) في المدى الطويل ولكن كينز درس العوامل التي تتحكم في تقلبات الدخل في المدى القصير.

يعالج كينز هذا في إطار المدى القصير مفترضا أن العرض لا يطرح أي إشكال والمشكل يطرح في – تراكم رأس المال – تزايد السكان – التغيّرات التكنولوجية،

$$S = \frac{R1}{(1+e)} + \frac{R2}{(1+e)^2} + \ldots\ldots\ldots\ldots \frac{Ri}{(1+e)} + \frac{Rn}{(1+e)^n}$$

حيث وضع تحت تصرّف مقاول رأس مال معيّن وظروف تكنولوجية لوضع خطة إنتاج وحاول تقدير المكاسب بوجود عوامل الإنتاج وبالتالي تحديد حجم الإنتاج كدالة تابعة للعمل وحساب كلفة المبيعات لدراسة إمكانية الإنتاج بما في ذلك سعر التكلفة والربح المحقق وخطة الإنتاج المقترحة لا تعكس بالضرورة قدرات الإنتاج باستثناء أنها تعتمد على قدرة امتصاص سوق الإنتاج ثم تحديد دالتا العرض والطلب اللتان يمثلان تقديرات السعر الإجمالي لحجم معيّن من الإنتاج بدلالة العمل الناتج والتي تكون أكثر ربحية وبالتالي فإن مستوى الإنتاج يتحدّد حسب كينز بالطلب الفعلي القائم على أساس التغييرات المتكررة لحجم الاستثمارات، إن الدخل الذي يحصل عليه المستهلك لا يتحوّل إلى طلب فعلي إلا إذا كان موّجه للاستهلاك أو للاستثمار، الجزء المحدّد يستهلك حسب مستوى الدخل أما الجزء الغير مستهلك فيوجه إما للاستثمار أو للادخار ومن هنا يرى كينز أن هناك درجة معيّنة من المحفزات التي تدعوا إلى التوفير والاستثمار في نفس الوقت ويؤكد أن محفزات الاستثمار ليست قوية لامتصاص الكمية المدخرة وحسبه يحدد مستوى الاستثمار بمعدل الربح المتوقع (الفعالية الحدية للاستثمار ومعدل الفائدة ). من خلال الحسابات العقلانية التي يقوم بها المقاول وأعتمد في هذا الإطار على تحليل حدي من خلال سلوك المقاول من أجل إثبات وتأكيد أن الاستثمار شمولي مرتبط كل الارتباط بمستوى نسبة الفائدة بالاقتصاد

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وبعبارة أخرى يقارن بين نسبة المردودية للاستثمار ( بما ) وبين نسبة الفائدة التي يمكن الحصول عليها باختياره الحصول على أصول مالية، وينطلق كما قلنا من خلال تصرّف مقاول يريد القيام باستثمار إضافي أو جديد بتكلفته الحالية وحدة نقدية والنتائج المنتظرة خلال مجموعة من السنوات وفي هذه الظروف يعرّف النجاعة الحدية لرأس المال "باعتبارها نسبة الخصم

في هذه الحالة التي تقتصر على مقاول واحد يتم تعميمها على جميع المقاولين في الاقتصاد الشامل وبذلك نمر من الرأس المال الفردي إلى الاستثمار الشمولي، وهذه التحليلات طوّرت بعد كينز حيث أدخلت محددات أخرى تتحكم في تصرف المقاولين وهي:

- التجديد باكتشاف نظام مناهج جديدة في الإنتاج والتسيير.
- ترقبات ظهور أحداث اقتصادية أو غيرها يكون لها أثر على المقاولين ومن شأن ذلك أن يؤثر على الاستثمار.
- مستوى الأرباح وذلك لما لارتفاع الأرباح المتوقعة المحققة من تأثير على المقاولات من حيث التمويل الذاتي لهذه المشروعات.
- مستوى الدخل لاعتباره وأهميته الكبيرة.

هكذا برهن كينز على أن الاقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه كما اعتقد الكلاسيك وأن التدخل للدولة يصبح ضرورة من أجل إعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

في الأخير يرى أن المضاعف هو العامل الرئيسي لتحديد مستوى الدخل الكلي ويمكن تعريفه بالسيرورة التي يتخذها تزايد الإنتاج على إثر دفعة من النفقات قد يعرفها الاقتصاد، وهذه الاستثمارات التي قد تكون تجسيدا لعملية استثمار إضافي تقوم به الدولة، وهذه الزيادة في النفقات تكون السبب في ارتفاع الطلب أما إذا لم يفترض ذلك أي إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل فإن كل زيادة في النفقات لن تؤدي إلا إذا انطلق التضخم نتيجة الزيادة المحتملة في الطلب بدون زيادة في الإنتاج.

يفترض التحليل أن الاقتصاد في حالة توازن أي تساوي بين الدخل الشمولي والنفقات الشمولية مما يعني أن الاستثمار يساوي الادخار، و يفترض بعد ذلك أن كمية من الاستثمار قد تم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



حقنها في الاقتصاد بطريقة مستقلة وخارجية) وهذا الا
إلى تأثيرات على الدخل (keynes .M 1936 ) . وارجع حدوث الدورات الاقتصادية إلي التقلبات في الكفاءة الحدية لرأس المال

يرى كيتز أن التنظيم الداخلي للجهاز الاقتصادي يحدد سلوك الأفراد ومن الضروري توضيح سلوك كل الأعوان عن طريق دالة الاستهلاك وميكانيزم المضاعف وبالتالي فإن مستويات القدرة الإنتاجية تتناسب مع مختلف مستويات التشغيل والدخل حيث يتوزع الدخل المتحصل عليه بين الاستهلاك والادخار عن طريق التناسب وتظهر بالتالي انعكاسات الاستثمار التي تنتج عنها مداخيل جديدة .

في هذا الإطار من نماذج النمو نجد النموذج المزدوج، لويس( Lewis) **الذي** يستند على أفكار الكلاسيك وقد سمي هذا النموذج بالمزدوج[20] على اعتبار أن المجتمعات المتخلفة تتكون من قطاع تقليدي يعتمد في الأساس على الفلاحة الغذائية أي الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي وبالتالي فإن الإنتاجية ضعيفة في هذا القطاع وكذلك الأجور بسبب وجود البطالة المقنعة، وأن ما تقوم به مجموعة من العمال يقوم به عامل واحد أو عدد قليل من العمال، أما القطاع الثاني فهو قطاع رأسمالي متطوّر يقوم بها الرأسماليون باستخدام تقنيات حديثة، ويستثمرون في القطاع الصناعي وبالتالي يستخدم الرأسمالي هذه الأعداد الهائلة من العمّال بأجور منخفضة، ويرى Lewis بأن هذا القطاع يظل بحاجة إلى استخدام العمال المتوافدين إليه من القطاع التقليدي ولوقت طويل بدون رفع الأجور، ويرى أن احتكاك هذين القطاعين يطوّر القطاع التقليدي تدريجيا ويتطوّر القطاع الحديث كذلك مادامت الإنتاجية الحدية التي يقدّمها العامل أعلى من الأجر الذي يحصل عليه، ويستخدم الرأسمالي الأرباح التي يتحصل عليها في تطوير نشاطه، مما يؤدي إلى استخدام عمال جدد وهكذا تبقى العملية إلى أن تتعادل الإنتاجية الحدية للعمال والأجور التي يحصلون عليها، وعندما تقل العمالة في القطاع التقليدي ترتفع أجورهم في القطاعين، وتبدأ أرباح الرأسماليين في الانخفاض، مما يؤدي إلى تقليل معدّل النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة

[20] عبد القادر سيد أحمد " La croissance et développement théorie et politique" – ص 177

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



يجب أن ترتفع نسبة الاستثمارات في الدخل الوطني، على على نمو سريع للاقتصاد.

يرى Lewis[21] أن مشكلة التنمية الرئيسية تكمن في فهم كيف يمكن لمجتمع ما أن يستثمر من4إلى 5% من الدخل الوطني، أي ينتقل إلى اقتصاد أين نسبة الاستثمارات تصبح في حدود 12 إلى 15%.

أخيرا فقد وجهت لها عدّة انتقادات إلى هذا النموذج تتعلّق أساسا فيما يلي:

العدد الكبير من العمال في القطاع التقليدي هو ظاهرة موسمية فقط ويقل بعد نهايتها.

العمال الموجودين في القطاع التقليدي لا يمكن نقلهم أو إدماجهم بسهولة إلى القطاع الصناعي نتيجة نقص التكوين.

إن فكرة بقاء الأجور ثابتة يؤدي إلى مشكل بقاء الاستهلاك الثابت الأمر الذي لا يشجع الرأسماليين على الإنتاج، وبهذا فإن التحليل الثنائي أو المزدوج يقدّم إسهاما في اقتصاد التنمية وتصور التخلّف، وبالتالي فإن علاجه مختلف عن ما قدّمه كيتز خاصة حول عرض العمل لمحدوديته وتجانسه ومرونته اتجاه الأجر، وبالتالي ففي اعتقاد ه فإن التخلّف يسمح بالتعايش بين منظومة محلية ومنظومة أجنبية عصرية.

إن احد أهم منهجيات تقيم الأداء الاقتصادي في مجال النمو في المدى الطويل ترتكز علي هذا النموذج الذي طوره لويس في إطار الجيل الأول لاقتصاد التنمية.

وكنتيجة طبيعية لتطوّر النظرية الكينيزية ظهرت نظرية كينيزية جديدة للاقتصاد الكلي الديناميكي و يرجع تطوّرها إلى عدد كبير من الاقتصاديين البرجوازيين و خاصة هارود ودور مار وها نس وروبين سن وساموبلسن وهيكس، وقد صاغ هؤلاء الاقتصاديون أسس أفكارهم النظرية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ولكن نظرتهم حول النمو الاقتصادي لم تحض بالاعتراف إلا بعد ذلك وجاء التطوّر مع إدخال العناصر الديناميكية التي ساعدت على الانتقال إلى تحليل شروط التوازن وعدم التوازن في إطار نظام اقتصادي متطوّر، حيث ظهرت أوّل أعمال هانس والتي اشتهرت بنظرية الركود في نفس الوقت التي ظهرت فيه مقالات دومار[22]، وقد طرح الكينيزيون

[21] إسماعيل شعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية" دار هومة ص 79

[22]. أ صندوق النقد العربي– – أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية– ص 385.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الجدد التوازن الديناميكي الذي يهتم بتوضيح شروط ا
التشغيل الكامل للموارد، التقلبات الطويلة عن حالة التوازن الديناميكي و التقلبات القصيرة الدورية.

يجب التأكيد على أن أغلب هذه النماذج ما بعد كينز مبنية على أساس نموذج هارود و دومار الذي سوف نتناوله، وكذا نموذج الاقتصادي كالدور( N. Kaldor) وبالنسبة إلى هؤلاء المنظرين النمو الاقتصادي فإن الأزمات لا تعتبر حدثا عارضا أو نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاطئة أو مصاعب نقدية وأن التقلبات الدورية هي شيء داخلي خاص بالإنتاج الرأسمالي ويعتقد "ها نس"(Hans) أن التحليل المعاصر يظهر أنه مادام الاقتصاد ديناميكيا ومادمت متطلبات النمو تستدعي إنفاقا أكبر من الاستثمار فستبقى هناك قوة كبيرة تسبب تقلبات اقتصادية لذلك يجب عدم النظر إلى الدورة الاقتصادية كحالة مرضية وإنما من الخصائص المميزة للاقتصاد الديناميكي المعاصر.

وقد حاولت هذه النظرة الكينيزية الجديدة الربط بين نظرية الدورة الاقتصادية والانحرافات الطويلة الأجل في تطوّر الاقتصاد الرأسمالي وحاولوا بالتالي البحث عن أسباب عدم الاستقرار، وحسب "ها نس" يعتبر التقدّم التقني القوة المحركة لنمو الإنتاج حيث يقوم بتحديث طرقه وإنشاء فروع اقتصادية جديدة وهو العامل الوحيد الذي يحدد شدة واستمرار النمو الاقتصادي ويتوقف تحقيق النمو الأمثل والكامل للدخل الحقيقي على حجم الإمكانيات الاستثمارية والميل الحدي للاستهلاك الذي يحدد حجم المضاعف معامل التسارع المعجل ، حيث قام الكينيزيون الجدد بإكمال فكرة المضاعف بفكرة ما يسمى بالمسرع فإذا كان المضاعف يختص بالأثر النهائي للاستثمارات على الدخل القومي فإن المسرع يختص بالعلاقة العكسية بين الدخل القومي والاستثمار وبعبارة أخرى يبيّن كم من مرة تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة نمو الدخل القومي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 3-4- نموذج هارود ودو مار للنمو الاقتصادي( 9

إن النموذج كان نتيجة لعدد من النظريات، فإذا كان نموذج كينز السابق الذكر يتركز على قصور الطلب أكثر من التركيز على الفجوات في العرض والطلب ويرتكز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه على النمو الاقتصادي،و يمثل هذا النموذج نقطة انطلاق في دراسة النمو طويل الآجل ، ويبرز دور الادخار والاستثمار في هذا النمو.

وبروح كينزية لاحظ هارود أن الدخل كاف للوصول إلى العمالة الكاملة في مستوى معطى من الأجور في فترة واحدة "حالية" وهو غير كاف في الفترة اللاحقة، إلا أن هناك قابلية إنتاجية مضافة وجدت في الفترة الأولى ستكون موجودة في الفترة الثانية، كما أن المصروفات الإضافية المطلوبة للعمالة الكاملة في الفترة الثانية تحسب باستعمال العلاقة بين مخزون رأس المال وإنتاجه أي نسبة من رأس المال إلى الإنتاج، طالما أن الاستثمار في الفترة (t) يقرر في المستوى التوازني للدخل بواسطة الميل الحدي للادخار، فإن النمو الاقتصادي ينظر إليه باعتباره دالة للميل الحدي للادخار وبنسبة رأس المال إلى الإنتاج، هذا النمو الذي طوره بشكل مستقل كل من Evsey Domar ،Ray Harrod.

### وأهم فرضيات نموذج Domar للنمو الاقتصادي

يرتكز تحليل دوما ر ( Domar) على الفرضيات الآتية[24]:

- اقتصاد مغلق ليس به تدخل حكومي.
- إنطلاقا من مستوى الدخل يتلاءم مع مستوى التشغيل الكامل.
- نظام اقتصادي أين التعديلات ميكانيكية وآنية.
- الثوابت المستعملة في النموذج مثل الدخل الادخار والاستثمار صافية وبعبارة أخرى خالية من الاهتلاك .
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار .
- النسب المدخرة وعلاقة ( إنتاج – رأس المال ) الحدي لرأس المال ( إنتاج – رأس المال ) ثابتة.
- مستوى عام لأسعار ثابتة.

[23] نشير في هذا الصدد ان اول محاولة لهارود في الموضوع بعنوان "مقال في النظرية الحركية " عام 1939 ،ثم طوره من خلال مجموعة من المحاضر ات نشرت عام 1948 كتاب نحو اقتصاديات حركية

[24] : Oliver de la grand ville ، la théorie de la croissance économique ، p 192

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بشكل أولي لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في الأساسي في نموذج هارود ودو مار يرتكز على الإنتاج لأي وحدة اقتصادية يعتمد على كمية رأس المال المستثمر بالصيغة الآتية: وبالتالي يكون النمو على الشكل الآتي:

$$g = f(MPS, K/Y) \qquad (1)$$

y : الدخل القومي

K : رأس المال

I : الاستثمار الصافي ( التغيّر في مخزون رأس المال من فترة إلى أخرى)

S : الادخار

عند ما يكون: $G = \Delta y / y$

MPS : الميل الحدي للادخار

K/Y : معامل رأس المال

وانطلاقا من معدل النمو يساوي نسبة الادخارات على معامل رأس المال الحدي

$$\text{معدل النمو} = \frac{\Delta K}{\Delta y} = \frac{I}{\Delta y} K$$

واستنادا إلى ذلك: فإن معدل النمو يمكن أن يزداد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I / y}{I / \Delta y}$$

– أما بزيادة نسبة الادخارات في الدخل القومي.

– أو بتخفيض معامل رأس المال أي بزيادة كفاءة استخدام مخزون رأس المال في عمليات الإنتاج .

لذلك يمكن القول أن هذا النموذج يعطينا طريقة أولية لفحص الخطط التنموية من حيث انسجام الاستثمارات والادخارات، ومعدلات النمو الاقتصادي وتكون واضحة هذه الطريقة عند تطبيقها على الاقتصاد الوطني أو على كل قطاع[25].

[25] انظر منال محمد متولي،اثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة لمؤتمر قسم الاقتصاد القاهرة، دار المستقبل العربي، مصر ص 313

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وأما مضمون النمو فان هذا النموذج من خلال المتوقعة في كل قطاع بحيث يعتمد النموذج على افتراض أن معامل رأس المال الحدي ثابت وهو منسجم مع دالة الإنتاج، التي تستخدم نسب ثابتة من رأس المال والعمل مع ثبات عوائد الحجم.[26]

ولتوضيح ذلك نستخدم البيان لأتي حيث أن الإنتاج تغير عند منحنيات سواء الكميات التي هي عبارة عن تركيبة من عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال وفي حالة هذا النموذج تنتج كميات متساوية من الإنتاج التي يعبر عنها بمنحنيات سواء الكميات مختلفة وفي البيان التالي نعتمد على أثنين من منحنيات السواء العديدة

**الشكل (1): بيان عن طريق منحنيات السواء**

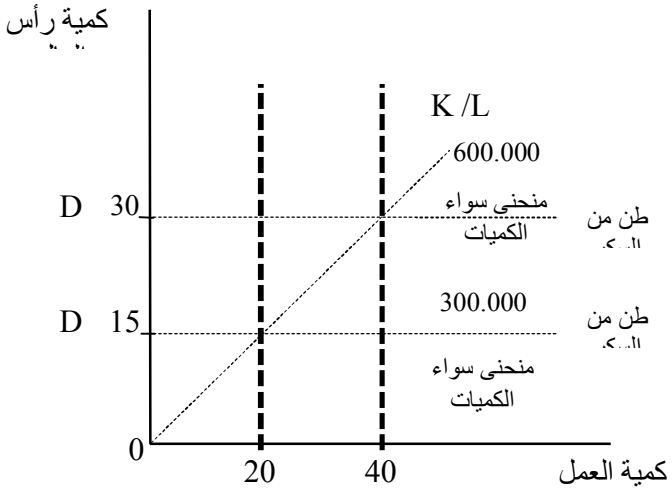


دالة الإنتاج

خلال الشكل:[27] نجد أن إنتاج 300 ألف طن من السكر يتطلب 15 مليون دينار عبارة عن معدات و تجهيزات و200 عامل، وإذا أضيف عمال أكثر إلى هذا المشروع بدون توسع في الاستثمار فإن الإنتاج لن يزيد أكثر من 300 ألف طن في السنة.

[26] انظر لمزيد من التفصيل: محمد مدحت مصطفي لنماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية " مكتبة الإشعاع " 1999 "مصر 137 » (1999)

[27] سالم ألنجفي،صالح القرشي "مقدمة في اقتصاد التنمية"، ص80

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما إذا تضاعف رأس المال في هذا المشروع إلى 800 عامل فإن الإنتاج يتضاعف أيضا إلى 600 ألف طن من السكر سنويا، إذا هذه النسب من الزيادة في رأس المال والعمل والإنتاج تعرف بثبات عوائد الحجم.

ولمعرفة الميكانيكية التي يتبعها النمو فإن نفترض أن الادخارات تتحول إلى استثمارات التي تؤدي إلى زيادة الدخل في الفترة اللاحقة عن طريق خلق قابلية إنتاجية إضافية،والدخل المرتفع في الفترة اللاحقة يؤدي إلى ادخارات أكبر واستثمارات أوسع وهكذا، ومن الخصائص المهمة لهذا النموذج، أن يوضح العلاقة بين عنصر واحد من عناصر الإنتاج ( تكوين أو مخزون رأس المال ) وإنتاج واحد متجانس، والمساهمة الهامة لهذا النموذج هي أن تكوين رأس المال في فترة معينة يكون مصدرا للإنتاج في الفترة اللاحقة، وهذا يعني أن الاستثمار يخلق القابلية على زيادة الإنتاج في المستقبل، وهذا بدوره يؤثر على الإنتاج والدخل المتوازن،ويعتبر ما وصل إليه هارود ودومار من نتائج خطوة هامة إلى الأمام خاصة عند مقارنته مع النظرية الكيترية[28]، وكان النموذج قد ركز على رأس المال المادي وعده العنصر النادر الوحيد من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ولكنه يكون تحليل هذا النموذج أكثر تعقيدا عندما يكون أكثر من عنصر نادر[29]،إذن وفق نموذج هارود–ودو مار فإن العمل يستخدم بأقل من مستوى الاستخدام الكامل ولذلك يجب استخدام رأس المال بأقل من مستوى الاستخدام الكامل، وذلك لأن العرض من عناصر الإنتاج لن يستجيب لتغيرات في أسعار عناصر الإنتاج.

وأخيرا فإن هذا النموذج مثل أغلب النماذج ما بعد كيتز قد اشتق من اختيار مجتمع صناعي في نقطة معينة من دوره النشاط الاقتصادي يظهر فيه الطلب الكلي وكأنه عامل مقيد.

وبعد مرور الوقت ورغم التحفظات علي النموذج لازال أكثر استخداما ، ويعتبر هام جدا لتوضيح علاقة التداخل بين الأهداف الكلية للدخل والاستثمار والادخار وتأثيرهما علي النمو ،

[28]Gilbert Abraham frois " elemente de dynamique économique 3" édition Dalloz par is 1977 p45

[29]متولي مختار 1976 ، نموذج هارود ودو مار للنمو والدول المتخلفة ، مجلة مصر المعاصرة العدد 364 ص 236 ، 245

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



رغم الانتقادات الخاصة ببناء النموذج علي فرضيات بعيد
حيث قام النموذج علي افتراض عدد من المتغيرات يصعب تصور ثباتها .

## 4_3 التحليل النيوكلاسيكي:

يتأسس تحليل النيوكلاسيك للنمو علي تراكم رأس المال ، حيث أن الاقتصاد ينمو نتيجة تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال المادي أي ادخار المجتمع الذي يسمح بزيادة الاستهلاك في المستقبل بسب نقص الاستهلاك الحاضر ، ومن ثم زيادة النمو

يمكن القول أن التراكم الرأسمالي يلعب دورا هاما في نماذج النمو النيوكلاسيكية في إحداث النمو قصير الآجل نتيجة ارتفاع معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال في بداية مراحل النمو بسب انخفاض معامل رأس المال علي العمل نتيجة الندرة النسبية لرأس المال مقابل العمل، ولذلك ترجع الزيادة في الناتج الوطني في الأجل القصير إلي الإحلال الفني بين أرصدة رأس المال والعمل.

أما بالنسبة للآجل الطويل فان معدل النمو يتجه مرة آخري إلي الثبات بسب انخفاض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال نتيجة اتجاه معامل رأس المال علي العمل إلي التزايد مع مرور الوقت ، وهو مايعني إن النمو في الأجل الطويل لا يعتمد علي الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لا بد من حدوث صدمات خارجية متمثلة في التقدم التقني الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي ، وكذا تزايد السكان.

**فرضيات النمو طويل الاجل في النموذج النيوكلاسيكي:**

**_ عوامل النمو خارجية المنشأ.**

**_ لايوجد أي دور إنتاجي لرأس المال البشري ،ولا الحكومات في النمو.**

**_ عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي.**

**_ اقتصاد مغلق وتتصف أسواقه بأنها أسواق منافسة كاملة.**

**_ تكنولوجيا الإنتاج تتصف بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل ، وثبات إيرادات الحجم .**

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن متسمة بثبات معدل الادخار خلال فترة التوازن ، وان العوامل المتحكمة فيه تؤثر علي مستوي نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك ، لكنها لاتؤثر علي معدل النمو المتوازن ، آما معدل نمو

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



نصيب الفرد من الدخل الوطني يتناسب مع معدل التقد
القوة الوحيدة التي لها القدرة علي زيادة نصيب الفرد من الدخل .

ومن الاقتصاديين النيوكلاسيك الذي نظروا في مجال النمو الاقتصادي[30] **Robert Solow** ( 1956 ) على ضوء إمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرونتها واستطاع توضيح أن نمو العمل ينسب أكبر من نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة الذي يعتبر سعر رأس المال، ومن ناحية أخرى فإن رأس المال إذا زاد بنسب أعلى من زيادة عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع، وقد استخدم سولو(Solow) دالة الإنتاج كوب دوغلاس والتي سمحت لرأس المال والعمل بالنمو بمعدلات مختلفة حسب الصورة الآتية:

$$Q = yK^{\alpha}L^{\beta}$$

Q : الإنتاج

K : رأس المال

L : العمل

y : ثابت

$\alpha$ : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال

$\beta$ : مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل

قد رأى Solow أن التغير التكنولوجي هو مصدر الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل لأن الاستثمار الأكبر أو الأكفأ يحقق زيادة في الناتج لمرة واحدة وبذلك يحقق تسارعا مؤقتا في النمو ولما كان مستوى الاستثمار وكفاءته هما العنصر الوحيد الذي يستجيب للسياسة الاقتصادية معنى ذلك أن السياسة لا تحدث أثرا على الناتج إلا مرة واحدة، وهي لا تحدث أثر على النمو ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام منطق لا مفر منه، فلو كان التغير التكنولوجي مستجيبا

[30] قام الاقتصادي الأمريكي المعروف SOLOW بتحويل دالة كوب دوكلاس إلى دالة ديناميكية على نفس المبدأ الذي اتبعه J. Timbergen (اقتصادي هولندي ) سنة 1942 حيث أدخل على هذه الدالة عامل الزمن ويرى لابد من الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التزايد و ربما التناقص في فعالية العملية الإنتاجية مع الزمن مع العلم أن الزيادة في إنتاجية العمل تتحقق بطريقتين ( ثبات دالة الإنتاج بينما ترتفع كثافة رأس المال – الحصول على حجم أكبر من الإنتاج مع بقاء نفقات العمل و رأس المال على حالها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



للسياسات لكان معنى ذلك زيادته بزيادة المدخلات الاقـ
بالقياس إلى العمل، وبالتالي فإن تراكم هذه المدخلات لا يمكن أن يكون مصدرا للنمو في نصيب الفرد ، الشئ الذي يشغل اهتمام الاقتصاديين منذ وقت طويل، وهو الموارد الطبيعية فمنذ توماس مالتوس عبر الاقتصاديون عن شكوكهم في إمكان تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الأجل الطويل في ضوء العرض المحدود للموارد[31].

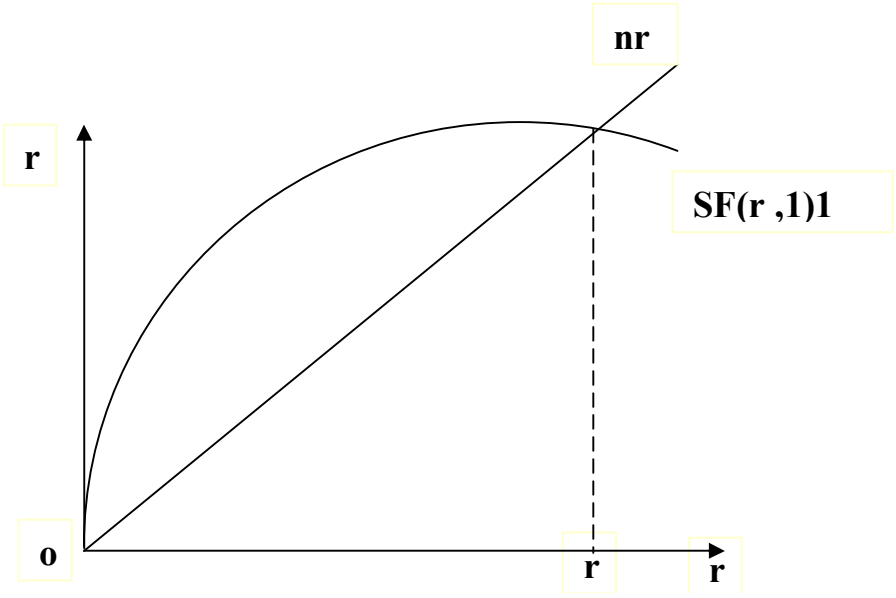


**الشكل () يوضح نمط النمو عند سولو**

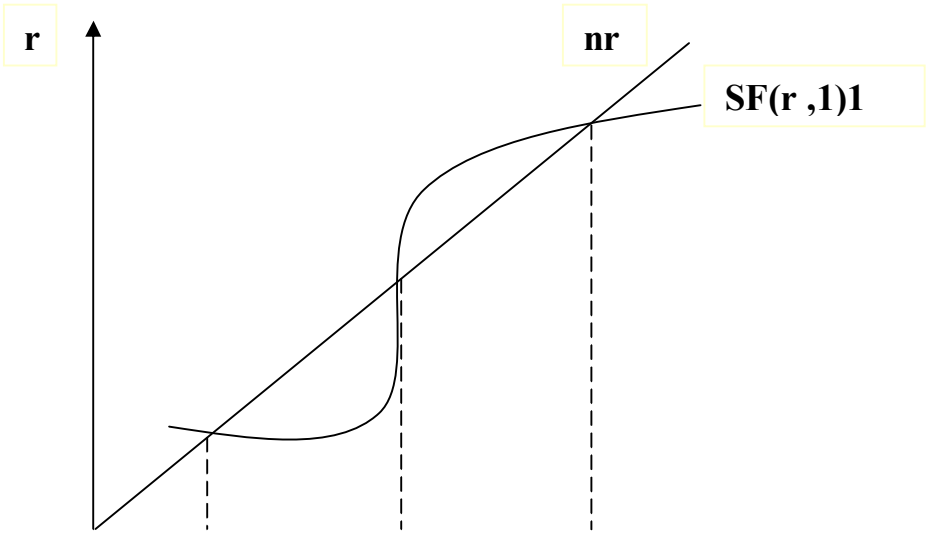


[31]– Oliver de la grand ville op. cit. p.424

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ونجد أحسن صيغ r أفضل r3 سة النيكية في r2 النمو الاقتصادي ما قدمه r1 J. Meade ، حيث المتغيرات التي تحدد النظام المتبع و حسب Meade J. في نظرية النمو الاقتصادي .

**الشكل () يوضح نمط النمو عند سولو**

1- الادخار الصافي.

2- توسيع في المخرجات.

فرضيات النموذج : يعتمد النموذج على الفرضيات الآتية:

1. ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
2. استخدام كامل للعمل والأرض.
3. اقتصاد تسوده المنافسة.
4. دوال الإنتاج (خطية و متجانسة).
5. محيط يحتوي على سلعتين سلعة استهلاكية وحيدة وسلعة رأسمالية يمكن إعادة إنتاجها مثل السلع الاستهلاكية.

شروط النمو عند **J. Meade** :

- افترض هذا الأخير مجتمع يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل وكذلك ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل وقد حصر جميع المتغيرات التي تؤثر في النمو، أي عوامل النمو الاقتصادي طورت حسبه على أساس اقتصاد استقلالي.

وحسبه فإن مخزون إنتاج رأسمال هو الآلات، بينما تدفق رأسمال هو سلعة رأسمالية إذا فإن مخزون رأس المال أخذ بعين الاعتبار الآلات ومخرجاتها هو أما سلعة رأسمالية أو سلعة استهلاكية لها ميول متعددة، ولا يوجد حسبه رأس مال متحرك.

ثلاثة عوامل للإنتاج أي مجموع المخرجات منتجة عن طريق (الآلات، كميات معينة من الأرض و العمل).

دوال الإنتاج المماثلة لإنتاج سلعتي ثبات مستمر نتيجة التوازن في سوق العوامل والنقد بفضل وجود جهاز بنكي تحت رقابة البنك المركزي. يستطيع مراقبة سعر الفائدة و عليه فإن كل

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



تغيّر في الأجر النقدي يحدث تغيّر مباشر في الأجر الحقيقي مع مخططات الاستثمار حيث أن المداخيل الحقيقية ترتفع و تنخفض بارتفاع و انخفاض أسعار الفائدة التي تنشأ عن هذه الإستثمارات.

وفي هذا الصدد يفترض بوضوح إمكانية تحقيق توازن التشغيل الكامل في سوق العمل والأرض عن طريق الأجر النقدي المتغير.

يفترض تبادل عوامل الإنتاج، مع وجود الآلة مما يعني توقع تام بالنسبة للمستمرين، فإذا كانت هذه التوقعات الاستثمارية لرأس المال غير كافية فتجهيزات رأس المال يمكن استبدالها لعامل ملائم.

طرق الإنتاج و تغيرات المخرجات:

حسب J. Meade فإن دالة الإنتاج $(1) y = f(K.L.Nt)$

حيث (t) الزمن والتقدم التقني، وإذا كان الطلب على الأرض الخصبة محدود، المتغيرات السلبية والإيجابية يمكن أن تحدث زيادة أو نقصان في المخرجات y.

كما أن تزايد المخرجات محدد بنسبة الدخل الصافي المدخر وتنكمش بالمساهمات الحدية لمخرجات رأس المال الناتج عن الادخار.

وقد توصل إلى أن محددات النمو الاقتصادي:

(1) نمو المخرجات:

قبل وضع للمعادلات التي تضم محددات النمو، يحلل العوامل التي تحدد المتغيرات الأساسية للمعادلتين:

$$y = UR + QI + r$$
$$\Delta y = Vsy$$

وتبين K معدل نمو الآلات هو $\Delta K/K = Sy/K$ الذي يتأثر بتغير S (غير في نسبة الدخل الوطني المدخر ) وبتغير Y/K وهي حصة الدخل الوطني من مخزون الآلات. Y/K يرتفع ($\Delta y > \Delta K$) إذا كان :

- معدل التقدم التقني مرتفع.
- معدل نمو قوة العمل المستخدمة في الإنتاج مرتفع.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- نسبة الدخل المدخر (معدل تكوين رأس المال الجد

مع العلم أن مخزون الآلات يرتفع بمعدل أصغر من معدل الدخل الوطني حتى في حالة عدم تغيّر (S)

Sy/K يرتفع في هذه الحالات الثالثة المذكورة أعلاه بمقدار الدخل و التي ترتفع عند معدل تراكم مرتفع

$$K = \Delta K/K$$
$$Sy = \Delta K$$

-(S) تتغير تناوبيا إذا ارتفع الدخل الحقيقي الفردي أو كان تغير خارجي لطريقة الإنتاج بحيث توجه أكبر نسبة من الدخل الوطني للريع والأرباح المقدمة من طرف Meade، يخصص العمال نسبة قليلة من أجورهم للاستهلاك إذا ارتفع (S)، وتظهر مباشرة بعد مرونة المبادلة بين الأرض والآلات، العمل، وممكن جدا استبدال العمل برأس المال.

ويتحقق ارتفاع في قيمة (S) إذا كان التقدم التقني يدخر العمل حين يكون الناتج الحدي يفسر بارتفاع الأرباح.

ومن خلال تحليله لمسارات النمو افترض ضرورة سياسة نقدية ناجعة في مستوى الاستثمار مثلا مستوى استخدام رأس المال مهم للحفاظ على سعر الطلب الثابت للسلع الاستهلاكية، ضمان أن معدل الأجور النقدية و الريع ( الأرض ) يضبط فورا وبنجاعة مستوى الشغل التام للعمل والأرض بسعر بيع نقدي ثابت للسلع الصناعية تامة الصنع.

في إطار اقتصاد عرض عير محدود اليد العاملة وفي حالة الشغل التام بجمع عوامل الإنتاج المقترضة ،وحسبه تحدد هذه العناصر نمو حجم التشغيل أو طلب عمل اليد العاملة في اقتصاد ذو عرض غير محدود للعمل[32]، و أخيرا يمكن أن نستنتج من نموذج أن هناك آلية واحدة في النظام الاقتصادي بإمكانها تحقيق التطابق بين معدّل المضمون ومعدّل النمو الطبيعي* حتى في حالة ثبات النسب التقنية بين حجم رأس المال ومستوى الإنتاج، أو بين حجم رأس المال وكمية العمل

[32] Sid Ahmed, « Croissance et développement théorie et pratique » p 294.

* المقصود بنمو المضمون معدّل النمو الذي يضمن التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية مثلما أشار إلى ذلك هارود و ميد معدّل النمو الطبيعي الذي يضمن التشغيل الكامل للزيادة في السكان.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المستخدم وكان بإمكان هذه الآلية التوازنية أن تعمل النسبية على توزيع الدخل القومي بين الأجور والأرباح وبفضل ذلك وبواسطة تأثيريهما على الجزء المدخر من الدخل القومي وبالتالي على معدّل النمو المضمون نفسه وإذا ما ظهرت البطالة في ظروف المنافسة الحرة في ظل غياب النقابات وفي ظل سياسة نقدية حكيمة فإن هناك عاملان يعملان على امتصاصها هما المنافسة بين العمال والتغير في النسبة بين العمل ورأس المال[33]،

ورغم أهمية هذا النموذج في تحديد النمو الاقتصادي وشروطه فقد تعرض لانتقادات بسبب عدم واقعية فرضياته المتعلقة فرضية اقتصاد مغلق لا وجود فيه للتجارة الخارجية وفرضية سيادة المنافسة الكاملة

ويمكن يوضح النموذج بيانيا من خلال الشكل التالي :

المحور الأفقي يمثل معدل نمو مخزون رأس المال والمحور الراسي يمثل معدل نمو الدخل الوطني

أما المحاولة التي قام بها Rostow[34] لتحديد درجة النمو الاقتصادي للدول المتخلفة تقوم على فكرة أن الاقتصاد من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى درجات أعلى لنمو الاقتصادي .

المجتمع التقليدي القديم يتميز المجتمع التقليدي بإنتاج محدود، يتركز على وسائل إنتاج مختلفة يتسم اقتصادها بطابع زراعي تقليدي، وبفعل هذا الطابع الزراعي تكون بناء اجتماعي هرمي تلعب فيه العلاقات القبلية والعائلية دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميّز ببطء شديد.

أما مرحلة الانطلاق تشمل هذه المرحلة الثانية مجتمعات تمر من عمليات انتقالية إلى مرحلة الانطلاق، لأن التحوّل من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتطلب وقتا، وكانت إنجلترا أول الدول التي دخلت هذه المرحلة وفي هذه المرحلة تتسم بالتجارة الخارجية.

---

[33] – الكينيزية الحديثة و التركيب الكلاسيكي الجديد – ترجمة عارف دليلة – ص 116.

[34] محمد عبد العزيز عجيمة و محمد لليثي " التنمية الاقتصادية مفهومها –نظرياتها –سياساتها " الدار الجامعية " الإسكندرية مصر 2001 ص 157

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



يؤكد رستو أن التقدم الاقتصادي في هذه المرحلة

أما مرحلة الثلاثة الانطلاق الفعلي تعتبر أهم المراحل، حيث تنهزم فيها التكتلات القديمة المناوئة للنمو المطرد تتميز هذه المرحلة بزيادة نصيب الفرد المتوسط، وحدوث تغيرات في فنون الإنتاج، وروح التجديد والابتكار، لذلك يعتبر صفه النمو المتصل الوضع الطبيعي لهذه المرحلة، ويعتقد أن هناك ثلاث شروط ضرورية للانتقال إلى مرحلة الانطلاق الفعلي:

- **أوّلا**: معدل التوظيف المنتج يجب أن لا يقل عن 10 % من مجموع الدخل القومي.
- **ثانيا**: يجب أن يكون هناك قطاع واحد رئيسي أو أكثر يلعب دور الدافع لبقية القطاعات ولا يهم إن كان صناعيا أو زراعيا.
- **ثالثا**: توفر الظروف الملائمة للتطوّر لتسهل عملية توفر رؤوس الأموال الضرورية لنمو سواء في القطاع الداخلي أو الخارجي .

مرحلة السير نحو النضج فبعد فترة من النمو المطرد يتخللها بعض التقلب، يتجه الاقتصاد في هذه المرحلة إلى نشر التكنولوجيا الحديثة في كل النشاطات الاقتصادية، بحيث تزيد معدلات الاستثمار حتى تصل ما بين 10 % إلى 20 % من الدخل القومي. مما يؤدي إلى زيادة سرعة خلق الصناعات الحديثة وتختفي شيئا فشيئا الصناعات القديمة ويحتل بالتالي الاقتصاد الوطني مكانا لائقا في المجال الدولي.

وفي هذه المرحلة يثبت الاقتصاد مقدرته على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنت من الانطلاق، ويستطيع الاقتصاد الوطني استيعاب ثم تطبيق أحدث مستويات تكنولوجية حديثة .

أما مرحلة الاستهلاك الجماعي في هذه المرحلة يتحول الاقتصاد الوطني بواسطة القطاعات الرئيسية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة ومستويات تكنولوجية رفيعة وعند ذلك يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الواسع ويعتبر أن الوصول إلى هذه المرحلة لا يتم إلا بواسطة مجتمع ناضجا تقنيا ولكن يغفل العامل الخارجي للتخلف.

ووفق هذه المراحل الخمس للنمو، تعتبر الدول التي تقع مظاهرها العامة و الخاصة في المرحلة الأولى والثانية بأنها بلدان متخلفة اقتصاديا، أما الدول التي توجد مظاهرها في المرحلة الثالثة، فهي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



دول لا هي متخلفة تماما ولا هي متقدمة تماما بل هي الدول التي تقع في المراحل الرابعة والخامسة فتوصف بأنها دول متقدمة

كما نجد نموذج الفجوتين للنمو Two gaps model ويرجع هذا النموذج في النمو إلى B. Chenery ويسمى بنظرية العجز المزدوج، حيث أن التطور في إطار دائرة مغلقة وضرورة التنمية في هذا الإطار ولدّ تفكير عميق عن المشاكل الإستراتيجية للتنمية، حيث ظهرت عدّة نماذج للنمو الاقتصادي.

وإن ضرورة التنمية في هذا الإطار راجع لأسباب سياسية ومادية قد ولد تفكير عميق عن المشاكل الإستراتيجية للتنمية، وقد ظهرت نماذج النمو[35] كنموذج السوفيتي "Feldmane" والنموذج الهندي "Mahalonobis" وهذه النماذج لها علاقة مشتركة في كونها تعطي أهمية لتسديد بطريقة سريعة لقدرة خلق الثروات، وقد عرف قطاع سلع الاستثمار تطور سريعا مقارنة بقطاع السلع للاستهلاك و بالتالي فإن هناك جانبين بسيطين لتصنيع السلع،[36] وفي هذا الاتجاه وقع نقاش وجدال صعب في الفكر الاقتصادي ومن تم قام B. Chenery وكذا Taylor بإيجاد والبحث عن الحل المعقول وسوف نركز هنا على نموذج B. Chenery المسمى بنموذج الفجو تين بحيث أن البلدان النامية تتميز بانخفاض معدل الادخار المحلي، والذي يصعب التأثير عليه في الأجل القصير خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، ولذلك عادة ما تلجأ هذه البلدان إلى سد هذه الفجوة بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمار المطلوب عن طريق العالم الخارجي، ونظرا لتفاوت الظروف السائدة في هذه البلدان مثل درجة النمو الاقتصادي إضافة إلى أن حجم الفجوة يتأثر بحجم الأهداف المتعلقة بالاستثمار التي تقرره الدولة للوصول إلى معدل معين للنمو الاقتصادي.

---

[35] – إن هذا النموذج هو أوّل نماذج التخطيط الاقتصادي جاء نتيجة تبني نموذج هارود و دومار من قبل المخططين من قبل الاقتصاد المفتوح و محاولة لمعرفة كيفية تفاعل الادخار و الاستثمار المحلي مع الصادرات و الواردات.

و قد أستخدم هذا النموذج في عدة دراسات أجريت على بلدان نامية عديدة و كان الهدف هو تشخيص نوع الفجوات وحجمها في البلدان لمعرفة حاجة البلدان إلى رؤوس الأموال أو القروض لأهداف التنمية و للتأكد فعلا أنها تعاني من نقص الادخار أو العملة الصعبة اللازمة و أن هنالك أسباب تتعلّق بعوائق التنمية الاقتصادية.

[36] مصطفى محمد عز العرب – سياسات و تخطيط التجارة الخارجية.ص22

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



و من المعلوم وفق مبادئ المحاسبة القومية أنها تق
والاستثمار) مع فجوة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) منظورا إليها
من خلال فترة ماضية ويعني هذا (الادخار، الاستثمار) = (الواردات، –الصادرات) بحيث:

$$Y + M = C+I+X$$

Y : الناتج المحلي
M : الواردات من السلع والخدمات
C : الاستهلاك
I : الاستثمار
X : الصادرات

مما يعني أن حجم السلع والخدمات التي توضح تحت تصرف المجتمع خلال فترة معينة وتتكون من الناتج المحلي والواردات إنما تستعمل في أغراض ثلاث: الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات.

ويمكن كتابة المعادلة على الشكل الآتي:

$$Y = C+I+X- M$$

وبما أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين الادخار (S) لذلك فإن:

$$Y = C + S$$

ومن خلال المعادلة $Y + M = C+ I + X$ والمعادلة $Y = C+S$ فإن: $\Leftarrow I = S+M -X$

ولما كان الفائض أو الزيادة في الواردات عن الصادرات إنما تظهر في ضرورة عجز في الميزان التجاري بميزان المدفوعات للدولة وأن تمويل هذا العجز يتم بواسطة تدفق صافي لرأس المال الأجنبي (F) فإن:

$$X - M = F$$

و بالتالي فإن المعادلة السابقة تصبح على الشكل الآتي:

$$I - S = M-X = F$$

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ومن خلال هذا يمكن القول بأن الاستثمارات التي

والتي تزيد عن ما أمكن الحصول عليه من الادخار المحلي، لابد أن يتم عن طريق خلق فائض في الواردات يمول بواسطة دخول صافية لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد خلال نفس الفترة، وفي فترة مقبلة ليس هناك ما يضمن لنا المساواة أي تساوي الفرق الاستثمار المخطط والادخار المتوقع مع الفرق بين الواردات المخططة والصادرات المتوقعة بسبب أن القرارات المتعلقة بهذه المتغيرات (الادخار، الاستثمار، الواردات) لا يقوم بها نفس الأفراد والهيئات نظرا لانعدام التنسيق بين هذه القرارات كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلدان المتخلفة، إضافة إلى أن الصادرات تتحدد بعوامل تتعلق بظروف السوق العالمية ومن الصعب التأثير عليها وبالتالي نظرا لأن العوامل التي تتحكم في هذه المتغيرات متفاوتة فإن ليس هناك يضمن تساوي الفجوتين خلال فترة مقبلة في حالة افتراض قيم لكل من المتغيرات الأربعة ومع معدل نمو متوقع لصادرات، والنظر إلى الفجوتين في فترة مقبلة على أنهما دالتين في معدل نمو الناتج القومي (R)، وأخذا بعين الاعتبار تحديد الادخار والاستثمار طبقا لمستوى الدخل فقط. مما يعني تصوّر مستويات مختلفة للفجوتين تبعا لتفاوت حجم النمو المستهدف.

والمنحني يبين فجوة الادخار والاستثمار المتر تقب وفجوة التجارة الخارجية

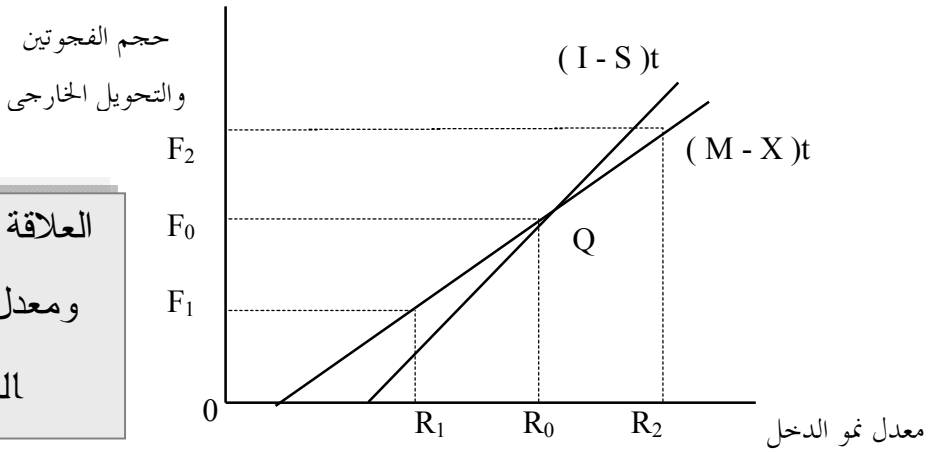


العلاقة بين الفجوتين ومعدل نمو الدخل

الشكل(2)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



من خلال الشكل كل من الفجوتين Q يساوي إجمالي الناتج يحدد بـــ $R_0$، و لا يمكن تحقيق هذا المعدل في حالة حصول الاقتصاد على قدر صافي في رأس المال الأجنبي يعادل ($OF_0$) دون اللجوء إلى تعديل خطط الاستثمار والواردات.[37]

– إذا كان معدل النمو المستهدف هذا $R_1$ فإن فجوة التجارة الخارجية تكون أكبر في فجوة الادخار والاستثمار في فترة مقبلة وفي هذه الحالة لابد على الاقتصاد من الحصول على هذا القرار أو الحصول على قدر أقل منه فإن معدل النمو المستهدف $R_1$ لا يمكن تحقيقه ويؤدي إلى القبول بمستوى أقل.

– مع افتراض أن معدل النمو $R_2$ فإن فجوة الادخار والاستثمار تكون أكبر من فجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوة الأصغر لابد أن تتسع لتساوي مع الفجوة الأكبر إذا كان المجتمع يعمل على تحقيق معدل النمو المستهدف.

فرضيات النموذج

يحتوي على فرضيتين أساسيتين تتعلق الأولي بالحدود الضيقة للإحلال بين الموارد الأجنبية والموارد المحلية.

أما الثانية فهي ثبات معدل الاستيراد الحدي مهما كان معدل النمو المستهدف وأن الواردات تستخدم في الإنتاج كمدخلات وذات معاملات قيمة ثابتة في دالة الإنتاج .

محتوي النموذج ومع افتراض أن الموارد سوف تتدفق على الاقتصاد بما يعادل فجوة التجارة الخارجية فإن التساوي سوف يحدث عن طريق التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، وهنا تلعب جهاز الأسعار دورا هاما في إحداث هذا التوازن.

ويعتمد تحقيق المعدل المستهدف للنمو بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد على تمويل العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وأن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نموذج الفجوتين هي تلك العلاقات المحدودة بين بعض المتغيرات الاقتصادية مثل العلاقة بين الدخل ومعدل الاستثمار والعلاقة بين الاستثمار والواردات.

[37] رمزي زكي: "الديون الخارجية" رؤية من العالم الثالث– ص 29

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



حيث تشير فجوة الموارد المحلية إلى حجم الموارد أساس وجود تداخل إحلال كامل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية.

أما فجوة التجارة الخارجية فتشير إلى أن الإنتاج المحلي لا يعبر في كثير من الأحيان عن الواردات إذا لم يتمكن الاقتصاد من تدبير التمويل الكافي للواردات .

يمكن القول في الأخير أن تفسير النمو في النظرية النيوكلاسيكية يقوم على افتراض تناقص الإنتاجية الحدية لراس المال وسيادة المنافسة الكاملة، واعتبار الفن الإنتاجي متغير يتحدد بعوامل خارجية، وان المعرفة تعتبر سلعة عامة تقوم الحكومة بتمويل الإنفاق عليها من حصيلة الضرائب، وبالتالي تعتبر النظرية العامل التكنولوجي محرك للنمو وان هذا النمو يتحقق من تراكم راس المال، وان التغيير التكنولوجي يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي رغم تجاهلها العامل المفسرة له ولذلك يوجه الانتقاد إلي هذا المدرسة في هذا الجانب، رغم إشارة سولو لدلك سنة1944.

## 4-4-نماذج النمو الحديثة

تسعى هذه النماذج الحديثة في النمو إلى إتباع طريق يولد نمو مستمر وطويل الأجل في الدخل الفردي وهذا النمو لا يعتمد فقط على معلمات دوال الإنتاج والمنفعة وإنما يعتمد أيضا على السياسات المالية وسياسات التجارة الخارجية وسياسات السكان.

### 4-4-1 -أسباب نشأة نظريات النمو من الداخل :

إن بداية التفكير في مثل هذه النماذج[38] ترجع إلى الرغبة في إلغاء الفرض التقليدي لنماذج النمو النيوكلاسيكية وهو ما يتعلق بتناقص الإنتاج الحدي لرأس المال المادي الذي يعتبر في النموذج النيو كلاسيكي عامل الإنتاج الوحيد القابل للتراكم. وما يتبع ذلك من فرض ثبات عائد النطاق

[38] Robert. JBARRO et XAVIER et SALAIR MARTIIN « la croissance économique » 1996 page 83.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وتوقف النمو عند وصول الإنتاج الحدي لرأس المال إلى

نظرية النمو[40] من الداخل ترجع إلى فشل النماذج السابقة في تقديم تفسير مقنع لمعدلات النمو المتسارعة التي حققها الكثير من الدول وتفسير التفاوت الشديد في معدلات النمو بين الدول المختلفة خلال عشرية الثمانينات والتسعينات وكذا بقاء الجزء الأكبر في النمو الاقتصادي طويل الأجل غير قابل للتغيير حسب النموذج النيو كلاسيكي.

إن إخفاق النظريات النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى ظهور مدخلات لاقتصاديات النمو والتنمية ومن تم تبلور مفهوم النمو الذاتي من الداخل،وقد أعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو غير كافي لأسباب عديدة لعل أهمها:

## 2-4-4- فكرة حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة

حسب النموذج النيوكلاسيكي يجب أن تلحق البلدان الأكثر فقرا بالبلدان الأكثر تقدما بسبب أن إيرادات رأس المال متناقصة.

أنه في حالة غياب التقدم التقني يتصف نصيب الفرد من الرأس المال بأنه عبارة عن تزايد عابر .

وخلاصة القول ينبغي ملاحظة أنه لابد أن تلحق الدول الفقيرة بالدول الغنية في الأجل الطويل إذا كانت تملك نفس معدل الادخار.

أن الاقتصاد الغني ينمو بسرعة أكبر نمو الاقتصاد الفقيرة، ولكن في الأجل الطويل يتجه النمو في الاقتصاديين للتفاوت اتجاه معدله الطبيعي.

لكن الدلائل التجريبية المتاحة لا تسمح بتأكيد اتجاه التقارب هذا سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو على مستوى نصيب الفرد من الناتج.

---

[39] إيمان محمد سليم تحديات النمو في مصر والبلدان العربية مقال نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو ص 104-161

[40] Dominique Guellec et pierre Relles les nouvelles théoriques de la croissance Paris 1997 P14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 4-4-3-اعتماد النمو الاقتصادي على عامل خارجي

على اعتبار أن النموذج النيوكلاسيكي يعتبر إيرادات تراكم رأس المال متناقصة، وبالتالي فإمكانية النمو في النموذج تتمثل في تدخل عامل خارجي (النمو الطبيعي للسكان أو النمو التقدم التقني الذي يؤدي إلى زيادة الفعالية الإنتاجية، وفي ظل غياب مثل هذا العامل يتوجه تراكم ورأس المال باتجاه القيم الصفرية.

ومن ذلك فإن نمو متوسط نصيب الفرد في النتائج أو من رأس المال هو في واقع الأمر دالة متناقصة في تراكم رأس المال.

## 4-4-4 إهمال الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية:

لقد تعرض النموذج النيوكلاسيكي لنقد شديد جراء إغفاله لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، نظرا لأن هذا الأثر لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية المنشأ.

## 4-4-5 إهمال دور السلوكيات الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين في النشاط الاقتصادي

لقد رأت المدرسة النيوكلاسيكية سلوك أو تصرفات أعوان النشاط الاقتصادي من خلال استثماراتهم وبحوثهم لا يؤثر على معدل النمو ولذلك فإن أي إجراء يهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بواسطة التراكم الرأسمالي، لا يمكن أن يترتب عليه إلا أثر تنموي مؤقت وبعبارة أخرى فإن زيادة معدل الاستثمار يسبب في مرحلة من إحلال رأس المال محل العمل في الحدود التي تسير فيها الإيرادات المتناقصة لرأس المال في ذات اتجاه النمو الموجه.

ويعتبر هذا أمر غير مقنع وغير واقعي حسب ما انتهت إليه نماذج النمو الذاتي كما يوضح ذلك الشكل الاتي:

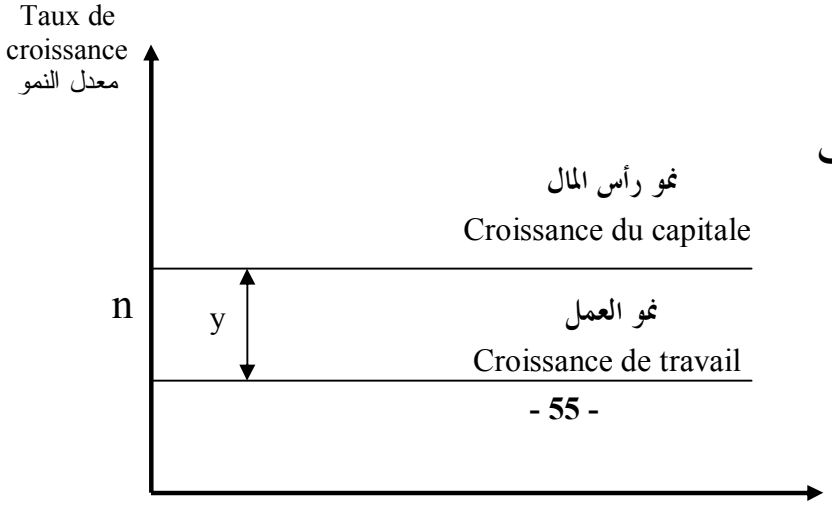


**الشكل (4) متوسط نصيب الفرد من رأس المال**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وتفسير ذلك ينطبق على حالة المشروع الذي يستثمر في البحث والتطوير حيث يكون لذلك أثر مزدوج، يؤدي إلى ايجاد سلع وأساليب إنتاجية جديدة تفيد عملية الإنتاج في مجموعها، يمثل قاعدة الأفكار التي قد تخدم تجديدات أخرى تفيد أطراف النشاط الاقتصادي، وفي الأخير يمكن القول بأن قوة هذه الملاحظات الموجه للنموذج النيوكلاسيكي هي التي أدت إلى بوادر ظهور نماذج ونظريات النمو الذاتي.

## 2-4-5 -الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الحديثة:

- ثبات العائد بالنسبة لرأس المال خلافا لفرضية تناقص العائد النيوكلاسيكية والسبب في ذلك حسب النظرية يعود إلى أن الزيادة في الإنتاجية الحدية لرأس المال الناتجة عن الآثار الخارجية الموجبة لتراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريس تكون من الكبر حيث تلغي أثر تناقص العائد بالنسبة للاستثمار في رأس المال[41] المادي، بحيث يصبح العائد على الاستثمار ثابت عبر الزمن، ومن تم يتحقق النمو طويل الآجل.

- تأكد النظرية على أن التقدم التكنولوجي للدولة ينبع من الداخل الثروة البشرية وتراكم المعرفة كما أكد على ذلك **رومر**.

نماذج من نظرية النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية إن هذه النماذج[42] تقوم على افتراض أساسي وهو تعدد المنشآت العاملة في الحقل الاقتصادي، افتراض إمكانية مضاعفة الإنتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة، وان المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وإنها متلقية

[41] مني البر ادعى تعقيب على مقال « إيمان محمد سليم «مرجع سابق " ص 155

[42] وتسمي أيضا هذه النماذج بنماذج النمو من الداخل ، نظريات النمو الحديثة ولتفصيل أكثر : انظر مني البر ادعى تعقيب حول على مقال إيمان سليم السابق المؤتمر قسم الاقتصاد 1998 ص155

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



للسعر، وان التقدم التكنولوجي يتحدد داخل النظام ا
والاختراعات متغير داخلي يتحدد بتصرفات الأفراد.

## 4-4-3 - نماذج النمو الحديثة:

نموذج ر ومر **Romer (1986)**، حاول رو مر تقديم نموذج بديل[43] للنموذج النيو كلاسيكي للنمو طويل الأجل الذي يقوم على فكرة تناقص عائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبعه من غياب التغير التكنولوجي فإن الناتج المتوسط يفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو.

لا تعتمد النتائج التي توصل إليها رومر على التغير التكنولوجي من خارج النموذج أو على الفروق الموجودة بين الدول، ويرى إمكانية افتراض ثبات وتماثل تفضيلات الأفراد، وتماثل الفن الإنتاجي ويمكن فرض ثبات حجم السكان، للوصول إلى هذه النتائج استبعد الفرضية المعتادة في النموذج النيو كلاسيكي للنمو والخاصة بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.

يعتبر رومر المعرفة الشكل الرئيسي لرأس المال حيث يفترض أن المعرفة الجديدة هي ناتج الأبحاث التي تتم في مجال الفن الإنتاجي والتي تظهر تناقص عائد النطاق.

وقد أعتبر رو مر أن إنتاج المعرفة الجديدة يخضع لتناقص عوائد النطاق ومن تم فإن إنتاج سلع الاستهلاك التي تعتبر دالة في رصيد المعرفة وفي غيرها من المدخلات يتبع لتزايد عائد النطاق، وبعبارة أخرى فإن الناتج الحدي للمعرفة باعتبارها أحد المدخلات في حالة إنتاج سلع الاستهلاك يمكن أن يكون متزايدا على عكس ما افترضه النموذج الكلاسيكي للنمو، وبهذا يمكن للمعرفة أن تنمو بدون قيود.

أن نموذج رومر يعتمد على عناصر ثلاثة هي:

-الوفورات الخارجية وتزايد عائد النطاق في إنتاج سلع الاستهلاك وتناقص عائد النطاق في إنتاج المعرفة أو الأبحاث أو الفن الإنتاجي الجديد،و تزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة أو رأس المال غير المادي في إنتاج سلع الاستهلاك.

[43] إيمان محمد سليم "مرجع سابق ص210

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



واعتبر حالة الإنتاج من نوع دوال الإنتاج المتجانسة النموذج أن الوفرات الخارجية الناتجة عن قيام المنشأة بالبحث والتطوير هو الذي يؤدي إلى تحسين الرصيد العام للمعرفة بمعنى أن رصيد المعرفة يتحدد بمستوى أبحاث القطاع الخاص، ولكن استمر في التأكيد على أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى ومن ثم فهي متجانسة في جميع المدخلات بما في ذلك الأبحاث والمعرفة.

ومن جهة أخرى وضمن دالة الإنتاج الكلي:

$$Y= A(R)\ F(Ri+ki\ li)$$

A(R). : رصيد المعرفة التي يتحدد بمستوى الإنفاق على البحث.

Ri. : مستوى إنفاق المنشأة على البحث

ki: رصيد رأس المال المادي.

Li. العمل المستخدم

أما **نموذج لو كاس Lucas** (1988) ، لقد تنبأ بأهمية قيد التعليم والتدريب واكتساب المهارات في نموذجه في ظل عالم يشترك في التكنولوجيا، وتتباين فيه مهارات العاملين مما يؤدي إلى تباين معدلات النمو وتوزيع عائدها بين البلدان المختلفة في ظل وجود قيود على تحركات العمل، وعدم المقدرة على زيادة المهارات إلى بنفس النسبة[44]، ويعتبر رأس المال البشري لفرد (المستوى العام لمهارته) وعلى ذلك فإن العامل الذي يملك رأس المال البشري يساوي t(h) يعادل إنتاجيا عاملين برأس المال البشري h t ½ لكل منهما أو عامل لنصف الوقت برأس بشري يعادل2ht

وقد أوضح أن الطريقة التي يوزع بها الفرد الوقت بين مختلف الأنشطة في الفترة الجارية تؤثر في إنتاجية ومستوى مهارته في الفترات اللاحقة.

كما يستطيع الفرد اكتساب المهارات من خلال تخصيص وقت العمل لذلك خارج وقت العمل، وليمكنه الحصول على ذلك أيضا من خلال ما يسمى التعلم أثناء العمل.

[44] محمود محي الدين « التنمية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي" مايو 2001 " العدد 15 " ص 03

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ويخلص لو كاس إلى اعتبار أن الفرد يوزع جهده بين البشري بطريقة متوازنة بحيث لا ينخفض الناتج الحدي لرأس المال إلى الصفر.

ويعتبر لوكاس عملية تراكم رأس المال البشري هي محرك النمو الاقتصادي ، عوضا عن مستوى التكنولوجيا كما وضحته النماذج النيوكلاسيكية خاصة ماقدمه سولو.

ويتضح مما سبق في ظل نموذج النمو الذي قدمه لو كاس أن معدل النمو هو عبارة عن دالة في( U) وهذه الدالة تتحدد في ضوء[45] سلوك الأفراد وتوزيع بين الإنتاج واكتساب المهارات كما أسلفنا مما يعني أنه يتحدد من داخل النموذج أي أن معدل نمو الدخل المتوسط هو أيضا. من داخل النموذج.

وأخيرا اعتبر لوكاس أن تراكم رأس المال البشري يتم في مؤسسات التعليم ومراكز التدريب ويتم بدرجة لا تقل أهمية أثناء عملية إنتاج السلع والقيام بالتبادل التجاري، وان هذا العامل يعتبر من أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وأن تراكم رأس المال المادي يلعب دورا هاما أيضا وهو دور مساعد لرأس المال البشري.

**أما نموذج النمو لستوكي ( 1988)** يعتبر هذا النموذج مثل النماذج السابقة ( أرو، رو مر، لو كاس).

حيث أن حدوث النمو الاقتصادي من الداخل، وأن المحرك الرئيسي لنمو هو تراكم رأس المال البشري، وهذا النموذج يقوم على مجموعة من الفرضيات:

- هناك وفورات خارجية لتراكم رأس المال البشري.
- إنتاج كل السلع في كل فترة يتم بدون التميز بثبات عائد النطاق.
- كل الأسواق في حالة مناقشة كاملة.
- تراكم رأس المال البشري يتم من خلال التعلم أثناء العمل.
- يستبعد وجود رأس المال المادي.

إن أهم ما يميز هذا النمو هو اعتبار أن إنتاج وتقديم السلع الجديدة الأفضل والأجود من السلع القائمة جزء مكمل لعملية النمو الاقتصادي، أما النموذج الذي طرحه سنة (1991)فإن يميز فيه بين رأس المال البشري للأفراد ورصيد المعرفة للمجتمع ككل حيث أن الأفراد يقومون

[45] محمد سليم «، مرجع سابق «.ص108

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بتراكم رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في المرا- المال البشري الذي يملكه الفرد عند ترك التعليم ويبدأ في دخول مجال العمل فإنه يتوقف على عاملين:

طول فترة الاستثمار في التعليم، مدى كفاءة الوقت المخصص للتعليم والتي تعتمد بدورها على رصيد المجتمع ككل من المعرفة، كما أن مستوى رأس المال البشري الذي يملكه الفرد عند دخول مجال العمل يحدد معدل الأجر الذي يمكنه الحصول عليه باقي حياته ،كما تستعيد إمكانية التعلم أثناء العمل الأمر الذي يعني ثبات رأس المال البشري للفرد طوال حياته، ويمكن لتراكم رأس المال أن يحقق وفورات خارجية تظهر في شكل اعتماد المعدل الذي ينمو به رأس المعرفة على استثمار الأفراد من رأس المال البشري، كما تعتبر هذه الوفورات الخارجية هي محرك النمو، ويمتاز هذا النموذج في كونه افترض أن الأنواع المختلفة للعمل لا تعتبر بدائل تامة لبعضها، فالعامل الذي يمتلك رأس المال البشري السلع ذات الجودة العالية، وينمو كل من رأس المال البشري والجودة بمعدل ثابت متماثل.

وهناك نموذج أخر هو نموذج **بارو(1990)** «Barro»، قدم نموذجه للنمو الاقتصادي سنة 1990، وفي هذا النموذج الذاتي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك للنمو الاقتصادي ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ورأس المال العام يتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتيادية العامة الأخرى، التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع العام ويتمثل بصفة رئيسية في البنية الأساسية، ونميز بين النوعين من رأس المال العام:

-رأس المال العام الإنتاجي وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص، من خلال التأثير على معدل التطور التكنولوجي ورأس المال البشري، أي التأثير على أحد عوامل النمو الذاتي بطريقة تسمح بارتفاع عوائد الاستثمار المحتملة، رغم ذلك فإن لرأس المال العام أثر سلبي يتمثل في أثر الاستبعاد أو الترك (l'effet d'éviction) أي هجر بعض الأنشطة الإنتاجية سبب ما نفرض من ضرائب مرتفعة بهدف تمويل نفقات العامة الخاصة بالإنتاج.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- رأس المال العام الاستهلاكي الذي يسمح بتحسين ما قد ينتج عنه هذا من أثر سلبي سبب تخفيض الاستهلاك نتيجة ما يتحمله المستهلكين من ضرائب لتمويل هذا النوع من الإنفاق.

ويمكن القول انطلاقا من هذا النموذج فإن رأس المال العام يؤثر على النمو من خلال نوعين من المكانيزمات:

ميكنيزم الاقتصاد الكلي حيث أنه كلما كان الإنفاق العام مرتفعا أكثر كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي الأمر الذي يسمح بتحقيق زيادة في الإنتاجية، ويترجم ذلك من خلال معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا.

ميكانيزم الخاص بالتكنولوجيا، حيث أن هناك أنواع من الإنفاق العام الذي يلاءم تراكم المعرفة مثل الإنفاق هي التعليم والبحث والتنمية وهو ما يعني حدثا بطريقة إيجابية على النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق فإن للسياسة الاقتصادية للدولة يمكنها أن تلعب دور أساسي في النمو الاقتصادي، وإجراءات السياسة هذه (السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق) قد تؤدي إلى تباطؤ أو سرعة النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن هذا النموذج يعتبر أول من حاول إبراز الدور الذي يمكن أن يلعب رأس المال العام في النمو الذاتي، على اعتبار أن نفقات البنية الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص وهكذا فإن النفقات العامة الإنتاجية تؤدي إلى إدخال وفورات خارجية إيجابية،والملاحظ أن يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام أعلى من مستوى التوازن في الأسواق المنافسة، وهذا المعدل يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعا، والاقتصاد يعدل هذا المستوى عندما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج.

وانطلاقا من هذا التحليل والسياق العام للنموذج يمكن الحصول على نتائج هامة هي:

- التأكيد على وجود الوفورات الخارجية الايجابية للنفقات العامة وهو ما يعني أن معدل النمو الثابت يرتبط إيجابيا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج مع أن المشار هو أنها تسمح بتحسن المؤشرات الآتية: الادخار، الاستثمار، الاستهلاك.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- النموذج يعطي نمو ذاتيا إنطلاقا من فكرة ثا
تراكم عامل الإنتاج رأس المال الخاص، ورأس المال العام.

- الضريبة تعمل على التأثير الايجابي على النحو الاقتصادي وتطوره حيث أن معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم فإن نمو الإيرادات الخاصة بسبب زيادة فاعلية رأس المال الخارجي. (وهذا بدون إغفال الأثر السلبي التقليدي للضريبة على مورد النمو وتنشيط الأنشطة الاقتصادية الخاصة.)

أما نموذج **جرو سمان وهيلمان** (**1994**) لقد أوضح هذا النموذج خلال 1991، 1989وأخيرا 1994الآلية التي من خلالها يمكن لتدفقات المعرفة والمعلومات أن تتم خلال التجارة الخارجية وبالتالي تحدث إضافة وتراكم لرصيد المعرفة.

إن هذا النموذج يفترض وجود دولتين وقطاعين كل منهما ينتج سلع الاستهلاك.

الأول قطاع كثيف الاستخدام للمعرفة.

والثاني قطاع تقليدي ينتج سلعة متجانسة في ظل شروط المنافسة مع انعدام إمكانية التقدم التكنولوجي فيه، وان عوامل الإنتاج المستخدمة في القطاعين هما رأس المال البشري والعمل غير الماهر وأن التخصص يتم على أساس أن الدولة التي تمتلك وفرة نسبية في العمل الماهر تتخصص في إنتاج السلع كثيفة الاستخدام لرأس المال البشري حتى وإن أنتجت في البداية القليل من المنتجات كثيفة المعرفة أو كثيفة رأس المال البشري فإنها يمكنها في الأجل الطويل أن يكون لها المركز الأول في التخصص في الصناعات عالية الاستخدام للتكنولوجي وتصدر سلع مقابل المنتجات كثيفة العمل التي ينتجها القطاع الصناعي التقليدي، وانطلاقا من هذا فإن وفرة النسبة لكل من رأس المال البشري والعمل هو الذي يحدد النمط طويل الأجل للتجارة، ومن تم فإن كل دولة تقوم بتصدير منتجات الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية التي تتمتع المؤسسات بالتفوق التكنولوجي فيها.

كما أن نظرية النمو من الداخل تحدد أثرين متناقضين لدورة الإنتاج في التجارة على الدافع للتجديد والابتكار، حيث يتمثل الأثر الأول في تأثير التقليد على المكاسب التي من الممكن للمبتكرين تحقيقها، وإلى جانب ذلك وإذا كانت المنشآت في الشمال المتقدم لا ترغب في أن يتم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



تقليد التكنولوجيا الجديدة التي يتوصل إليها فإنها تر.
الشركات الأجنبية لأن ذلك يعني انتقال إنتاجها إلى الخارج وتصدير المواد المحلية.

## 4-4-4-لانتقادات الموجهة إلى نظريات النمو من الداخل

- على الرغم من المساهمة الكبيرة لنظرية النمو الحديثة في مجال النمو الاقتصادي إلى أنها تعرضت لعدة انتقادات خاصة من طرف مؤيدي الفكر الكلاسيكي على أساس أنها لم تضيف اى جديد إلى نماذج النمو التقليدية وتركيزها علي التحليل الكلي .
- وأوضحت عدة دراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة للإنتاج مثل الأرض.
- العديد من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي لم تشير إليها هذه النماذج مثل التنظيم باعتباره المحرك الرئيسي في المدى المتوسط والطويل.
- هجرة العمالة عبر البلدان يمكن أن تنتج عن السياسات الحكومية وليس الوفورات الخارجية.
- رغم تأكيد النظرية الحديثة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري إلا أن بعض البلدان لم تنمي حقل غيرها رغم ارتفاع معدلات الاستثمار البشري كالتعليم باعتبار أن هذه النماذج أكدت أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل.
- رغم أهمية النماذج الحديثة ومساهمتها في محاولة إدخال المكون الداخلي للتقدم التكنولوجي في نموذج النمو الاقتصادي إلا أن ذلك يواجه الكثير من الصعوبات خاصة أن إنتاج التكنولوجية الجديدة قد لا يخضع للعلاقات البسيطة بين المدخلات والمخرجات، حيث أن الأبحاث كثيرا ما تنتج أشياء معروفة مسبقا بدلا من أن تبتكر تكنولوجيا جديدة.
- وعلي الرغم من أهمية نظريات النمو من الداخل تعرضت إلي انتقاد أساس أنها لم تأتي بجديد يضاف إلي النماذج التقليدية ،كما انتقد ر ومر في كونه حول الاهتمام حول

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- الاهتمام من عوامل الإنتاج التقليدية إلي والتكنولوجيا ، وبالتالي إدخالها في دالة الإنتاج ، وينتقد هذه النماذج في كون أنها رغم تفسيرها لنمو الدول الآسيوية ،و بعض دول أمريكا اللاتينية التي قامت باستثمارات عالية في راس المال البشري إلى أنها لم تستطع تسيير تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد في بعض الدول النامية و بالخصوص إفريقيا على الرغم من ارتفاع معدل الاستثمار في رأس المال البشري [46].
- وعلى العموم ورغم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية الحديثة إلا أنها تميزت:

– بمحاولاتها الجادة لتفسير أسباب التقدم ومن ثم النمو الاقتصادي.

– إثبات أن التقدم يرجع إلى عوامل داخلية أساسا (رأس المال البشري وتراكم المعرفة) وليس إلى صدمات خارجية لا تخضع لسيطرة النظام الاقتصادي المحلي.

- استطاعت هذه النماذج أن تلفت النظر إلى أهمية العامل الخارجي رأس المال البشري.

## 4-4-5 –النتائج التي توصلت إليها نظريات النمو من الداخل

تبين من خلال هذا المسح النظري للنظرية الحديثة للنمو مايلي :

يمكن القول بان أهم التطورات الحديثة في نظرية النمو الاقتصادي تمثلت في مساهمة نظرية النمو من الداخل في إضافة مكون لنموذج النمو يتعلق بإنتاج التقني بواسطة قطاع البحث والتطوير داخل الاقتصاد خلافا للافتراض التقليدي في نموذج **سولو** (1956) الذي يتعامل مع التقدم التقني

[46] لأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا الأحوال الاقتصادية في شمال إفريقيا الأداء الاقتصادي 2004 المغرب،افر يل 2005 ،ص02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



علي أساس انه محدد من خارج الاقتصاد التنافسي وقد بأهم العوامل المحددة لنمو الاقتصاد علي المدي الطويل ، والعوامل التي تفسر اختلاف مستويات التنمية بين الدول.

- استبعاد تحديد النمو الاقتصادي طويل الأجل عن طريق المتغيرات من خارج النموذج فكل المتغيرات الخارجية مثل التغير التكنولوجي والنمو السكاني أصبحت متغيرات داخلية.
- تؤكد هذه النماذج على أهمية عنصر رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر طويل الأجل.
- التمييز بين قوة العمل وبين العمل الماهر الأمر الذي يفسر تفاوت معدلات النمو في مختلف الدول النامية.
- أكدت هذه النماذج تحقيق النمو المستمد من الدخل الفردي نظرا لوجود عامل إنتاج قابل للتراكم والإنتاجية الحدية له تتزايد مع تزايد الرصيد المتوافر منه.
- ميزت نماذج النمو الداخلية بين مدخلات الإنتاج التقليدية ومدخلات الإنتاج غير التقليدية مثل المعرفة، ومن ثم حولت الاهتمام من عوامل الإنتاج التقليدية مثل رأس المال المادي والعمل إلى عوامل الإنتاج غير التقليدية مثل المعرفة والأفكار الجديدة ورأس المال البشري.
- تولي هذه النماذج أهمية كبرى للبحث والتطوير وتراكم المعرفة، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي سيتغير مباشرة في معدل اختراع منتجات جديدة، ومن ثم يكون الاستثمار في البحث والتطوير مصدرا هاما للنمو طويل الأجل.
- إن نماذج النمو من الداخل تؤكد على أن التقدم التكنولوجي للدولة ينبع من الداخل من خلال ثروتها البشرية، وليس عن طريق الصدمات الخارجية كما أكدت عليه المدرسة النيوكلاسيكية التي تفسر جزء كبير من النمو بالعوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي.

وأخيرا من خلال هذا الجانب الخاص بنظريات النمو من الداخل فقد تبين ما يلي:

– نظريات النمو من الداخل تولي أهمية كبيرة للإشكالية البحث والتطوير وتراكم المعرفة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



– معدل نمو الاقتصاد يتغير مباشرة مع معدل الـ
الاستثمار في البحث والتطوير مصدرا هاما للنمو الاقتصادي طويل الأجل وفق التحليل في نماذج النمو الحديثة.

– وفق احد النماذج الهامة لهذه النظريات "ر ومر" فان النمو وتحقيق النهظه والإقلاع الاقتصادي يكون دائما أسرع بين الدول التي تملك رصيدا اكبر من راس المال وقوة العمل المتعلمة والمدربة وضمن بيئة اقتصادية تشجع علي تراكم المعرفة الإنسانية.

– لقد ادخل هذا النوع من التحليل بإدخال عنصر المهارات البشرية إطارا جديدا للتحليل يسمح بإحداث النمو الاقتصادي واستمراره في الأجل الطويل وبالتالي سيكون مصدرا نابعا من داخل النموذج وليس بفعل الصدمات الخارجية.

انطلاقا من هذا التحليل فقد تبين أن نظرية النمو الذاتي وفق نموذج لوكاس تؤكد علي أهمية راس المال البشري علي اعتبار انه المتغير الحاكم في دالة الإنتاج.

– تؤكد هده النظريات علي أهمية التقدم التكنولوجي للدولة ينبع من الداخل علي عكس النظرية النيوكلاسية التي عجزت عن تفسير الجزء الأكبر من النمو وأرجعته إلي عوامل خارجية لايمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي للدولة.

– ورغم أهمية العرض المقدم حول النمو الاقتصادي فان الدراسة تسال في أخر هذا الفصل عن العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي وبين الإصلاح وهل إن الإصلاح يؤدي حتما إلي النمو وهو ما سنعرضه لاحقا

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خاتمة الفصل الأول:

انطلاقا من هذا الفصل المتعلق بأدبيات النمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- إن النمو الاقتصادي والقضايا المرتبطة ما تزال تحتل مكان الصدارة في أجندة الحكومات المختلفة وسياساتها الاقتصادية، ولا تزال تشكل محور اهتمامات الهيئات والمنظمات، بهدف معرفة ماهيته ومصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته.
- إن التركيز المفرط على المكاسب قصيرة الأجل على حساب الأهداف الطموحة طويلة الأجل قاد إلى ظهور مفهوم أكثر شمولية يراعى تلبية احتياجات الجيل الأول دون الأضرار بالأجيال المقبلة، ومن ثم نشأت علاقة تبادلية بين نمو الاقتصاد وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وبالتالي التخلي عن مفهوم النمو التقليدي المقتصر علي الجوانب المادية والكمية وإفساح المجال للناتج المحلى الاجمالى الأخضر.
- من خلال السياق النظري لنظريات النمو الاقتصادي يمكن القول أن الاتجاه المتعلق بدراسة النمو ظهر جليا على يد المفكرين النيوكلاسك واكتمل بظهور نظريات ونماذج النمو من الداخل.
- حيث أن المدرسة النيوكلاسيكية في مجال النمو التي بنيت على أساس نموذج سولو أكدت علي دور الادخار والتراكم الراسمالى في إحداث النمو قصير الأجل، وانه لايمكن حدوث النمو طويل الأجل إلا ادا حدثت عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ومعدل التقدم التقني التي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لراس المال مع زيادة الاستثمار، وبالتالي تزداد معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع في المدى الطويل.
- كما أن النظرية تفسر جزء كبير من النمو بالعوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي، ولكن إخفاق هذه النظرية في تحديد مصادر النمو طويل الأجل أدي إلى ظهور مدخل جديد للنمو والتنمية تمثل في نظريات النمو من الداخل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- علي الرغم من أهمية النموذج النيوكلاسيكي في تفسير النمو ومصداقيتها في الأدب الاقتصادي للتنمية إلى إن منهجيات التقويم في الوقت الحالي للأداء النمو في المدى الطويل تركز على نماذج كثيرة نذكر منها نموذج سولو، ميد، وشنيرى، ولويس، ثم النماذج الحديثة في النمو.
- من خلال هذه الدراسة و سياقها النظري ورغم النجاح الملاحظ في ظل تطور نظريات ونماذج النمو السابقة اتفاقها في عدد من الفرضيات، إلى إن هناك قصور في المقترحات النظرية التي طورت في ظل التقليد العلمي الذي قاد مجتمع علماء التنمية في الأربعينيات والخمسينات ويتمثل دلك في تركيز هذه المقترحات علي عملية النمو الاقتصادي علي أنها هدف نهائي وغاية في حد ذاتها دون الإشارة إلي انه وسيلة لتحقيق أهداف أخري ، وانه أحيانا لا يكون وسيلة فعالة لتحقيق أهداف حيوية مثل التمتع بحياة أفضل والقدرة علي القراءة والكتابة والمشاركة في النشطة في نشاطات المجتمع ، ولذلك تعرضت نماذج النمو من الجيل الأول إلي النقد من جهة ضعف محتواها التطبيقي وتركيزها المفرط علي راس المال العيني ، وتميز الجيل الثاني منذ 1970 والي الآن بقدر كبير من الواقعية المستندة علي علي الأسس النظرية للمدرسة النيوكلاسكية ، وتلخصت الفكرة الرئيسية إلي إن تعقد التنمية وضعف النمو يرجع إلي التفاوت في السياسات ولذلك في الاهتمام الأول يجب إن يتجه إلي الأسواق والحوافز والأسعار، وعلي عكس ما قال به الجيل الأول من اقتصاد التنمية يمثل علما فرعيا خاصا من علم الاقتصاد قل معظم رواد الجيل الثاني بعالمية النظرية النيوكلاسيكية ، ومن ثم أصبحت قضايانا التنمية فرعا من الاقتصاد التطبيقي للنظرية النيوكلاسيكية.
- تبين من خلال هذه الدراسة أن النظريات الحديثة في النمو تقديم إجابة كافية حول العديد من الأسئلة المطروحة وتحاول إعطاء رؤية جديدة لنمو الاقتصاد،

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



واستحدثت هيكلا نظريا متكاملا ومختلف

وقد ساعد هذه النظريات ما استفادت به من خلال التطورات التي حدثت في النظرية الاقتصادية، وقدمت إضافة إلى الأدب الاقتصادي في مجال النمو والتنمية وتمكنت من التخلص من بعض الفروض النيوكلاسيكية الجامدة وغير الواقعية رغم ما تعرضت له من انتقادات سبقت الإشارة إليها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الفصل الثاني:

## أدبيات الإصلاحات الاقتصادية

لقد أصبح موضوع الإصلاحات الاقتصادية[46] منذ عقد الثمانينات وحتى الآن من أهم القضايا الملحة ، خاصة بعد طرح ضرورة تكييف اقتصاديات الدول النامية مع المستجدات والمتغيرات العالمية المتسمة بالعولمة وزيادة سرعة الاندماج في السوق العالمية ، حتى تستطيع أن تحقق نمو اقتصادي حقيقي.

مع العلم أن وصفات الإصلاحات الاقتصادية[47] تنطلق ومن رؤية موحدة مضمونها أن أزمة المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي يلازم البلدان النامية يعود إلى أخطاء في السياسات الكلية الداخلية ، وللخروج من هذا المأزق لابد من إصلاحات وتغيير جذري في صورة برامج تثبيت وتكييف (تعديل) هيكلي تدعي برامج الجيل الاول.

ولما كانت برامج الإصلاحات تهدف إلى تحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي ومن النمو والكفاءة في الأداء، فقد حظيت باهتمام كبير من العديد من البلدان النامية لمواجهة مشكل الاختلالات الهيكلية ، مثل المديونية من جهة ومحاولة التعجيل بنمو اقتصادي ذاتي لاقتصادياتها.

في سعي البلدان إلى تحقيق أهداف التنمية يتوجب عليها القيام بعدد من الإصلاحات وغالبا ما تمثل هذه الأخيرة تكييفا مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها.

يمكن لهذه الإصلاحات أن تمثل أيضا تعديلا في مجموعة من السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل وهذا من خلال تعديل الأهداف، مع المناخ الاجتماعي الجديد الذي يتطلبه الإصلاح الاقتصادي.

نظرا للجدل القائم بين المفكرين والاقتصاديين في الدول النامية والمتقدمة حول تأثير برامج الإصلاحات على النمو والتشغيل والإنعاش، فقد تعرضت هذه البرامج في السنوات الأخيرة لنقد متزايد،واستدعت برامج الجيل الثاني الخاصة بنوعية المؤسسات، وتستند حجج المعارضين على إنها

---

46 في مفهوم الفكر الكلاسيكي لتكييف لا يعني ذلك مجرد تحقيق حالة التوازن الخارجي بل تحقيق حالة التوازن الداخلي وهي عملي هامة لتقليص الاختلال الاقتصادي للبلد المعني بالإصلاح.دريد كامل صالح الشيب "تقيم سياسات صندوق الدولي في الإصلاح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية "دراسة حالة الجزائر "والأردن" كلية الاقتصاد جامعة وهران 2001 ص63.

47 حمدي عبد العظيم (1998) " الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" دار الزهراء، الشرق، مصر ص5

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بكل سياستها تؤدي إلى تباطىء خطير في النشاط ا
بالانتقادات الواسعة التي تتوجه إلى الوصفة في حد ذاتها وتقدم مقاربات متنوعة حول نتائج وأثار التطبيق في الكثير من الدول النامية، وهذا التقييم الإنتقادي يشمل البرنامج ومحتواه وإجراءاته.

## الفرع الأول مفهوم الإصلاحات:

### 1 -1 مفهوم الإصلاحات الاقتصادية

لقد ظهرت في أدبيات الفكر الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة الكثير من المصطلحات والتي تحاول تعريف مناهج وعوامل الفكر الدولي في مسألة الإصلاحات الاقتصادية ، وفي هذا المجال هناك الكثير من التعابير والمفاهيم التي تتقاطع أحيانا و تتطابق أحيانا أخرى منها:

التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي ، والقاموس لا يزال يحتوي العديد من المسميات والمصطلحات، ورغم اختلاف هذه المصطلحات واستعمالاتها من بلد إلى آخر[48]. فأنها تشير إلي نفس المعني .

أما المفهوم الرئيسي فهو التعديل[49] في الاتجاه المرغوب فيه، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي وهو عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة ، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلي بيع وحدات القطاع العام ، وفي بعض الحالات يشارالي الإصلاح الاقتصادي علي انه إصلاح تقليدي orthodox اى انه نتاج إجماع وا شنطن .

ويعود الأصل التاريخي للإصلاح إلى أوائل الثمانينات بعد الأزمة المعروفة بأزمـــة الديون بسبب عجـــز المكسيك والتي كانت من أكبر البلدان المدينة عن الوفاء بدفع ديونها ، نتج عنها لجوء هذا البلد إلى المؤسسات الدولية يتعهد من خلاله بتطبيق سلسلة من إجراءات التثبيت والتكييف الهيكلي[50].

---

[48] جودة عبد الخالق «الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة « المنتدى الثقافي (شومان) عمان الأردن ماي 1996، ص 134.

[49] في المفهوم تستعمل الدول في المشرق عبارة: **التكيف الهيكلي**، وتستعمل الدول المغرب عبارة **الإصلاح والتصحيح** وتستعمل الجزائر مصطلح التعديل الهيكلي. وكل هذه المعاني تدور حول معني الإصلاح الذي تتبناه الدراسة، وفي المقابل هناك عدة مسميات أخري مثل إعادة الهيكلة الرأسمالية.

[50] دريد كامل صالح التشبيب " تقيم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية دراسة مقارنة " كلية الاقتصاد جامعة وهران 2001 ص63

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ومند سنة 1982 وحتى الآن فإن هذه الإجراءات العالميين[51]، ومنذ ذلك الوقت وفي إطار اتفاقيات المؤسسات الدولية كانت الإصلاحات الاقتصادية تشير الي تعديل مفردات النظام أو النسق الاقتصادي في اتجاه مرغوب[52] وفي هذا المعنى تكييف طرف بالنسبة لطرف آخر وبعبارة أخرى تكييف الداخل إزاء الخارج أي أننا نأخذ الخارج كنقطة انطلاق، وتصبح مهمة الإصلاحات تعديل أوضاع الداخل بما يتوافق مع أوضاع الخارج، لأن الأوضاع الاقتصادية تحتاج بطبيعتها إلى تعديل أو تصحيح.

أما المفهوم العام يعني الإجراءات التي تتخذها الحكومة ، والتي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحرة ، أما حسب البنك الدولي في تقريره عن التنمية[53] في العالم سنة 1988، فقد حدد مفهوم وحدود ومجال عملية الإصلاحات الاقتصادية على أنها تحتوى على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

تشمل عملية الإصلاحات القطاع العام المركزي والحكومي والمنافع العام المملوكة للدولة، كما إن بعض الاقتصاديين يعرف الإصلاحات الاقتصادية باعتبارها عملية علاج للمشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم ، ويتم ذلك من خلال إتباع إجراءات زيادة الصادرات وخفض الواردات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلي الداخل ، وتشجيع النمو الاقتصادي، البعض يرى أن الإصلاحات هي عملية علاج للمشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم ، وعلى وجه الخصوص الإختلالات الناتجة عن عجز ميزان المدفوعات ، ويتم ذلك بإتباع إجراءات من شانها زيادة الصادرات وخفض الواردات وجذب العملة الصعبة ، بالإضافة إلى إجراءات كبح العجز في الميزانية العامة .

ما يمكن الإشارة إليه في مستهل هذا الحديث عن الإصلاحات أن ما يعتبر إصلاحات اقتصادية من وجهة نظر جماعة أو بلد أخر، لا يعتبر إصلاحا من وجهة نظر جماعة أخرى أو بلد آخر.

ومهما تعددت التعارف إلي أنها تتطلب ثلاث عناصر رئيسية:

---

[51] خليفة علي ضو وحسين مر هج العماش "شبكات الحماية الاجتماعية " الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي "صندوق النقد العربي أبو ظبي « 1996 ص 138.

[52] منى قاسم «: الإصلاح الاقتصادي " الدار المصرية اللبنانية "القاهرة الطبعة الأولى 1997، ص 22.

[53] محمد ناظم حنفي " الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية " الطبعة "بدون" القاهرة "1992" ص192 "

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- إعادة النظر في دور الدولة.
- تشجيع القطاع الخاص.
- تقليل القيود والإجراءات البيروقراطية.

أما من حيث الأصل التاريخي لهذا الاصطلاح "الإصلاحات الاقتصادية"[54] يعود إلى أوائل الثمانينات، عندما انفجرت أزمة الديون، وحتى منتصف الثمانينات تميزت الإصلاحات الاقتصادية بالتركيز على معالجة المسائل الاقتصادية البحتة دون المشاكل الاجتماعية، حيث سعت إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ،وتخفيض عجز الميزانية العامة ،وتخفيض معدل التضخم ،وتحسين هيكل الحوافز النسبية ، وتوجيه الاقتصاد في اتجاه العمل بوتيرة جيدة، وخلال هذه الفترة تم توسيع الإصلاحات الاقتصادية اعتمادا على التوسع في المسائل النظرية خاصة الكلية منها.

## 1-2 المدخل العام للإصلاحات الاقتصادية

في مفهوم الإصلاحات الاقتصادية يمكن التمييز بين سياسات التكييف الهيكلي (التعديل الهيكلي)[55]التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبين تلك السياسات التي يمكن أن يطلق عليها "المدخل المستقل عن الصندوق والبنك للتكييف والإصلاح الاقتصادي

### 1-2-1 مدخل صندوق النقد الدولي:

الإصلاحات أو التكييف الاقتصادي بصورة عامة يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد الوطني[56]، وفقا لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفا لتخفيف أو تجنب الإثارة السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وتشمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، اتجاه إيجابية مضمون هذه العملية، ولابد أن تكون مستمرة وتأخذ بها الدول على اختلافها بما فيها الدول المتقدمة"، وعليه فإن هذا المفهوم بهذا الشكل يمتد ليشمل سياسات التكييف الهيكلي التي يقوم عليها الصندوق والبنك العالمي ،إلى أنه لا يقتصر عليها، وفي الوقت الذي ترتبط فيه سياسات التكييف الهيكلي بالدول النامية التي تواجه أزمات ترتب عنها عجز عن سداد ديونها الخارجية، بحيث اقتضت إعادة ثقة الدائنين وإعادة جدولة ديونها ومن ثم الحصول على تمويل جديد. من

---

[54] نادر فرجاني " أثار إعادة الهيكلة علي البشر في البلدان العربية " الموقع: www.almishkat.org يوم 2006/10/20 ص04.

[55] حسين توفيق إبراهيم "الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام " القاهرة 1999" ص 12.

[56] سعيد النجار "نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق مصر 1991 ص 07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



طرف صندوق النقد والبنك العالميين ، ومن ثم الحصول بعد التزام هذه الدول بما يسمى بالمشروطة، ويعبر عن هذا الاتفاق من خلال ما يعرف بخطاب[57] النوايا ، وبالرغم من صدور خطاب النوايا في النهاية عن حكومة البلد التي تريد الالتزام بسياسات التكييف إلا أن هذا الخطاب هو في واقع الأمر حصيلة مفاوضات بين هذه الحكومة والهيئات الدولية، تتخذ في شكل تعهدات ملزمة للحكومة المعنية، تستدعي توقيف التمويل في حالة عدم الوفاء بها، وفي حقيقة الأمر فان هذا المدخل هو مدخل لمعالجة المشاكل والاختلالات[58] الهيكلية للبلدان المختلفة ،وهو مدخل نقدي يعتني بالكميات والمقادير الكمية ، ويعتبر صندوق النقد الدولي إن اصل الاختلال الخارجي يعود إلي سوء تكيف نقدي انطلاقا من فكرة المدخل النقدي في تسير الاختلالات ، الذي يشبه إلي درجة كبيرة منظور امتصاص الدخل في عملي التكيف الخارجي في ظل ظروف تتسم بالاستخدام الكامل[59] ، وفي هذا السياق يؤكد الصندوق علي الميكانتيزمات النقدية بهدف السيطرة علي عرض وطلب النقود ، وهي فكرة تتفق إلي حد بعيد مع ما عرضته النظرية الكمية للنقود.

## 1-2-2 المدخل المستقل للإصلاحات الاقتصادية

أما في حالة ما يسمى بالمدخل المستقل في الإصلاح الاقتصادي ، فتظهر السمة الرئيسية لهذا المدخل في قدرة الدولة على توفير التمويل الذاتي، من مصادر غير البنك والصندوق، ومن ثم فإن هذا المدخل المستقل عادة ما يرتبط في تطبيقه بالدول الصناعية والنفطية إلى حد ما، وذلك للتغلب على حالة الركود الاقتصادي، ومواكبة التحولات الاقتصادية في أغلب الأحيان ويترتب على هذا المدخل المستقل نتيجة هامة عكس سياسات التكييف الهيكلي لصندوق النقد والبنك العالمي، لا يخضع هذا الجانب المستقل لنموذج واحد، حيث تراعى الدولة في تطبيقه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويترتب على هذا قدرة الدولة في حالة المدخل

---

[57] منار محمد لرشواني «، الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لبرامج التكييف الاقتصادي الدولية " تاريخ الولوج 07-10-2004، ص **02**.الموقع:www..islamtoday..net تاريخ: 2006/11/25.

[58] سعيد النجار" التصحيح والتنمية في البلدان العربية " « ندوة فكرية صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ابوظبي 1987 القاهرة " دار الهلال "ص25.

61 Balk well Carl " Monetary Aproach to Balance of payments Needs Blendining With Other Lines of Analysis" IMF Survey 1987 p54

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المستقل على ضبط الآثار السلبية لعملية الاصطلاحات الدولي إن علي البلدان التي تتقدم إليه بطلب الاستفادة من خدماته بسب عدم وفائها بتسديد ديونها و استنفاذ احتياطياتها وتعثر التنمية بها ، يجب عليها إدخال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية انطلاقا من راس المال الخاص وليس العام هوا لدي تحتاج إلية ويتمثل نموذج الإصلاحات المطلوبة في ثلاث قضايا رئيسية:

- اتخاذ إجراءات للقضاء علي عجز ميزان المدفوعات.
- إجراءات تقليص عجز الميزانية.
- العمل علي الحد من عرض النقود وتطور السوق المالي.

لقد ساعدت الخبرة المكتسبة من تجربة الإصلاحات (التثبيت والتكييف)، أو ما يسمي بالجيل الأول للإصلاحات علي توافق في الرأي علي نحو متزايد حول الحاجة إلي تحديد أولويات الإصلاحات واتجه التفكير في الجيل الأول إلي تقليل دور الدولة، وتوسيع دور السوق، إلا أن الاهتمام في الجيل الثاني المتعلق بتقوية دور المؤسسات، والتركيز علي الجوانب الايجابية لتدخل الدولة من خلال الحوكمة* ، وعلي الإجراءات الرئيسية الهادفة إلي أن تؤدي الأسواق وظائفها ، بطريقة سليمة ، وتنمية المؤسسات لتلاءم الظروف المحلية وتساعد البلدان علي موجهة التحديات، ورغم أهمية الجيل الأول وضرورته ، إلا انه غير كافي لتدعيم الإطار المؤسساتي الذي يساند سياسات الإصلاحات والتحرر الاقتصادي، ولذلك تركز النقاش الحالي حول تكملت الجيل الأول بعناصر لم تكن متصورة من قبل، ويشير أنصار الجيل الثاني إلي أهمية بناء المؤسسات علي اعتبار أن ذلك ضروري لتحقق المزايا المحتملة للإصلاحات السابقة، حيث يركز علي هدف الميزانية العامة وليس مجرد تحقيق هدف معين في إطار الميزانية، والتركيز علي هدف استقلالية

---

60 مهدي مصطفي حسين "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية " مجلة أفاق اقتصادية " المجلد 8 سنة 1987 " العدد 69 " ص 116

*المقصود بالحوكمة: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق انتقاء الأساليب الأزمة والمناسبة والفعالة لتحقيق الأهداف المرسومة في الخطط الخاصة بالشركة أي أنها تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين إطراف الأداء، كما تشمل أسس تقوية المؤسسة علي المدى البعيد، وتعمل علي تحديد المسؤوليات.

وقد ظهر هدا المفهوم في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في أعقاب الأزمات المالية العالمية في أسيا وأمريكا الاتنية وروسيا، وتزايدت أهمية ها المفهوم بعد التوجه العالمي الحالي إلي النظام الرأسمالي، والاعتماد علي الشركة الخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



البنك المركزي وليس مجرد تقليص التضخم، وبعد تجرب
حول أهمية الاستقرار الاقتصادي باعتباره شرط مسبق للنمو الاقتصادي.

يركز الجيل الثاني علي بناء المؤسسات، وليس مجرد تنفيذ السياسات الجيدة ومرعات الظروف المحلية عند صياغة وتنفيذ السياسات باعتباره أساس إرساء النجاح .

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في الجيل الثاني أكثر صعوبة وتعقيدا من الجيل الأول، ويتطلب وقت طويل حتى يتمكن البلد من إرساء نظام الإشراف الفعال وتدعيم المؤسسات الحكومية الجيدة ومحاربة الفساد، ويعتبر أكثر صعوبة وحساسية بما يتطلبه من مشاركة قوية عديدة في المجتمع وهو ما سيتم الإشارة إليه لاحقا.

## 1-3 الإصلاحات الاقتصادية من منظور إجماع واشنطن

### 1-3-1مفهوم إجماع واشنطن

يرجع إجماع واشنطن إلى عام 1989 عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي يتيح فرصة الخروج من أزمة المديونية، ولتحديد ما إذا كان اتجاه الرأي العام صحيحا ، قرر معهد الاقتصاد الدولي عقد مؤتمر يقدم فيه مؤلفون من عشرة دول في أمريكا اللاتينية بحوث اقتصادية ، حول حقيقة ما حدث في هذه الأخيرة، وفي محاولة للتأكد من قيام جميع الباحثين يتناول مجموعة مشتركة من الأسئلة كتب "جون وليمسون" بحثا أوردت فيه عشرة بنود في الإصلاحات يزعم أنها ضرورية في أمريكا اللاتينية وأطلق على هذه البنود "إجماع واشنطن"، وكانت هذه الحزمة من السياسات مهمتها أصلا ان تكون كجدول أعمال للإصلاحات في أمريكا اللاتينية، إلا أنها سرعان ما اعتبرت نموذجا في الإصلاحات موجهة إلى جميع البلدان النامية.

إن اللبنة الأساسية لميلاد إجماع واشنطن تكمن من حيث الشكل في عشرة وصايا تمثل نموذج لسياسة اقتصادية ، أقترحها الاقتصادي الأمريكي جون وليامسون سنة 1989، وذلك بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي ،ثم تبنتها بعد ذلك الإدارة الأمريكية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، وذلك بهدف تطبيقها كمرحلة أولية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية سابقا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



تضمن هذا الإجماع عشرة بنود أساسية[61]:

- الترشيد المالي وما يتطلبه ذلك من تقييد تام للميزانية من أجل الحد قدر الإمكان من العجز المالي.
- مراقبة المصروفات العامة ووضع أولويات لإنفاقها، مما يتطلبه ذلك من الابتعاد عن ما يسمى بالإعانات والدعم.
- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعدة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.
- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد وآليات السوق.[62]
- إتباع سياسة أسعار الصرف التي تساهم في تحقيق نمو مضطرد في تجارة الصادرات غير تقليدية.
- تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض التعريفة الجمركية إلى حدود 10٪ خلال عشرة سنوات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كل العقبان والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، ومعاملته بالمساواة مع المستثمر في السوق المحلية.
- تخصيص المشاريع العامة.
- إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وتأسيس وإنشاء شركات جديدة مع ضمان المنافسة التامة
- ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات مع محاولة تجنب المبالغة في الكلفة.

وقد أثارت هذه الاتفاقية الكثير من الجدل والشكوك حولها وعبرت عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيان كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

عموما فقد توصل واضعو هذه الاتفاقية إلى ضرورة تغييرها وتطويرها وذلك بإصدار ما يسمى باتفاقية واشنطن الجديدة ، والتي ترتكز في محتواها إلى أن إتباع مذهب نظرية اقتصاد السوق كطريق للتنمية ، هو غير كافي رغم اختلاف الظروف بين البلدان، وأن ما وضع حتى الآن ,وعلى سبيل المثال في مجال الإصلاحات وخاصة في الجانب المتعلق بالخوصصة وحرية التجارة

[61] وداد احمد كيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها وتأثيرها وتطورها ،الطبعة الأولي ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ص39

[62] عبد المجيد راشد ، آليات العولمة " الموقع www.amin.org/look/amin " تاريخ الولوج : 2006/12/03

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



كحل نهائي في حد ذاته دون اعتبارات خاصة بكل بل
الاتفاقية باعتبارها طريق إصلاحات الاقتصادية مستندين على ما يلي:

- عدم نجاحها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في روسيا، وأوربا الشرقية.
- تطبيق هذه الاتفاقية أدى إلى اقتصاد يغني الأقلية الغنية واقتصاد لا يحقق ما تريده الأغلبية الفقيرة.
- نجاح دول شرق آسيا في تخطي الأزمة بعد التخلي عن بنود هذه الاتفاقية.

انطلاقا من هذا ارتفعت الدعوة إلى تصحيح وتطوير اتفاقية واشنطن واستدراك ذلك ببنود الجيل الثاني بناءا علي مجموعة من الثوابت:

إن الاتفاقية أهدافها التنموية هي تخفيض معدلات التضخم، وتخفيض عجز الميزانية، وفتح الأسواق أمام الاستثمار والمنافسة والحد من تدخل الدولة، الأمر الذي يؤدي ببعض الدول الصناعية في ضوء هذه الأهداف إلى تحقيق اقتصاديات مستقرة.

مجمل القول إن هذه الاتفاقية بما تضمنته من بنود وتوصيان خاصة بالإصلاحات الاقتصادية، وبالرغم من أنها بينت محدودية تأثير أصحاب السياسات الاقتصادية الوطنية على دولهم، فقد أوصت بأن توافق هذه السياسات الاقتصادية المحلية حسب الإصلاحات الاقتصادية قد تأتى بثمارها على الرغم من ظروف الاقتصاد العالمي المناهض لمصالح هذه البلدان المعنية بالإصلاحات، وبناءا على هذا فإن الدول الأكثر فقرا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجدت في اتفاقية واشنطن الإصلاحية مقابل الوعود الأمريكية آنذاك بتخفيض الديون تشجيعا، كما أن دول أوربا الشرقية وغيرها رأت فيها الأمل المفقود لإصلاح أنظمتها الاقتصادية.

## 1-3-2 انعكاسات إجماع واشنطن

بعد الانهيار السوفياتي، وما تلاها من مشاكل اقتصادية تدخل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،للترويج لإجماع واشنطن حول الإصلاحات الاقتصادية ، ولكن بعد الأزمات المالية تبين ما تتطلبه هذه الإصلاحات وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها، بدأ الحديث يدور حول التعديل والانحراف عن

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



هذه التوصيات العشر[63]، لما أبان من هوة بين الدول ... السياسي في الدول التي تطبق الإصلاحات من جهة، وفي الوقت الذي تزيد فرص المنافسة الدولية بين الدول الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها من جهة أخرى، وفي هذه الأثناء بدأ صندوق النقد الدولي يدعو إلى ضرورة توفير إطار شامل لتنمية وضرورة التناغم بين كل من التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وأهمية المؤسسات، وعدم التكافؤ و بعد أن تبين أن هدف الاستقرار الاقتصادي المنشود للوصول إلى اقتصاد السوق في البداية ما هو إلى وسيلة من مجموع من العناصر ، في إطار نظرية اقتصاد السوق وأن اتفاقية واشنطن لا تمثل السياسة المثلي.

- واستنتاجا مما حصل خلال عقد كامل تبين أن هنالك انعكاسات هامة تتمثل فيما يلي:
  - استقرار الاقتصاد العالمي.
  - الإستثمار.
  - عدم الإنصاف والتكافؤ المؤسسات.
  - خلفيات صندوق النقد الدولي

نظرا للأزمات المالية التي وقعت في العقد السابق وتأثيرها على الدول يبقى من الصعوبة تقيم مكتسبات برامج الإصلاحات دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الاقتصاد العالمي، ومن ثم تبقى ضرورة وجود نظام مالي عالمي قادر على الحد من تأثيرات الدورات الاقتصادية والأزمات، وكذلك ضرورة تطوير سياسات البلدان المعنية بالإصلاحات" السياسات الاقتصادية" ، التي تعمل على تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي سوف تكون لأنجح على المدى الطويل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ولذلك تبقي الشروط والقوانين الكفيلة بإعادة بعض هذه الأموال لها أهميتها ، ولا تقل عن أهمية الحوافز التي توفرها الحكومات لجذب الاستثمار الأجنبي.

إن الكثيرون يرجعون فشل الإصلاحات الاقتصادية إلى فساد المؤسسات العامة ودورها في إعاقة الديناميكية لسوق العمل، وإضعاف الإنتاجية والقدرة على المنافسة الدولية.وفي الوقت الذي يعتبر استقرار الاقتصاد العام إلى جانب وجود قطاع خاص قادر على التنافس

[63] جون ويليامسون "تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لما يتعين عمله " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي "سبتمبر2003 "المجلد 40 العدد الثالث " ص11"

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ضروريا، فإنه يجب أن يتعين أن الاستقرار الاقتصادي و
الاقتصاد للدورات والأزمات و يتطلب إدارتها مؤسسات فاعلة وسياسة اقتصادية ملائمة.

أخيرا تم التوصل إلى ما بعد "إجماع[64] واشنطن" بعد أن تمت دراسة النتائج السلبية للشروط والإصلاحات التي عرفتها البلدان النامية عوض توصيات البنك وصندوق النقد الدولي .ولكن ذلك لا يعني تمام التخلي عن الهدف الرئيسي لهذا التوافق ولتلك السياسات،ولكن الدروس المستفادة من تجربة الإصلاحات أوصت بضرورة إبقاء دور ما للدولة، والتساهل في معدل التضخم المسموح به، ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال وتيسير نقل التكنولوجيا،بعد أن كانت الدعوة في إطار اتفاقية واشنطن هي تحقيق هدف ضيق نسبيا يتمثل في هدف النمو الاقتصادي فقد أصبحت الدعوة هي استخدام جملة من الأدوات والأهداف وطرحت أهداف أوسع مثل التنمية المستدامة.

## 4-1 دور الدولة في ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية

لقد أصبح دور الدولة محددا في دائرة النقاش بسبب التحولات والتطورات الجارية وخاصة الإصلاحات في أنظمة الدولة ، لذلك أثيرت الكثير من الأسئلة عما يمكن أن تفعله الدولة وإن كان الكثير من الحكومات يواصل الاستجابة للتحديات المطروحة فإن تحديات جديدة بدأت في الظهور وهي:

- الانتشار السريع للتكنولوجيا.
- الضغوط الديمغرافية المتزايدة.
- تدهور البيئة.
- عولمة الأسواق.

مع العلم أن الدرس الذي إستخلصته الكثير من التجارب السابقة للسنوات الأخيرة هو أن هذه الدولة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ويتعين على الدولة في إطار عملية الانتقال وفشل

[64] جون وليامسون J.Wilamson " تاريخ مختصر لتوافق أراء واشنطن "، مجلة التمويل والتنمية ص.12

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إستراتيجيات التنمية التي تهيمن عليها الدولة أن تتحرك على ما لحق بتدخل الدولة من فشل.

لقد تمت مناقشات كبرى حول كيفية التدخل الحكومي في عملية النمو الاقتصادي، وهناك الكثير من الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لا تبين أن هناك دلائل على أن التدخل مرتبط بالأداء الإنمائي المتفوق وتبين نتائج هذه الدراسات أن التدخل الأقل في المجال الاقتصادي عن طريق السياسات التجارية والصناعية الأكثر تحررا يرتبط بالنمو ارتباطا قويا.

عندما يفحص الخبراء الاقتصاديون العوامل المؤدية إلى النمو فإنهم لا يفكرون عادة في السياسات الصناعية والتجارية الاقتصادية على أنها ذات الأهمية الأولى.

في النظرية الكلاسيكية الجديدة المعيارية للنمو مثلا لا يعتمد معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل إلا على عامل خارجي هو معدل التقدم التقني، وفي الدراسات الحديثة عن سياسات النمو الاقتصادي من الداخل تبين انه بإمكان السياسات أن تأثر نظريا على إنتاجية العوامل في الحالة الثابتة وبذلك تغير بصورة مباشرة معدل نمو طويل الأجل في الاقتصاد[65].

قبل الحديث عن دور الدولة في ظل الإصلاح الاقتصادي لابد من الإشارة إلى أن هذا الدور تحول خلال القرن العشرين من دور تنظيمي إلى إنمائي ثم إلى دور تصحيحي، ولكن دور الدولة في مطلع الألفية الثالثة بدأ مزيج من التنظيمي والتصحيحي.

## 1-4-1 الدور التنظيمي

في ظل حرية و تنافس الأسواق كان القطاع الخاص ينتج لتلبية الطلب الذي يتحدد لخيارات المستهلكين علي أساس أدنى كلفة ممكنة، والمشروعات التي لا تستطيع تحقيق ذلك لا يمكنها الاستمرار في السوق، والإنتاج لمن لديه قدرة شرائية أو دخل معين.

في ظل هذه الأوضاع كان دور الحكومات محدودا، وفي ظل هذه الوظائف التنظيمية بقي تأثير الدولة محدودا على مستويات المعيشة.

[65] تستند هذه الرؤية إلى الدراسة التطبيقية ( التدخلات الحكومية الانتقائية و النمو الاقتصادي )وهي عبارة عن دراسة استقصائية عن التجربة الآسيوية وقابليتها للتطبيق. دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي و دراسة أخرى حول استراتيجية النمو في شرق آسيا مجلة التمويل و التنمية مارس 1994 ص 15

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



في الأخير يمكن القول بأن الوظيفة الرئيسي
الأساسية على نحو سليم فيما يتعلق:

- إرساء قواعد القانون بالنسبة للجميع.
- توفير الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.
- حماية الفئات الأكثر فقرا والأكثر احتياجا.

رغم أهمية هذه الأساسيات التي لقيت قبولا واسعا فإن هنالك رؤية جديدة بدأت في الظهور وتتعلق بتوفير المزيج الملائم لنشاط السوق والدور الحكومي في إطار عالم يتسم بتكامل الأسواق والحكومات، وبالتالي فإن للدولة دور هام في إرساء الأساس المؤسساتي الملائم للأسواق وفيما يلي الآليات المتاحة لتعزيز قدرة الدولة:

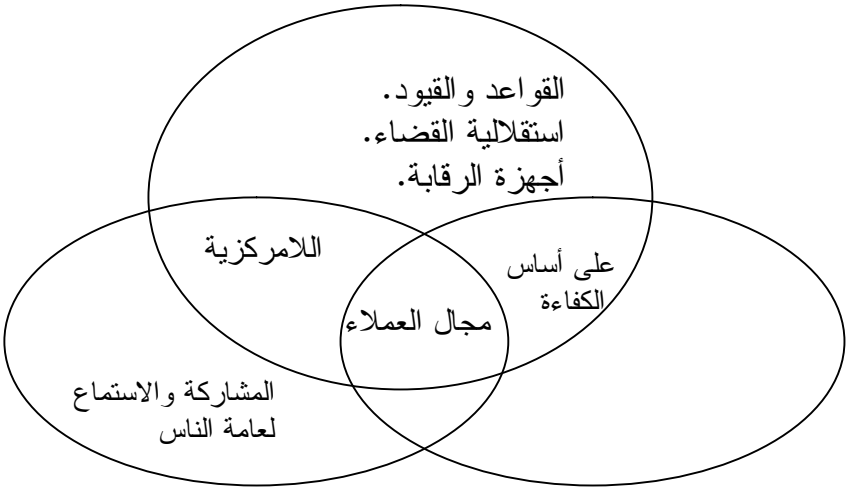


**الآليات المتاحة لتعزيز قدرة الدولة**

المصدر: "اجاي شهيبر «الدولة في عالم متغير " مجلة التمويل والتنمية " المجلد 34 " العدد الثالث "ص 17

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 1-4-2 الدور الإنمائي

يتسم الدور الإنمائي للحكومات بتوسيع النشاط الاقتصادي للقطاع العام ليشمل مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، حيث اعتبرت الميزانية أداة تدخل وكان الأساس النظري لهذا الاتجاه يتمثل في الاتجاه الفكري الكينيزي الذي كان يطالب بتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة النفقات الحكومية ورأى إقتصاديوا التنمية أن القطاع العام يعتبر عنصرا هاما للتنمية باعتبار أن التفاعل غير المقيد بين المتعاملين الخواص لا يحقق أهداف الكفاءة والنمو والاستقرار على نطاق واسع.

في ظل هذا الدور الإنمائي تولت الدولة مسؤوليات اجتماعية واقتصادية واسعة ، وهنا ظهر التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ورغم كل هذا ، فإن بناء المؤسسات من أجل قطاع عام يتسم بالكفاءة هي مهمة صعبة جدا بالنسبة للدولة، فقد يكون لفئات معينة مصلحة خاصة وراسخة في الحفاظ على الأوضاع القائمة ومقاومة جهود الإصلاح لأنهم باختصار مستفيدون من بقاء هذه الأوضاع، في حين الذين يخسرون قد يكونون عاجزين عن ممارسة أي ضغط مؤثر باتجاه تغيير الأوضاع.

المهمة الأخرى لإصلاح الدولة هي إعادة تنشيط قدرة الدولة المؤسساتية[66] وهذا يتطلب مجموعة من القواعد بهدف كبح الإعمال التعسفية للدولة ومحاربة الفساد وإخضاع المؤسسات لدرجة أكبر من المنافسة، من أجل زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز للموظفين من اجل تحسين الأداء، الأمر الذي يجعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد.

## 1-4-3 الدور التصحيحي

لقد جاءت إعادة النظر في دور الحكومات في الاقتصاد في إطار البحث عن مصادر النمو والسياسات الاقتصادية المدعمة في الآجل الطويل، وهذا طبعا في إطار لجوء الكثير من الدول النامية إلى المؤسسات الدولية لطلب المساعدات لإعداد وتنفيذ وتمويل برامج استقرار وتصحيح اقتصادي، وأخذ دور الدولة الإنمائي بتراجع مقابل تزايد الاهتمام بالأدوار التصحيحية مرتكزا على ثلاث عناصر هامة:

[66] اجاي شهيير ،مرجع سابق ص 24/17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أ- التحرير الاقتصادي وإزالة القيود و العراقيل أما القطاع الخاص.

ب- ضرورة إصلاح القطاع العام وتحسين المصاريف العامة وأداء المؤسسات العامة من خلال برامج الخوصصة وإعادة هيكلتها.

ج - إتباع سياسات اقتصادية كلية هدفها دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

انطلاقا من تحليل هذا الدور فإن ذلك لا يعني أن الدول غير المعنية بقضايا التنمية على العموم فإن الخبرة في مجال أدوار الدولة تؤكد لنا دروس هامة لا غنى عنها مهما كان دور الدولة.

- استقرار الاقتصادي الكلي شرط ضرورة لتحقيق النمو الدائم.
- لابد لأسلوب التنمية أن يكون شامل لكي يصل إلى الفقراء.
- للمؤسسات دور هام.

إن الدرس الرئيسي الذي نستفيد منه بناء على تجربة السنوات الأخيرة في مجال مراجعة دور الدولة هو أن الدولة لا تستطيع الوفاء بوعودها ولذلك بدأت الكثير من الدول بعملية تحول واسعة بناءا على ما لحق الدولة من فشل، وما يجب استخلاصه من أوجه الفشل هذه هو أن الدولة المثالية في الوقت الحالي هي دولة الحد الأدنى والتي لا تحدث ضررا وتستطيع تحقيق مرافق كبيرة.

إن التنمية الاقتصادية المطلوبة تتطلب دولة فعالة تلعب دورا محفزا وتشجع وتستكمل أنشطة الأفراد وأن الحكومة الجيدة ليست ترفا زائدا وإنما هي ضرورة حيوية حاليا لا يمكن بدونها تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية، وأخيرا يمكن القول أن الدولة تعتبر الفاعل الرئيسي في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية وقد وجدت نفسها في ظل التطورات التي حدثت في العقد الماضي مضطرة للتأقلم مع البيئة الجديدة المتسمة بالتغيرات العالمية في مجال السياسات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والعولمة، وفي خضم هذه التطورات يبرز السؤال المهم المتصل بهذه الدراسة وهو أين تقف الدولة في مسألة النمو الاقتصادي، ورغم أننا سنوضح مراحل هذا الدور لاحقا إلا أن الحكومات من خلال هذا الدور تعمل على تحرير الاقتصاد وتشجيع المنافسة وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد، ولكن هذا الدور لم يصل بعد إلى مسؤولية الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتأمين الاستقرار الاقتصادي، وإنشاء المؤسسات التي تشرف على التوزيع العادل لهذا النمو بين الطبقات المختلفة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية التقليدية البح

لأن هذا الأخير ة تعمل بآليات العرض والطلب وبالتالي تطور أداءه ويرفع نموه من دون الحاجة إلى من يشرف عليها وإن هذا الطرح يغفل جانب هام من الجوانب العملية وهو أن الدولة الموجودة كعون اقتصادي أساسي في الدورة الاقتصادية بواسطة الإنفاق والضرائب والقوانين، وهي وإن كانت تتحكم في القطاع العام مباشرة فإنها توجه القطاع الخاص كذلك من خلال القوانين التي تحفزه، ومن بين الأمثلة الواضحة مع ضرورة التدخل الحكومي في حالات احتمال تعرض الاستقرار الاقتصادي في قطاع معين إلى التهديد هو تعامل الولايات المتحدة الحازم مع شركة صناعة برامج الكمبيوتر مايكروسوفت عندما شعرت بأنها تسئ إلى القطاع ككل عن طريق الاحتكار والمنافسة غير مشروعة، ثم مثال آخر حيث تدل تجربة روسيا أن هذا التحرير أدى إلى فوضى لأنه لم يتبع بإطار تشريعي ضروري لعل المؤسسات الاقتصادية بشكل سليم.

أخيرا وفي ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية فان الدولة يجب أن تضمن المقومات والأبعاد التالية أولا الإصلاحات المؤسسية والسياسية بهدف اتخاذ إجراءات تؤدي إلي تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي، وتدعيم مؤسسات واليات المشاركة السياسية والرقابة، وكذا الإصلاح القانوني وتحقيق سيادة القانون التي تعتبر جزءا لايتجزء من الإصلاح السياسي، إضافة إلي الإصلاح الإداري علي اعتبار انه هو الذي يقوم بتنفيذ الخطط والبرامج المرتبطة بدور الدولة في التنمية الاقتصادية[67] من خلال بنود الجيل الثاني .

[67] حسن توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي "، الدراسات السياسية والاستراتيجية " القاهرة 99 " ص 80.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الفرع الثاني : الإصلاح الاقتصادي نظرة في القضايا الر

بعد الصدمات الخارجية منذ أوائل السبعينات التي تعرضت لها البلدان النامية عموما وما عرفته من تقلبات أسعار النفط والتضخم العالمي والركود الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وعدم انسياب رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، والتي عرفت فترة طويلة من الركود منذ 1979 زيادة على ارتفاع أسعار الفائدة وقيمة الدولار الذي تحتسب به معظم المديونية، وانخفاض أسعار الصادرات باستثناء النفط والنقص الكبير في التدفقات المالية منذ 1982، بالنسبة للدول المصدرة للبترول فإن ارتفاع هذا الأخير انعكس في انخفاض طويل الأجل في أسعار السلع وزيادة التقلبات قصيرة الأجل[68]، وزيادة على ذلك ارتفاع أسعار البترول أدت بالكثير من البلدان المستوردة للنفط إلى طلب المزيد من القروض وقبلت هذه الطلبات من طرف البنوك التجارية التي تراكمت لديها الأرصدة النقدية ، في حين استمر البعض الآخر في عملية الإقراض وتفاجأت دول كبيرة المديونية بالصدمة النفطية 1979-1980 والإجراءات النقدية المنشأة من قبل الدول الصناعية، وأصبح بعد ذلك الدين الذي كان يبدو رخيصا بسبب انخفاض معدل الفائدة عن معدل التضخم مكلف جدا، وشهد العالم ركودا كبيرا إذ انعكس على معدل التجارة الدولية والأسعار[69]، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة خدمة الدين إلى إجمال الصادرات والى الناتج القومي الإجمالي، في الوقت الذي بدأت فيه البنوك التجارية غير مستعدة لأي إصلاح تدريجي، زيادة على أن انخفاض أسعار النفط ونقص إيراداتها زاد من تفاقم وضيق فرص الإقراض، وكانت من نتائج هذه التغيرات والصدمات الخارجية زيادة على المتغيرات الداخلية لهذه البلدان تراجع النمو الاقتصادي، تراكم عجز ميزان المدفوعات و تأجيل التزامات خدمات الديون عجز الموازنات الحكومية...الخ.

أمام كل هذه الإختلالات والصدمات المفاجأة زادت حاجة البلدان النامية إلى ضرورة الإصلاح الاقتصادي وإزالة الإختلالات الهيكلية التي عرفتها.

---

[68] أ صفوت عبد السلام عوض الله " السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية" دار النهضة القاهرة " 1993، ص 20.

[69] أ رمزي زكي " نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي « دار الرازي « بيروت 1989، ص21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-1 متطلبات تحقيق النمو في ظل برامج الإصلاحات

يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي[70] في ظل برامج الإصلاح برعاية المؤسسات المالية الدولية على ما يلي:

- ضرورة خلق توازن ملائم بين السوق وتدخل الدولة.
- تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية.
- توفير إطار مؤسساتي داعم للنمو ويحقق الكفاءة للسياسات المتبعة.
- تدعيم الإصلاح الاقتصادي لإصلاح الهياكل الإدارية.
- تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي بما يضمن عدالة توزيع الدخل الوطني.

## 2-2 مراحل سياسات الإصلاحات الاقتصادية :

حسب هذه الدراسة تبين لنا أن سياسات الإصلاح الاقتصادي مرت بمراحل أساسية أهمها:

- **مرحلة أوائل الثمانينات** والتي عرفت حوار ونقاش علمي حول أهمية هذه السياسة لتحقيق النمو وإحداث الإنعاش الاقتصادي لاقتصاديات الدول المختلفة في كل الأنماط المتبعة والنماذج الاقتصادية الموجودة، وقد عرفت هذه المرحلة مناقشة النموذج الاقتصادي المبني على آليات السوق الحرة وحرية التجارة والمبادلات باعتبار ذلك أساس عملية الإصلاح الاقتصادي لاقتصاديات تعتمد أسلوب التخطيط المركزي في السابق.
- **مرحلة منتصف الثمانينات** والتي أنتقل فيها النقاش من أهمية النموذج الذي بدأت تتضح معالمه "نموذج اقتصاديات السوق" وحتمية استخدامه كأساس وإطار نظري لسياسة الاقتصاديات النامية وإلى ضرورة تحديد أهداف هذه السياسة، ومن تم بدأ تطبيق هذا النموذج " الإصلاح الاقتصادي المبني على آليات السوق الحرة "، على أساس مجموعة من الأهداف ومزيج من الأدوات قد تختلف من دولة إلى أخرى.

[70] عبد المنعم الشحات محمد علي « تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية- دراسة قياسية "-رسالة دكتورة كلية التجارة عين شمس "مصر 2000 ص 12

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



– **أما المرحلة الأخيرة** والتي بدأت مع بداية ا
السياسة وكذلك تقيم نتائجها وأثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إطار وضع متسم بالعولمة.

## 2-3 أسباب الإصلاحات الاقتصادية :

– الإصلاح الاقتصادي عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية مثل:

– فقدان الأمن الغذائي.

– عجز الميزان التجاري وبتالي هدف تحقيق تغيرات هيكلية تمنع وقوع مشاكل مستقبلية في ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار بهدف الوصول إلى معدل نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

– تراكم الديون.

– تقلص الاحتياطيات الدولية.

– انخفاض النمو الاقتصادي وفي كثير من الحالات أقل من النمو السكاني مما يعني تدهور واختلال يتوجب الإصلاح، ومن جهة أخرى فإن أنواع التغيرات والصدمات التي تستدعي التكيف والإصلاح هي لتغيير أحداث مرغوبة ولكن غير متوقعة أو ربما لتغيير أحداث غير مرغوبة، والتكيف مع التغيرات المرغوبة يمكن أن يكون لنتائج مشجعة غير متوقعة، أو لتحسين في معدل التبادل التجاري، أو لزيادة في أسعار الصادرات مثل ذلك الذي حدث للدول المصدرة للنفط في السبعينات، أو إلى تدفقات موارد مالية غير متوقعة، أو إلى انخفاض حاد في أسعار النفط للدول المستوردة له كما حدث في عام 1986، وكذا عدم المقدرة للتكيف مع التغيرات المرغوبة ربما يؤدي إلى خسارة الفرصة، شأنه في ذلك شأن عدم المقدرة للتكيف مع التغيرات غير المرغوبة.

هنالك صدمات تسببها عوامل خارجية مثل انخفاض في الطلب على حجم الصادرات وهنالك أخرى تسببها عوامل محلية مثل السياسات المالية والنقدية المتساهلة والاعتماد على القروض الخارجية ، وزيادة على الأسباب التي تؤدي إلى الإصلاح فإن هنالك نوعين من الموجبات تستدعي الإصلاح و تجعله ضرورة وهي:

### 2-3-1 :النوع الأول

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



يسمى بمفعول الداخل بمعنى حركة المجتمع طبقت أما مفعول الخارج فيتمثل في التطورات الاقتصادية الدولية حيث ترتفع مثلا أسعار الحبوب فجأة أو تنخفض أسعار البترول في السوق الدولية، مثل هذه التطورات في شكل تحركات فجائية في أسعار السلع المذكورة أو في أسعار الفائدة في سوق المال الدولية تنعكس إيجابيا أو سلبيا على البلدان، بمعنى أن الأداء الاقتصادي في الماضي بمفعول الداخل أو بتطورات الخارج كلها عوامل توجب الإصلاح الاقتصادي، فعلى سبيل المثال: صدمة النفط الأولى ( 1973-1974) وكذلك الثانية ( 1979-1980) والتي يعتبرها الجميع صدمة إيجابية حيث ارتفعت أسعار النفط عدة أضعاف ترتب عنها دخول الكثير من الأموال إلى الدول المنتجة للنفط وبشكل مباشر، وغير مباشر بالنسبة للدول التي استثمرت ثروتها.

## 2-3-2 النوع الثاني

هو عبارة عن موجبات خارجية تعود في الأصل إلي خارج النسق الاقتصادي بعضها إقليمية وبعضها دولية ، واهم العوامل الدولية التي توجب الإصلاح منها العولمة والانضمام إلي الكيان الكبرى ، أما الإقليمية فنجد منها الشراكة الاروبية ومشاريع التكامل علي المستوي الإقليمي وكلها توجب نوعا من الإصلاح نذكر منها

أ-التحولات التي حصلت في أوربا الشرقية والكتلة الاشتراكية وهذا يعني فقدان أسواق كانت موجودة ومؤمنة وكذا تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية.

ب-موجبات الإصلاح الاقتصادي الإقليمية وهي كثيرة مثل مشروع الشراكة الأورومتوسطية أو صور العمل العربي المشترك أو التكامل على المستوى الإفريقي، كل هذه المتغيرات الإقليمية توجب نوعا من الإصلاح الاقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وأخيرا ورغم الجدل القائم حول عملية التـ

الاعتبارات النظرية تتطلب ضرورة معالجة الإختلالات الأكثر تكلفة في المرحلة الأولى ثم الإختلالات الأخرى في المراحل اللاحقة، وانطلاقا من ذلك فإن تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في المرحلة الأولى، ثم تحرير الأسواق وإصلاح القطاع التجاري وأخيرا تحرير ما يسمى بالعمليات الرأسمالية، ويرى البعض أن التسلسل المناسب يقتضي الإصلاح التدريجي لأن التحرير السريع لا يعطي الفرصة الكافية للتكيف مع المعطيات الجديدة الأمر الذي ينعكس على أوجه النشاط الاقتصادي ( انخفاض النشاط، زيادة البطالة...)، وكلما زاد حجم الاختلال في الاقتصاد كلما تطلب الإصلاح، وزادت أهمية الطريقة التدريجية، وهنالك فريق أخر يرى أنه من الأفضل أن تكون برامج الإصلاح سريعة لأنها تعطي الانطباع بقطع العلاقة مع الماضي، ويرى في الطريقة التدريجية فرصة لجماعات الضغط المعارضة لإحباط عملية الإصلاح ومن ناحية أخرى فإن الإصلاح في ظل الأزمات يحتم على الحكومات استغلال الفرص التي تنتجها هذه الأزمات للتطبيق الإصلاح بطريقة سريعة.

## الفرع الثالث: أساليب الإصلاح الاقتصادي خصائصه وأدواته

### 3-1 أساليب تنفيذ سياسات الإصلاح

هناك أسلوبان لتنفيذ وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وهما:

#### 3-1-1 :أسلوب العلاج بالتدرج

وتمتد فترة تنفيذ هده البرامج إلي ثلاث سنوات ويفضل هدا الأسلوب في حالة البلد النامي ألدى يعاني من تشوهات هيكلية وعوائق إدارية لبناء مؤسسات جديدة ومن جهة نظر خبراء الصندوق أن بعض هده الإصلاحات المرتكزة علي هدا الأسلوب كللت بالنجاح لأنها تمت في ظل اقتصاديات قوية ومستقرة نسبيا.

[71] رياض دهال "وآخرون قضايا السياسات التصحيحية المفهوم والتطبيق وتقيم الآثار في جميل طاهر (وآخرون ) بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية " المعهد العربي للتخطيط الكويت " السنة 1993 ص10 ص _85 -

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 3-1-2 أسلوب العلاج بالصدمة

يعتمد هدا الأسلوب علي العلاج دون تدرج وتكون مدته اقل من سنتين وهو ما حدث في بلدان كثيرة في بولندا وغانا والمكسيك والشيلي كما سنوضح دلك لاحقا.

ويعتمد هذا الأسلوب[72] عندما يواجه الاقتصاد أزمة حادة وتكون الفرصة السياسية مواتية للإصلاح بطريقة سريعة وحاسمة.

على العموم فان اختيار احد الأسلوبين يتوقف علي اعتبارات كثيرة سياسية واقتصادية وعلي ظروف كل بلد.

## 3-2 خصائص وأدوات برامج الإصلاح الاقتصادي

**من حيث الخصائص :**

**طبيعة البرامج الانكماشية**

تهدف برامج الإصلاح إلى القضاء على فائض الطلب من خلال تخفيض الطلب الكلي (طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار) بهدف خفض نسبة العجز في الميزانية العامة ومن ثم خفض عجز ميزان المدفوعات والعمل على زيادة الاحتياطيات الدولية وتؤدي هذه العملية في بداية الإصلاح إلى هبوط معدلات النمو الاقتصادي وتناقص فرص التشغيل، وتزداد هذه الآثار الانكماشية على البلدان المطبقة للإصلاح إذا لم يرافق ذلك مساعدات خارجية وقروض ميسرة.

**تحيز برامج الإصلاح لصالح عنصر رأسمال ضد عنصر العمل**

تؤدي سياسات وبرامج الإصلاح الهادفة إلى خفض مستوى الطلب الكلي إلى توزيع الناتج المحلي الإجمالي والثروة لصالح رأس المال حيث أن ارتفاع الفائدة وخفض الضرائب على الدخول والثروات والإعفاءات الضريبية للاستثمار الخاص وبرامج الخوصصة وكل إجراءات الإصلاح التحفيزية تؤدي إلى زيادة نصيب رأس المال من الدخل بطريقة مباشرة وغير مباشرة وفي المقابل خفض نصيب عنصر العمل من خلال تجميد الأجور، زيادة الأسعار، إلغاء الدعم.

[72] " البنك العالمي "تقرير التنمية في العالم " سنة 1996 ص11، 12

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**انكماش وضعف دور الدولة في الاقتصاد:**

كما ستتضح ذلك في الجزء الخاص بدور الدولة في ظل الإصلاح.

- الوصول إلي معدل اعلي من النمو الاقتصادي .

**اما من حيث الأدوات الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادي**

تصفية وحدات القطاع العام ذات الكفاءة المنخفضة

تعتبر هذه الأداة من أصعب الأدوات التي تستخدم في سياسة الإصلاح الاقتصادي من حيث إقناع شرائح وفئات القطاع العام التي تستفيد من المنشآت المملوكة للدولة، وكذلك من حيث صعوبة تقييم أصول هذه الوحدات، لذلك يجب أن ترافق هذه الأداة ضوابط ومعايير لتجنب ظهور المشاكل التي تتطلب من جديد التدخل الحكومي.

الهدف الأساسي المراد من خلال تصفية هذه الوحدات هو أن عدم التوسع في القطاع العام والتخلص من المؤسسات التي لا تستطيع الدولة إدارتها بكفاءة يؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي سواء تعلق الأمر بالنسبة للميزانية العامة أو ميزان الإنفاق الجاري أو بالنسبة للقطاع العام، كما يؤدي ذلك إلى تحسين أداء الجهاز الضريبي في الدولة لمنع التشوهات والحد من التداخل في اختصاصات الإدارات، ومنع تضخم الجهاز الحكومي.

من جهة أخرى فإن تشجيع القطاع الخاص يحتاج إلى إزالة القيود الحكومية المعرقلة لنموه ومما لاشك فيه أن أحد المعايير الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص هو تحرير الاقتصاد القومي من قيود الأسعار، حتى وإن كان هذا الأمر أكثر تعقيدا، حيث أن عملية التحرير حسب آليات السوق الحرة تفترض عدم وجود تشوهات في السوق أو هيمنة قوى احتكارية، ولذلك فإن استخدام هذا المعيار يجب أن يسبق بتمهيد مناسب وقد يستغرق وقتا طويلا بالنسبة لعلاج هذه التشوهات والإختلالات في الأسواق ومنع الاحتكارات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## ضرورة تشجيع التخصص و التوزيع السليم للموارد ا

أحد الإجراءات الضرورية اللازمة لتشجيع التخصص و التوزيع السليم للموارد الاقتصادية هي كبح جماح التضخم، وخفض مستوياته، بحيث أن القرارات الاقتصادية في ضوء وجود التضخم تكون غير سليمة وتؤدي في النهاية إلى تخصيص غير كفئ للموارد الاقتصادية.

انطلاقا من هذا فإن استخدام أداة تحد من التضخم هي نفس الوقت أداة لتوزيع الموارد على قطاعات الاقتصاد، إن إزالة ومنع تدعيم الشركات ووحدات الإنتاج ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة يحقق نفس الهدف ويصبح البقاء للمشروعات والوحدات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ومن تم يتحقق التخصص السليم للموارد.

## منع هجرة رأس المال وهروبه خارج الدولة

إن عملية جذب رأس المال الأجنبي يعتمد بالدرجة الأولى على وجود فرص استثمارات جيدة بالإضافة مناخ ملائم اقتصادي وسياسي واجتماعي، وكل ذلك مقترنا بخطوات حثيثة في تطبيق الإصلاح الاقتصادي.

في الأخير فإن منع هروب رأس المال يعتمد على الكثير من الأدوات ومنها أن تقليص التضخم ساعد على منع خروج رؤوس الأموال الأجنبية زيادة على تصحيح القوانين والتشريعات في كل من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية حيث يؤدي ذلك إلى الشعور بالأمن والاستقرار.

## تحرير التجارة الدولية وتشجيع الصادرات

تعتبر التجارة الدولية كمولد لنمو الاقتصادي وأداة لأحداث التغيرات الهيكلية، أما تشجيع الصادرات في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي فهي تشمل جميع المجالات حيث يتعلق الأمر بإستراتيجية شاملة للاقتصاد قائمة على التصدير، ويتطلب ذلك ندوة خفض سعر الصرف إلى حدود واقعية تشجيع الصادرات من خلال خفض الأسعار وذلك يعتمد على مرونة الطلب السعرية على سلع التصدير في الأسواق العالمية ويتطلب الأمر ضرورة إزالة عقبات حصص التصدير والاستيراد في الدول التي تدخل في إطار التجارة الدولية الحرة، والحد من الضرائب المفروضة على الصادرات وإصلاح هيكل ومعدلات التعريفية الجمركية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## إصلاح القطاع النقدي

يتطلب إصلاح الجانب النقدي في عملية الإصلاح الاقتصادي تحرير سعر الفائدة ويمكن أن يدار عن طريق سياسة نقدية ملائمة بهدف الوصول إلى السعر المرغوب لتحقيق أهداف التوازن الاقتصادي.ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر ضرورة إزالة القيود التحكمية المفروضة على تحديد الائتمان وإزالة الدعم عن وحدات الإنتاج.

إن عناصر إصلاح الاقتصاد النقدي يمكن أن يتحقق على مراحل تتوافق درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي ودرجة تكامل الدولة مع الاقتصاد العالمي.

لأهمية سعر الفائدة في التأثير على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي وعلى التخصيص الكفء للموارد، وتعتبر عملية التحرير سعر الفائدة أمر هام لعمليات التثبيت الاقتصادي الكلي وتعتبر عملية هامة في عملية التكييف والتغيرات الهيكلية التي تقترن بعملية الإصلاح ولعملية تحرير سعر الفائدة شروط أهمها:

- ضمان المنافسة
- ضمان عدم تجزئة السوق.

يجب التأكيد في هذا السياق على أهمية أدوات السياسة النقدية في إطار عملية الإصلاح للتأثير على كمية النقود والائتمان وسعر الفائدة بهدف التحكم في معدلات الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي.

تأكيدا لما سبق يمكن القول بأن عملية الإصلاح الاقتصادي تقترن بإصلاحات نقدية ومالية بالإضافة إلى تشجيع وضمان المنافسة، وبالإضافة إلى سعر الفائدة، فإن سعر الصرف يعتبر من الأدوات الهامة التي تستخدم في السياسة النقدية وفي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ويجب أن يقترن ذلك بخفض العجز المالي، ورغم أن العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة ليس لها تفسير واضح إلا إننا يمكن أن نستنتج:

ارتفاع سعر الفائدة لنوع معين من النقود يؤدي إلى انخفاض الطلب مع العملات الأخرى ذات الفائدة المنخفضة الأمر الذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف لهذه العملة في مقابل العملة التي أرتفع سعر الفائدة لها، كما أن سعر الصرف يتأثر بالقوة الشرائية للنقود الناتجة من

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



العجز أو الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات و القوة الشرائية للزيادة وارتفع سعر الصرف في مقابل العملات الأخرى

سعر الفائدة الحقيقي هو المعيار الأساسي في التأثير على حركات سعر الصرف وحساب معدل العائد النسبي بين العملات.

إذا كانت زيادة سعر الفائدة تعتبر في بعض الحالات دليلا على زيادة كبيرة في التضخم فإنه قد يقترن بانخفاض في سعر صرف هذه العملة.

## 3-4-تفسير النظرية الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي:

منذ عقد السبعينات وصندوق النقد الدولي يقوم بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي محاولة لتحقيق تصحيح العجز المفرط في ميزان المدفوعات بالنسبة للدولة النامية بالإضافة تخفيض نسبة التضخم وعجز الميزانية مع ضمان استمرار النمو الاقتصادي وحدوث الإنعاش الامتداد الطبيعي لعملية النمو المستدام، ومع مرور الوقت تم تطوير هذه البرامج تدريجيا مع أخد بعين الاعتبار التقدم الحاصل في دراسة النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار قضايا الاقتصاد الكلي (التطورات الهيكلية المؤسسية في تلك الاقتصاديات التي تطلب معونة صندوق النقد الدولي والبناء العالمي) إضافة إلى التطورات والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

منذ بداية السبعينات تم تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي اعتمادا على نظرية الاقتصاد الكلي لاقتصاديات الدول المتقدمة التي تطورت في عقد الخمسينات والستينات، ومنذ ذلك الوقت تم تطور هذه البرامج أخدا بعين الاعتبار ذلك التوسع والتطور في مسائل النظرية الاقتصادية وإن كان الجانب الكبير من النظرية والسياسات كان مهتما باقتصاديات السوق المتطورة أكثر من اهتماماته باقتصاديات السوق، ومن تم فقد محاولة فهم الاقتصاديات النامية المعينة كما أن النقاش في هذا المجال تطور بعد ذلك خاصة خلال السبعينات والثمانينات معتمدا على الأسباب الخارجية والداخلية للتقلبات الاقتصادية الكلية التي ساهمت بشكل حاسم في مشاكل التكييف خلال هذا العقد كما أن هناك أسبابا أدت إلى عدم استقرارها، ويمكن القول بأن الجذور النظرية للإصلاح الاقتصادي تقع في إطار نظرية التنمية الاقتصادية التي تدخل في إطارها البرامج والسياسات ويتمثل ذلك في جانبين هامين:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**أولا**: السياسة الاقتصادية الواجب تطبيقها من طرف الحك استخدامها ويتمثل ذلك في الكيتريين النقديين والهيكلين.

**ثانيا**: أما الجانب الثاني فيمكن تسمية بالتفاصيل الفنية للسياسة الاقتصادية للحكومة بمعنى اختيار أدوات معينة ومحدودة لتحقيق أهداف معينة بذاته، ولما كان المنطلق الأساسي للإصلاح الاقتصادي بزعامة صندوق النقد الدولي هو تحرير التجارة الخارجية بهدف تحقيق الرواج الاقتصادي، ولكن وجود دول نامية أو مختلفة تعيق ذلك بسبب الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان لذلك يقترح صندوق النقد الدول هذه البرامج الإصلاحية هدفها النهوض بالطلب الكلي العالمي، وفي مجال النظريات يمكن ذكر أن المفهوم الكلاسيكي لتكيف لا يعنى مجرد تحقيق حالة التوازن الخارجي بل حالة التوازن الداخلي من خلال استخدام الموارد المتاحة، وان عملية دمج التو ازنين ضرورية وهامة لتقليص الاختلال للبلد المعنى بالإصلاح، أما التكيف الموجه إلى البلدان النامية فهو يستند إلى أراء النيوكلاسيك المعتمد علي أولوية التوازن العام في تحقيق النمو[73] .

## 3-4-1 النظرية الكيترية:

يتوجه اهتمامها إلى تسيير الطلب الكلي عن طريق السياسة الاقتصادية سواء المالية أو النقدية وهذه الرؤيا موجودة فعلا في برامج التصحيح الهيكلي مثل التحكم في الإنفاق الحكومي لتخفيض الطلب الكلي أو لتخفيض الجباية الضريبية. أو رفع الكتلة النقدية لرفع الطلب الكلي[74]، وفي أدبيات الكيتريين أو الكيتريين الجدد فإن المتغير الرئيس الذيي يسبب حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد هو تغير الطلب الكلي الذيي يؤدي بدوره إلى تغيرات في أسعار الفائدة، ففي حالة تأثر الطلب على النقود بتغير أسعار الفائدة المرنة، فإن انخفاض الطلب الكلي سينتج عن زيادة السيولة ومن تم يحدث انخفاض في الإنتاج والتشغيل ولذلك يمكن القول بأن صدمات الطلب الكلي تقودنا إلى ما هو معروف بالتفاضل بين البطالة والتضخم،كما أن التأثيرات التي تحدث على بقية الاقتصاد ومن جراء عدم استقرار الطلب الكلى تعتمد على متغيرات كثيرة منها الميل الحدي للادخار ومرونة الفائدة على الاستثمار وقيمة مرونة الفائدة لدالة الطلب على النقود وللتوضيح أكثر فإن

---

[73] جميل طاهر "الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي " دراسة حالات مختارة " مجلة أفاق اقتصادية العدد 60 ص44

[74] عز الدين صالحاني " صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية « معهد الإنماء الوطني بيروت الطبعة الأولى ص 12

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ميل حدي منخفض للادخار يعني مضاعفا أكبر ومن تم انخفاض قيمة مرونة الفائدة للاستثمار تعني درجة أكبر من عدم الاستقرار ودرجة كذلك اكبر من استجابة السيولة لزيادة أسعار الفائدة تعني زيادة اكبر من عدم الاستقرار ويمكننا في هذا المجال توضيح أهمية وفعالية السياسة المالية فوق السياسة النقدية كسياسة تثبيت "استقرار" حسب قيمة وطبيعة كل هذه المتغيرات، وانطلاقا من هذا فإنهم يرون أن الميل الحدي المنخفض بالنسبة للادخار مصاحبا مع مرونة فائدة منخفضة للاستثمار، مع مرونة عالية للطلب على النقود تعطى أشارة واضحة إلى مدى أهميته وفعالية السياسة المالية باعتبارها سياسة استقرار وتثبيت وهذا استجابة لصدمات الطلب الكلى.

انطلاقا من سياق التحليل هذا نقول بان سياسة التثبيت من منظور النظرية الكيترية ترى بان تحدد الحكومة أهداف معينة لسياستها الاقتصادية مثل التوظيف الكامل ونمو الاقتصاد واستقرار ميزان المدفوعات وذلك باستعمال وسائل وأدوات مالية ونقدية معينة بالإضافة إلى سياسات سعر الصرف في آن واحد، كما أن النيوكلاسيك تنص نظريتهم على مبدأين هامين، يتعلق الأول بحرية الأفراد وثانيا بعقلانية سلوكهم مما يؤدى إلى أمثلية الطلب وأمثلية الإنتاج وهذا ما يدافع عنه صندوق النقد الدولي من خلال برامج الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.

## 3-4-2 النظرية النقدية :

أما النقديون خلافا لكيتر في هذا السياق النظري فإنهم يحاجون بأن الميل الحدي للادخار ومرونة فائدة الاستثمار تكون عالية، بينما مرونة الفائدة للطلب على النقود منخفضة، ومن تم فإن أي تغير في سعر الفائدة يكون له أثر عكسي كبير على الاستثمار مما يترتب عليه في الأخير تحديد الأثر المترتب على صدمات الطلب الكلي.

ويجب التأكيد هنا أن فريدمان في دراسته للتاريخ النقدي للولايات المتحدة أستنتج تأثير الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي عبر قناة الأسعار ولذلك فإنه ينادى بإتباع نموا مقيدا للكتلة النقدية و هذه السياسة يجب التأكيد عليها باعتبارها من صميم برامج التعديل الهيكلي، ويرى النقديون بأن حاله عدم الاستقرار الاقتصادي مصدرها الإختلالات النقدية بدرجة أكبر من

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الطلب الكلي ولتوضيح ذلك نتيجة مرونة الفائدة للطل
تؤدى إلى تغيرات واسعة في أسعار الفائدة وبالتالي في الاستثمار، لذلك فالسياسة النقدية للنقديين تعتبر أكثر فعالية من السياسة المالية خاصة عند قبول أن الموازين النقدية تؤثر على الإنفاق الكلي بشكل مباشر من خلال التأثير على الثروة. ويرون أن السلطات النقدية يجب أن تعير اهتماما كبيرا لعرض النقود أكثر من اهتمامها بسعر الفائدة أو أي متغيرات مالية أخرى، ومن تم فإن سياسة التثبيت النقدية ترى أنه بدلا من السعي إلى الوصول إلى هدف التوظف الكامل فإن سياسة التكييف تستلزم نمو الدخول النقدية بواسطة وسائل نقدية تتطلب نسبة ثابتة من النمو في عرض النقود، ومن تم فإن تثبيت نسبة نمو الدخول النقدية يحول هدف السياسة الاقتصادية من التوظيف الكامل إلى التضخم خلافا لسياسة التثبيت الكيترية.

إن ضبط نسبة نمو الدخول النقدية عن طريق سياسة نقدية انكماشية يخلق مشاكل للمستثمرين من جهة وسعر الصرف من جهة أخرى، لأن مستوى عالي من أسعار الفائدة يؤدي إلى رفع سعر الصرف، ومن تم فإن ضبط الدخول النقدية يتطلب مزيجا من الأدوات النقدية والمالية. وهو أفضل في اعتقادهم من ترك الأمور السياسة النقدية وحدها وأخيرا في السياق النظري الكيتري والخلاف النقدي فإن المستخلص من هذه المناقشات هو أنه ليس بإمكان الحكومة الوصول إلى هدف التوظيف الكامل بينما هي لا تراعي الضغوط التضخمية والتطورات المحيطة، كما أن أغراض الأدوات المحددة لأغراض وأهداف معينة ليست طريقة فعالة لسياسة استقرار.

مع نهاية عقد السبعينات بدأ الخلاف يضيق بين الكيتريين والنقديين، فبينما استمر الكيتريون في اعتقادهم أن صدمات الطلب الكلي تساهم في تقلبات الإنتاج وإن سياسة التثبيت فعالة، إلا أنهم توصلوا إلى قيمة وحجم المعاملات المستخدمة هي قريبة جدا من فهم النقديين.

قد أدخل في هذا النقاش ما يسمى التوقعات الرشيدة، حيث كانت فعالية السياسة النقدية تظهر يوما بعد يوم محل شك، وافتراض بأنها عاجزة وغير مجدية، وإذا تم تصحيح السياسة النقدية بشكل مسبق من طرف الجهاز الاقتصادي فإنها ستكون فعالة على المستوى الطويل والقصير، إذا فإن سياسة التثبيت بحاجة إلى التعامل مع حقيقة أن المتعاملين والأجهزة يتغير سلوكهم نتيجة للسياسات المتبعة، وفي التحليل الكفاءة النسبية للسياسة المالية والنقدية هو تشجيع وتعزيز التطور في السوق المالي والرأسمالي أكثر من تركيزه على التثبيت قصير الأجل لكون

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الأسواق في الدول النامية مجزأة وغير متطورة وهو أهم حيث يرون بأن ميزان المدفوعات ومشاكل التثبيت في الدول النامية تظهر من مميزات وهيكل عملية التنمية ذاتها.

## 3-4-3 الهيكليون

يركز أسلوب الهيكليون على أن أصل التضخم والاختلال التجاري ومن تم عدم الاستقرار يتجسد في بنية الاقتصاديات النامية في حد ذاتها التي تتميز بثبات الموارد وتجزؤ السوق، واختلال التوازن بين العرض والطلب وحيث تتواصل عملية التنمية قد تحدث الكثير من الاختناقات، حيث أن التغيرات في الطلب لا تتلاءم مع التغيرات في العرض، وهذه الإختلالات قد تحتوى نقص في العملات الأجنبية وصرامة في الضريبة وهيكل الإنفاق ونقص الادخار الداخلي، لذلك تراهم يعتقدون أنه يجب على سياسة التثبيت ( الاستقرار) إيجاد طرق كفيلة بتلاؤم الظروف التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وقد تكون هذه السياسة بعيدة المدى عندما يمكن إزالة الإختلال الهيكلي بإعادة تخصص الاستثمار، إن تصور الهيكليون لسياسة التثبيت باعتبارها تدريجية وبعيدة المدى وأن صندوق النقد الدولي يرفض حصول تمويل طويل المدى من جهة وبواسطة سياسات التثبيت قصيرة الأجل من جهة أخرى يعتبر مؤسسة مناهضة للنمو. وعلى عكس هذا فإن صندوق النقد الدولي يرى أن مشاكل المدفوعات في الدول النامية والمتقدمة قد نشأت من سياسات مالية توسعية ترافقت مع عجز واسع في الميزانية وهي ناتجة عن ضغط التكاليف وكذلك عن التوقعات.

وفي هذا الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية المرتكزة على أفكار المؤسسات الدولية والدول الرأسمالية المستمدة على النظرية الكلاسيكية الجديدة والقائمة على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على صعيد جهاز الإنتاج مثل ما نادى به الكلاسيك القدامى وكذا الطلب الكلي الفعال كما طالب بذلك الكنيزيون، وانطلاقا من هذا السياق النظري جاءت تلك الأفكار التي دعا إليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للدول النامية والتي أهمها جهاز أسعار حر باعتبارها أداة تحريـــك الاقتصاد، والنظرية النقدية كمية النقود التي تعطي الأولوية في تحقيق التوازن وكبح مجال التضخم لامتصاص السيولة والتحكم في كمية النقود المتداولة، أي بعبارة أخرى امتصاص الطلب عن العرض.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



يمكن القول أن لهذا المزيج من اقتصاديات ال
الكلي ليتوافق مع مستوى العرض القائم، بينما تصبح اقتصاديات الطلب الكيترية موجهة نحو تحفيز العرض، فالأولى تضبط مستوى الإنفاق سوء الحكومي أو العائلي ، أي انتهاج سياسة تقييدية لإمكانيات النمو على مستوى التشغيل والناتج ، بهدف كبح جهاز الأسعار، وتسمح بارتفاع معدل البطالة في إطار سياق خفض التضخم ، أما الثانية فتحول مواجهة نقص مستوى التشغيل والإنتاج على جانب العرض من خلال رفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري معا على جانب الطلب .أما السياسة الكيترية فتدعو إلى تدخل الدولة خاصة في مجال المالية العامة أو بزيادة النفقات غلى الإيرادات الضريبية فإن السياسة النيوكلاسيكية تستدعي كف الدول عن التدخل لصالح إطلاق آلية الأسعار والمشروع الخاص بهدف ودعوى إعادة تخصيص الموارد تحقيقا لمبدأ التوازن العام ، حسب مبدأ الرشد الاقتصادي، ومن جهة أخرى فإذا كانت سياسات الطلب محفزة على توسيع العرض وموجهة نحو ضمان النمو الاقتصادي المنتظم، فإن سياسة العرض المقيدة لمستوى الطلب في البناء النظري الكلاسيكي الجدد موجهة نحو ضمان الاستقرار الاقتصادي النقدي، متمثلة في تثبيت نسبي لمستوى الأسعار والسيولة حتى وإن كان ذلك على حساب النمو والتشغيل.

## 3-5 برامج الإصلاح من الناحية النظرية

يمكن القول انطلاقا من كل ما ذكر أعلاه، أن النظرية الجديدة للإصلاحات المقدمة من طرف المؤسسات الدولية كوصفة علاج من أجل القضاء على الإختلالات في الدول النامية تقوم على مجموعة من الفرضيات نذكر في هذا المجال:

- قائمة على وجود أسواق تنافسية تتسم بالكفاءة مع العلم أن هذا الفرض غير موجود ولا أثر لمتطلباته في اقتصاديات البلدان النامية التي تقدم لها هذه الوصفة.

- آلية الأسعار لا تعنى بتوزيع الدخل و الثروة، وعادة ما يؤدي إطلاقها في ظل غياب دور قوي للدولة في إطار العدالة التوزيعية ، وهو الشيء القائم والموجود في الدول الرأسمالية المتطورة في انتشار ظاهرة الفقر وتفاقم ظاهرة سوء التوزيع خاصة في الدول المتخلفة التي تتراجع فيها الإنتاجية الكلية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ثم أن آلية الأسعار التنافسية لا تهتم بقضايا الت
الاقتصاديات النامية، بل مجرد النمو الاقتصادي، مع العلم أن الاقتصاديات المتخلفة مشكلتها لا تكمن في إختلالات الموازين الاقتصادية النقدية من الدرجة الأولى ولكنها تكمن وتتجلى في طبيعة الهيكل الاقتصادي المحلي والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

يمكن القول أن الأساس النظري لهذه البرامج يقوم على النظرية النيوكلاسيكية التي تعتمد على آلية الأسعار التنافسية لتحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال التخصص الأمثل لموارد، وهناك عدة تحفظات ترد على تطبيق هذه السياسات أهمها:

1. تقوم هذه الإصلاحات على فكرة وجود أسواق تنافسية كفئة، ولكن هذه الأسواق ليست قائمة، ولا متطلباتها محققة في البلدان النامية، وبالتالي فإن آلية الأسعار لا تعمل بكفاءة، زيادة على إطلاق قوى السوق في مثل هذه البيئة المؤسسة يؤدي إلى غياب المنافسة.
2. استبعاد سوق العمل إن احد أوجه القصور والضعف في النظرية التي يقوم عليها الإصلاح هو استبعاد سوق العمل من خلال حرية آلية الأسعار، فالأجور حسب توصيات الإصلاح يجب أن تجمد لمكافحة التضخم، كأحد مكونات التثبيت الاقتصادي المر الذي يؤدي عادة إلى تدهور الأجور الحقيقية، وعادة ما يبدأ الإصلاح الاقتصادي بالمطالبة بمرونة سوق العمل من خلال حرية أرباب العمل في التعيين والفصل، وعدم وضع حدود دنيا للأجور بهدف تقليل تكلفة العمل لأصحاب العمل حتى يتم تنشط النمو الاقتصادي، وفي سياق انتشار البطالة يؤدي ذلك إلى تدهور كبير في الأجور الحقيقية[75].
3. آلية الأسعار لا تعتني بتوزيع الدخل والثروة حيث أن إطلاق آلية الأسعار بدون قيود وفي ظل غياب دور الدولة في مجال عدالة التوزيع سيؤدي ذلك إلى زيادة الفقر، وسوء توزيع الدخل خاصة في الدول المتخلفة ا، لتي تعاني من نقص في الإنتاجية الكلية في ظل ضعف البناء التحتي للاقتصاد ، الذي يعم فيه نمط الفساد والبيروقراطية.

لذلك فإن هناك تحفظ وتخوف من أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة التبعية إلى الخارج، وتؤدي إلى سيطرة رأس المال الأجنبي في ظل هذه الظروف.

---

[75] صري محمد عادل الصاوي ، البعد الاجتماعي لبرامج الإصلاح الاقتصادي الم الإشارة إلي بعض الدول النامية ،أطروحة دكتورة عين شمس 1997 ص140

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



4. آلية الأسعار لا تأخذ يعين الاعتبار مسائل القيم
تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد النامي، وأقصى ما تسعى إليه هذه السياسات هي مجرد نمو اقتصادي، ومن ثم استبعاد مفهوم التنمية الشاملة الذي يبقى هدف هذه البلدان.

5. تؤدي هذه الإصلاحات إلي ظاهرة التحول السلبي للأموال ، ولذلك فغالبا ما يتم التحفظ على هذه السياسات وانعكاساتها السلبية والتي تتمحور حول:

- الإضرار بفئات كبيرة (الفئات الفقيرة، أصحاب الدخول الثابتة...).
- تؤدي بالكثير إلى الحرمان من التعليم والصحة.
- تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى فئتين:
  * فئة الرفاهية الباحثة عن الاستهلاك.
  * فئة أخرى واقعة في مصيدة الجوع.

مهما يكن من أمر، ونظرا لأن هذه الإصلاحات لا بد منها، فقد أصبحت هذه الإصلاحات بمثابة الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ولذلك فقد بات ضروريا أن تتوافق هذه الإصلاحات مع توفير دعم مالي خارجي ، وعلى نطاق واسع لتفادي الآثار السلبية المذكورة ، وبالتالي توفير ظروف ملائمة ومحتملة من طرف الجمهور، ورغم كل هذا فإن نجاح هذه الإصلاحات ليس بالأمر السهل، ولذلك فإن صندوق النقد الدولي عادة ما يرجع أسباب الفشل إلى سببين:

1- الحركة الخاصة بالإصلاح لم تكن كافية و لم تكن مكثفة ومركزة على مدى زمني قصير.

2- الظروف الخارجية غير مواتية.

أما احتمالات الخطأ في تشخيص الأوضاع، وعدم ملاءمتها للأوضاع في البلدان النامية فهي احتمالات غير واردة مي وجهة نظر المؤسسات المالية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**الفرع الرابع : برامج الإصلاحات الاقتصادية :**

من حيث الإطار العام لبرمج الإصلاح الاقتصادي هناك نوعين من البرامج الجيل الأول تتضمن جانبين و من حيث فلسفة التوجه ، فإنها تنطلق من ركيزتين الانفتاح نحو اقتصاد السوق في جانبه الداخلي الانفتاح الخارجي ، بما في ذلك من استراتيجية لزيادة الصادرات كأساس للنمو الاقتصادي، وأن الالتزام به يأتي شرطا أساسيا يفرضه صندوق النقد الدولي في حصول الدول النامية على مساعدته في تطبيق البرامج، وهنالك نوعين من البرامج الجبل الأول التثبيت والتعديل الهيكلي ، وهناك الجيل الثاني يتعلق بالحكم الراشد.

## 4-1 برامج الجيل الأول:

### 4-1-1 الاستقرار الاقتصادي:(التثبيت)

تستند هذه البرامج التي يصممها وبتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، وتهدف هذه البرامج من المنظور النقدي الدولي إلى إحداث تغيرات على آليات الاقتصاد من أجل إزالة الإختلالات[76]، واسترجاع التوازنات الداخلية ، ومن تم فهي معينة بتوازنات الاقتصاد الكلي ، أي التوازن بين العرض والطلب في المدى القصير، وإن تحقيق التوازن مرتبط بتخفيض معدل التضخم. ولتحقيق ذلك تعتمد هذه البرامج على سياسات تؤثر بشكل مباشر في الطلب الكلي، وتعرف هذه السياسات بسياسة إدارة الطلب مرتكزة على السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، وعادة ما يراعى تنفيدها صندوق النقد الدولي، إن السياسات التي تحتوى عليها هذه البرامج المدعمة من طرف ص.ن.د يمكن ذكرها فيما يأتي[77]:

سياسة مالية انكماشية هدف هذه السياسة تخفيض عجز الميزانية بواسطة آليات المعروفة زيادة الإيرادات وتقليص النفقات ، مما يؤثر على التضخم أي يؤدي إلى تقييد الطلب، وهذه السياسات الانكماشية تحتوى على إجراءات من أجل زيادة الإيرادات:

- التوسع في تطبيق ضرائب عامة على الاستهلاك. وفرض ضرائب جديدة.
- أحداث تعديلات تصاعدية بالنسبة لضريبة الدخل.

[76] سهير محمود « معتوق سياسات التثبيت الاقتصادي " مجلة مصر المعاصرة « العدد 419 مصر ص 80.

[77] World bank- world developement Report 1995, 1998. p 78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



– فرض رسوم على الخدمات المجانية ودفع بعض أسعار ال

وهناك إجراءات تتعلق بتقليص النفقات وهي كثيرة نذكر منها:

– تثبيت الأجور.

– جعل معدل زيادة الأجور أقل من معدل التضخم.

– تركيز الجهد على مشاريع الاستثمار ذات الكفاءة الإنتاجية العالية وكذا التصديرية.

– إلغاء الدعم.

– خفض أوجه الإنفاق العام الأخرى( النفقات العسكرية...الخ)

لما كانت هذه السياسات والبرامج تعتمد على تحقيق أهداف كمية وقيميه في آن واحد يمكن إبراز السمات الأساسية من خلال علاقة الأهداف النهائية بالأغراض الوسيطة، وبأدوات السياسية المستعملة لهذه البرامج كما يوضح الشكل التالي بالنسبة لبرامج الاستقرار الاقتصادي:

**الشكل(1): السياسات والاهداف في برامج الاستقرار**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



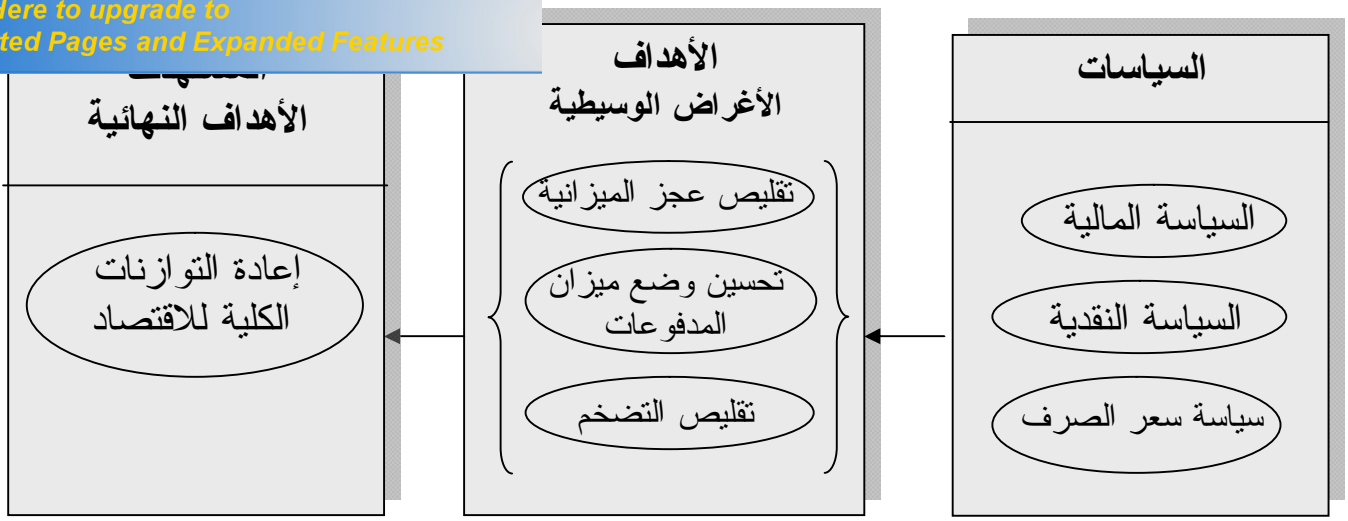


في الأخير يمكن القول بأن سياسة التثبيت، الاستقرار، تشير إلى تلك التغيرات المدروسة والمتأنية في أدوات السياسة الحكومية استجابة لتغير الشروط الاقتصادية الكلية وذلك من أجل تثبيت الاقتصاد ، وبصورة عامة ضرورة تصحيح الاختلالات المالية التي تنعكس على التضخم وعجز القطاع الخارجي أو كليهما. كما تهدف سياسة التثبيت إلى معالجة مشاكل عاجلة حيث يتعلق الأمر بأوضاع يمكن فيها الرجوع إلى حالة التوازن في المدى القصير، وهذه الإجراءات ليست في متناول أغلب الدول النامية حيث الإختلالات المعروفة وميكانيزمات السوق المعرقلة[78].

كذلك السياسة النقدية الانكماشية التي تهدف إلى تخفيض المعروض من النقود كوسيلة لضغط الطلب، والوصول إلى معدل التضخم المنخفض بواسطة إجراءات عديدة نذكر منها:

- الحد من الإصدار النقدي الجديد.
- تحديد سعر الفائدة.
- عمليات السوق المفتوحة.
- وضع السوق الائتمانية.

[78] سميرة إبراهيم أيوب " صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقيمية " مركز الاسكندارية للكتاب 2000 ص12

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**– تحليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص:**

هذه السياسة تعتمد لتقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص على ما يلي:

– تقديم إعفاءات من الضرائب علي الأرباح والدخول لتشجيع الاستثمار في بعض المجالات المرغوبة خاصة في قطاع التصدير.

– رفع الرقابة و إلغاء التدخل في مجال أسعار منتجات القطاع وترك العمل لآليات السوق الحرة، زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية لتحفيز القطاع العائلي على الادخار ، وإعفاء فوائده في الضرائب وتسهيلات جمركية على وردات استثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة.

## 4-1-2 التعديل الهيكلي (التكيف الهيكلي)

تستند هذه البرامج التي يصممها البنك العالمي على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد[79]. وهي سياسات تتعلق بجانب العرض وتتصدى للعقبات التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل[80].

تهدف هذه البرامج إلى إحداث تغيرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة والمؤسسات والأنظمة، ومن تم التوازنات طويلة الأجل من خلال التأثر على شروط العرض، لذلك تسمى هذه البرامج ببرامج "إدارة جانب العرض"، وهدفها تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع المحافظة على البيئة .

لتحقيق هدف النمو الاقتصادي ، ومن تم الإنعاش الذي هو محور دراستنا تعتمد هذه البرامج على سياسات هدفها تحسين كفاءة استخدام الموارد، والاقتصاد الذي تنطبق عليه سياسات التعديل ( التصحيح الهيكلي) جاء وصفه على الشكل التالي اقتصاد يعاني من اختلال خطير في مجال المدفوعات مرتبط بالهيكل المختل ، من هياكل التجارة حيث تكون الفوارق بين الأسعار والتكاليف معممة، و اقتصاد متسم بنمو بطيء وميزان مدفوعات ضعيف في بنيته الداخلية الأمر الذي يحول دون إتباع سياسات تنموية نشيطة.

---

[79] سيد البواب "– برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي محاورها تحليلها تأثيرها "الطبعة 2002.ص 41.

[80] رمزي زكي " الليبرالية المستبدة – « القاهرة " – سيناء للنشر «1993 ص 72-73.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



انطلاقا من هذا فإن عجز ميزان المدفوعات لاختلال هيكلي يجب تصحيحه، فخطوة إحلال الاستقرار الأول حتى ولو كانت ضرورية في مثل هذه الحالات إلا أنها غير كافية ، لأنها لا تعالج أسباب العجز، والأمر لا يتعلق بتطهير الاقتصاد على الصعيد الكلي ، من خلال قمع فائض الطلب إنما يتعلق بتأثير على المتغيرات الاقتصادية بهدف إنعاش العرض وتوسيع الطاقة الإنتاجية، والاستخدام لأمثل لزيادة الموارد وهذه السياسات هي:

- السياسة النقدية والمالية، تهدف إلى تخفيض نسب نمو السيولة وإصلاح سعر الفائـــدة وإصلاح الجهاز المصرفي وكذا تحديد توسع القروض وتوزيعه الملائم على القطاع الخاص.
- سياسات تتعلق بالقطاع العمومي تتمثل في حصر وتقليص أوجه المصاريف العادية للحكومة من خلال سياسة الأجور وتعديل سياسات التشغيل، وكذلك تحسين الرقابة على النفقات الشاملة، وتسيرها عن طريق تحسين آليات المراقبة، ويعتبر أولويات الميزانية...الخ.

بالإضافة إلى سياسات أخرى تتعلق بالديون الخارجية من خلال مراقبتها، وكذلك الأمر بالنسبة للمبادلات والسياسات التجارية من خلال إصلاح وتحرير سعر المبادلات وإصلاح الجهاز المصرفي وكذا تحديد توسع القروض وتوزيعه الملائم على القطاع الخاص.

سياسات تتعلق بالقطاع العمومي يتمثل في حصر وتقليص أوجه المصاريف العادية للحكومة ، من خلال سياسة الأجور وتعديل سياسات التشغيل، وكذلك تحسين الرقابة على النفقات الشاملة، وتسيرها عن طريق تحسين آليات المراقبة، ويعتبر أولويات الميزانية.

بالإضافة إلى سياسات أخرى تتعلق بالديون الخارجية من خلال مراقبتها، وكذلك الأمر بالنسبة للمعادلات والسياسات التجارية من خلال إصلاح وتحرير سعر المعادلات وإصلاح النظام التجاري بشقيه الإستيراد والتصدير.

**الشكل (02) السياسات والأهداف في برامج التعديل الهيكلي**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



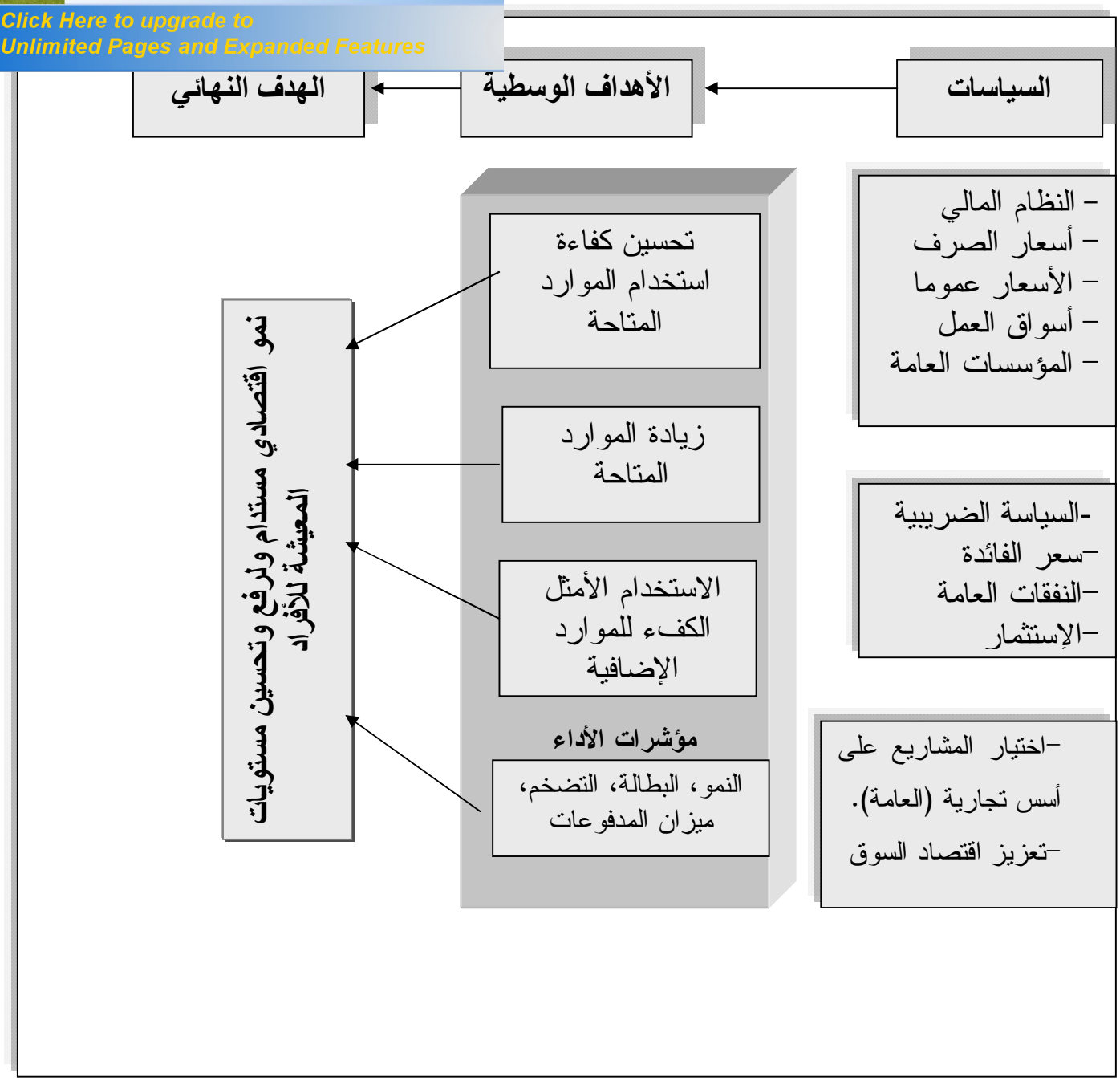


يمكن ذكر أهم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

**الجدول (01) أهم عناصر برامج الإصلاحات الاقتصادية**

| بيان | صندوق النقد الدولي | البنك الدولي | ملاحظات |
|---|---|---|---|

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



| | | | |
|---|---|---|---|
| **السياسة التجارية** | – تحرير وإصلاح نظام سعر الصرف.<br>– رسوم الاستيراد والتصدير. | – سعر<br>التعريفات الجمركية.<br>– تحرير الاستيراد وحوافز التصدير.<br>– تحسين الدعم المؤسسي للمصدرين (مؤسسات دعم الصادرات).<br>– تطوير قطاعات التصدير والحد من الواردات (تمثل إجراءات تكيف هيكلي) | معالجة البنك الدولي للسياسة التجارية أشمل. |
| **السياسة الائتمانية** | الحد من التوسع الائتماني. | لا يوجد | تتعلق ببرامج التثبت قصيرة ومتوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي (3-5 سنوات) |
| **إجراءات تعبئة الموارد المالية** (المدخرات المحلية) | – الأجور والأسعار.<br>– تحسين وإصلاح إدارة الضرائب إصلاحات ضريبية (ضريبة الدخل، تركات...).<br>– تحسين وإصلاح أداء الإنفاق الحكومي لحد من الإنفاق الحكومي. | – سياسة التسعير القطاعية (طاقة، زراعة، صناعة،...)<br>– سياسة سعر الفائدة. | يكمل بعضها البعض. |
| **الدين الخارجي** | دعم كفاءة إدارة الدين | دعم كفاءة إدارة الدين | إهتمام مشترك |

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



| | الخارجي | الخارجي | |
|---|---|---|---|
| **التكيف الهيكلي** | دعم القدرات الإنتاجية. | دعم القدرات الإنتاجية. | رعاية البنك الدولي لتطوير القطاعات الإنتاجية تمتد إلى فترات أطول (5-10 سنوات) |
| **ترشيد الاستثمار الحكومي وأداء مؤسسات القطاع العام.** | ترشيد الاستثمار الحكومي وأداء مؤسسات القطاع العام. | ترشيد الاستثمار الحكومي وأداء مؤسسات القطاع العام. | خصوصية يركز عليها صندوق النقد الدولي. |

ومن جهة أخري يمكن القول أن برامج البنك العالمي للتكيف (التعديل الهيكلي) تتصف بعدة خصائص نذكر من بينها:

- **السرعة** حيث يكون الجدل حول الاختيار ما بين الصدمة القوية والتدرج أو الاختلاف يكون حسب الظروف التي يمر بها كل بلد.
- **الشمولية** كلما كان البرنامج يتمتع بالشمولية أكبر كلما زاد استغلال تكامله وقد تنشأ عن الشمولية بعض الصعوبات مثل التنسيق والتسيير كلما كانت الشمولية كبيرة.
- **الكثافة** .بمعنى إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التغير في قيمة المواد المستخدمة لنجاح البرامج. فعجز الميزانية مثلا أحد الأدوات الأساسية لأي برنامج تعديل إلى أن كثافة هذه الأداة تختلف حسب ظروف كل بلد و إلا فإن عبء تصحيح العجز وقصر فترة التصحيح سيكون لهما انعكاسات كبيرة.

من المهم في إطار برامج الإصلاحات هذه يجب الإشارة إلي إن استراتيجية التثبيت توضع من اجل توفير ظروف ملائمة لتفادي للاضطرابات المالية ، عن طريق كبح التضخم ، وتقليص عجز الميزانية في الأجل القصير، أما التكيف الهيكلي فيهدف إلي إعادة هيكلة القدرات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الإنتاجية من اجل زيادة الكفاءة والمساعدة علي استعا
المتوسط والطويل.

- **ترتيب السياسات**

بسبب الإحتلالات (التشوهات) بالنسبة للدول النامية فإن عملية الترتيب صعبة حيث تطرح مشكلة توقعات القطاع الخاص، ويجمع الكثير حول أن عملية التثبيت شرط مسبق لعملية التصحيح(التعديل) ، كما تهدف هذه الأخيرة على المدى القصير إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الضغط على الطلب الداخلي بواسطة تخفيض قيمة العملة، وخفض الإنفاق العام عن طريق تجميد الأجور والحد من الواردات والاستثمارات.

أما على المدى الطويل تسعى إلى تطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات وتحسين مستوى الأداء لجهاز الإنتاج ودعم القدرة التنافسية ويمكن إجمال الأهداف فيما يلي.

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وابتعاد الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وتشجيع الإست ثمار.
- تخفيف أعباء ميزانية الدولة.
- تطوير وتنشيط السوق المالي وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- خلق مناخ مناسب للاستثمار.

يمكن عموما تحديد أهداف برامج التعديل وإعادة الهيكلة في البلدان العربية فيما يلي:

- إحداث تعديلات في هيكل ملكية وسائل الإنتاج.
- تنظيم السوق المالي وتداول رؤوس المال.
- إحداث تعديلات جوهرية في أسلوب المشروعات العامة.
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي من خلال برامج انكماشية.
- رفع القيود الجمركية على الواردات وإلغاء الحماية تدريجيا.

هذه الأهداف والسياسات تسعى إلى ضمان واتساق عمل السوق وآلياته ليست هي الأهداف الوحيدة فقد تهتم السياسات التصحيحية بالقضاء على الفقر والبطالة ، وتحسين توزيع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الدخول، وجعل الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات المستقبلي والمرونة.

## 4-2 الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

نتيجة لما أفرزته برامج الإصلاحات الهيكلية في الدول المعنية التي طبقت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من نوع الجيل الأول، من أثار اقتصرت علي المؤشرات النقدية والمالية من حيث استقرار إطار الاقتصاد الكلي، وصاحبها تدهور كبير في الجوانب الاجتماعية كارتفاع البطالة وضعف القدرة الشرائية وانعدام الدخل وانتشار الفقر وكلها أثار أثقلت الطبقات الفقيرة والمحرومة.

إن النتائج المنتظرة من هذه الإصلاحات وخاصة حدوث النمو والإنعاش الذي تعتبره المؤسسات المالية امتداد طبيعي للإصلاح ، لم تتحقق بشكل كافي، وبقيت الكثير من البلدان تعاني من المشاكل والاختلالات ، ولم تتمكن من التقدم في مسار التنمية وتحسين مناخ الاستثمار وتطوير الصادرات،[81]، وأمام هذه الصعوبات التي وجهت البلدان النامية اعتبرت المؤسسات المالية إن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، حال دون التوصل إلي النتائج المرجوة منها، إذ لايمكن حسب الهيئات الدولية الوصول التنمية المستهدفة في ظل الفساد الإداري وانتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد .

من هنا ظهرت الحاجة إلي إصلاحات جديدة من الجيل الثاني ، وهو ما نسعى إلي دراسته في هذا الجانب استكمالا لما تطرقنا إليه بخصوص الجيل الأول المعني بالإصلاحات الهيكلية، إن هذا الموضوع المتعلق بالمنظومة العامة لإدارة الحكم وما يتطلبه من محاربة الفساد وكيفية ممارسة السلطة والمساءلة يعتبر امتدد للجيل الأول من الإصلاح ، وقد لافت اهتمام اقتصادي التنمية علي اعتبار أن دلك من محددات النمو ، حيث إن السياسات الجيدة الهادفة لتحقيق النمو تأتي كنتيجة طبيعية لحكم راشد وجيد ، وان تطبيق هذه السياسات الفعالة يعتمد علي عدة عناصر أهمها الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة ، وتوضح الكتابات الخاصة بالبلدان النامية الأهمية الحرجة لعوامل الحكم

[81] بشير مصطفى « إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد « ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائر ديسمبر 2006 ص05

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الراشد في زيادة سرعة التنمية ونمو الاقتصاد لتفصيل بإسهاب .

## 4-2 – 1 الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الحكم

إن إشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج علي طريقة خاصة ، بل هو جدول أعمال للإصلاح الاقتصادي يكمل ويعزز جهود الجيل الأول وخاصة في مجال الاستثمار والتجارة ، وعلي أن جدول أعمال الإصلاح لا يمثل ولا يضمن سياسة اقتصادية مثالية ، إلا انه يشكل حماية لاغني لتفادي استمرار السياسات الرديئة ، ويضمن أن السياسات الجيدة المطلوبة لتحقيق النمو تحظي بشرعية وتنفد بسرعة وإخلاص، وترتبط برامج الإصلاح الاقتصادي ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمي الحوكمة أو الحكم الراشد، وقد استخدم هدا المفهوم في نهاية الثمانينيات، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم ويشمل بالإضافة إلي الإصلاح الكفاءة والتمييز الإداري[82].

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " فان الحكم الراشد هو عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة علي كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تبيح للإفراد والجماعات تحقيق مصالحها[83]

لقد ظهر هذا المفهوم سنة 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد ، وخاصة في برامج الإصلاح للبنك الدولي الموجهة إلي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم اشتراط الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية ومشكل النمو الاقتصادي ،

---

[82] انظر : حمين سفير " الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة "ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائر ديسمبر 2006 ص03

[83] " سلوى شعراوي جمعة" إدارة شؤون الدولة والمجتمع " مركز بحوث واستشارات الإدارة العامة كلية الاقتصاد جامعة القاهرة 2004 ص05: بشير مصطفى « إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد « ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائر ديسمبر 2006 ص05

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ووفقا لدلك فان السياسات الاقتصادية لا ينبغي إن تكو
والمساواة ، وقد تطور[84] في الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية بعد الأزمات المعاصرة التي سوف نوضحها لاحقا في الفصل الثالث ، وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم ومتطلباته بعد الاختلالات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الأمريكي وخاصة في الجوانب المالية والمحاسبية ، ومن جهة أخري انتشر هذا الاهتمام بسب التوجه العالمي الحالي نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد علي المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي ، واتساع رقعة انسياب الأموال عبر الحدود.

يمكن تعريف الحوكمة –الحكم الراشد – باعتبارها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء، بواسطة جملة من الأساليب الملائمة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، بعبارة يتطلب الحكم الراشد وجود مجموعة من النظم التي تحكم العلاقات بين الإطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي ، وهي تضم مقومات تقوية المؤسسة علي المدى البعيد وتحديد المسؤولية، وبالتالي فان الحكم الراشد يتضمن نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس(الجمهور ) تعبيرا سليما ترتبط بينها شبكة من العلاقات الخاصة والشكل التالي يوضح ذلك :

**تمثيل مبسط لنسق الحكم**

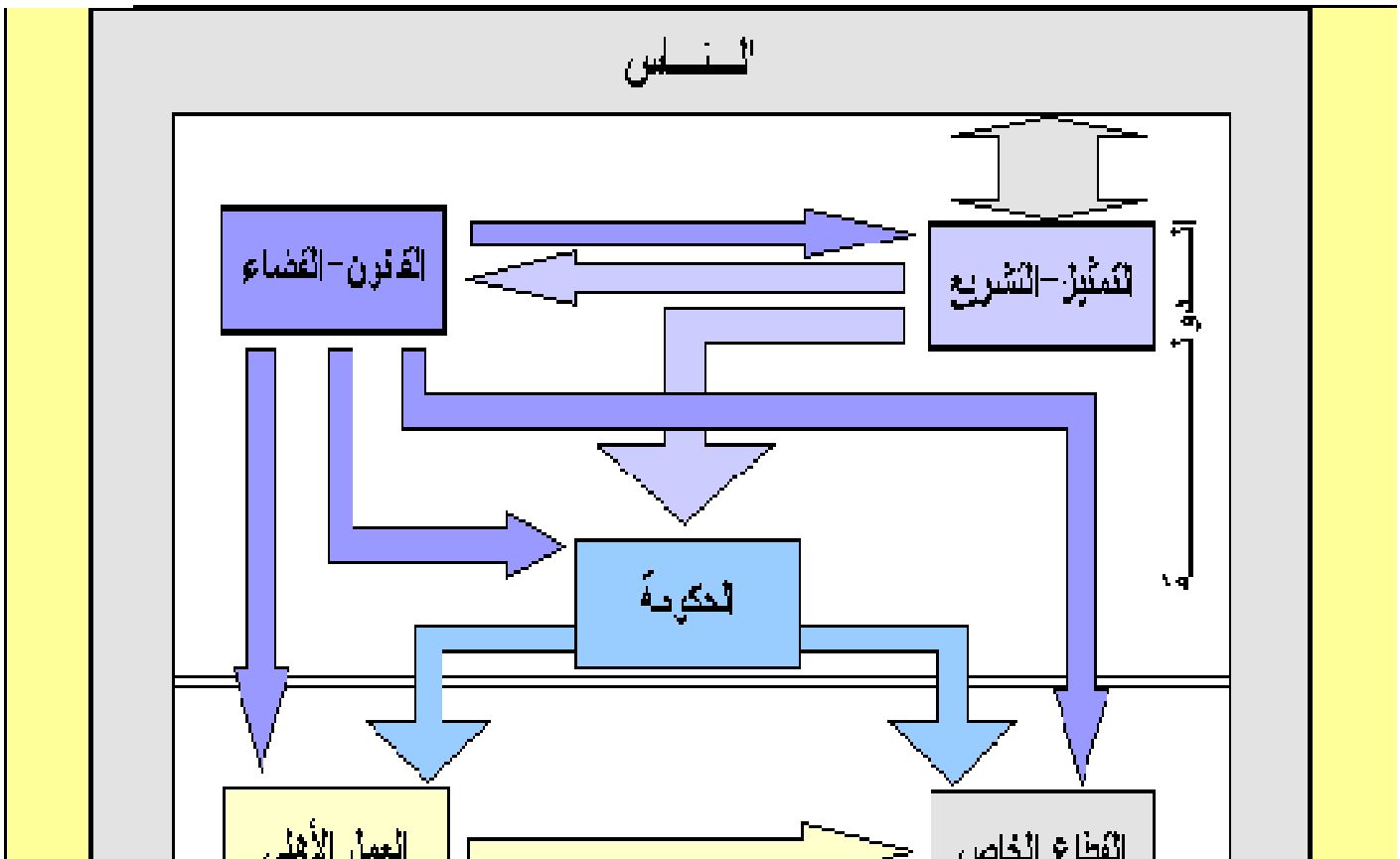

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**المصدر: نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية –2000–ص7**

يتضح من خلال المخطط المؤسسات والتنظيمات التي تحكم الأجزاء المختلفة وتفاعلها في أطار من حكم راشد، من حكومة، وقطاع خاص واهلي ، وهيئات قضائية ، وقانونية ومجتمع مدني وغيرها، أما فساد الحكم فيحدث في حالة غياب بعض هذه المؤسسات وفسادها، أو فساد العلاقات بينها ، وخاصة علاقات الضبط والمساءلة وتعطيل المؤسسات عن القيام بوظائفها مما يؤثر علي النمو ، ويعيق التنمية بسب سوء توزيع وتخصيص الموارد، وبالتالي انتشار الفقر[85] .

[85] نادر فرجاني (2000) العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية " مركز المشكاة للبحث " مصر فبراير 2000

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



نما هدا المفهوم حاليا في إطار برامج الجيل المجتمع ، في إطار سيادة القانون، إن هذه القواعد والنظم المنادي بها في إطار الجيل الثاني من الإصلاحات والخاصة بالحكم الراشد تهدف إلي تحقيق الشفافية والعدالة ، ومنح حق مساءلة الإدارة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، كما تعمل القواعد علي الالتزام بالقانون.

وفي عقد التسعينات تم التركيز علي الأبعاد الديمقراطية لمفهوم الحاكمة، من حيث تدعيم مشاركة المجتمع المدني وتفعيل دوره ، مما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها، بحيث أصبح يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومات والأفراد والقيم التي تحتوي تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة، كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني .

كان لظهور هدا المفهوم مجموعة من الأسباب منها:

- المراجعة التي حدثت بخصوص دور الدولة في رسم السياسات الاقتصادية ، وتزايد دور وأهمية البيئة الدولية والعوامل الخارجية في صنع السياسات العامة، ووضعها علي قائمة اولويات الحكومات، وبالتالي ضعف قدرة الدولة علي مقاومة الضغوط الدولية .
- تنامي دور الشركات العابرة للقارات في صنع السياسات العامة، وإعادة النظر في علاقة الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وبالتالي ظهر مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع بدلا من الإدارة العامة.
- التحولات التي حدثت في أسلوب الإدارة العامة التقليدية مثل احترام الأقدمية والتدرج الوظيفي، وبالتالي ظهرت مجموعة من القيم الاخري لتحل محلها مثل التمكين التركيز علي النتائج، إعطاء فرصة اكبر للمسؤولية الفردية، التركيز علي معيار الإنجاز، والتعلم المستمر، والتطور المستمر من خلال الوسائل الحديثة للاتصال.

من خلال ما سبق يمكن القول إن البنك الدولي يركز علي جودة ونوعية إدارة الدولة والمجتمع كمحدد هام للتنمية الاقتصادية العادلة والقابلة للاستمرار، وهي أيضا مكون رئيسي في أي سياسة اقتصادية ناجحة تسعي لتحقيق النمو الاقتصادي، وهناك العديد من المحددات[86] التي تضبط الحكم الراشد منها :

[86] جون د سيليفان (2005)الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئسى للإصلاح السياسي والاقتصادي واشنطن ص 57

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



– **المحددات الخارجية** : تتعلق بالمناخ العام للاس
القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، وكفاءة القطاع المالي ، وتوفير التمويل للازم للمشروعات ، ودرجة المنافسة في السوق بالإضافة إلي الهيئات الرقابية ، وتكمن أهمية هذه المحددات الخارجية في ضمان تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن الإدارة في المؤسسات ، بهدف تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص .

–**المحددات الداخلية** تشمل القواعد وللوائح المنظمة لعملية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات والصلاحيات داخل المؤسسة ، وتكمن أهمية هذه المحددات في أنها تعمل علي تقليل التعارض بين مصالح كل الإطراف في المؤسسة .[87]

- بالإضافة إلي هذه المحددات وضع البنك الدولي مؤشرا ت لاختبار وتحقيق الحكم الراشد، تدور كلها حول المساءلة العامة وجودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول حسب موقعها من هذه المؤشرات.
- **مؤشرات المساءلة العامة وهي** وتشمل أربعة مجالات تتعلق بدرجة انفتاح المؤسسات السياسية ، درجة المشاركة السياسية ونوعيتها ، ودرجة الشفافية والقبول الذي تحظي به الحكومة لدي الشعب ، وأخيرا درجة المساءلة السياسية
- **أما مؤشرات جودة الإدارة** فهي تحدد درجة الفساد في البلد في مجال إدارة الموارد ومدي احترام الحكومة للقانون، وتشمل جودة الإدارة البيانات التالية درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد ، احترام وتطبيق القانون ، السوق الموازي ، وتؤكد الأدبيات العالمية عن أهمية المؤشرات والمحددات المقاسة عن إدارة الحكم في إنجاح عملية التنمية (البنك الدولي 2003) ودورها كعوامل لدعم برامج النمو والتنمية بشكل مستدام.[88]

في الأخير يمكن القول بان الاخد بتوصييات الحكم الراشد تمكن من زيادة الثقة في الاقتصاد المعني بالإصلاح، وتؤدي إلي تعميق دور سوق المال في تعبئة الادخار لتشجيع الاستثمار وتعمل علي دعم قدرات القطاع الخاص وقد توصلت منظمة التعاون

---

[87] الأمم المتحدة " اللجنة الاقتصادية الإفريقية " المنتدى الرابع للتنمية في أفريقيا " الموقع " www.uneca.org
جون د سوليفان " مرجع سابق ص55

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والتنمية في عام 1999 إلي جملة من المعايير ي

:

- حماية حق المساهمين
- المساواة في التعامل بين كل الإطراف

دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة

- الإفصاح والشفافية
- مسؤوليات مجلس الإدارة

في الأخير ينبغي التذكير إن نقيض ما ذكر سابقا نقيض الحكم الصالح ، هو الحكم السيئ ( poor governance ) من خلال جملة من المعايير تتعلق بعدم تطبيق مبدأ سيادة القانون ، وعدم الفصل الواضح بين القطاع العام والخاص ، وعدم الشفافية في الحصول على المعلومات ،وانتشار الفساد ، وعدم تشجيع الاستثمار المنتج وانتشار الريع والمضاربات [89] ،إن التحدي الرئيسي أمام إدارة الحكم ، ومايقتضية من محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية وسوء الإدارة ، يقتضي ضرورة تدعيم الحوافز والآليات والقدرات من اجل مؤسسات عامة أكثر مساءلة، وتركز الكتابات الحالية الخاصة بالنمو وبشكل متزايد علي دور وتأثير المؤسسات علي النمو (hall and jons) 1999 ، mauro 1995 ) ، كما أن برامج الجيل الأول انتقدت كونها تغفل العوائق الجذرية العميقة للنمو وخاصة الجوانب المؤسساتية ، مما يجعلها تأثر بشكل سلبي علي النمو ، كما إن الامتثال بالمساواة والمشاركة في المجتمع تمثل آليات الحكم الجيد، بالتالي تعتبر الخطوات الأولي في تعزيز السياسات الاقتصادية التي تشكل أدوات لتحسين المناخ والحوافز لنمو اقتصادي فعال.

## 4-2-2 -سياسات الإصلاحات الاقتصادية وظاهرة الفساد السياسي والإداري

ينبغي الإشارة إلى أن الفساد متعدد الجوانب ، ويأخذ أشكال عديدة على مستوى النسيج الاجتماعي، ويضعف الجانب السياسي للدولة، ويعرض أفاق النمو الاقتصادي للخطر،و قد تزايد الاهتمام بقضايا الفساد مند النصف الثاني من الثمانينات بسبب أثاره السلبية على التنمية

[89] World bank (1992) " governments and development " world bank washington p09

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاقتصادية و الاجتماعية ، ولما كانت ظاهرة الفساد ا
خاصة منها العربية واحدة من أكثر الظواهر تشابكا وتعقيدا، الأمر الذي يجعل تحليلها من الناحية العلمية صعبا، لحساسية هذه الظاهرة من جهة وارتباطها بجهات كثيرة من جهة أخرى، زيادة على عدم توفر البيانات والمعطيات بشأنها، وتوظيفها في كثير من الصراعات السياسية في أحيان كثيرة،

و يرجع الاهتمام بهده الظاهرة إلى انتشار الكساد و اختلال الميزان الاجتماعي لكثير من الدول ، نتيجة إصلاحات الجيل الأول ،وانتشار ظاهرة الفساد في الأوساط السياسية ، و ظهور قوى معارضة تدعو إلى مكافحته،و الاهتمام الدولي من خلال الهيئات و المنظمات التي تقدم قروضا و تطالب بإتباع سياسات و برامج ضد الفساد.

لذلك فإن ما يهمنا هنا هو معرفة طبيعة العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وظاهرة الفساد،و لما كانت معظم مؤسسات التنمية في عالم اليوم تسعى إلى تحسين وسائل التنظيم والإدارة يهدف ضمان نجاح المشروعات التي تساعد في تمويلها، وهي ترتكز على كبح جماح الفساد، ولكن الواقع أثبت أن إجراءات مكافحة الفساد تصطدم بجدار ضخم من ممارسات الفساد.

حسب هيئة الشفافية الدولية[91] فإن مؤشر مفهوم الفساد ومؤشر دافعي الرشوة، هو أتساع نطاق الرشوة في كثير من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال ويرجع ذلك في الأساس إلى ضعف رواتب القطاع العام، وحصانة كبار الموظفين في الدولة ورجال السياسة، وبصفة عامة تشير هذه الظاهرة إلى الانخراط في ممارسات تنطوي على إساءة استغلال الوظائف العامة بهدف تحقيق مكاسب ومصالح مادية أو معنوية، شخصية أو عائلية أو جهوية أو فئوية وذلك بالتحايل على القانون أو مخالفته.

إن الفساد مصطلح له معاني عديدة و لعل أهمها سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، و تتضمن قائمة الفساد الرشوة، استغلال النفوذ، المحسوبية، الاحتيال.

حسب الأمم المتحدة "هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، و يندرج من الرشوة إلى غسيل الأموال و أنشطة الجريمة المنظمة".

---

[90] حسين توفيق إبراهيم " مرجع سابق " 89

[91] الهيئة أنشأت 1993 و هي منظمة غير حكومية لا تعمل من أجل الربح تكرس جهودها للحد من الفساد يوجد مفردها في برلين ، تعمل على توسيع نطاق مكافحة الفساد.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



حسب البنك الدولي "هو استغلال المنصب ال

عند تناول ظاهرة الفساد في الدول العربية فإن هناك العديد من الملاحظات ينبغي الإشارة إليه أن الفساد ظاهرة عالمية تعرفها الدول بدرجات متفاوتة و يتمثل الاختلاف في حجم الظاهرة وطبيعتها، والفئات الأكثر انخراطا فيها و طبيعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتصدي لها، الفساد السياسي والإداري ليس بظاهرة جديدة في اقتصاديات الدول العربية، حيث أن هذه الأخيرة تطورت فيها آليات الفساد بأشكال عديدة وخلال فترات مختلفة، وأن أغلب المنخرطين في هذه الظاهرة في إطار الاقتصاديات الموجهة كانوا من بين موظفين المناسب العليا والقطاع العام والإدارة عموما.

– يجب التسليم بأنه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقة و تراكمية إدا يتجاوز الفساد حد معين أي عندما يتحول من مجرد حالة استثنائية إلى مؤسسة طفيلية لها أساليبها وآلياتها. تهدد كيان المجتمع والاقتصاد، حيث تحول هذه الظاهرة دون تبني أولويات التنمية التي تتفق والمصلحة العامة، وتظهر أولويات ومصالح عائلية فئوية ضيقة زيادة على آن الظاهرة تسهم في تبديد الثروات والأموال العامة.

– ظاهرة الفساد تقوم على منطق تخريب الأجهزة القائمة والمؤسسات والهياكل الموجودة وإفسادها وتحويلها إلى أدوات وآليات تستغلها فئات محدودة لتحقيق مكاسب خاصة، غير مشروعة.

–الفساد يلتهم عوائد التنمية، الأمر الذي من شأنه تعميق حدة التناقضات والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، وكلها عوامل تساعد على خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق التنمية.

– ظاهرة الفساد تعرفها جميع النظم إلا أن الفارق الجوهري بين النوعين يتمثل في آليات التعامل معها، حيث أن النظم الديمقراطية المفتوحة تملك آليات وإمكانيات للكشف عن هذه الظواهر، ومن جهة أخرى هناك نظما وقواعد للمسائلة والمحاسبة عن ممارسات الفساد، أما النظم الأخرى فإن طبيعتها المغلقة تجعل إمكانيات الكشف عنها محدودة.

في الأخير يمكن القول بان الفساد له أثار سلبية كثيرة علي مجمل الأوضاع الاقتصادية[93] ، حيث يضعف النمو ويؤثر الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ، ومن ثم يمكن اعتبار الفساد ضريبة

[92] World bank (1992) " governments and development " world bank washington p 05

[93] صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالي "1998 بيروت مكتبة لبنان ص 143

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار ، بحيث يعمل المستث
مما يؤدي إلي رفع التكلفة الاجتماعية للمشاريع ويخفض العائد علي الاستثمار[94] كما إن الانغماس في الفساد يؤدي إلي إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة المقدمة ، وتعمل علي دفع البعض إلي الربح السريع غير المشروع بدلا من المشاركة الايجابية في الأنشطة الإنتاجية ، كما يؤدي الفساد إلي تقليل ايردا ت الدولة ، ويؤدي إلي تغيير تركيبية الإنفاق الحكومي كما يلاحظ إن الأجهزة التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل علي الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، وتتجه إلي الإنفاق بشكل اكبر علي مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة، ويؤثر علي روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة، ومن ثم فان انتشار الفساد من شانه إن يعمل علي التشكيك في فعالية القانون وتبني قيم الثقة إلي جانب انه يهدد المصلحة العامة من خلال الإسهام في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمي public bads كما يؤدي انتشار أنشطة الفساد إلي الزيادة في سلطة الأثرياء علي حساب الفقراء ويعمل علي انتشار التهميش سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

## – الجهود الدولية لمكافحة الفساد

يزاد الاهتمام حاليا بقضايا الفساد والمشكلات الناجمة عنه ويعود ذلك إلي أثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد بذلت العديد من الهيئات الدولية جهودا كبيرة في محاربتها ، وحاولت تحديد الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية علي المستوي الدولي ، وهناك الكثير من الهيئات التي تعمل في هدا المجال نكتفي بذكر ثلاثة منها لها علاقة مباشرة بهده الدراسة وهي :

**–البنك الدولي** : تهدف استراتيجية البنك الدولي في إطار الجهود الدولية لمكافحة الفساد الذي يسميه "سرطان الفساد " إلي مساعدة البلدان النامية علي الانتقال من حالة يسود فيها الفساد المنظم إلي حالة تتميز بأداء رشيد للحكومة وهو ما يقلل من الآثار السلبية علي التنمية ، وتتضمن استراتيجية البنك الدولي بعض المحاور الأساسية منها :

[94] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " الفساد أثار الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته " سلسلة الخلاصات المركزة السنة الثانية الكويت 1999 ص03 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



_العمل علي منع كل إشكال الفساد في ا
الموجهة إلي البلدان النامية ، يقدم البنك المساعدة والمعونة للبلدان التي تعتزم مكافحة الفساد وخاصة ما يتعلق بتصميم برامج المكافحة، وهو لا يضع برنامج موحد للجميع بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظرف وكل بلد.

_ تعتبر قضية مكافحة الفساد شرطا هاما لتقديم خدماته في مجال رسم استراتيجيات وتحديد شروط ومعايير الإقراض، تقديم المساعدة علي المستوي الدولي لمحاربة ظاهرة الفساد.

## – جهود صندوق النقد الدولي لمكافحة الفساد

يمكن اعتبار شروط وضوابط صندوق النقد الدولي الخاصة بتقديم قروض ومساعدات التي تم الإعلان عنها سنة 1997 أكثر تشددا من شروط البنك الدولي، حيث يوقف الصندوق كل مساعدته المالية لأي بلد ثبت إن الفساد الحكومي فيه يعيق جهود التنمية، وقد حدد الصندوق حالات الفساد المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلي غير مجالاتها اساء استخدم احتياطي العملات الصعبة، و استغلال السلطة من قبل المشرفين علي المصارف، إضافة إلي الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفي مجال محاربة الفساد يطرح الصندوق مجالين:

**المجال الأول:** يتعلق بتطوير إدارة الموارد العامة من خلال مجموعة من الإصلاحات تتعلق بالخزينة ومديريات الضرائب وإعداد الموازنات العامة ونظم المحاسبة والتدقيق

**المجال الثاني:** ويتعلق بخلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة إعمال نظامية تشمل ترقية وتطوير القوانين الخاصة بالظرائب والأعمال التجارية [95]

## – منظمة الشفافية الدولية

تعتبر المنظمة من أكثر الهيئات والمنظمات فعالية في إطار مكافحة الفساد دوليا وإقليميا وتعتبر القضاء علي الفساد من خلال مشاركة كل الإطراف في المجتمع المحلي والدولي ، ونعمل علي نشر الوعي العالمي بخطورة الفساد، ونظرا لخطورة انتشار هده الظاهرة في البلدان النامية فان كل استراتيجية للقضاء علي الظاهرة تشمل الشفافية في المعاملات الحكومية لسلامة المالية العامة

[95] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مرجع سابق ص 06

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وحسن الإدارة والحكم علي اعتبار إن الشفافية هي ا
والوظائف التي تقوم بها الحكومة وهدا الانفتاح يعزز ثقة الجمهور في الحكومة وهي مسالة مهمة في نجاح الإصلاح، كما إن هده الاستراتيجية يجب أن تراعي وجود المساءلة التي تعتبر قيدا أساسيا علي سلوك القائمين علي شؤون السلطة وفي ظل غياب هذه مفاهيم الشفافية والمساءلة وحسن الحكم واستقلالية القضاء يستفحل الفساد وتزداد المشكلات الناتجة عنه.

أخيرا فان جميع البلدان تعاني بدرجات متفاوتة من الفساد، وقد أصبح للفساد بيئة حاضنة وراعية ودا عمة تكرس لجني مكاسب مادية علي حساب بناء مجتمع متقدم.[96]

## الفرع الخامس : الإصلاحات الاقتصادية في مذهب صندوق النقد الدولي

لقد انبرى صندوق النقد الدولي منذ أزمة المديونية في مطلع الثمانينات كمؤسسة لا مفر منها بالنسبة إلى كافة الدول المدينة التي تعاني من المتاعب المالية، بعد أن كانت مهمته قبل ذلك هامشية إلى حد ما.

عند قيام ص.ن.د. بمساعدته المالية لبلد عضو عليه التأكيد من أن هذا البلد ينتهج سياسات تؤدي إلى التخفيف من مشكلة مدفوعا ته الخارجية أو التخلص منها، والتعهد الصريح الذي تقدمه البلدان بخصوص اتخاذ إجراءات وتدابير علاجية مقابل مساندة صندوق المالية وهو ما يسمى بشروط أو مشروطية الصندوق أو الشرطية ويتأكد كذلك من خلال التعهد من أن البلد المعني

[96] محمود عبد الفضيل " الفساد وتداعياته في الوطن العربي " مجلة المستقبل العربي " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد243 مايو 1999 ص 09

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بالإصلاح قادر على تسديد التزاماته المالية في الوقت المح
المحددة و إتاحتها لبلدان أخرى.

يمكن لدعم الصندوق المالي أن يتراوح بين تعهد عام بالتعاون معه في رسم السياسات الاقتصادية وتصميم مجموعة من الخطط المحددة ذات طابع كمي، خاصة ما يتعلق بالسياسات المالية، ولهذا الهدف يطلب الصندوق من البلد العضو تقديم مذكرة موضحا فيها خطوط السياسة الاقتصادية العامة خلال فترة البرنامج والتغيرات الواجب إجراؤها قبل الموافقة على ذلك.

يمكن القول بان الأساس النظري الدى يستند إليه الصندوق حتى الآن يعبر عن التحول باتجاه إتباع سياسات اقتصادية تخضع للآليات السوق اعتمادا علي كفاءة القطاع الخاص، وتبدو هده النظرة وكأنها انقلاب على السياسات الهادفة إلى النمو في إطار التضخم وهى سياسات كنيزية.

## 5-1 شرطية صندوق النقد الدولي

تعتمد على المبادئ التوجيهية التي أعتمدها المجلس التنفيذي لصندوق بخصوص شروط الإقراض و هي:

- تدفع وتشجع البلدان على إجراء الإصلاح الاقتصادي في مرحلة مبكرة
- تأخذ الشرطية بشكل دائم الأهداف السياسية و الاجتماعية الداخلية وأولويتها وظروفها الاقتصادية الخاصة.
- تأكد على أن الاتفاقيات مع الصندوق هي قرارات يتخذها بالتشاور مع البلدان لتحديد شروط مساعدته المالية، ولمساعدة البلدان في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي يتبع الصندوق منهج عملي، وكل برنامج تصحيحي مدعوم بموارد هذا الأخير يضعه البلد المعني بالتعاون الوثيق مع الدوائر المتخصصة في الصندوق، وتحتوى هذه على استعراض عام لاقتصاد البلد المعنى بالإصلاح بما في ذلك من طبيعة ميزان المدفوعات وأسباب إختلالاته ومشاكله وسبل تحقيق توازن قابل للاستمرار بين الطلب على الموارد ومدى توفر هذه الموارد، وبرامج الإصلاح هذه تركز على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى أنظمة الأسعار( سعر الصرف، سعر الفائدة وأحيانا أسعار السلع الرئيسية).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



كل هذه المتغيرات و العناصر لها تأثير كبير في الم
استجابة العرض في الاقتصاد المعني، وإن نجاح البرنامج الإصلاحي في إعادة القطاع الخارجي عن طريق وضع ميزان المدفوعات على طريق صحيح قابل للاستمرار يتوقف على مدى حدوث استجابة مطلوبة وملائمة في جانب العرض، وانطلاقا من هذا فإن أسعار الصرف وأسعار الفائدة تحتل مكانة جوهرية في حزمة الإصلاح لتأثيرها في قرارات الادخار والاستثمار ومن ثم في إمكانية النمو الاقتصادي والإنعاش، وتركز برامج الإصلاح من جهة أخرى على الإجراءات التي من شأنها إزالة التشوهات التي تعيق نمو الصادرات (المتعلقة بجانب العرض)، وكذا الإجراءات والتدابير التي تزيد من فعالية الإنفاق الحكومي هذه الإجراءات التي تساعد على تخفيف الإختلالات في البلد المعنى و تعزيز و زيادة قدرته على النمو الاقتصادي ومن ثم فإن صندوق النقد الدولي يؤكد على دعمه للإجراءات التي تؤثر في جانب الطلب والتي تبقى هامة وأساسية من أجل تحقيق النمو القابل للاستمرار.

لأهمية الإصلاح الهيكلي في هذه البرامج فهناك تعاون وثيق الصلة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

## 2-5 بنود شرطية صندوق النقد الدولي

وقد حددت من خلال إثني عشر بندا تبين مدة اتفاقيات التثبيت وطبيعتها وشروط السحب، ومقاييس الإنجاز أو ما يسمى بمقياس حسن الأداء والمهام التي يضطلع بها خبراء الصندوق وتفصيل هذه البنود هي كالتالي:

- التصحيح.
- مدة اتفاق التثبيت.
- الطبيعة الغير تعاقدية لاتفاق التثبيت.
- أخذ بعض الشروط بعين الاعتبار.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- شروط تتعلق بالاستشارات.
- شروط الجدولة و الإنجازات.
- شروط قبلية.
- معاملة البلدان الأعضاء بدون تميز بينها.
- مقياس الإنجاز(حسن الأداء).
- إعادة دراسة البرنامج.
- تحليل البرامج و تقيمها.
- دراسة عامة للبرامج

ما من شك في أننا يمكن فهم هذه المشروطية وطبيعتها من خلال مقاييس الإنجاز وهي تلخص في هدف واحد زيادة على ما سبق ذكره بناء اقتصاد سوق وفي المقابل التزام البلدان في استخدام موارد الصندوق في مجموعة من السياسات يفترض فيها مساعدتها على استعادة التوازن لميزان المدفوعات.

من بين الشروط التي يتطلبها عادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نذكر مايلي[97]

-إجراء تخفيض عميق في الإعانات وضوابط الأسعار اوازلتها .

- إجراء تخفيض في ضوابط التجارة وأسعار الصرف

- فرض أسعار فائدة عالية لمكافحة التضخم وتشجيع الادخار

-خوصصة المؤسسات المملوكة للدولة والعمل علي تقليص دور الدولة .

- تشجيع الصادرات دون قيود ، وهناك نموذجين يعتمد عليهما الصندوق في هذا المجال، وبصفة خاصة لمعالجة خلل ميزان المدفوعات:

**- أسلوب الاستيعاب** (الامتصاص)

انطلاقا من فرضية الطاقة الإنتاجية للبلدان النامية تعتبر ثابتة، فإن برامج الإصلاح تعتمد وخاصة في المدى القصير على هذه الفرضية، بالرغم من هذه الطاقة غير مستغلة استغلالا كاملا، وأن التغير في الإنتاج والدخل يعتبر محددا بناءا على الطاقة الإنتاجية المتاحة، وهذا الأسلوب[98]

[97] الأمم المتحدة، "المجلس الاقتصادي والاجتماعي "، فانتو سيرو ،تقرير حول آثار سياسات التكيف الهيكلي " 1999 ص11

[98] عبد الفتاح العموص ، النماذج التوليفة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي " ،الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد التاسع 1997 ص15 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



يعتمد على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الـ

التوازن هذه:

$$Y=C+I+G+X-M$$

الإنتاج أو الدخل يساوي الاستهلاك الخاص (C)، الاستثمار المحلي الخاص (I) والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات (G)وصافي الصادرات(X-M)

ويمكن كتابة معادلة التوازن على الشكل التالي $Y+M= C+I+G+X$

وعزل عناصر التجارة الخارجية نحصل على المتطابقة $X-M=Y-(C+I+G)$

المتغيرات الداخلية في المعادلة: الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي (C+I+G)

أي قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق والتي يعبر عنها بـــ(A)بصرف النظر على النشاط مع العالم الخارجي.

أما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) والقدرة على الامتصاص (A) من جهة أخرى رصيد الحساب الجاري (CA) الذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات أي صافي الصادرات($CA= Y-A$).

من تم يكون هناك فائض في الحساب الجاري أو فائض في الصادرات عندما يتجاوز الناتج المحلي الطاقة الاستيعابية، والعجز عندما يقل الناتج المحلي عن الطاقة الاستيعابية، ويمكن تخفيض العجز في الحساب الجاري من خلال أما تخفيض طاقة الاستيعاب مقارنة بالإنتاج أو زيادة الإنتاج مقارنة بالطاقة الاستيعابية ونظرا لصعوبة زيادة الإنتاج في الدول النامية يتطلب إزالة العجز في الحساب الجاري بسياسات اقتصادية والمالية والنقدية الانكماشية حيث تمكن من تخفيض الإنفاق أو الطلب الكلي من خلال تخفيض الاستهلاك والإنفاق الحكومي، كما أن سياسة تخفيض سعر الصرف إلى تخفيض الامتصاص أو الطاقة الاستيعابية من خلال تأثرها على الإنتاج والدخل ثم على الاستيعاب.

**– الأسلوب النقدي**

سبب اهتمام المنهج الاستيعابي بالحساب الجاري وإهمال حركة رأس المال رأى اقتصاديوا صندوق النقد الدولي ضرورة الاعتماد على أسلوب آخر يعد مكملا للأساليب السابقة هو الأسلوب النقدي بهدف تحليل أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية خاصة المدينة منها،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وحسب الأسلوب النقدي فإن ميزان المدفوعات و التضخ
السياسة النقدية لها دورا كبيرا ورئيسيا في إدارة الطلب الكلي لتصحيح هذا الخلل في ميزان المدفوعات.

حيث أن الكتلة النقدية (عرض النقود)يعتبر دالة في الدخل: $Y=f(M)$

وأن أي زيادة في الدخل القومي خاصة في غياب التسربات الأخرى مثل حركة رؤوس الأموال و الواردات.

من الناحية النظرية: يعتمد الأسلوب النقدي على العوامل التالية:

1- مطابقة عرض النقود التي تشير إلى أن التغير في عرض النقود $M^S$ الذي يمثل السيولة المحلية ($M_1$) (النقود المتداولة+الودائع تحت الطلب) يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي($NFA$) بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي ($\Delta DC$) بالإضافة إلى صافي بنود أخرى حسب المعادلة التالية:

$$\Delta M^S = AM_1 = \Delta NFA + \Delta DC$$

2- الطلب على النقود$M^d$ والذي يعتبر التنبؤ به بما يتفق مع أهداف النمو والتضخم ضروريا، حيث يتناسب الطلب على النقود طرديا مع الدخل($Y$) وعكسيا ما أسعار الفائدة ($r$) ومستوى الأسعار ($p$) حسب:

$$M^d = f(^{+}y, \ ^{-}r, \ p...)$$

و لتوضيح العلاقة بين سوق النقود ووضع ميزان المدفوعات ومن تم سياسات الإصلاح الاقتصادي يمكن كتابه:

$$\Delta NFA = \Delta M^S - \Delta DC$$

وانطلاقا من هذا فإن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسيا بالتغير في صافي الائتمان المحلي، الأمر الذي يعني أن الزيادة في الائتمان المحلي خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود، تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول الأجنبية بالقيمة نفسها.

من هنا وعلاقة بالإصلاح الاقتصادي فإن هذه السياسات خاصة سياسة التثبيت تعمل على تخفيض الائتمان المحلي حتى لا يختل ميزان المدفوعات، ويصبح من تم ضروري تحديد سقوف الائتمان المحلي حتى تتماشى مع الطلب على النقود المتوقع ومع أهداف ميزان المدفوعات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



3- وإذا تم توسيع هذا الإطار النظري يشمل علاقات ا
عجز الميزانية الحكومية يؤثر سلبا على الحساب الجاري ومن هنا تأتي أهمية تخصيص العجز في برامج و سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ويمكن تحديد حجم الميزان الكلي المستهدف لميزان المدفوعات من خلال دوال مثل دالة الواردات التي تعتمد على عوامل مثل الدخل و أسعار الصرف وأسعار الواردات و الأسعار المحلية. ولذلك فإن برامج الإصلاح الاقتصادي تسعى أولا إلى تحديد أهداف ميزان المدفوعات وثانيا تحديد متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الصادرات وصافي تدفق رأس المال ثم بعد ذلك تحديد حجم الواردات و حجم الائتمان المحلي.

لذلك يعمل صندوق النقد الدولي على إتباع سياسات مالية تعتمد أساسا على مستوى حجم العائدات المالية الخارجية للدولة، وهكذا يدعو الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات إلى إتباع سياسات انكماشية من خلال وضع سقوف الإئتمان المحلي، حيث تعتبر سياسة رفع سعر الفائدة كوسيلة للحد من الاقتراض أحد الأدوات التي يتم التدخل بها على المدى القصير.

أخيرا لقد تم وضع النموذج النقدي المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي بهدف التلاؤم مع تغير الظروف في الخمسينات ولا يزال هذا النموذج حتى الآن يستخدم من خلال الاحتياطيات والاستعداد الائتماني ويميزها من أوجه الدعم المالي التي يتم إتحادها لتحقيق أهداف نقدية تستخدم كمعايير للأداء وبموجبها يقدم الصندوق مساعداته المالية.

قد صمم هذا النموذج لدراسة التأثيرات الخاصة بتكوين الدخل وميزان المدفوعات لأهم متغيرون خارجيين وهي متغيرات تتحد خارج النموذج وتؤثر على أغلب الاقتصاديات العظمى، وكذا التغيرات المستقلة في الصادرات، وإنشاء الائتمان المصرفي المحلي.

، و على مر الوقت جرى إعادة النظر في بعض التغيرات الخاصة بالنموذج خاصة ما يتعلق منها بسعر الصرف والنمو والتضخم.

حين توقف هذا النظام، أصبحت أحكام سعر الصرف عنصرا مألوفا من ترتيبان الصندوق وهذا لم يتطلب تغييرا جذريا في النموذج، حيث كانت الصادرات داخله بالفعل في النموذج كمتغير خارجي المنشأ، وكان التنبؤ بها مع اعتبار سعر الصرف كأحد المتغيرات الحاسمة، أما معادلة الاستيراد فيمكن أن يضاف عنصر يتعلق بسعر الصرف بسهولة ولتأكد من أن البلدان ستظل قادرة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



على المنافسة في مجال سعر الصرف خلال فترة الترتيبان الـ
ينص على أن هذه البلدان يجب أن تكون حائزة على حد أدنى من الأرصدة الدولية الصافية حتى تستطيع سحب أقساط متتالية من ائتمانه المقرر، أما على صعيد النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، فإن الصندوق مازال يعتمد في ذلك على تلك الوسائل الميكانيكية الواردة في نموذج هارود–دومار والمتعلق بالاقتصاد الكلي وفي هذه النماذج لا يوجد ما تعتبره المؤسسات أهم الوسائل المحددة للنمو في البلدان النامية مثل التوجه إلى الخارج، والأسعار الواقعية وإصلاح القطاع المالي وموقف الحكومة من الاقتصاد بوجه عام.

## 5 –3 -شروط صندوق النقد الدولي لتنفيذ السياسات القابلة للاستمرار

في حالة مساعدة صندوق النقد الدولي لبلد ما من خلال موارده المالية يتأكد من أن هذا البلد يطبق سياسات تؤدي إلى التخفيف من الاختلالات الخارجية أو التخلص منها.

ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يكون دعمه المالي عبارة عن تعهد عام بالتعاون معه في رسم السياسات الاقتصادية وتعميم خطط محددة ذات طابع كمي فيما يتعلق بالسياسات المالية والمبادئ المعتمدة نشأت شروط الإقراض هي كما يأتي:

– محا ولة تشجيع البلدان على إجراء واتخاذ تدابير الإصلاح في وقت مبكر.

– على الصندوق أخذ في عين الاعتبار الأهداف السياسية و الاجتماعية الداخلية وأولوية البلدان وظروفها الاقتصادية.

– تتيح مرونة في تحديد معايير الأداء ومضمونها.

– اتفاقيات الصندوق هي قرارات تتخذها بالتشاور مع البلدان الأعضاء بتحديد شروط مساعدته المالية، وأخيرا يمكن القول بأن كل برامج إصلاح وتصحيح اقتصادي مدعم بموارد الصندوق يصممه البلد العضو المعني بتعاون وثيق مع دوائره المختصة، وتحتوي هذه العملية على استعراض للاقتصاد الذي يطبق الإصلاح من حيث طبيعة وأسباب اختلال ميزان المدفوعات وتحليل السياسات اللازمة لتحقيق توازن قابل للاستمرار بين الطلب مع الموارد ومدى توفرها، وتركز هذه البرامج على مجموع معين من المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، الانتماء المحلي، العجز في ميزانية القطاع العام، الاحتياطي الدولي، المديونية الخارجية، نظام الأسعار، سعر الصرف

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



معدلات الفائدة وفي أحيانا كبيرة أسعار السلع الرئيسي العامة للبلد وتجارته الخارجية وفي مدى استجابة العرض في الاقتصاد الذي يطبق الإصلاح، وبهدف مراجعة هذه المشروطية بطريقة دورية للتأكد من مدى تعميم السياسات الاقتصادية ومدى التنفيذ بتنفيذها. ومدى الملائمة بين العناصر الرئيسية الثلاثة لنهج الصندوق الخاص بالتصحيح وتحقيق الاستقرار وهي التحكم في الطلب المحلي المفرط والقيام بإصلاحات هيكلية و جذب التمويل الخارجي.

لما كان في أحيانا كثيرة أثار ناتجة عن تطبيق هذه البرامج فإن الصندوق يقوم بمراجعة هذه المشروطية ويرى بأن هذه البرامج لا بدلها:

- تصميم في إطار متوسط الأجل وأن تولي اهتمام تركيب النفقات والإيرادات الحكومية.
- أن تضمن وضع حد الضغوط رفع معدلات الفائدة الحقيقية ن خلال التشديد على تحقيق توازن ملائم بين التشدد النقدي

فى الأخير يمكن القول أن مدخل صندوق النقد الدولي في الإصلاحات لمعالجة الاختلالات الهيكلية هو في حقيقة الأمر مدخل وتوجه نقدي يعتني بالكميات والمقادير النقدية والمالية ويرجع الصندوق اصل الاختلال الخارجي للاقتصاد يعود إلى سوء تكيف نقدي انطلاقا من فكرة المدخل النقدي في تفسير الاختلال الدى يشبه إلى درجة كبيرة منظور الامتصاص الخاص بالدخل في عملية التكيف الخارجي ، وفى ها السياق يؤكد علي المؤشرات النقدية[99] .

## 5-4- معارضة سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية:

بناء على ما ذكر سابقا فإن لصندوق النقد الدولي إطارا مرجعيا نظريا يتضمن مجموعة من الثوابت التي تشمل عليها البرامج و السياسات التي يدعمها وهناك جدل واسع النطاق[100] في مختلف الميادين والدوائر حول أثر هذه البرامج على البلدان، ويتضح أن هناك نوعين من الانتقادات ذات الأبعاد المختلفة.

[99] Blak well Cqrl ; monetary aproach to balance of payments needs blending wilh olher lines of analysis imf survey 1978 p54

[100] ارمزي زكي ، "اللليبرالية المستبدة " سينا للنشر "الطبعة الأولي " 1993 القاهرة ، مصر، ص 05

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**1-4-5 النقد الداخلي** يأتي هذا النوع من النقد من بقضايا النمو والتنمية وكذلك من قبل الحكومات التي تطبق الإصلاح في الدول النامية، ومن خلال الإطلاع على أدبيات هذا الموضوع المتاحة يتبين أن محاور هذا النقد تدور في عمومها حول قضايا رئيسية منها:

- إشكال النمو الاقتصادي في إطار هذه البرامج هنالك الكثير من المنتقدين لبرامج الإصلاحات الاقتصادية بزعامة المؤسسات الدولية يرون أن هذه البرامج غير ملائمة ومضلله وضارة بأفاق تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المعنية بالإصلاح، وأنها تسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في ظل أوضاع متسمة بالاختلال على حساب النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل.

ينصرف هذا النقد بدوره إلى السياسات المتبعة، حيث أن السياسة المتعلقة بسقوف الائتمان المتبع بهدف تخفيض الطلب ومعالجة خلل ميزان المدفوعات تؤثر سلبيا على التنمية في البلدان المعنية. ويكون ذلك على حساب المشروعات الائتمانية. ويؤدي إتباع هذه السياسات على المدى القصير إلى تحقيق استقرار في ميزان المدفوعات في مقابل سلسلة من البطالة وتراجع في النمو، وذلك فإن هذه السياسات أدت في أغلب الحالات إلى تحجيم مستوى الاستثمار المحلي وتوجيه ثمار الإصلاحات إلى الاستثمار ورأس المال الأجنبيين، وخاصة في بعض الحالات عندما يكون لازما ملأ فراغ الصناعات المحلية بواسطة الاستيراد كنتيجة لنقص أو انعدام التمويل اللازم محليا.

زيادة على مشروطية الصندوق و الدين الخارجي يمكن أن يكونا عائقين أمام النمو الاقتصادي، وإن كان الصندوق لا يوافق على هذا الانتقاد في إشارة إلى بنود اتفاقية بخصوص دفع عجلة النمو وكذا التسهيلات المقدمة باعتبارها تسهيلات لصالح تحقيق هذا الهدف ، ويؤكد على أن هذا الفشل في تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات إنما هو العائق الأساسي أمام النمو المستمر، وأن البيئة المستقرة تعتبر مطلبا مسبق لتحقيقه رغم أنه في بعض الحالات قد ينخفض الناتج في الأجل القصير ،فإن صندوق النقد الدولي يؤكد على زيادته في المدى المتوسط.

يعتقد أن استعادة التوازن الخارجي ليس هدف الصندوق الوحيد، إنما بهدف التكيف إلى تشجيع التوظيف والنمو الطويل الأجل بواسطة تحقيق توازن أفضل بينت الطلب الكلي و العرض الكلي، ويؤكد خبراء الصندوق بناءا على الخبرة الكورية أن هذه البرامج والسياسات تؤدي إلى

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مساعدة النمو الذي يقوده التصدير وخفض معدلات الت
العموم وفي هذا السياق تؤثر هذه البرامج على النمو، فإن صندوق النقد الدولي يرفض هذه الانتقادات معتمدا على ثلاث فرضيات هي:

أ- إن الإصلاح والتكيف عملية ضرورية لا غنى عنها، حيث أن البلد لا يمكنه تراكم العجز إلى مالا نهاية، زيادة على أن هذا الإصلاح يعتبر من وجهة نظره هو الأفضل للدولة وللاقتصاد الدولي.

ب- الحكومات غالبا ما تلجا إلي الإصلاحات ومن تم فحين يتم اللجوء إلى الصندوق فإن الإجراءات تكون بالضرورة قاسية وتحتوي على المخاطرة ويصبح العلاج أكثر صعوبة وقد أصبح معروفا (كلما زاد التأخر في تبني الإصلاح زاد الجهد المطلوب لتنفيذه وزاد احتمال الفشل.)

ج- سياسات الصندوق تراعي الأوضاع الخاصة للبلدان وتصميم بالتشاور مع الدول المعنية.

- إشكال تدهور الجوانب الاجتماعية : إن من أبرز الانتقادات الموجهة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي تلك المرتبطة بتدهور الجوانب الاجتماعية[101] في ظل تطبيق هذه البرامج خاصة تفاوت الدخل وزيادة البطالة وتفاقم الفقر زيادة مع سياسة الانضباط المالي أو التقشف التي يفرضها وما تتضمنه من تخفيض الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تدهور مستوى ونوعية الحياة وسوف نوضح ذلك من خلال التجارب الإصلاح في بعض البلدان ومن الذين ينتقدون سياسات الإصلاح الاقتصادي يطالبون المؤسسات التمويل الدولي بما يعرف "التكيف الهيكلي ذي الوجه الإنساني "اليونيسيف المصدر الأساسي للنقد الأكثر قوة وأكثر فعالية وأصدر عام 1983 ما يسمى (La position paper) التي تم التشاور بشأنها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تعرف بالحاجة إلى هذه السياسات إلا أنها تطالب بمنهج متكامل لعملية التكييف.

يمكن تلخيص منهج اليونيسيف على الشكل التالي:

1- إدراك حد أدنى في الغذاء والدخل والخدمات الأساسية لكل المجموعات.

2- إيجاد شبكة من الخدمات الأساسية والدعم للأطفال والقطاعات الأكثر تأثيرا.

101 با تريشيا جامو و محمد العريان ، "الإصلاح الاقتصادي والنمو ، والعمالة والقطاعات الاجتماعية في الاقتصادات العربية " ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، ابوظبي لامارات العربية المتحدة يناير 1996 ص04

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



3- إعادة هيكلة مجالات عديدة الصحة والتعليم والخدمات في تقديم الخدمات.

4-الاعتماد على العمل المجتمعي.

5-دور الدولة ونظرا لأننا أفردنا جانبا هاما لدور الدولة-، إلا أنه يمكننا القول أن الاقتصاد السياسي للدولة التي تطبق الإصلاح ربما سيساهم إلى حد كبير في تحديد تأثير البرامج وتفسير مدى نجاحها.

في اعتقاد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تقييد دور الدولة في الاقتصاد سوف يؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من الكفاءة، وأداء اقتصادي أفضل كما أن العديد من المدافعين و المؤيدين للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يدافعون عن دور أكثر اتساعا للأسواق وتقييد دور الدولة في مواجهة السوق، ومما سبق يتضح أن تأثير هذه البرامج لا تزال تثير الكثير من الجدل، وأن مقولات الصندوق بخصوص نجاح برامجه الخاصة بالتكيف ليست صحيحة بشكل كامل وهي مقولات وادعاءات خصومه، وإن كانت لا تخلو في نفس الوقت من الشرعية، ولا تزال الدراسات الحالية تبرز نتائج مختلفة بخصوص هذه القضايا المطروحة، انطلاقا من هذا فإن الاقتصاد السياسي للدولة التي تطبق الإصلاح ربما سيساهم إلى حد كبير قفي تحديد تأثير تلك البرامج وتفسير مدى نجاحها أو فشلها.

**2-4-5 النقد الخارجي** هذا النوع من النقد يعكس الجدل الفكري بين المدارس الفكرية للاقتصاد السياسي الدولي المعاصر وخاصة الجدل بين اللبرالية والتبعية، حيث أن إن الكثير من البلدان التي تطبق الإصلاح لكي تحقق المنافع المتعلقة بخفض الديون وتعزيز النمو الاقتصادي، تتعرض للانتقادات شديدة وهذا النقد موجه في الأساس إلى هذا البرامج التي ينسب لها الكثير من المشكلات[102] التي يعاني منها فقراء هذه البلدان، وهناك اعتقاد سائد أن هذا البرامج من خلال برامجها المتعلقة بالخوصصة تحرم البلدان الفقيرة من مواردها وثروتها الطبيعية لمصلحة الشركات العابرة للقارات كما ينظر إلى هذه البرامج على أنها تجبر البلدان على خفض قيمة عملاتها وبالتالي

[102] علي الدين عبد البديع القصبى " سياسات الإصلاح الاقتصادي دراسة سوسيولوجي في آليات الموجهة وميكانيزمات التكيف الموقع www.menshowi.com "

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



رفع أسعار الضرورية ومن تم زيادة الفقر وخلق مصاعب الفائدة المرتفعة التي يمكن أن تنتج بسبب إصلاح أسواق الإئتمان.

ورغم هذه الانتقادات والمخاوف إلى أن هناك أمل في أن تقوية الحوافز الاقتصادية من خلال الاعتماد بدرجة أكبر على قوى السوق، وفي الأخير وانطلاقا من هدا السياق المتعلق بصندوق النقد الدولي يمكن القول أن العقود الماضية عرفت اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين التمويل والنمو ويرجع إلى سببين رئيسيين:

-بسبب متعلق بالتمويل بحيث نجد أنه منذ الحرب العالمية الثانية وبعقود ممتدة لم يعر الأدب الاقتصادي اهتماما يذكر بالوساطة المالية أو أوضاع القطاع المالي وبالأحرى أثر التنمية المالية على النشاط الاقتصادي حيث أعتبر التمويل مجالا من مجالات التي تعني بها الحكومات في إطار تعبئة الموارد الاقتصادية مستهدفة زيادة معدل التراكم الرأسمالي.

يعتبر ما ذهبت إليه "روبستون" 1952 في أن التمويل يتبع المشروعات بمثابة الرأي السائد حتى العقد السابع من القرن العشرين حتى جاءت آراء مجموعة من الاقتصاديين في السبعينات[103] متحدية وجهات النظر السائدة لتربط بين التنمية المالية والتحرير المالي والنمو الاقتصادي.

في هذا السياق يجب التذكير بان ما دفع إلى المزيد من الكتابات الاقتصادية النظرية والتنظيمية في هذا المجال هو إتخاذ المؤسسات المالية في آراء مدرسة "ستانفورد" سندا نظريا لبرامج إصلاح القطاع المالي في الدول النامية.

أما السبب الثاني لاهتمام الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين التمويل والنمو فيرجع إلى قيام مجموعة من الاقتصاديين لإحياء البحث عن مصادر ومحددات النمو الاقتصادي ومراجع الأصول والقواعد التي تبنى عليها نظرية النمو، فقد بدأ هذا مع ظهور نظرية نماذج النمو من الداخل، إن التحدي الذي يواجه الكثير من الدول التي تواجه ركودا اقتصاديا وعبئا كبيرا للديون يتمثل في استعادة النمو الاقتصادي المستدام ومن تم حدوث الإنعاش الاقتصادي،[104] وهذا يعني البحث عن مزيج في السياسات المحلية الفعالة والتمويل الخارجي من أجل الحد من حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المتمثل في ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة

[103] خاصة أنصار مدرسة ستانفورد ( إدواردشو 1973 ورونالد ماكينون 1973)

[104] انظر : 23

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وتقلبها وكذا عودة النمو مع السماح بالحد الأدنى من الز
يمكن الاستمرار في عملية التصحيح زيادة على تخفيض عبء الديون الذي يحد من التمويل الخارجي الطوعي كما يعتبر بمثابة فرض ضريبة على الاستثمار، إلى أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها، ولابد من إجراء مفاضلات هامة أي أنه ينبغي النظر إلى برامج التصحيح في إطار زمني يربط بين التدابير والإجراءات والنتائج على مر الزمن، و عند بحث ما يمكن إجراؤه من مفاضلات متصلة بالموضوع يصبح التحليل الزمني أمرا هاما واستعادة النمو تقتضي مستويات أعلى من الاستثمارات والواردات وهي متطلبات يمكن التخفيف من ضغطها إذا زادت أيضا كفاءة استخدام الموارد.

إن التمويل الخارجي يجب أن يسمح بالتعجيل المؤقت بتوفير فترة تتيح خلالها السياسات المحسنة الفرصة للاقتصاد لكي يستعيد في نهاية المطاف الاستقرار والنمو القابل للاستمرار مقترنا ذلك بانخفاض تدريجي في عجز الحساب الجاري ومن اجل تحقيق البلدان انتعاش الإنتاج واستعادة النمو ينبغي لها أن تزيد من مستوى الواردات والاستثمار، وفي سبيل نقص عبء الديون الخارجية يتعين على البلدان أن تزيد من صادراتها وفائض مدخراتها، ولتحقيق هذا لا بد من إصلاح نظام التجارة والاستعاضة عن القيود الكمية برسوم جمركية موحدة ومنخفضة على الواردات، وقد ثبتت في كثير من البلدان أن خلق فائض في الادخار أي زيادة الادخار المحلي على الاستثمار أصعب من خلق فائض تجاري أي زيادة الصادرات على الواردات وهذا يعني أن برامج الإصلاح الموجهة إلى تحقيق النمو القابل للاستمرار يجب أن تضمن إجراءات تؤدي إلى زيادة الادخار المحلي، فالحد من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أمر هام بنفس القدر في تشجيع الادخار والرغبة في الاستثمار، الأمر الذي يتطلب تصحيحا ماليا، و عندما يكون القطاع العام مسئولا عن جزء كبير من الديون الخارجية يصبح من واجبه أن يوفر الموارد اللازمة لخدمة الدين أي يحل إشكالية التصحيح الداخلي وحتى يكون القطاع العام ملائم ومتفق مع برنامج التصحيح يجب أن يشمل مستوى من الاستثمار العام ضروري لاستكمال الاستثمارات الخاصة في استرجاع النمو الاقتصادي، واتخاذ مجموعة من الإصلاحات الضريبية لا تؤدي إلى تشوهات جديدة ومستوى من التمويل التضخمي يتفق مع معدل معتدل للتضخم أي معدل لا يترتب عليه عدم اليقين أو سوء تخصص الموارد، الرؤية الزمنية لإعادة تمويل الفوائد الخارجية تتفق مع تخفيض العبء الخارجي في

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



نهاية الأمر، وفي الأخير يمكن التأكيد على أن نجاح ج
الهادفة إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتحسين إنتاجية الاستثمار، وهذان العاملان يسمحان بتحقيق أعلى معدل للنمو، وان الإصلاحات الداخلية السليمة التي لا يصحبها تمويل خارجي كاف قد تعرض عملية التصحيح للخطر بسبب خفض مستوى الاستهلاك بصورة كبيرة دون ما سبب في الأجل القصير، وبذلك تضعف إمكانية استمرار البرامج من الناحية السياسية، ومن جهة أخرى فإن التمويل الخارجي بدون إجراء إصلاح محلي قوي قد لا يؤدي إلى تراكـــم الديون بدون تعزيز إمكانيات النمو في الأجل ألطويل .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خاتمة الفصل الثا

إن الهدف من الدراسة هو توضيح العلاقة بين الإصلاحات والنمو، إن الكتابات المتوفرة في هذا المجال تسفر عن وجود علاقة متبادلة ولو أنها غير تلقائية بين الإصلاحات وأداء النمو وأن هذا الترابط ليس سهل بل يتوقف مع طبيعة السياسات والأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

لضمان استمرار عملية الإصلاحات التي تشمل الإصلاحات الهيكلية وإجراءات الاستقرار المساندة على مستوى الاقتصاد الكلي فإنها تتطلب تأييدا شعبيا، وخاصة في حالة نمو الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحسين الرعاية الاجتماعية ويصبح من الصعب مواصلة الإصلاحات في حالة البطالة المرتفعة، وفي الوقت نفسه هناك حاجة ماسة إلى الإصلاحات الاقتصادية في معظم الأحيان لضمان استمرار ارتفاع مستويات النمو والعمالة وتحسين المؤشرات الاجتماعية.

من الخطأ اعتبار تحقيق الإصلاحات و النمو كل على حدا، وأن جهود التثبيت القصيرة الأجل المبذولة في الوقت المناسب يجب ألا تتعارض بالضرورة مع تعزيز إمكانات النمو على المدى الطويل و أن في حالة القيام بجهد مبكر ومنسق وبصورة جيدة فإنه يمكن تصميم برامج تساعد على تيسير وتحقيق الاستقرار المالي والنمو، كما أن التأخر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية يؤدي إلى تكلفة كبيرة تؤدي بدورها إلى تفاقم شدة الانخفاض في الاستثمار والإنتاج زيادة على أن الشكوك التي تنشأ من عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية تؤدي إلى إعاقة الاستثمار الخاص وفي النهاية إلى مزيد من التأخر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي ويتوقف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما (في ذلك توفر فرص العمل وتحسين الجوانب الاجتماعية) إلى مزيج مناسب وتسلسل ملائم للسياسات الاقتصادية ومن المتعارف عليه أن تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي يعتبر عاملا هاما لمواصلة النمو المرتفع، وتؤدي كذلك إلى إزالة أسباب التفاوت الشديد في توزيع الدخل، وأحد هذه الأسباب الريع الاحتكاري الناتج عن الحواجز التي تحول دون دخول القطاع الخاص في نشاط اقتصادي معين.

بصفة عامة تميل الإصلاحات الهيكلة خاصة تحرير الأسعار والتجارة وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص وإصلاح سوق العمل والضرائب إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ما من شك في أن هناك اتفاق في الرأي حول جوا
تتكون عادة من مزيج من الانكماش المالي والتشدد النقدي وتصحيح سعر الصرف ويتفق معظم الخبراء على أهمية استقرار الاقتصادي الكلي بالنسبة للنمو على المدى الطويل.

أما أثر التصحيح على المدى القصير فيعتمد بدرجة كبيرة على توفر شروط تتعلق بمرونة وانفتاح الاقتصاد.

في هذا المجال نبين بأن العلاقة بين الإصلاح والنمو تتميز بأنها علاقة معقدة وتتوقف على عوامل كثيرة منها الظروف الاقتصادية، والمالية الأساسية، وتوفر المزيج المناسب والتسلسل الملائم لسياسات الإصلاحات الاقتصادية زيادة على الأفق الزمني السياسي، ومن الواضح أن هناك علاقات سببية في هذا المجال وفي اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو حيث نجد من جهة أن الإصلاحات الهيكلية وخاصة إذا ما تم تنفيذها في إطار إستراتجية نمو ذات توجه خارجي ويقودها القطاع الخاص تعتبر عنصرا هاما في تحسين استجابة العرض وإمكانيات نمو فرص للعمل، وفي الوقت نفسه وبالرغم من الآثار العكسية في المدى القصير فإن تقليل الإختلالات المالية يؤثر إيجابيا على توزيع الدخل، ومن جهة أخرى يؤدي وجود مؤشرات اجتماعية مناسبة وملائمة خاصة المؤشرات المتعلقة بالفقر وسوق العمل إلى تحسين بيئة تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية المستمر ومن تم يؤثر تحسن هذه المؤشرات الاجتماعية بطريقة إيجابية على النمو.

انطلاقا من هذا التحليل يمكن القول بالنسبة للإصلاح والنمو ، بأن هناك سوء فهم كبير حيث أن الإصلاح غالبا ما كان يقدم في اعتقاد المؤسسات المالية الدولية على الأقل، كما كان في مرحلة لابد منها، لإحداث إنعاش في الاقتصاد، و هنالك سوء فهم بخصوص العلاقة الضمنية بين الإصلاحات والنمو، حيث أن الدليل ما يزال غير قائم على أن الإصلاح يؤدي إلى النمو الاقتصادي ومن ثم الإنعاش. ومن جهة الإصلاح الموجه للنمو يمكن القول :

أن نجاح برنامج الإصلاح في إعادة القطاع الخارجي إلى وضع صحيح و يمكن استدامته يتوقف على ما يلي:

- حدوث استجابة ملائمة في جانب العرض، وفي هذا الإطار تحتل أسعار الصرف وأسعار الفائدة أهمية كبيرة باعتبارها تؤثر في القرارات الخاصة بالادخار والاستثمار وبالتالي في

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إمكانية النمو الاقتصادي في البلد الذي يطبق الإ
.بموارد صندوق النقد الدولي غلى تلك الإجراءات المتعلقة بميدان العرض كإزالة الاختلالات التي تعيق نمو الصادرات والإجراءات التي تزيد من فعالية الإنفاق العام الحكومي، وهي إجراءات تساعد على تخفيف إلاختلالات في البلد المعني وتدعيم إمكانية نموه ويواصل صندوق النقد الدولي دعمه لإجراءات التي تؤثر في الطلب والتي تبقى أساسية لتحقيق النمو القابل للاستمرار.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



# الفصل الثالث:

# دروس من بعض تجارب الإصلاح في العالم

لمواجهة الاختلالات الهيكلية المستمرة وتزايدها ، وهبوط معدلات النمو الاقتصادي وتدهور الجوانب الاجتماعية ، ومن ثم غياب الإنعاش الاقتصادي، اضطرت الكثير من الدول التي توصف بأنها اقتصاديات موجهة (تخطيط مركزي) في السنوات الأخيرة ، إلى تطبيق تجربة الإصلاحات الاقتصادية ، فبدأت عدة دول ببرامج طموحة تتجه نحو السوق، وفي الوقت ذاته راقبت ذلك باهتمام عدة اقتصاديات أخرى ، وبدأت بعضها في وضع إصلاحات خاصة بها، على الرغم من أن هذه البرامج المتجه إلى السوق قد رافقها أحيانا تحسن في الأداء الاقتصادي ، ولكن الهدف المنشود وهو إزالة الاختلالات ، وحدوث الإنعاش والنمو الاقتصادي المستدام كثيرا ما لم يحدث ، زيادة على أن هذه البرامج صاحبها تدهور كبير في الجوانب الاجتماعية، و هو الأمر الذي يثير القلق ولا يوفر الشروط الضرورية لضمان إستمرارية الإصلاح المتجه إلى السوق.

وهو ما يجعلنا نتساءل إذا ما كانت هذه العملية تحمل معها مجموعة من الضغوط الجديدة والظروف المؤسسية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي ، فلو أن الإصلاح أدى إلى المزيد من الضغوط التضخمية ، وتجاوزت هذه الضغوط قدرة السكان على التحمل ذلك ، و قدرة البلد على الاقتراض، فقد تجبر السلطات على الإستجابة لذلك من خلال زيادة الضوابط على الأسعار والواردات ، في الوقت الذي كانت تسعى لتخفيضها ولابد أن تحدث هذه الضوابط و القيود في زيادة تشوهات الأسعار ،ومن تم تحدث قيودا على المؤسسات واستقلاليتها حيث يتم تقييد المدخلات النادرة والسلع الرأسمالية، وإذا زادت هذه الإختلالات الهيكلية فإنها تؤدي إلى تدهور عجلة الإصلاح ، وتحوله إلى مجرد مجموعة من الإجراءات التي تبدأ ثم تتوقف.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الفرع الأول :سياق ومبررات الإصلاح في الدول المخططة سابقا

مع نهاية الحرب العالمية وأوائل الخمسينات ، اتبع عدد من البلدان و منها الصين وأغلب بلدان أروبا الشرقية نظام التخطيط الذي تطور في الإتحاد السوفيتي أنداك في العشرينات والثلاثينات، وفي ظل هذا النظام نقلت كل وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة. وتقوم السلطات المركزية بوضع خطة تفصيلية لمداخلات المؤسسات والمنشآت المملوكة للدولة ومخرجاتها ، بحيث يتم تخصص المدخلات بطريقة مركزية إدارية، وكان تدفق المعلومات المتصلة بعملية التخطيط وتقييم الشركات يتم في إطار مركزي إلى حد كبير ، لا من خلال السوق، وعلى الرغم من أن هذا النظام التقليدي الذي يسمى بالتخطيط الموجه كتب له بعض النجاح، إلا أن هناك قدر كبير من المساومة داخل هذا النظام بين المخططين في المركز والسلطات الفرعية والمؤسسات حول أرقام الخطة وتخفيض الموارد المادية.

عادة ما اقترنت خصائص هذا النظام بإتباع إستراتجية إقتصادية قائمة على تسارع التصنيع المرتكز على التبعية السريعة لرأس المال والعمل والمدخلات المادية ، مع قليل من التركيز على التحسينات الإنتاجية و إنتاج السلع الاستهلاكية.

في ظل نظام التخطيط المركزي كان الجهاز المصرفي نظاما جامدا، تعمل في إطار البنوك التجارية التي تنتمي إلى البنك المركزي بطريقة سلبية ، وكانت التجارة الخارجية تقوم بها منشأت تابعة للدولة ، وهي في الحقيقة هيئات غير تنافسية وتتمتع باحتكار فعلي، وكان فصل الأسعار الداخلية عن الخارجية ، إلى جانب إحتكار التجارة الخارجية ، قد أدى إلى عزل الإقتصاد المحلى عن التأثيرات والمنافسات الخارجية، ولم يكن لسعر الصرف في ظل هذا النظام سوى وظيفة حسابية، أما أسعار الفائدة فكانت تحدد عند مستوى منخفض جدا نظرا لأن الأسعار كلها كانت محددة ولا تلعب دور كبيرا في تخصيص الموارد، وكان جانبا كبيرا في النشاط الإقتصادي خاضعا لضوابط مباشرة.

أما مبادرة الإصلاح الإقتصادي فقد إتخذت في الإقتصاديات التخطيط المركزي عادة في شكلين:

- المحاولات المتكررة لتحسن نظام التخطيط والإدارة القائم.
- الإصلاحات المتجه إلى السوق.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



قد أصبح اليوم موضوع الإصلاح الإقتصادي وإشكالية النمو ومن تم الانتعاش على رأس جدول الأعمال بالنسبة لكل المهتمين بميادين الإصلاح الإقتصادي وعلى رأسهم صانعي السياسات الإقتصادية والمؤسسات الإنمائية والحكومات النامية والهيئات الأكاديمية والعلمية.

تصبح أهمية هذا الموضوع ملحة بدرجة كبيرة خاصة إذا عرفنا أن المحيط الدولي الحالي أصبح يتطلب قدرا كبيرا من الإنتاجية والتنافسية ، على ضوء البيئة الإقتصادية الحالية المتسمة بالتطور التكنولوجي السريع والدرجة الكبيرة في الإعتماد المتبادل والعولمة ، من أجل الصمود أمام هذه المنافسة والنفاذ إلى الأسواق العالمية ، وكلها عوامل تتطلب قدر من الإصلاح ، وفي ظل هذه الظروف أصبح الإصلاح الإقتصادي ضرورة لا مناصة منها ، من أجل الإنتقال من حالة لا يمكن ادامتها إلى وضع جديد متسم بالنمو يمكن أن يستديم ، على الرغم من أن الإصلاح الإقتصادي يتضمن إجراءات للوصول إلى مستوى مرتفع في الكفاءة والتنافسية لا تخلو من الضرر بالفقراء وأصحاب الدخل المحدود، خاصة إذا عرفنا أن هذا البرامج تتضمن إلغاء الدعم على المواد ذات الإستهلاك الواسع ، والإضرار بالجوانب الاجتماعية من خلال تطبيق برامج الخوصصة وتستريح العمال.

إن نجاح هذه البرامج يبقى مرهون إلى حد كبير بالسياسات الملائمة لتجنب الأخطار الناتجة عنه. ومن ثم ونظرا للتحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان العربية وعلى الخصوص والمخاطر الماثلة في عالم لا مكان فيه إلا للكيانات الإقتصادية القوية يصبح التصحيح والإصلاح أمر لا يمكن تفاديه وليس من الحكمة الإستمرار في تأجيله لأن تراكم الإختلالات المالية وأوجه القصور الهيكلي وتفاقم الأزمات يضاعف من صعوبتها في المستقبل.

## 1-1 الدافع و الأبعاد السياسية لعملية الإصلاح:

من خلال مطالعة الأدبيات الاقتصادية المتاحة نجد هناك شبه اجماع على الازمة متمثلة في الاختلالات الهيكلية تشكل الدافع الرئيسي للقيام بعملية الاصلاح ، رغم تباين درجة هذه الازمة وتفاوت حدة الاختلالات من بلد الى آخر.

على العموم فان هناك ثلاثة انواع من الازمات التي تقود الى اتباع الاصلاح الاقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



العجز المزمن في ميزان المدفوعات الذي يصاحبه
بأزمة ديون – هروب رأس المال، وهو ما يتجلى تاريخيا في ازمة المكسيك والشيلي.

تزايد حدة التضخم وتسارعه يمثل عاملا رئيسا في حد ذاته لادراك الحاجة الى اصلاح الاوضاع وهو ما يتضح في حالة الاصلاح في البرازيل.

عجز الميزانية وهو ما كان دافع للإصلاح ، رغم عدم التركيز عليه في الأدبيات المتعلقة في الإصلاح الاقتصادي، ويظهر هذا في تجارب الكثير من الدول مثل البرازيل، غانا، حيث أصبحت الدولة في هذه البلدان غير قادرة علي توفير الخدمات.

رغم وضوح هذه الدوافع في البلدان النامية ، إلا أن هنالك حالات أخرى من البلدان لجات الى الاصلاح في ظل ظروف غير متسمة بالازمة بالشكل السابق ولكن بسبب السخط الشعبي على الأوضاع السائدة مثل الاستياء من الفساد مثلما حدث في كوريا 1960 بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل تدهور اوضاع الاقتصاد الكلي، وتغيير الاديولوجية بسبب تغير الحكومات مثلما حدث في كوريا والشيلى أو لأسباب أخرى تتعلق بفشل السياسات السابقة مثلما حدث في غانا والأكوادور أو لأسباب مجتمعة تتعلق بتدهور اوضاع الاقتصاد الكلي وفشل السياسات السابقة مثلما حدث في الجزائر.

أما من جهة البعد السياسي فانه ياخذ مكانة جوهرية يتم بمقتضاها التوجه الى الاصلاح، والفرضية هنا أن الظرف الاقتصادي لا يؤدي مباشرة الى إصلاح السياسات الاقتصادية ، ولكن هناك عملية وسطية هي العملية السياسية والتي تبلور المطلب الاساسي المؤدي إلى التغيير والإصلاح .وقد كشفت الدراسات المتاحة المتعلقة بالبعد السياسي لعملية الاصلاح خاصة دور جماعات الضغط والمصلحة وهيكل المؤسسات السياسية وغيرها تظهر بصفة خاصة اهمية هذا البعد في عملية الإصلاح.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-1 الإصلاح في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقا

مند سقوط حائط برلين الذي سجل بداية الرحلة الممتدة من الملكية الإشتراكية والتخطيط المركزي إلى الملكية الخاصة واقتصاد السوق من حوالي عقد، وزيادة قطع الاقتصاديات التي كانت مخططة مركزيا سواء في أوربا الوسطى والشرقية والبلطيق[106] وروسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق شوطا كبيرا في اقامة اقتصاديات على أساس مستند الى السوق، وفي بداية عمليات التحول والانتقال صاحب ذلك تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج، وكان من المتوقع أن يحصل انخفاض في الناتج بسبب برامج التثبيث الاقتصادي، وإعادة تخصيص الموارد وتحويلها من القطاعات غير المنتجة الى قطاعات لأخرى منتجة، وكان الرأي السائد أنه مع استقرار سياسات الاصلاح وبدء قطاعات جديدة في الظهور سيبدأ الانتاج الكلي في الزيادة وكان من المتوقع نمو الناتج بسرعة أكبر في اقتصاديات اقل تقدما وينتقل التفاوت في الدخل.

هكذا دخلت البلدان التي تمر بمرحلة انتقال سواء في أوربا الوسطى والشرقية والدول المتقدمة حديثا، بعد سنوات من الانعزال الذي فرضته على نفسها الى رحاب الاقتصاد العالمي الذي يزداد اندماجا في وضع متسم بالعولمة و الاندماج السريع.

لن يكون ذلك سهلا لتحقيق اقتصاديات مندمجة ومنافسة في نفس الوقت في الاقتصاد العالمي، سواء لهذه البلدان أو باقي البلدان النامية، ولذلك فان البلدان التي تمر بمرحلة انتقال يتعين عليها اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية بهدف جذب المستثمرين الأجانب، وتدعيم النمو، أما الهيئات الموجودة في الخارج على غرار الاتحاد الاوربي والمؤسسات المالية الدولية ينبغي لها تساهم في مساندة برامج الاصلاح في المدى الطويل.

### 1-2-1 -مفهوم عملية الانتقال:

إن الانتقال هو عملية تفرض التغييرعلى كل عناصر المجتمع ويقصد تحديد الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وخاصة الأسعار وعمليات السوق بالاضافة الى اعادة تخصيص الموارد الاكثر استخدامات فعالية في الاقتصاد،ولتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لابد من استخدام أدوات غير

---

[106]-- البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم من الخطة إلى السوق "مركز الأهرام للترجمة والنشر " الطبعة 01 القاهرة، سنة 1996 " ص 07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مباشرة متجهة نحو السوق، الإدارة الفعالة والكف للمشر طريق الخوصصة، وفرض قيود مسددة على الميزانية الامر الذي يوفر ويساعد على الحوافز لتحسين الكفاءة، ضرورة إرساء الإطار المؤسسي والقانوني من أجل ضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد الشفافة للدخول الى السوق.

## 1-2-2 –العوامل المحددة للإصلاح وانتقال ناجح:

استنادا إلى الناحية الإحصائية فإن الخصائص الرئيسيةالهامة لتحقيق انتقال ناجح[107] هي تلك المتعلقة بالظروف الابتدائية والتي لها تأثير كبير على أداء الإنتاج، فقد كان أسرع الدول اصلاحا هي تلك البلدان القريبة لأوربا الغربية، واستمر فيها الحكم السابق فترة قصيرة، وكانت أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية عندما بدأت عملية الانتقال. وتكشف متابعة عملية الانتقال أن سلوك الانتاج قد تأثر بشدة بدرجة برامج التثبيت والإصلاح بالنسبة للظروف الابتدائية أي أن الاصلاح الجذري بشكل عام كان اكثرنجاحا وزيادة على ذلك ينبغي التأكيد على أن إمكانية الانضمام الى الإتحاد الأوربي كانت حافزا قويا على الإصلاح، وأما الآن وبعد مرور عقد و زيادة عن عملية الإنتقال فقد بات واضحا أن مزايا الانتقال الناجح هي أنه اذا كانت السياسات الرامية لضمان النمو فلماذا لا يتم اتباعها في البلدان التي تأخرتها الإصلاح.

مع بدء عملية الانتقال ظهر توافق في الرأي حول العناصر الرئيسية لاستراتيجيةالانتقال وكان ذلك يشمل عناصر يعتقد أنها لم يتم أخذها بعين الاعتبار في المراحل الأولى ومنها الإصلاحات القانونية، وكان من المتوقع أن تحتاج كل من الاصلاحات المؤسسية واصلاح المشروعات تحتاج الى وقت طويل، وقد ظهرت عدة نقاط خلاف لهذه الاستراتيجيةوخاصة ما اصطلح عليه بالعلاج بالصدمات بالتدرج، وكان الخلاف حول العلاج بالصدمة يتعلق اساسا بتثبيت الاقتصاد الكلي وتحرير الاسعار والتجارة والسرعة التي تتم بها الخوصصة، بينما كان النقاش حول قضايا الاصلاح بالتدرج تتركز على أن بعض الاصلاحات تعتبر شرطا مسبقا للاصلاحات الأخرى وعلى

[107] صالح م نصولي"عقد من مرحلة الانتقال " نظرة عامة علي الإنجازات والتحديات " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي " المجلد 36 العدد الثاني " جويلية 1999" الصفحة 02

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



سبيل المثال من المحتمل أن تفشل طريق الخوص
السليم و النظام المالي أو كلاهما.

## 1-2-3 العوامل المحددة للنمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال:

يجب التأكيد هنا على أنه لايوجد طريق أو نمط واحد يميز تجارب الاصلاح والنمو في هذه الاقتصاديات حيث توجد اختلافات كثيرة بين بلدان أوربا الوسطى و بلدان البلطيق و البلدان الأثني عشر اعضاء رابطة الدول المستقلة، إلا أنه من المفيد النظر الى البلدان الخمسة والعشرين التي تمر بمرحلة انتقال[108] على اعتبارها تدخل ضمن فئات متعددة:

- التي لديها نمو مستمر.
- التي لديها تراجع في النمو.
- التي لديها نمو قليل اوليس لها نمو اطلاقا.

من خلال متابعة التطورات التي عرفتها عملية الانتقال في هذه البلدان يمكن القول بالنسبة للنمو رغم الاختلاف الموجود، فان بلدان أوربا الوسطى وللبلطيق تملك معدلات نمو ثابتة وقوية تزيد على معدل4% سنويا، في حين تظهر رابطة الدول المستقلة ككل، والبلدان الأخرى التي حدثت فيها نكسات اقتصادية تقدما أقل كثيرا، وتعكس هذه المعدلات غير المتساويةفي النمو الاختلاف في الظروف المبدئية كتلك المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والبيئة الأقل تشوها واختلالا، أو وجود شبه أكبر في هذه الاقتصاديات مع ما هو سائدفي اطار اقتصاد السوق، وكلها عوامل مهمة في تحديد ما يحصل من تقدم، زيادة على ما يتعلق بالسياسات المتبعة خلال مرحلة الانتقال.

فالنمو الاقتصادي المحقق في رابطة الدول المستقلةو التي تظهر تقدما (معدلات عالية)الى أن العديد من الاقتصاديات الصغيرة مثل حالة (أرمينيا-أذربيجان-جورجيا) والتي كانت في حالة من الاختلال الاقتصادي، بعد تلك الصراعات الأهلية.

بشكل عام يمكن القول بان النمو الاقتصادي كان أكثر قوة وأسرع حدوثا في تلك البلدان التي استطاعت اللسيطرة على التضخم والبلدان التي حققت نموا ثابتا ولديها في المقابل معدلات أقل من التضخم، أما يتعلق بالعوامل الهامةالأخرى التي تحدد التقدم في هذا السياق فهي درجة

[108]"مرحلة الانتقال " تقرير عن التنمية في العالم " البنك العالمي " ص88

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاصلاح الاقتصادي وتحرير السوق، وتتضح لنا بأن وإصلاح المشروعات، أن مؤشر التحرير في بلدان البلطيق وأوربا الوسطي أي في البلدان التي تملك أفضل اداء للنمو كان أعلى بكثير منه في بلدان أخرى عانت في أزمات النمو وبطء فيه[109].

في الأخير وعند مقارنة التقدم في الإصلاح وأثره علي نمو الاقتصاد يتبن من خلال جميع التجارب التنموية الفشل الدر يع للنماذج المتطرفة الأحادية النظرة والاتجاه1[110] سوءا منها التي راهنت علي السوق كأداة لتنظيم الاقتصاد ، أو تلك التي راهنت علي الدور المركزي للدولة

[109] – tanlez Ficher ,Ratna Sahey : "الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال"، مجلة التمويل والتنمية "صندوق النقد الدولي " سبتمبر2000 ص

[110] عبد الوهاب شمام " الحتمية والاختيار في الإصلاحات الاقتصادية " ورقة مقدمة الي الملتقي الدولي الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين " ان الجزائر جوان 2005 ص09

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الفرع الثاني الإصلاح الاقتصادي في امريكا اللاتنية "بلدان مختارة":

معظم دول هذه الفئة تعتبر من اثقل بلدان العالم من حيث المديونية اضافة الى ان حوالي 36 من سكان أمريكا اللاتينية[111] ومنطقة الكاريبي تعيش تحت خط الفقر, كما ان الصدمات الخارجية في تفاعلها مع الاختلالات السابقة لعب دورا هاما في ظهور وتعقد

الأزمة المالية التي عرفتها معظم بلدان المنطقة خاصة مع بداية الثمانيات وهو ما جعلها تلجأ مذعنة الى السياسيات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

قد اقترن هذا بتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية[112] على المستوى الداخلي والخارجي، مما أدى إلى ركود ملموس انعكس على تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي وانتشار البطالة، إلى جانب تنامي نمو العرض النقدي وتراخي معدلات الطلب على الاصول المالية، وارتفاع شديد في معدلات الفائدة، وتدهور ملاحظ في قيمة العملة المحلية، في الوقت الذي ازداد حجم ومعدلات تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

لقد بدأت المنطقة عملية الإصلاح مند ما يقرب لعقدين بهدف استعادة النمو الاقتصادي والتغلب علي إشكالية المديونية وقد تركزت عملية الإصلاح علي أولوية عاجلة هي تحقيق الاستقرار لكي تستعيد المنطقة أفاق النمو في الأجل المتوسط : وبالتالي فقد كان عليها أن تعتمد علي استراتيجية أكثر عمقا بما فيها التحرير المالي ، والانفتاح علي الاستثمار والتجارة والخوصصة وإلغاء القيود علي الأسواق [113] .

---

[111] فيتوريو كوريو " أمريكا الاتنية في عالم يتعولم "صندوق النقد العربي " تحرير علي صادق وعلي احمد البلبل 18/19/نوفمبر 2000 ابوظبي ص208

[112] – سميرة أيوب " صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " نظرة تحليلية تقويمية " مركز الإسكندرية للكتاب 2000 القاهرة ص135

[113] "GUILLERMO ORTIZ" _ أمريكا وتوافق واشنطن مجلة التمويل والتنمية ص ن د سبتمبر "أل2003" ص أ14

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-1 الإصلاحات الاقتصادية في حالة المكسيك:

### 2-1-1 نظرة على الاقتصاد المكسيكي قبل الإصلاح:

لقد عرفت المكسيك نمو سريعا قبل 1970 حيث كان متوسط، النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يزيد عن 6 ولأسباب كثيرة منها:

- العجز المالي المرتفع.
- جمود سياسات اسعار الصرف.

ولهذه الأسباب الرئيسية وغيرها، بدأت المكسيك تعاني من عجز في ميزات المدفوعات في عام 1976، الأمر الذي دفعها الى تطبيق برامج الإصلاح يساندها صندوق النقد الدولي عن طريق ترتيب طويل الآجل[114].

وخلال الفترة 1977-1981 نشط الاقتصاد المكسيكي لاسباب عديدة أهمها:

- السرعة المزايدة للانتاج النقظي وارتفاع أسعاره.
- التمويل الأجنبي الكبير.

وكان إنفاق القطاع العام الدافع الاساسي للتوسع في الطلب المحلي وقد تضافر النمو المرتفع في الانفاق الحكومي وأسعار الفائدة الدولية المرتفعة مؤدية الى حدوث تدهور في الحسابات المالية وخاصة في ميزان المدفوعات بحلول سنة 1981 وقد تم تمويل هذا العجز المالي والعجز الخارجي بواسطة الإقراض الواسع من البنوك التجارية الأجنبية.

مما أدى إلى ارتفاع صافي الدين العام الخاريجي بمقدار 20 مليار دولار أي زيادة سنة 60% في عام 1981.

في عام 1982 ازداد الوضع تدهورا بسبب ضغط الكبير الذي نتج عن احتياطات الصرف الاجنبي الذي ازداد تفاقم بسبب هروب رؤوس الأموال، مما أدى الى استحاب بنك الكسيك من السوق العملات الاجنبية مرتين خلال هذه السنة، الأمر الذي اثر بشكل

[114] منى قاسم "الإصلاح الاقتصادي" الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى 1997، القاهرة ص 218.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



كبير على قيمة العملة المكسيكية، وأعلنت السل
الوفاء بخدمة الدين الخارجي، وتبع ذلك بإجراءات متعلقة بفرض قيود كبيرة على الصرف الاجنبية و التجارة، وأمم النظام البنكي.

كان من آثار ذلك إن بدأت المكسيك تعاني من تراكم المدعوفات الخارجية المستحقة لخدمة ديون القطاع الخارجي، كما أن العجز الكبير في القطاع العام مع قلة التمويل الخاريجي ادى الى تصاعد سريع لوتيرة التضخم حيث انتقل من 30% سنة 1981 الى مايصل الى 100% 1982.

في هذه الأثناء يمكن القول بان الاقتصاد اصبح يضيع لقيود شديدة مع وجود خلل كبير في الاقتصاد الكلي، وقدرة محدودة على الحصول على التمويل الخارجي، ومن تم بدأ النمو المستمر والإنعاش تحد صعب وبعيد المنال في التجربة المكسيكية.

## برامج الإصلاح في المكسيك:

**المرحلة الأولى:** تقدم تجربة المكسيك مثالا للدول النامية حيث تعبر بمثابة اختبار لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وفي أواخر سنة 1982 والأسباب السابقة الذكر، لجأت المكسيك الى صندوق النقد الدولي، ونتج عن هذا الاقتراب الحصول على برنامج للتكييف بترتيب طويل الاجر يغطى الفترة 1985/1983 وحصلت بموجبة على موارد مالية و تمت اعادة جدولة الديون الخارجية من المصادر الرسمية ومن البنوك التجارية.

وكان البرنامج يسعى الى تعزيز الدول السياسية المالية والتحرير من قيود الصرف والتجارة، وكان من بين ما نص عليه من إجراءات:

- تخفيض أولي في قيمة العملة.
- تخفيضات في سعر الصرف استثناء الى توقعات التضخم.

قد حقق هذا البرنامج بعض التحسن تتمثل:

- خفض خلل الموازين الداخلية والخارجية بدرجة كبيرة.
- قلة الضغوط التضخمية.
- بدأ النشاط الاقتصادي ينتعش.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



لكن هذه النتائج رغم انها غير كافية ولكنها لم تست
الجهود الاولى للاصلاح لم تستمر، مما أدى بالسلطات إلى اللجوء من جديد الى صندوق النقد الدولي لمواجهة الاوضاع التي ازدادت تفاقما معتمدا برنامجا جديدا للمساندة، وقد لجأت المكسيك كذالك الى طلب المساعدة المالية من جميع الذائنين الذي سبق لهم تمويل التنمية في هذا البلد بهدف اعادة هيكلية الديون الخارجية[115] من المصادر الرسمية ومن البنوك التجارية، وتعويض النقص في حصيلة الصادرات، وفرض الانكماش على السياسيات المالية والنقدية، وقد بدلت جهود كبيرة جدا لتحرير التجارة ونقل الملكية من المشروعات العامة الى الخاصة، وقد أدت هذه الجهود المصحوبة بارتفاع ملحوض في اسعار البترول الى تحسن ملموس في ميزان المدفوعات سمح بحدوث نمو اقتصادي معتدل، زيادة على ذالك فان التحسن في الوضع الخارجي للمكسيك سنة 1986-1987 اقترن بتدهور واضح في اداء الاسعار حيث ارتفع التضخم، وارتفعت لسعار الفائدة الاسمية، الآمر الذي أدى إلى ضغط كبير على كافة القطاع العام الى الاقتراض، وأدى الارتفاع في التضخم الحلزوني، زيادة على ما حدت في سوق الاوراق المالية المكسيكية من انهيار سنة 1987 الى تدفق كبير في رؤوس الاموال الى الخارج، مما أدى ببنك المكسيك الى رفع دعمه سعر الصرف الامر الذي ترك انخفاضا حادا في قيمة العملة، وتم فرض تجميد عام على الاجور ومجموعة عريضة من السلع والخدمات ولكن ذلك يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الذي لم يتجاوز 1% زيادة على انه اقترن بعجز ميزان المدفوعات ب 7%.

## 2-1-2 المرحلة الثانية في الاصلاح في المكسيك:

في بدية 1989 بدأت المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي في المكسيك وكان الهدف المعلن للحكومة هو تحقيق نمو اقتصادي في المدى المتوسط يتماشى مع استقرار الاسعار وميزان المدفوعات وان يؤدي نمو الاستثمارات في القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وذلك بتمويل من المدخرات المتزايدة للقطاعين العام والخاص ولتحقيق هذه الأهداف عملت السلطات على معالجة معوقات التمويل الخارجي من خلال تخفيض عبء الديون والحصول من الطرف الدائنين على برامج للتمويل يمتد الىعدة سنوات الامر الذي يحد من تحويل الموارد الى الخارج.

[115] " مني قاسم مرجع سابق ص218

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ركزت السلطات عملها على اجراء المزيد من انكماشي وهذا من اجل تخفيض الضغوط التضخمية.

بهدف دعم الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الكفاءة وتمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي في المدى المتوسط لجأت المكسيك الى عدة تدابير للتكيف الهيكلي لجعل نظامها التجاري اكثر انفتاحا، وترشيد القطاع العام، وزيادة كفاءة النظام الضريبي، وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي، وإلغاء اللوائح المفروضة على الأنشطة الاقتصادية.

## 2-1-3 الإجراءات المتخذة في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي:

تحفيز الصادرات:

أجرت المكسيك عام 1987 اصلاحا في نظام الضرائب بهدف تصحيح التشوهات وخاصة في مجال الاسعار بهدف جعل الاقتصاد قادر على التنافس في الخارج وذلك عن طريق التجانس بين النظام الضريبي المحلي والنظام المتبع في الخارج، وخلال الفترة 1990/1989 تسارعت خطوات الإصلاح الاقتصادي وذلك:

- بتوسيع قاعدة الضرائب.
- تخفيض أسعار الضرائب الحدية.
- استحداث ضرائب جديدة حدها الادنى 2% على اصول المؤسسات.
- إلغاء إعفاءات كانت ممنوحة في سابق لقطاعات معينة.
- خفض الضرائب على الشركات من 40% الى 36%.
- غيرت نظام الظرائب على ارباح اسهم الشركات بهدف الحد من التهرب الضريبي والتشجيع على إعادة استثمار الأرباح.
- تحرير الاستثمار الأجنبي لما له من اهمية على النمو
- الغاء اللوائح المقيدة للانشطة الاقتصادية.
- تحرير السياسة التجارية وخفض الحد الأقصى للمرسوم الجمركية على الواردات على مراحل، كما أنها انظمت إلى GAATفي عام 1986.
- تحرير السياسة المالية والنقدية بهدف تشجيع المدخرات وتحسين عملية تخصيص الائتمان.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إن هذه الحزمة من اجراءات الاصلاح الاقتصادي تهدف ب
على المستوى الجزئي قد ادت بالاضافة الى السياسات القوية على المستوى الكلي الى اعادة تنشيط القطاع الخاص وخاصة في مجال الاستثمار وزيادة الثقة في هذا القطاع حيث ارتفعت المدخرات المالية بعد التحرير وتحسنت المالية العامة بعد اصلاح الضريبي والرقابة على المصروفات زيادة على ان المرجعات التي تمت في مجال اللوائح القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي وإلغاء اللوائح المقيدة للنشاط الاقتصادي، كما ذكرنا سابقا كلها ادت الى جذب الاستثمارات الاجنبية الخاصة وسمحت باستعادة رؤوس الاموال الخاصة من الخارج.

خوصصة القطاع العام:

في مجال خوصصة القطاع العام خفض البرنامج عدد الشركات المملوكة للدولة من 1155 شركة في سنة 1982 الى ما يقرب 220 شركة سنة 1992 وهذا بعد أن تم بيع او دمج او غلق 961 شركة.

فقا لمبدأ التعلم بالممارسة قامت المكسيك ببيع الشركات الصغيرة وكانت هذه العملية نسبيا جزءا من عملية اعادة هيكلية شاملة لجعل عملية توزيع البضائع والخدمات أكثر كفاءة من خلال الخوصصة وتقليل القيود، بالإضافة إلى الإجراءات تحرير الاقتصاد المرافقة فقد ساهمت عملية الخوصصة في عودة الاقتصاد المكسيكي للنمو وتقليل معدلات التضخم، وبالرغم من ان المكسيك لجأت مبكرا لعملية الخوصصة بسبب ضعف الاداء الاقتصادي ومحاولة خفض الدين الخارجي بهدف:

- خفض عجز الموازنة الحكومة.
- توفير السيولة من خلال بيع الشركات المملوكة للدولة.
- خلق مسار للإدارات الضريبة، وتشجيع الاستثمارات المحلي.
- تقليل دور الدولة...الخ

وقد أدت الخوصصة الى تحسين الاوضاع وزيادة الرفاهية محليا، وان حالة العمالة لم تتدهور كثيرا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-2 الإصلاحات الاقتصادية في البرازيل:

- تعتبر هذه التجربة في الإصلاح الإقتصادي حديثة نسبيا حيث بدأت في منتصف عام 1994.

### 2-2-1 أوضاع الاقتصاد البرازيلي قبل الإصلاح:

لقد تميزت السنوات السابقة للإصلاح في البرازيل ببطئ النمو الإقتصادي وإنخفاض مستويات الإدخار والاستثمار، وارتفاع معدل التضخم بمستويات عالية جدا. رغم الخطة التي وضعتها الحكومة موضع التنفيذ لمكافحة التضخم في عام 1990 إلى أن معدلات التضخم عادت للإرتفاع الأمر الذي دفع الحكومة إلى إتباع سياسات نقدية متشددة.

رغم هذه الجهود إلى أن معدلات الفائدة والتضخم استمرت في الارتفاع ويمكن عرض مؤشرات الإقتصاد البرازيلي قبل الإصلاح على الشكل لتالي:

1- إتباع سياسات نقدية متشددة
2- سعر صرف معوم منذ 1989 مما سمح للمستثمرالاجنبي بتحويل العملة.
3- الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا مما أدى إلى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشدة خاصة في سنة 1991.
4- معدلات البطالة وصلت إلى 4.2 %.

### -إجراءات الإصلاح المتخذة من طرف البرازيل:

في مجال تحفيز الصادرات إتخدت عدة إجراءات أهمها:

### إصلاح السياسات الضريبية:

لقد كان النظام السابق يتسم بالتعقيد، فاتخذت عدة إجراءات بهدف تبسيط النظام الضريبي وتضمنت الإجراءات تخفيض معدل الضريبة على الأرباح، كما وفرت العديد من الحوافز الضريبية لعدد من الصناعات المستهدفة والشركات الموجودة في المناطق الحرة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وكان الهدف الرئيسي لعملية إصلاح السياسات البرازيل.

## تحرير التجارة الخارجية لتنمية الصادرات:

كانت البرازيل تفرض قيودا شديدة على الإستثمار والسلع الأجنبية، ومنذ سنة 1990 تم تحرير التجارة وتخفيض معظم القيود الكمية، وألغت معظم القيود غير التعريفة حيث ألغت العمل بحصص الإستيراد وعملت مرحليا على إلغاء الرسوم بالنسبة لمعظم الواردات، إلغاء الترخيص، وكذلك متطلبات الموافقة على خطط الاستثمار، وأمضت في سبيل ذلك الى عدة اتفاقيات تجارية حيث تنتمي الى اتحاد تكامل أمريكا اللاتنية وكذلك هي عضو في السوق المشتركة الجنوبية مع الأرجنتين، الأرجواي، باراجواي، الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات البرازيل[116].

## العمل على جذب الاستثمار الأجنبي:

منذ عام 1990 أصبح الاقتصاد البرازيلي أكثر إنفتاحا بالنسبة للاستثمار الأجنبي على العكس ماكان عليه في السابق وأصبح المستثمر الأجنبي بموجب ذلك، يستطيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، كما يمكنه وبحرية تحويل أرباح الأسهم ورأس المال، وعائد حقوق الامتيازات بالاضافة إلى المشاركة في برامج الخوصصة.

## دعم المناطق الحرة وتوفير حوافز للمصدرين:

تتوفر للبرازيل أربع مناطق تجارية حرة ومخطط العمل جاري لإقامة ثلاث مناطق اضافية أخرى، كما توفر المزايا التالية:

- إعفاء المنتجات الخاصة بالإستهلاك في المنطقة من رسوم الواردات وتخفيض معدلات التعريفة على المدخلات المستخدمة في الانتاج داخل المنطقة.
- إعفاء كامل من الرسوم الأخرى بالنسبة للمنتجات الاستهلاك أو التي تستخدم في الانتاج داخل المنطقة.

[116] منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادي" الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى 1997، القاهرة ص 221.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- اعفاء من الضريبة المفروضة على تداول البضاعة إذ ومستخدمة في المنطقة.
- إعفاء أو تخفيض في ضريبة الخدمات.

## تأسيس مناطق صناعية تصديرية:

إن هذه المناطق التصديرية يديرها المجلس القومي لمناطق الصناعات التصديرية، وتعفي المنشآت القائمة في هذه المناطق من معظم ضرائب التشغيل ومن الرسم الإضافي للشحن البحري، إضافة إلى أنها تتمتع بحرية استيراد المعدات والمدخلات بدون ترخيص استيراد خاصة لمدة عشرين عاما على الأقل.

## إستراتيجية تنمية الصادرات:

- اتبعت البرازيل سياسة تنمية الصادرات حيث تحولت من التركيز المبالغ فيه على السياسات إحلال محل الواردات إلى سياسات التوجه التصديري وقد منحت البرازيل العديد من حوافز التصدير، وكان من أهم هذه الحوافز:
- تخفيض ضرائب الانتاج في حالة إستخدام مواد تدخل في صناعة منتجات تصديرية.
- اعفاء صادرات السلع الصناعية من ضريبة الانتاج وضرائب أخرى مختلفة.
- اعفاء الواردات من ضريبة الانتاج وضريبة المبيعات إذاكانت هذه الواردات بهدف المساهمة في التصنيع الموجه للتصدير.
- إعفاء التحولات الخارجية من الاستقطاع الضريبي.
- إعفاء عوائد الودائع الخاصة بالصادرات من ضريبة العمليات المالية.

أخيرا ومن خلال عرض تجربة الإصلاح في البرازيل تبين لنا ما يأتي:

-إن الاقتصاد الأكثر تأثرا بالصدمات الخارجية، الأكثر ضعف وحساسية للصدمات الخارجية هو الاقتصاد البرازيلي حيث أصيب بهذا الضعف بسب عجز الميزانية العامة لمدة طويلة وهدا ماادي إلى وجود ديون محلية غير محتملة وبآجال استحقاق قصيرة ولتحقيق الاستقرار ضمن برامج الإصلاح عملت البرازيل علي الجمع بين التراخي في السياسات المالية والصرامة في السياسة النقدية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



-كان من المفترض بعد الإصلاح إن يؤدى إلى استعادة الحقيقية وتحسن وضع المالية وان يؤدي هدا التخفيض إلي أثار علي الميزانية لكن القدم البطئ في إجراءات الإصلاح، والخلاف الذي حدث حول الإصلاح الاقتصادي أديا في نهاية الأمر علي عدم التأييد المطلوب للإصلاح الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط علي الاقتصاد وخاصة علي العملة التي انخفضت بأكثر من 60 بالمئة من قيمتها الاسمية وهدا ماساء إلي السياسات المالية العامة التي تعتبر المكون الرئسى الهام في برامج الإصلاح .

بعد نتفيد برنامج الإصلاح الاقتصادي في البرازيل علي نطاق واسع تمكنت من تحقيق الاستقرار واستئناف النمو الاقتصادي وتمكنت من التكييف مع ظروف الأزمة

ولكن بعد تعافي البرازيل من الأزمة التي الاضطراب الذي أصاب الأسواق المالية الدولية سنة 1998 واجهت ضغوط جديدة خاصة في 2002 ، وأعلنت من جديد تجديد اتفاقيتها مع المؤسسات الدولية بعد ستة سنوات من البرامج المتتالية مع الصندوق ، وقد ساعد هدا البرنامج الجديد علي تجاوز الأزمة .

قد شهد الاقتصاد في البرازيل انتعاشا قويا وبدا وانه يتوجه إلي النمو المستدام ، وبقي الاهتمام بالنسبة للسياسة الاقتصادية منصبا علي الاستقرار بالنسبة للاقتصاد الكلي ، والاستمرار في تنفيذ جدول الإصلاح الاقتصادي الجديد والذي شمل خمسة مجالات رئيسية تتعلق بالائتمان والضرائب وحل النزعات وتوفير مناخ ملائم للأعمال[117] التجارية وتوفير الرعاية الاجتماعية تخفيف لتكلفة الإصلاح الاقتصادي .

## 3-2 تجربة الإصلاحات الاقتصادية في الشيلى:

بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي في الشيلى منذ أوائل السبعينات في إطار ما يسمى بالمبادرة الذاتية للإصلاح من طرف السلطات المحلية خلال الفترة 1973-1983 ثم الإصلاح بزعامة المؤسسات الدولية خلال 1985-1989 وتمثل تجربة شيلي حالة بارزة من حالات النجاح سواء في الدول الإقليمية لأمريكا اللاتينية1[118] أو في الدول النامية عموما.

[117] Pablo fonseca p. dos sontos رحلة البرازيل الرائعة " صندوق النقد الدولي " مجلة التمويل والتنمية " جويلية 2005 ص 50

[118] سميرة أيوب " مرجع سابق " ص158

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-3-1 نظرة على اقتصاد الشيلي قبل الإصلاح:

ومنذ الثلاثينات قام الاقتصاد على التصنيع من خلال إستراتيجية إحلال محل الواردات، وخلال حكم الائتلاف في الفترة (1958-1964) تم إتباع سياسات أورثودكسية تقليدية ذات توجه نحو القطاع الخاص، وعلى الرغم من ذلك حافظت الدولة على دور هام في دعم وتوجيه القطاع الخاص، ومارست قدر من الحماية. ورغم زوال حكم الائتلاف فقد ازداد دور الدولة، فخلال حكم شيلي في الفترة (1964-1970) حاولت الدولة تحديث هيكل الاقتصاد وحاولت إحداث إصلاح زراعي وتأميم جزئي لصناعة النحاس وفي بداية السبعينات عكست المعالم الأساسية لصورة الاقتصاد في شيلي نموذج لاقتصاد متخلف وتابع، فهو اقتصاد يغلب غليه أساسا إنتاج المواد الخام خاصة النحاس الذي يعتمد عليه في تمويل واردات السلع المختلفة.

لقد كان مستوى المعيشة لأكبر عدد من أفراد المجتمع في تدهور شديد مع انتشار ظاهرة البطالة، وتفاوت كبير في توزيع الدخل، مع تضخم جامح، وكانت سمات اقتصاد الشيلى كما يلي:

أ. اقتصاد مفتوح.

ب. سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على القطاعات الأساسية، وفي ظل هذه الظروف حددت حكومة الشيلي هدفين أساسيين لها هما:

1. إعادة توزيع الدخل لصالح العمال والجماعات الأكثر فقرا.
2. إحداث تغييرات في الاقتصاد من أجل إعداد الدولة لتحويل جذري مستقبلي نحو الاشتراكية (قامت بتأميم مئات الشركات الصناعية).[119]
3. الاستيلاء على الكثير من الملكية الزراعية بهدف إيجاد ملكية اشتراكية، تأميم البنوك الأجنبية وشراء البنوك الخاصة).
4. تأميم مناجم النحاس التي كان الأمريكيون يملكونها، وكان هذا الإجراء قد أثار الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى في الأخير إلى فرض حصار اقتصادي على

[119] زينب عبد العظيم" مرجع سابق " ص108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



شيلي وتوقف البنك الدولي وبنك التنمي
بشيلي إلى التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون.

وخلال هذه الأوضاع اتخذ الدائن الأمريكي موقف متشدد وطالب شيلي بقبول المبدأين التاليين:

- دفع تعويض فوري ومناسب لشركات النحاس الأمريكية المؤممة.
- اتفاق الشيلي مع صندوق النقد الدولي على برنامج تثبيت للاقتصاد.

على الفور تم وضع الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشيلي وكانت تتمثل في نقاط ثلاث:

1. توقيف كل أشكال المساعدات لشيلي من الولايات المتحدة وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية لعدم إقراضها كذلك.
2. محاولة زعزعة نظام شيلي.
3. التنسيق مع معارضة شيلي خاصة في المجال العسكري.

## 2-3-2- برامج الإصلاح الاقتصادي في شيلي :

لقد عرفت تجربة الإصلاح الاقتصادي في شيلي ثلاث مراحل أساسية أرتبط كل منها بطبيعة الأزمة الاقتصادية السائدة[120].

## مرحلة الإصلاح خلال الفترة 1974-1980:

بالنظر إلى الأوضاع السائدة قبل الإصلاح المتسمة باتساع نطاق الإختلالات المالية في معظم الأسواق المالية وتسارع التضخم وتدهور ميزان المدفوعات وانخفاض معدل النمو الاقتصادي زيادة على الدور الذي لعبته السياسات المالية التوسعية في تضخم العجز المالي.

لكل هذه الإختلالات بدأت جهود الحكومة لتحقيق الإصلاح المالي من خلال الإجراءات المتخذة والمتعلقة بمزيج متوازن من السياسات المالية والنقدية الانكماشية من جهة وسياسات سعر الصرف من جهة أخرى.

[120] سميرة إبراهيم أيوب "صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي نظرة تحليلية تقويمية" مركز الإسكندرية للكتاب" مصر 2000 ص 135، 158، 160.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



. **السياسات المالية:**

اتخذت عدة إجراءات منها:

– تخفيض في الإنفاق العام الجاري عن طريق تخفيض الأجور الحقيقية وإعادة النظر في سياسات التوظيف التوسعية المعتمدة.

– وفي مجال الإيرادات تمثلت الإجراءات فيما يلي:

* زيادة حصيلة الضرائب القائمة ورفع بعضها.
* فرض الضريبة على القيمة المضافة سنة 1995.
* تنشيط الهيكل الضريبي.
* تخفيض الضرائب على الصادرات تمهيدا لإلغائها.
* وإلغاء القيود الكمية على الواردات.
* تطبيق برنامج الخوصصة.

**السياسة النقدية:**

لقد حرصت الحكومة من خلال السياسة النقدية الانكماشية على رفع معدلات الفائدة المدينة إلى 1.3% في المتوسط من 1977إلى 1980 :

- مع تخفيض معدلات نمو العرض النقدي. مما أدى إلى تخفيض معدلات التضخم.
- وقد نتج عن سياسات الإصلاح الاقتصادي[121] تبني الحكومة لسياسات تتعلق بسعر الصرف أقل ما يقال عنها أنها مرنة سعت إلى تخفيض التوقعات التضخمية.
- ما يجدر ذكره هو أن التكامل والتنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف أدت إلى تخفيض عجز الموازنة العامة، زيادة على انكماش في التضخم.

[121] أ زينب عبد العظيم،" صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصاد في الدول النامية.جوانب سياسية " العدد 143 ديسمبر "1999" أهرام اقتصادي " القاهرة، "ص 102.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-3-3 مرحلة الإصلاح الاقتصادية خلال الفترة (1981-1984):

على الرغم من مؤشرات النجاح في سياسات الإصلاح السابقة وخاصة أثرها على الموازنة إلى أن بوادر ظهور أزمة نتجت عن مجموعة من المقومات الداخلية والخارجية أدت إلى ظهور واتساع نطاق الإختلالات، وهذه المقومات هي:

- ارتفاع معدل الإنفاق الاستثماري كنتيجة لتقليص معدلاته في المرحلة الأولى.
- تزايد معدلات العجز المالي في القطاع الخاص الذي مول بواسطة قروض أجنبية مضمونة من طرف الحكومة في جانب كبير منه.
- تزايد معدلات البطالة.
- تدهور شروط التبادل التجاري في عير صالح شيلي وانخفاض أسعار المورد الرئيسي المصدر وهو النحاس.

يمكن القول بأن هذه التطورات المئوية لاقتصاد الشيلي أدت إلى المزيد من الإختلالات المالية، متخذة مظاهر عديدة أهمها:

- اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات.
- تضاعف معدل التضخم.
- ضعف معدل نمو الناتج المحلي.
- ارتفاع معدل الميزان التجاري.

## جهود الإصلاح بزعامة المؤسسات الدولية: خلال الفترة (1985-1989):

تم الإنفاق على برنامج الاستقرار التقليدي خلال الفترة 1985-1989 هدف هذا البرنامج:

- تحقيق استقرار والتوازن الاقتصادي.
- تدعيم جهود الإصلاح الذاتي الذي شرعت فيه السلطات منذ 1974.
- إزالة الإختلالات المالية عن طريق العمل على تشجيع نمو المدخرات المحلية لتقليص درجة الاعتماد على التمويل الأجنبي، بالإضافة إلى ضبط وترشيد الاستهلاك الكلي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بهدف تخفيض معدل التضخم. زيادة على خاصة.

- ترشيد الإنفاق الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري المنتج.

كانت عناصر الإصلاح بالبنسبة للسياسة المالية في إطار هذا البرنامج كما يلي:

- تنمية مصادر الإيرادات الضريبية وتدعيم دور الحوافز الضريبية في تشجيع الادخار والاستثمار المنتج.
- ترشيد النفقات العامة.
- زيادة نسبة التمويل المحلي في مصادر غير تضخمية.

## 2-3-4 تقييم سياسات الإصلاحات وأثرها على النمو:

انطلاقا من تجربة شيلي في مجال الإصلاح يمكن القول:

- حاولت حكومة الشيلي من خلال الإصلاح الاقتصادي الاعتماد على أدوات السياسة المالية لعلاج العجز المالي محاولة لتعظيم الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة.
- وتمثل الأثر الإيجابي المباشر في التطور الذي حصل في حجم ومعدلات نمو كل من النفقات والإيرادات العامة، أما الأثر الغير مباشر فكان متعلق بالمؤشرات الرئيسية التي تحدد بدورها اتجاه العجز المالي ونقصد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بالسياسات الإنفاقية إضافة إلى معدل التضخم، ومعدلات الاستهلاك الكلي وكذلك معدل الادخار والاستثمار وسياسات الإصلاح الضريبي.
- إن برامج الإصلاح الاقتصادي في شيلي اعتمدت على تحقيق المرونة في تعظيم الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسة المالية، وكانت الحصيلة النهائية تخفيض جوهري في عجز الموازنة وتحوله إلى فائض في نهاية فترة الإصلاح بلغ1,9 % من إجمالي الناتج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال الفترة 1970-1989 نسبة 66 % رغم أن هذا الارتفاع تخلله بعض الانخفاضات في بعض السنوات أما نصيب الفرد خلال نفس الفترة فقد ارتفع نسبة 20%.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- أما بالنسبة للقطاعات الرئيسية الواعدة بتحقيق النم
القطاع الزراعي مثلا فقد تحقق نمو خلال 73-84 يقدر بـــ3.4 % في حين كانت نسبة النمو قبل الإصلاح (1965-1973) لا تتعدى 1.1%.
وقد استمر هذا النمو خلال التسعينات حيث قدر بنمو 4% خلال 1994/90.
- أما قطاع الصناعة فقد عرف تدهور واضح حيث انخفض معدل النمو خلال الفترة نفسها بـــ1.9% ويرجع هذا الانخفاض في مجموعه إلى انخفاض التعريفات الجمركية التي أثرت على قطاعي الصناعة والتحويل إلى أن هذا القطاع عرف نمو لا بأس به خلال فترة التسعينات قدر 7.5% خلال 1990-1994.

## 2-3-5 تقييم تجربة الإصلاح في أمريكا اللاتينية:

اتبعت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية سياسات الإصلاح الاقتصـــادي طبقـــا لوصـــفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتقسم هذه البلدان إلى مجموعات:

1. دول استثمرت في تطبيق سياسات الإصلاح خلال النصف الأخير في عقد الثمانينات شيلي و مكسيك.
2. دول التزمت هذه السياسات بعد محاولات فاشلة (الأرجنتين والبرازيل)
3. دول عانت من حروب أهلية وشرعت متأخرة مقارنة بغيرها في تطبيق رابح الإصلاح مثـــل لبيرو.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي[122]:

إنطلاقا من سياق الإصلاح في الدول النامية إن عقد الثمانينيات هو العقد الضائع في المنطقة ولكنه أيضا عقد الحسابات حيث إن ألازمة اتاحت فرصة لإجراء المزيد مـــن الإصـــلاحات الجذرية التي كانت غير مقبولة في السابق ،وجعلتها أكثر إلحاحا من ذي قبل وعملت بالتـــالي علي تقليص نفوذ جماعات الضغط المعادية الإصلاح.

[122] محمد عادل أحمد الصاوي " البعد الاجتماعي لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري في الإشارة إلى بعض البلدان النامية "جامعة عين الشمس "كلية التجارة 1997 "ص 140.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ان الحماس المبدئي للإصلاح من نوع الجيل الأول في مستوي التوقعات ومن ثم فقد أثارت الكثير من التساؤلات حول السياسات المتبعة رغم التفاوت في نتائج الإصلاح من بلد إلي أخر .

- في البداية ينبغي الإشارة إلى الصدمات الخارجية مارست في تفاعلها مع أزمة المديونية الخارجية وجمود الأنظمة دورا هاما في ظهور وتعقد الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها معظم دول المنطقة خاصة مع بداية الثمانينات.
- السياسات المالية والنقدية الانكماشية المتبعة في المنطقة قد حققت قدرا من النجاح في تخفيض وتحجيم العجز المالي بمفهومه الواسع أو الضيق، زيادة على تفاوت أثر السياسات على تخفيض فيما بين البلدان، حيث كانت ذات تأثير عكسي على العجز المالي في حالة المكسيك مسجلا ارتفاعا ملموسا في نهاية فترة تطبيق البرنامج مقارنة بالمعدلات المسجلة قبل تطبيق البرنامج، أما معدلات العجز في البرازيل فقد عرفت تزايدا ملحوظا من سنة 1987 (12.8%) مقارنة بالمعدلات السائدة قبل تطبيق البرنامج.
- من جهة اعتمد تمويل العجز المالي في معظم دول المنطقة محل الدراسة على مصادر التمويل المحلية التضخمية مما أدى إلى زيادة الدين الداخلي وزيادة المعروض النقدي من جهة وارتفاع معدلات التضخم مما أدى بكثير من الدول في المنطقة إلى تبني سياسات نقدية انكماشية انصرفت إلى دفع معدلات الفائدة الاسمية بدرجة تفوق معدل التضخم السائد مما أدى في النهاية إلى ارتفاع معدلات الدين المحلي بالنسبة للناتج المحلي، وتزايد أعباء مدفوعات الفائدة المستحقة عليه وفي هذا السياق تمثل حالة المكسيك والبرازيل نموذجا واضح تجاوزت مدفوعات الدين
- المحلي 15% من إجمالي الناتج خلال الفترة 1982-1987، كما أن نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي قد زادت في كل من المكسيك والبرازيل في نهاية الثمانينات بحوالي 75% من إجمالي حجم الديون الخارجية في كل من البلدين خلال الفترة نفسها.
- يمكن القول بان المحصلة النهائية لتطبيق سياسات التكييف في المنطقة من تخفيض النسبي للعجز المالي على حساب تزايد حدة الاختلالات المالية الاقتصادية الداخلية والتي انعكست في الجوانب التالية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي.
- زيادة معدلات نمو العرض النقدي.
- ارتفاع معدل التضخم ووصوله إلى مستويات حرجة.
- انكماش معدلات الاستثمار والادخار المحلي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي.

– يتضح من هذه الدراسة مدى عمق الأثر السلبي بسياسات الإصلاح الاقتصادي في المنطقة على العجز المالي بحيث لم تقتصر أثر تلك السياسات على تدهور وارد الحكومة فحسب، بل شملت كذلك تأثيرا سلبيا على كفاءة وإنتاجية المشروعات العامة، وكنتيجة لذلك انكماش الإيرادات الضريبية وتخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري سواء في البنية الأساسية المادية أو البشرية وكل ذلك كان من أهم مقومات ظهور الاختناقات التي أسهمت في تدهور مستوى إنتاجية النشاط الاقتصادي.

– كان لسياسة تخفيض قيمة العملة أهمية في تزايد درجة حساسية اقتصاديات الدول المعنية اتجاه التضخم المستورد زيادة على اقتران ذلك بركود اقتصاديات تلك المنطقة قد مارس تأثيرا سلبا على القيمة الحقيقية للموارد الضريبية.

–

– من خلال دراسة هذه العينة في بلدان أمريكا اللاتينية يمكن استخلاص مجموعة من نقاط القصور في سياسات هذه البرامج فيما يلي:

- إجمال دور الحوافز في مجال الضريبية في رفع إنتاجية نشاط القطاع الخاص.
- عدم توجيه أهمية الكافية لتطوير وتدعيم الإدارة الضريبية مع التركيز على الآثار المباشرة على أدوات السياسة المالية.

– ضعف السياسات المالية والنقدية المتبعة التي أنتجتها هذه البلدان في تحقيق زيادة ملموسة في معدلات الادخار المحلي والتي تعتمد عليها عمليات التراكم الرأسمالي التي بقيت معدلاتها ضعيفة.

– عدم توجيه الاهتمام بالقدر الكافي لعملية ترشيد الدين الخارجي وتخفيض معدلات المديونية الأمر الذي أدى إلى المزيد من الاختلالات الخارجية والتي انعكست في تزايد عجز مزدوج في ميزانية الدولة وميزانية المدفوعات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- ضعف فاعلية السياسات المستخدمة لتخفيف الآث
على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- كنتيجة لم تم من إصلاحات من نوع الجيل الأول تبين إن تقليص دور الدولة كمنتج وموزع للسلع الخاصة تم تعزيز دور الدولة هدا وخاصة إدارة الاقتصاد الكلي وتوفير المنتجات العامة وتحسين وصول الخدمات إلي الفئات الأكثر فقرا .

## الفرع الثالث : تجربة الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو في إفريقيا:

### 3-1 تجربة الإصلاح في إفريقيا:

بدء ذي البدء، وفي المستهل عرض هذه التجربة سيعني الإشارة إلى أن الدراسة تعتمد على دراسة ملامح التجربة من خلال نموذج غانا الذي شيد به المؤسسات الدولية مقارنة بالدول الأخرى.

إضافة إلي انه لايمكن اعتبار أن البلدان الإفريقية قد احدت بكامل توافق وشنطن نظرا لان لبعض بنوده حساسية تاريخية وثقافية بالنسبة للكثير من البلدان، زيادة علي أن هدا التوافق لا يعالج إلي بصورة جزئية القيود علي النمو الاقتصادي التي تواجه العديد من البلدان، ورغم أهميته إلي انه لم يقدم إلي القليل للمساعدة في إيجاد حل للقيود الهيكلية والمؤسسية الداعمة للنمو [123].

ولكن هذا لا يمنع من القول بأن علاقة صندوق النقد الدولي بالبلدان الإفريقية يتميزها ثلاث مراحل رئيسية[124]:

- **المرحلة الأولى:**

ترتبط هذه المرحلة بزيادة أسعار البترول سنة 1973 وقد أنشئ صندوق النقد الدولي تسهيل يدعى "التسهيل النفطي" لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة مشاكل المدفوعات كما حدث خلال هذه الفترة ارتفاع في كميات الدعم التي يقدمها إلى البلدان في إطار التمويل المسمى

---

" أفريقيا وتوافق أراء وشنطن "التمويل والتنمية "ص ن د " سبتمبر 2003

[123] ( Trevor A Manuel )ص 18ر

[124] S.Kanesa - thsam " صندوق وسياسات تكيف في لإفريقيا "– مجالة التمويل والتنمية "FMI سبتمبر " 1981، ص 21. المجلد الثامن " عشر العدد 02"

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



"تسهيل التمويل التعويضي" الذي أنشئ لتمويل الانخفاض نتيجة أسباب خارجة عن إرادة البلد.

- **المرحلة الثانية:**

ارتبطت هذه المرحلة بالقروض التي يقدمها الصندوق الائتماني تم إنشاؤه سنة 1976 لصالح البلدان النامية وكانت موارده من مبيعات الذي يملكه الصندوق.

وفي المرحلتين كانت المساعدة المقدمة لإفريقيا تحتوي على معدل منخفض بالنسبة للشروط وذلك علاقة بالمجهودات المبذول لتحقيق التكييف.

***المرحلة الثالثة:**

وقد بدأت سنة 1979 وذلك بمقتضى الإجراءات الاحتياطية والتسهيل الموسع لتقديم الدعم الشامل لبرنامج التكيف وبعد هذه المراحل تم التعميم والتعميق الإصلاح الاقتصادي إثر أزمة المديونية العالمية سنة 1982.

## 3-2 تجربة الإصلاح في إفريقيا (حالة غانا):

إن ضعف الداء الاقتصادي في إفريقيا ليست ظاهرة حديثة فبعدما عرفت منطقة نمو سريع في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، بدأت هذه البلدان تعاني من هبوط هذه المعدلات منذ منتصف السبعينات وخلال فترة (1977-1985)[125] انخفض الناتج الإجمالي بالنسبة للفرد بمقدار 15% كما أن أداء التصدير تدهور من 10% سنويا إلى هبوط هذا المعدل في أوائل الثمانينات مع قليل من النمو بهدف عكس هذا الاتجاه في تدهور اقتصادي، انبعث الكثير من الدول الإفريقية برامج للإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانيات وذلك كخطوة على طريق تحقيق النمو الاقتصادي المستدان الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف من حدة الفقر وللإلمام بهذه التجربة ستعض على سبيل الذكر لا الحصر تجربة غانا في مجال تطبيق برامج وسياسات الإصلاح.

[125] محمد العريان و شمس الدين طارق " الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي " المجلد ثلاثون العدد الثالث ص 17

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وبالمثل فبعد حالة من تدهور واختلال المعروفة في سلبية عديدة أثرت بدورها على كفاءة الهياكل التنظيمية للاقتصاد في نهاية 1982 وبذلك انتهت الحكومة في غانا إلا أنه ليس هناك بديل حقيقي للإصلاحات الاقتصادية.

## 1-2-3 الظروف الاقتصادية في غانا قبل انطلاق الإصلاح:

كانت غانا في المراحل السابقة للإصلاح من اضطرب الاقتصادي متسم بالانكماش في الناتج وتسارعت وتيرة التضخم وزادت حدة الإختلالات الخارجية.

وبحلول سنة 1983 كانت إحتياطات الصرف متوفرة قد استنفذت تماما، وأصبح لدى البلد متأخرات مدفوعات خارجية كبيرة وخلال نفس الفترة كان النمو السكان يتراوح 3% سنويا في الوقت الذي كان الدخل الفردي قد انخفض إلى النصف خلال هذه الفترة وبسبب الهجرة العمل الماهر، ونقص تكوين رأس المال، وتدهور الهياكل الأساسية تفوض الأساس الإنتاجي للاقتصاد في غانا سريعا وقد انعكست هذه الأوضاع في مجموعة عوامل خارجية المناوئة للسياسة الداخلية غير الملائمة، وهذه السياسة لم تشجع الإنتاج والتصدير والادخار والاستثمار، الأمر الذي انعكس في ضعف النمو الاقتصادي وفي نفس ذاته شجعت هذه السياسات استهلاك الواردات ومختلف أساليب الفساد، بما في ذلك الاقتصاد الموازي أما على المستوى الداخلي فإن السياسات الاقتصادية في غانا متمثلة في سياسة تشجيع التصنيع السريع عن طريق مؤسسات الدولة المتميزة بعدم كفاءة، مع إهمال القطاع الزراعي التقليدي، كلها عوامل ساهمت في تدهور الاقتصاد في غانا[126].

إن هذه السياسات متجهة إلى الداخل أولت أهمية بالغة للاعتماد على بالذات من خلال إقامة صناعات بدائل الواردات، في ظل حواجز تجارية شديدة وحماية كل صناعات دون تمييز، ورغم توجه هذه سياسات إلى أن الحكومة من خسائر كبيرة بسبب عف المؤسسات، وقد مول هذا العجز عن طريق الائتمان الحكومي وقد زاد من خطورة الوضع في الجانب المالي السياسة المتبعة والتي تلعب فيها الحكومة دور صاحب العمل الأخير، زيادة على ما عر ف من إضافة عمال غير منتجين أو وهميين ضمن سلم

[126] أنظر المزيد من التفصيل منى قاسم: " الإصلاح الاقتصادي " الدار المصرية اللبنانية " القاهرة "1997 ص 210.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الأجور، ونتيجة الانخفاض الحاد في صادرات الك
زيادة على تدفقات التجارة التي تعتمد عليها في نظام ضريبي.

وفي الأخير مول هذا العجز في ميزانية في الجهاز المصرفي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي في ظل الظروف انخفاض العرض المحلي مؤديا إلى عجز متزايد في ميزان المدفوعات وإلى تسارع وتيرة التضخم حاولت السلطات معالجة الاختلالات المتعلقة بالاقتصاد الكلي هذه عن طريق ضوابط الأسعار دون معالجة للسياسة الضريبية وسياسات النقدية التوسعية كما عالجت عجز ميزان المدفوعات بالضوابط عن الاستيراد وبالتالي أدت إلى كبح قوى السوق، ودفعت جزءا كبيرا من السوق إلى السرية والمساهمة في الفساد الإداري وعدم الكفاءة.

أما من جهة العوامل الخارجية فقد كانت هذه الأخيرة ملائمة نوعا ما باستثناء تلك الحالات التي عرفت فيها زيادة في أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، وعلى سبيل المثال كان سوق الكاكاو الدولية مزدهر خلال النصف الثاني من السبعينات ثم بدأت صادرات الكاكاو تنخفض لانخفاض الأسعار بعض المواد الأولية العالمية وبحلول سنة 1983.
بدأ برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد ظهور ملامح انهيار واختلال في الاقتصاد حيث انخفض الأجر الحقيقي إلى 13 % من مستواه خلال 1975 وكان إجمالي الاستثمار أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يكفي دون أي إضافة لإحلال أصول الرأسمالية المستهلكة، ولا يوفر أي هامش للنمو الاقتصادي المطلوب وزيادة على ذلك لم تكن الظروف المواتية لممارسة النشاط الاقتصادي في ظل غياب الحافز لدى الوحدات الاقتصادية على العمل والإنتاج في ظل حالة من تشوه الأسعار وعدم تطبيق الاقتصاد القائم على السوق ونتيجة تدهور سعر الصرف واجهت الحكومة في غانا صعوبات كبيرة في الوفاء بالمدفوعات من واردات أساسية وخدمة الدين الخارجي وتراكمت مدفوعات

خارجية تعادل عوائد التصدير سنة بأكملها، زيادة على ما عرف من تفاقم في عجز الميزانية وعدم القدرة الحكومة على صيانة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.
وكانت هذه الأسباب وحدها كافية للجوء غانا إلى ما يسمى برامج الإصلاح الاقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 3-2-2 الإصلاح الاقتصادي في غانا:

في مواجهة الأوضاع الاقتصادية والمتسمة بالاختلال والتدهور لجأت غانا إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي طلبت الدعم وتتوج ذلك ببرنامج الإصلاح الاقتصادي[127] كان هدفه جهوي تحسين وضعية ميزان المدفوعات بهدف توفير الواردات الأساسية واستعادة العلاقات الطبيعية مع الدائنين وتطلب هذه المجموعة من الإجراءات من بينها تخفيض الشديد في سعر العملة الحقيقي مقارنة بالعملات الدولية بهدف تشجيع الصادرات وكذلك تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والضريبية وسياسات مناسبة للدخل بهدف تدعيم تكييف سعر الصرف، وفي نفس الوقت كان لا بد على السلطات إزالة الكثير من تشوهات التي عرفها الاقتصاد وتحرير آثار وتقييد والتدخل وإزالة العديد من الضوابط على الإنتاج والأسعار والتوزيع... ومن تم تشجيع التخصيص الرشيد للموارد ودفع النمو الاقتصادي.

ولما كان من الواضح أنه لا يمكن التصدي إلى جميع المشكلات في نفس الوقت، فكان وضع الإستراتيجية واقعية وواعدة بالنجاح وكانت الأولوية الأولى هي اتخاذ مجموعة من الإجراءات لاستعادة الثقة وأفضل طريق لذلك كبح جماح التضخم وتصحيح الأسعار النسبية وخاصة سعر الصرف وأسعار إنتاج الكاكاو ويتبع ذلك بإجراء إصلاح ضريبي بهدف تمكن تحصيل إيرادات، ولذا جرى التفاوض مع صندوق النقد الدولي بخصوص ترتيب مساندة لمدة سنة بدأت سريانه في منتصف 1983 وعقب هذا الدعم

الذي سجل نجاحا ترتيبا آخر استكمل على نمو مرضه كما استفادت غانا من تسهيل تمويل التعويضي وتلقت عدة إئتمانات من بنك دولي.

بدأ برنامج إصلاح اقتصادي في غانا في أفريل 1983 وقد شملت إستراتيجية الإصلاح على ما يلي[128]:

---

[127] Sheetal K.chand-Reinoed Vantil "غانا نمو تثبيت وإنعاش الناجحين " التمويل والتنمية "مارس 1988.ص 33.

[128] أ زينب عبد العظيم، " صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصاد في الدول النامية.جوانب سياسية " العدد 143 ديسمبر 1999 " أهرام اقتصادي " القاهرة، ص 78، 81.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



1. الإبقاء على الحوافز السعرية خاصة بالنسبة للمصد
في قيمة العملة.
2. تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي الذي يمثل مصدر للنمو المستقبلي في غانا.
3. تقليل دور المشروعات الدولة في الإنتاج والتسويق وهو أحد الشروط الأساسية للحصول على قروض تسهيل التكيف الهيكلي سنة 1987.
4. وقف التدهور الاقتصادي وتحقيق والتشبث والنمو الاقتصادي.

وتقسم استراتيجية التكييف في غانا إلى مرحلتين:

**المرحلة الأولى: التثبيت الاقتصادي:**

كان الهدف من البرنامج في بداية الأمر تثبيت الاقتصاد الوطني في غانا وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وكان من الضروري في هذه الأثناء التحكم في التضخم وتحرير الأسعار حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق التكييفات اللازمة للأسعار النسبية.

وكان لابد لسياسات تخفيض التضخم أن يعتمد على إدارة الطلب بعد عدم استجابة العرض وكذا خفض عجز الميزانية إلى 2.7% سنة 1983بعد العجز المسجل سنة 1982 و4.5%، وهذا الأمر أدى إلى تخفيض معدل عرض النقود.

وفي مجال إصلاح القطاع الخارجي كان الجانب الأكثر أهمية هو تخفيض سعر الصرف الذي يضيف كثيرا إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية وقد استفاد من هذا الانخفاض في سعر الصرف القطاع الخارجي والحكومي، حيث أنه ولأول مرة في أكثر من عقد تحولت شروط التبادل المحلية لصالح السلع القابلة للتبادل وشجع ذلك زيادة الأسعار المنتجين إنتاج الكاكاو ومن ثم صادراتهم الرسمية كما أدى ذلك إلى تحسن الوعاء الضريبي سبب كثرة تخفيض قيمة العملة على الضرائب المرتبطة بالتجارة، الأمر الذي سمح بزيادة في الإنفاق الحكومي رغم المزيد من تخفيض العجز المالي كما أن المساعدات الخارجية الكبيرة سمحت بزيادة كبيرة كذلك في الواردات نفس الوقت الذي أمكن فيه تخفيض المتأخرات الخارجية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المرحلة الثانية: مرحلة الانتعاش الاقتصادي:

لقد سمحت النتائج المحققة في الفترة الأولى من تثبيت الاقتصاد في غانا بالتركيز في بداية 1985على الجوانب الأكثر تضررا وخاصة ما تعلق بالهياكل الأساسية وصناعات التصدير والقطاع العام وذلك بدعم من البنك العالمي، لقد سمحت هذه المشاريع في قطاعات الكاكاو والذهب والأخشاب باستعادة القاعدة التصديرية، سجلت بذلك الكثير من المكاسب.

ورافق هذه الإجراءات جهود كبيرة لتعبئة القطاع الخاص في غانا بنشاط ضمن عملية الإنعاش الاقتصادي حيث صدر قانون جديد للاستثمار يهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب بعد سنوات طويلة من انخفاض الأجور الحقيقية وال***التي عرفت خلال النصف الأول من برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ولتوضيح أكثر سوف نعتمد على الإجراءات والتدابير المتخذة على مستوى الميزانية والسياسات المالية وكذا القطاع الخارجي.

## إجراءات الميزانية:

كان للميزانية دورا كبيرا في مواجهة الإختلالات التي عرفتها غانا واعتمدت إستراتيجية الميزانية في هذه الأثناء على تغطية نفقات الهياكل المتزايدة من دول التضحية بأهداف التثبيت وقد تحققت هذه الأهداف من خلال جمع إيرادات إضافية، وعدم استعمال المصروفات في المجالات ذات الأولوية.

وكان لهذه الإجراءات المتخذة وغيرها أن نمت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث زادت من 8.4% سنة 1984 إلى 15.3% سنة 1987.

وقد أستخدم جزء من هذه الإيرادات في إصلاح الجهاز الإداري الحكومي الذي كان يعاني من الانهيار الكبير الذي شكل عائق كبير أمام عملية الإنعاش الاقتصادي الشامل في غانا وتستخدم جانبا من هذه الإيرادات في زيادة الأجور الحقيقية التي أكثر من الضعف كما أجريت تحسينات هامة على هيكل رواتب الخدمة المدنية لمكافئة المهارة والكفاءة إلى جانب الزيادة في نفقات الهياكل الأساسية في ميزانية التنمية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وكجزء من سياسة تحسين الكفاءة في القطاع العام العموميين مستخدمي القطاع العام.

## إجراءات السياسة المالية:

أدت الإجراءات التي اتبعت لاسترجاع الثقة في النظام المصرفي إلى زيادات متدرجة في أسعار الفائدة، ومع حدوث انخفاض في معدل التضخم وتزايد الإدراك بتغير سياسات الحكومة عن الماضي، أصبحت حيازة الموازين النقدية أكثر جاذبية. الأمر الذي سهل من عملية تخفيف سياسات الائتمان لتلبية الطلب المتزايد على النقود، وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو النقدي في الفترة ما بعد مرحلة التثبيت فإن معدل التضخم كان منخفض بشكل ملحوظ، في حين كان معدل نمو النتائج أعلى كثيرا.

وفي الأخير فإن سياسة الإصلاح المالي قد أدت لانخفاض معدل التضخم من 66% خلال السبعينات إلى نحو 10% سنة 1992.

## إجراءات تحرير القطاع الخارجي:

اتخذت عدة إجراءات في غانا بهدف تحرير القطاع الخارجي، وبعث نظم لتراخيص الاستيراد يسمح بالواردات المشتراة بالموارد المستوردة الخاصة من العملات الأجنبية كما تم الاعتراف بأنشطة السوق الموازية الواسعة كخطوة أولى بهدف الإعداد للتكامل بين القطاع الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي، وبعد ذلك تم إلى حد كبير تحرير تراخيص الواردات المسموح بها رسميا. كما بسطت الضرائب على الاستيراد بواسطة تطبيق تعريفة موحدة على معظم الواردات.

وقد ساعدت كل هذه الإجراءات والسياسات المتخذة على تحسين وضعية ميزان المدفوعات بواسطة تحفيز الصادرات، تشجيع الاستخدام الأكثر ترشيدا للواردات، ومن تم استعادة ثقة المانح الأجنبي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 3-3 دروس من تجربة الإصلاح في إفريقيا:

سجل إفريقيا طويل الأجل يقدم لنا تفسير:

1- فشل التنمية الوطنية جاء نتيجة لخطأ السياسات الاقتصادية، ولا يمكن إلقاء اللوم على الصدمات الخارجية.

2- السياسة الوطنية فشلت عندما عرقلت الحكومات النمو الاقتصادي عن طريق حلولها محل الأسواق بدلا من تعضدها.

تقلت إفريقيا 7% من دخلها في شكل معونة أجنبية عام 1989 في حين تلقت آسيا 1.7% وفي شرق آسيا 0.7% وفي أمريكا اللاتينية 0.4%.

إن تصفح سجل إفريقيا بين أن صور النجاح والفشل تسير إلى أربعة دروس يغني عنها أدى سياسة اقتصادية حكومية تعتزم الإصلاح وتطمح إلى تحقيق التنمية وهي[129]:

1. عناصر التقدم التي لا غنى عنها:

أ- السياسات الحكومية السليمة على المستوى الكلي.

ب- العجز المالي المحتمل والقابل للتسيير.

جـ- واقعية أسعار الصرف.

2. البيئة السليمة لعمل القطاع الخاص.

3. الحكومات ليست ملزمة بإنتاج السلع والخدمات الخاصة.

4. الاستثمار في البيئة النحتية ضروري للنجاح والنمو.

- رغم حدوث تحول نحو النمو الاقتصادي في عدد من البلدان الإفريقية إلا أن الأداء الاقتصادي للمنطقة ككل كان مخيبا للأمل، ودون التوقعات.
- يتبين من خلال سجل إفريقيا مع الإصلاح الاقتصادي أن عدم القدرة على تحسين النمو مرده إلى القصور في الإصلاح المستدام وليس إلى خطأ ذاتها.

[129] I Larence H.Summers " (تحديات التنمية) "مجلة التمويل والتنمية FM "مارس 1992 ص 07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- نجد أن بعض البلدان يحدد فيها النمو الاقتصا
الأساسية المطلوبة ولكن رغم هذا فإن معظم البلدان بحاجة إلى مواصلة هذه الإصلاحات لاستعادة النمو ومن ثم استدامته.
- تحتاج البلدان الإفريقية أكثر من سياسات الإصلاح الجيدة، فهي بحاجة إلى الاستثمار الدائم في رأس المال البشري والبنية الأساسية والمؤسسات القوية والإدارة السليمة[130]1.

## 3-4 دروس من تجربة غانا في الإصلاح الاقتصادي:

- تعتبر تجربة غانا في الإصلاح الاقتصادي من أكثر التجارب في الإصلاح نجاحا سواء على مستوى الدول الإفريقية أو على مستوى الدول النامية عموما.
- أولى التعميمات وأوضحها من خلال تجربة الإصلاح الاقتصادي في غانا إستراتيجية الإصلاح يجب أن تتلاءم مع ظروف البلد المعني بالإصلاح، وأما التعميم الثاني فهو مرتبط بأهمية الإرادة الكافية لتنفيذ مثل هذه البرامج، وقد كان لهذا الجانب دور كبير في حالة غانا سواء في إستراتيجية الإصلاح في ذاتها أو في تنفيذها بنجاح.

- من الدروس المستخلصة كذلك هو أنه ليس هناك حلول سريعة وسهلة لحالة تشوهات واختلالات تؤثر على الاقتصاد بأكمله ومن ثم فإن هذه الأوضاع تتطلب إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد. فالإختلالات بين العرض والطلب كانت كبيرة والأسواق كانت تقريبا منعدمة وإن وجدت فهي سيئة التنظيم، وقد أمكن بواسطة النهج التدريجي تفادي تحولات الأسعار التي كان بإمكانها أن تفسد بقية الاقتصاد وتؤثر على توزيع الدخل، وبالتالي استطاع النهج التدريجي وساهم في استمرار في تخفيض سعر الصرف وإمكانية إدارته.
- إن الدور الذي لعبته السياسة المالية في تشجيع التثبيت والتعمير كانت سمة هامة ضمن استراتيجية الإصلاح في غانا، فمن ناحية اتبعت سياسة التقييد المالي لتوفير الدعم الأساسي لإدارة الطلب، ومن جهة أخرى استخدمت الميزانية كأداة رئيسية لتعبئة الادخار المحلي لتمويل

[130] كريستين جونز و مبجل ا كيجل " في سعي أفريقيا إلي الرخاء هل أفاد التصحيح الاقتصادي " صندوق النقد الدولي " مجلة التمويل والتنمية " جويلية 1994 ص 03

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



نفقات التعمير، وقد أمكن تحقيق ذلك بواسطة الإصلا
خاصة بهدف زيادة الإيرادات وفي نفس الوقت تعزيز العدالة.

- الملاحظة الأخرى هي أهمية وجود دعم مالي خارجي كافي في الوقت المناسب وطيلة عملية الإصلاح، وكان هذا الأمر على غاية من الأهمية في هذه التجربة خاصة في

- المراحل الأولى أي قبل تكليف سعر الصرف، وقبل أن تؤتي جهود تعبئة الادخار المحلي ثمارها وكان التحويل في الجانب الأكبر من المؤسسات الدولية قبل ظهور مصادر أخرى للتمويل الميسر وهو ما مكن غانا وأهلها للاستمرار في إتباع إستراتيجية التكييف تتجه إلى النمو الاقتصادي.

- بفعل برنامج الإصلاح الاقتصادي في غانا أدى تشجيع مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج والتنمية إلى ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% سنة 1983 إلى 12.6% سنة 1992 الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي وصل حيث سجل النمو 3.7% عام 1992 بعد سلسة معدلات النمو السلبية لمدة 3 سنوات الأولى من عقد الثمانينات كما زاد نصيب الفرد من الناتج من 350 دولار سنة 1983 إلى 440 دولار سنة 1992.

- وبفعل النتائج المحققة على مستوى الميزانية تم تخصيص جزء من الإيرادات الفائضة لإصلاح الجهاز الإداري الحكومي الذي كان قد انهار تقريبا، والذي شكل حاجزا أما حركة الانتعاش الاقتصادي في غانا.

- أدت سياسة الإصلاح الاقتصادي والمتبعة إلى أثار واضحة على التضخم الذي انخفض من 66% خلال السبعينات إلى نحو 10% سنة 1992.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- ارتفاع إيرادات الميزانية العامة كنسبة إلى الناتج المحلي طريق توسيع قاعدة الضرائب مع تخفيض في معدلاتها وكذا إعادة تنظيم الجهاز الضريبي.

- أدت سياسة الإصلاح إلى إدارة السياسة النقدية بطريقة أفضل في الفترة السابقة للإصلاح وعرفت القاعدة النقدية استقرارا.

## الفرع الرابع : الأزمات الاقتصادية المعاصرة و كيف عالجها صندوق النقد الدولي :

لقد عرف النظام المالي الدولي في الماضي أزمات تقليدية مثل أزمة العملة وكانت احد أسبابها السياسات النقدية والمالية التوسعية والتي لا تخلو من الخطأ وتؤدي في الغالب الي زيادة في الطلب وسعر صرف اعلي من قيمته الواقعية ،يتبع بعجز في ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطي النقدي إلي درجة وقوع أزمة ، وكان العلاج يرتبط بتحقيق التوازن المالي والنقدي قبل فوات الأوان ،أما نظرية صندوق النقد الدولي فتعتمد في علاج هده الأزمة علي تقديم المساعدة المالية المؤقتة بحيث يجنب دلك وقوع ركود اقتصادي عن طريق الانظباط المالي والنقدي تحقيقا في مجال الاقتصاد الكلي .

والملاحظ إن الصندوق خلال الخمسين عاما الأولي من نشأته يركز علي السياسات المالية والنقدية للبلاد ، و لم يهتم الصندوق كثيرا بالترتيبات المؤسسية الداخلية للبلدان .

### 4-1 خصائص الأزمات المعاصرة :

بعد حركة الانفتاح الاقتصادي وتحرير القيود علي راس المال زادت إمكانية تعرض البلدان للازمات المالية رغم المنافع التي تحصل عليها من دلك الحصول علي التدفقات المالية إلي أن المخاطر ترتبط بالتقلب وعدم الاستقرار بسبب الترابط مع العالم ، ولهده الأزمات الحديثة خصائص مشتركة أهمها :

_ الأزمات المعاصرة سببتها سياسات اقتصادية غير منسجمة (سياسة سعر الصرف ثابتة مع سياسات نقدية مفرطة )

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



_اغلب الأزمات وقعت في بلدان الأسواق الناشئة

_فقدان الثقة صفة مشتركة للازمات المعاصرة وما تسببه من هروب راس المال إلي الاتجاه المعاكس

– قلة المعلومات المتوفرة لدي المستثمرين مما دفعهم إلي تقليد من يعتقدون أنهم أكثر دراية ومعرفة بالأحول منهم .

– صغر حجم أسواق البلدان النامية مقارنة بحجم تدفقات رؤوس الأموال الأمر الـــذي تركهـــا عرضة لعدم الاستقرار

– وجود ضمانات حكومية تشجع الاقتراض غير الرشيد وهو ما يشجع الدائنين علـــي تجاهـــل الأوضاع الفعلية

– أنظمة الصرف المتبعة في البلدان النامية هي من نوع الرابطة الهشة soft-peg وهده الأنظمة تخلق انطباع عن استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يشجع علي تجاهل المخاطر المرتبطة بتقلـــب سعر الصرف

– عدم الاستقرار السياسي ومن ثم فان هده البلدان عرضة لفقدان ثقة المستثمرين

إن هده الأزمات المعاصرة بناءا علي ما سبق ستكون ظاهرة متكررة خاصـــة في ظـــل الظـــروف الهيكلية الحالية والدعوة إلي التكامل وإزالة القيود ودلك لعدة أسباب لعل من أهمها دور العوامـــل المالية وأثرها في هده الأزمات وما يقف وراءها من أسباب هيكلية والتي ليس من المتوقع إن تزول أثارها قريبا ، ومن جهة أخري هناك عدم وضوح حول علاج هده الأزمات تعـــود أســـبابها إلي اختلالات كلية بواسطة مزيج من السياسات التقشفية المالية والنقدية ، الأمر الـــذي يـــؤدي إلي القضاء علي عدم التوازن الكلي الذي سبب الأزمة بالدرجة الأولي .

## 4–2 معالجة الأزمات المعاصرة من طرف صندوق النقد الدولي :

وجهت عدة انتقادات إلي الصندوق في أدارته ومعالجته للازمات الحديثة وفي مقدمتها انه لم يتوقع حدوثها ، وعندما سارعت البلدان المتضررة إلي الصندوق لمعالجة أوجه القصور اشـــترط مقابـــل تقديم المساعدة إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية في ظل ظروف تقتضي إن تكون المشـــورة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



السليمة عكس دلك ، وبدلك أضيفت إلي تكاليف الأزم
طرف الصندوق .

كما أن الصندوق عند حدوث الأزمة اهم هده البلدان بأنها تعاني من انتشار الفساد وسوء الإدارة الأمر الذي لم يساعد علي إعادة الثقة وتقليل انتشار الأزمة إلي جهات أخري إضافة إلي إن برامج الصندوق التي أعدت لمواجهة ألازمة تعدت مجال السياسات الاقتصادية علي المستوي ا
لكلي لتشمل قضايا اجتماعية وسياسية ، وكثير منها لم تكن لها علاقة مباشرة بعلاج ألازمة القائمة .

## 4-2-1 الأزمة الآسيوية

قبل الحديث عن الأزمة لابد من القول إن لجنوب شرق أسيا مجموعة من السمات لابد من ذكرها وتتعلق باستراتيجية الاستثمار المعتمدة علي إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد والإنتاج ، بالإضافة إلي التوجه التصديري ودور الدولة التحفيزي في توجيه السياسات الاقتصادية بعيدة المدى وكذلك الاعتماد علي الأبعاد الثقافية والمؤسساتية في تجربة التنمية مثل احترام قيمة العمل والجودة والإتقان ، وقد اعتبرت عناصر القوة الاقتصادية في التجربة احد مقومات الأمن في المنطقة[131] .

ولكن الذي حدث إن هده البلدان استطاعت خلال ثلاثة عقود كاملة تحقيق معدلات نمو اقتصادي فاقت كل التوقعات حيث وصلت في المتوسط بين 8 و9 بالمئة سنويا وهي معدلات ضعف معدلات النمو في البلدان النامية، ويعود احد أسباب هدا النجاح إلي ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار ، حيث وصل معدل الاستثمار إلي 35 بالمئة من الناتج مقارنة ب18 بالمئة في دول العالم ، إضافة إلي التحول السريع لهده البلدان من مجتمعات زراعية إلي مجتمعات تلعب فيها الصناعة دورا متزايد ، واختراق الصادرات إلي الأسواق العالمية واعتبرت فعلا الصادرات كقاطرة للنمو المحقق ومثلت ما يصل إلي 80 بالمئة ، وبالتالي فان هده البلدان استطاعت اجتياز هائل لحاجز التقدم التقني العالي[132] .

---

[131] – محمود عبد الفضيل " العرب والتجربة الآسيوية " الدروس المستفادة " مركز دراسات الوحدة العربية "الطبعة الأولي بيروت 2000 ص184 ، 186.

[132] ا جاسم المناعي "الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق وانعكاساتها علي دول مجلس التعاون الخليجي " صندوق النقد العربي " 1998ص05.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



و في الأخير يمكن القول أن هنالك عوامل كثيرة ساعدت لعل أهمها انخفاض مستويات الأجور نسبيا، الاهتمام بالتعليم و البحث و التطوير و التدخل الانتقائي للدولة، كل هذه العوامل انعكست على معدلات النمو الاقتصادية، ارتفاع دخل الأفراد و تطور البناء التحتي للاقتصاد الآسيوي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تعتبر من مميزات هذه الاقتصاديات التي أصبحت تمثل قوة جذب كبيرة للاستثمارات الأجنبية. وان هناك جدل كبير حول الأهمية النسبية للإصلاح الاقتصادي وخاصة تحرير تدفقات التجارة في تحقيق هده المعدلات من النمو الاقتصادي ، وتشير الأدبيات المتوفرة المتعلقة بمناقشة الموضوع[133] إلي تفسير ما حدث من خلال النموذج التفسيري التقليدي إلي إن النمو الهائل لصادرات بلدان جنوب شرق أسيا كان استجابة للطلب العالمي ، حيث إن النمو لم تحركه دينامية الصادرات ، بل علي العكس من دلك كانت دينامية عمليات النمو الاقتصادي هي التي تحفز وتنشط دينامية الصادرات حيث صنع هدا الوضع ما يمكن تسميته"بالفقاعة "في مجال التصدير ، وكان لنوعية النمو وارتباطه بالتقدم التقني والجهد الإنمائي الذاتي دور كبير في هده العملية .

وقد أتضح من خلال هده التجربة الدور الذي لعبته مجموعة من العوامل منها أهمية التخطيط الاستراتيجي علي المدى البعيد ، وأهمية التحول في الهياكل الإنتاجية لصالح قطاع الصادرات وتحيز سياسات الاقتصاد للتصدير.

وأخيرا يمكن القول بان التجربة ا لآسيوية في التنمية والنمو خلال هده الفترة الوجيزة تعتبر نموذجا تاريخيا جديدا في عالم التنمية يختلف كليا عن نماذج النمو التقليدية التي عرفها الفكر التنموي ، حيث ابتعدت عن نموذج إحلال محل الواردات الذي طبق خلال

الخمسينات والستينات وخاصة في بلدان أمريكا الاتنية وبعض البلدان العربية ، كما جاءت هده التجربة مختلفة تماما عن نماذج التخطيط المركزي التي عرفتها بلدان اروبا الشرقية والاتحاد السوفاتي.

133 محمود عبد الفضيل " العرب والتجربة الآسيوية " الدروس المستفادة " مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولي بيروت 2000 ص 184

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



لقد جاءت هذه التجربة لتقدم مزيجا من السياسات العام
في شراكة كاملة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ، وبينت عدم صلاحية ماكان سائد في الأدبيات الاقتصادية النيوكلاسكية منذ السبعينات والقائم علي الثنائية المتمثلة في التاريخ والواقع ، والقطاع العام والخاص والخطة والسوق ، وإحلال الوردات والتوجه إلي التصدير ، كما دلت هذه التجربة إلي خطورة العلاقة المختلة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي والمالي في أي اقتصاد وطني ، وضرورة قيام نظام عالمي جديد قائم علي ضبط الامول الساخنة ، وبينت إن النظام العالمي القائم علي العولمة يفتقد إلي قواعد منظمة تحكم سلوك المضاربين الماليين بما يحقق مزيد من الشفافية وضبط حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل حماية لمسار النمو الاقتصادي وتحقيقا للتنمية في البلدان التي أخذت بالإصلاح[134].

## ظهور الأزمة في شرق آسيا:

بدأت الأوضاع الاقتصادية في المنطقة في التغير منذ منتصف عام 1997 بدءا من تايلندا و انتقلت العدوى إلى الدول الأخرى بعد ذلك، حيث بدأت صادرات تايلند في التراجع لأول مرة منذ 1983 بسبب فقدان قدرتها التنافسية نتيجة ارتباط عملتها بالدولار الذي ارتفع سنة 1996 فبدأت صادراتها في التراجع في الوقت الذي تزايدت وارداتها و هكذا بدأت بوادر الأزمة حيث أدى تقليص الصادرات مع زيادة الواردات إلى تزايد عجز الحساب الجاري و ارتفاع تكاليف الإنتاج الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التضخم و هو ما أجبر البنك المركزي على رفع سعر الفائدة و بالتالي حدث انكماش في النشاط الاقتصادي.

كل هذه العوامل أدت إلى نقص عائدات الشركات و ارتفاع مديونيتها من العملة الأجنبية قصيرة الأجل و وصلت إلى 90 مليار دولار و هي ضعف احتياطاتها من العملة الصعبة، و من ثم زادت مخاوف المتعاملين و تعاظم القلق حول احتمال تخفيض قيمة العملة رغم تقليل الحكومة من ذلك و دفاعها عن العملة لمدة طويلة ما أدى إلى استنزاف كمية كبيرة من الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى استسلمت للأمر 97 و تخلت عن رفع بالدولار ، وعملت علي تعويم عملتها وهو ما لدي إلي

[134] محمود عبد الفضيل " مرجع سابق " ص 243

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



انخفاض كبير في عملتها ، وقد بدأت الأوضاع في الدول تتزعزع مما أدي إلي انتشار العدوى وبات العملية بانخفاض الصادرات .

لقد تباينت التفسيرات حول ما حدث للنمور الآسيوية فهناك من يري بان الأزمة سببها ما قام به المضاربين الدين حاولوا النيل من التقدم الذي حصل ، بينما يري البعض الآخر إن هناك جوانب ضعف كامنة لم تظهر خلال مرحلة النمو والانتعاش المحقق ، ودهب البعض إلي إن الأسباب تكمن في انعدام الشفافية وتفشي الفساد .

ولكن الراجح إن الأزمة ترجع في أساسها إلي كون معدلات النمو المحققة كانت اكبر من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية علي التعامل معها فلم تستطيع البنية الأساسية استيعاب كثافة النشاط الاقتصادي وتوظيفه بطريقة ملائمة ، وعلي العموم فان الأسباب الكامنة وراء الانهيار تجلت في حركة روؤس وفقدان القدرة علي تقييم المخاطر وضعف المؤسسات المالية والمصرفية ، كما إن تدخل الحكومات أدي إلي تشويه واختلال في توظيف الموارد من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية ، كما إن السياسات المرتبطة بسعر الصرف القائم علي الربط بالدولار من توفير المرونة الكافية للحفاض علي تنافسية الصادرات و لم يوفر إجراءات صارمة للمضاربين .

## 4-2-2 الدروس المستفادة من تعامل الصندوق مع الأزمات المعاصرة :

لقد تبين من خلال التجربة و التعامل مع ألازمة الآسيوية دروسا للجميع وخاصة البلدان المغاربية التي تسعي لمزيد من الانفتاح ، أن أسلوب أداء الأسواق المالية ، والعودة التلقائية إلي التوازنات الاقتصادية والمالية تحتاج إلي المراجعة وإعادة النظر ، كما إن هذه ألازمة أدت إلي اهتزاز الكثير من المسلمات والأسس التي تقوم عليها العولمة خاصة فتح الحدود بلا ضابط ولاقيد أمام حركة روؤس الأموال قصيرة الأجل –الأموال الساخنة – خاصة في الأسواق الناشئة[135] ، حيث إن هناك شك في إن حركة الأموال العابرة للحدود تحقق منافع كما هو الحال في مجال تدفق السلع والخدمات

[135] إبراهيم العيسوي "المحنة الآسيوية والتنمية العربية " مجلة الرباط الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية " ديسمبر 1997 العدد 9 ص06

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



[136] وان المتمعن في تجربة النمو هذه يري إن أنها غنية بال
المغربية منها ما هي جديرة بالإتباع ويدور بعضها الآخر عن قضايا سلبية جديرة بالاجتناب .

إن القضايا التي هي جديرة بالمحاكاة تتعلق بحرص هذه البلدان علي رفع معدل الادخـــار المحلـــي وارتفاعه لفترات طويلة وهو أمر لامناص عنه لتحقيق النمو وإنعاش الاقتصاد ، والاهتمـــام ببنـــاء قواعد أكثر صلابة للعلم والتكنولوجيا والاهتمام بالموارد البشرية ، وكذا التدخل الحكومي بهدف الحصول علي مزايا تنافسية لبعض الصناعات وتمكينها من الدخول إلي السوق العالمية .

أما القضايا التي يجب اجتنابها بناءا علي التجربة مع النمو في شرق أسيا فتتعلق بقضايا كثيرة منـــها إن الأسواق لتصلح نفسها بنفسها انه لا مفر من تدخل قوي من خارج السوق لإحداث التوازن زيادة إلي إن تحويل مهام التنمية إلي القطاع الخاص مع إطلاق حريته في الاقتراض من الخارج يمكن إن يؤدي إلي مشكلات كبيرة للاقتصاديات النامية تتعلق بالمديونية الخارجية التي لتقل خطرا عن ما تعرضت له من أخطار من دي قبل .

وإجمالا يمكن القول إن مسار النمو في هده الحالة الفريدة في جنوب شرق أسيا الناهضة (كوريا – تايوان –سنغافورة –ماليزيا ) هو مسار مختلط ومختلف اتسم في المرحلة الأولي
حسب كر وغمان[137] p.krugman بالمرحلة التوسعية القائمة علي تعبئة الموارد ، ولكنه أخد في الانعطاف مع نهاية الثمانينيات نحو درجة عالية من الكفاءة التخصصية والتراكم التقني والمعرفي ، وان الاعتماد علي مقولة الدولة الرشيدة والسوق الناضجة هي التي صـــنعت هـــده المعجـــزة بالإضافة إلي سلامة قواعد النظام التنافسي .

---

في ها الإطار أشار الاقتصادي "بهاغواتي " احد منظري التجارة الحرة في العالم ومستشار منظمة ألغات لسنوات طويلة حيث دفع بالتحليل الاقتصادي إلي دائرة الاقتصاد السياسي ، حيث يعتبر إن الدعوة إلي التحرير المالي المبكر وفتح الأسواق المالية والأموال الساخنة مصالح اقتصادية كبيرة مالية واقتصادية لما اسماه بالتحالف الثلاثي ( الخزينة الأمريكية –وول ستريت – صندوق النقد الدولي ) j bhagwati [136]

شن البروفسور "بول كر وغمان وهو من المع الاساتدة في أمريكا هجوما مبكرا علي ماسماه "أسطورة المعجزة الآسيوية نشر في مجلة " Foreign affairs تناقص الغلة. علي اثر صدور كتاب " المعجزة الآسيوية من طرف البنك الدولي سنة 1993، واعتبر إن هده العملية سوف تتعرض إن أجلا أو عاجلا لقانون [137]

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خاتمة الفصل الثالث:

من خلال تجارب الإصلاح الاقتصادي في العالم وخاصة في البلدان النامية التي عرفت تطبيق هذه البرامج بزعامة المؤسسات المالية الدولية وكيف أدار الصندوق الاختلالات والأزمات المعاصرة والتي عرضت في هذه الدراسة تبين لنا ما يلي:

- يجب التذكير بأن أغلب البلدان النامية تعرضت خلال عقد الثمانينات إلي الكثير من الصدمات الخارجية وقد ميزت هذه الصدمات ما يلي:
  - هبوط أسعار السلع التي تشكل الصادرة الأساسية لهذه البلدان.
  - الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية السائدة ومن ثم ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجي.
  - ضآلة ونقص تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية الأمر الذي انعكس على فقدانها لجدارتها الائتمانية.
  -
- تميزت الدول النامية عموما في خضم هذه التحولات الناتجة عن الصدمات الخارجية بما يلي:
  - ارتفاع ظاهرة التضخم الجامح.
  - عجز في الميزانية العامة مول بواسطة التضخم.
  - غياب أسواق مالية تتسم بالفعالية.
  - قيود كبيرة على التجارة بسبب الحماية الفعالة للصناعات الوطنية.
  - ضعف قدرة هذه البلدان على المنافسة.
  - إخضاع حركة رؤوس الأموال بالقيود والضوابط.

- وبهذه الخصائص المميزة للبلدان النامية، وخوفا من استمرار هذه الأوضاع ظهرت حاجة البلدان النامية على تبني برامج إصلاح اقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- انطلاقا من هذا السياق والتطورات فقد تميزت تجرب

محور هذه الدراسة بما يلي:

– أظهرت التجربة مع الإصلاح في البلدان النامية أن هذه الأخيرة أصبحت عاجزة عن التغلب عن مشاكلها الاقتصادية.

هناك عدة تحفظات على برامج وسياسات صندوق النقد الدولي وتطبيقاتها في البلدان النامية عموما والمتحولة.

- ومن المتفق عليه انطلاقا من هذه التجربة لدى الكثير من الاقتصاديين أن هذه البرامج عانت من قصور شديد يرجع أساسا إلى هذه البرامج في ذاتها التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفت البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة...

- وكل تلك السمات التي لازمت القطاع العام في هذه البلدان طيلة فترة التجربة مع أنظمة التخطيط هذه العوامل تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج إصلاح اقتصادي في ظل هذه المواءمة والتعايش، وقد تبين إن المنافع المرتبطة بهده البرامج لا تتم بمجرد تطبيق هده الوصفات، فقد بقيت النتائج في حالات كثيرة مرهونة بالسياسات الملائمة، والمناخ المناسب .

- تبين كذلك انه ليس من الحكمة تفادي الإصلاح الاقتصادي وتأجيله في ظل تراكم الاختلالات المالية، وأوجه القصور الهيكلي وتفاقم الأزمات، حيث يؤدي ذلك في المستقبل إلي زيادة تكاليف الإصلاح، ويرهن مستقبل الاقتصاد النامي .

- تبين من خلال هذه الدراسة إن الأزمة_الاختلال _هي السبب والدافع للإصلاح، والي جانب الأوضاع الاقتصادية يا خد البعد السياسي مكانته بحيث يتبلور المطلب الأساسي المؤدي إلي التغيير والإصلاح.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- لقد تأكدت البلدان النامية بعد الانهيار الاقتصادي أ
ومنطقية لعدم الكفاءة وهو ما يفسر لجوء الكثير من البلدان إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية.

- كما تبين من خلال هذه الدراسة وانطلاقا من تجربة الإصلاح في الدول النامية أن الأهمية القسوى لنجاح هذه السياسات مرتبطة بالاختيار الجيد للسياسات الماكرو اقتصادية وخاصة السياسات النقدية، المالية، التجارة الخارجية.

- لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية في أمريكا الاتنية إلي تدمر الفئات التي تحملت اكبر الأعباء من جراء تكاليف الإصلاح وخاصة في الحالات التي عرفت نمو منخفض وهو ما يتطلب تقيم أسباب هده النتائج واتخاذ الاجرءات اللازمة لصياغة السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي .

- تؤكد التجربة وخاصة في حالة المكسيك والشيلى أن تحقيق الانضباط عن طريق زيادة الإيرادات العامة فقط دون ضغط الإنفاق العام يعتبر عقاب للفئات محدودة لدخل على اعتبار أنهم وحدهم من يتحمل عبء الإصلاح المالي، في الوقت الذي تترك الدولة في إسرافها دون ضوابط ويؤدي ذلك إلى فقدان الجماهير حماسهم وتأييدهم للإصلاح.

- تبين كذلك من خلال هده كل تأخر في تنفيذ الأهداف المسطرة في مجال الإصلاح الاقتصادي الكلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإصلاح الاقتصادي كما سيتضح في حالة الجزائر.

- من بين كذلك الدروس المستخلصة من تجارب الدول النامية في مجال الإصلاح أن التوقيت الجيد والمناسب يعتبر بالغ الأهمية في نجاح البرامج كما أن النجاح في هذه التجربة تبين أنه متوقف على قدرة السلطات المختصة في توفير المنافسة بين مشروعات الأعمال ومقاومة السلوكيات الاحتكارية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- من بين الدروس المكتسبة في مجال الإصلاح انطلاقا العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي وإن كنا قد أفردنا جانبا هاما يعالج دور الدولة في مجال الإصلاح، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن دور الدولة ليس المقصور على إقامة نوع من التوازن بين القطاع العام والخاص على النحو الذي نعرفه في اقتصاد مختلط، وأن البحث عن الدور المناسب للدولة لا يعني بالضرورة البحث عن ضرورة اقتصادية تؤديها الدولة إنما الهدف هو التعرف أدوار الدول المتعلقة باختيار وتوجيه السياسات الماكرو اقتصادية، ويجب التأكد في الأدوار الرقابية والتوزيعية.

- من الدروس كذلك أن الإصلاح يترتب عليه ضعف في النتائج مقارنة بحجم التكاليف التي يتكبدها الاقتصاد، وأن النتائج المحققة والتي تعرف بأنها إيجابية سرعان ما يتحول إلى نتائج عكسية في حالات كثيرة، ويرجع كذلك إلى جمود الهياكل الاقتصادية وضعفها وبالتالي لا تستطيع الاستجابة للتغيرات التي تحدث على قوى الطلب العالمي، بالإضافة إلي تجاهل هده البرامج لدور العوامل الخارجية والتركيز علي العوامل الداخلية، ثم عدم اعتراف المؤسسات الدولية بطبيعة الاختلالات الدولية في الاقتصاديات المطبقة للإصلاح و التي تتطلب وقتا أطول و موارد مالية كبيرة زيادة على اتساع الآثار السلبية لبرامج الإصلاح رغم جهود صندوق النقد الدولي .

- كذلك يتبين من خلال الإصلاح مدى حاجة البلدان المطبقة للإصلاح إلى نظام متكامل للحوافز وخاصة بهدف تعزيز قدرة البلد على التصدير ومن ثم نقل الاقتصاد ومن ثم النمو إلى قطاع التصدير بدلا من إحلال محل الواردات.

- ليست الدراسة من خلال تجربة الإصلاح الاقتصادي الجاري في العالم إلى أي الدولة من الدول تعرضت لظاهرة ما يسمى بالدولة الهشة Soft- State بطريقة يتم بواسطتها عرقلة جهود الإصلاح الاقتصادي حيث نشأت في ظل الإصلاح سلطات شرعية غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي لا تنسجم مع السلطات العليا، وتضخم السلطات غير الرسمية والتي

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



هي مؤسسات وهيئات متشابهة الهداف ومتعارضة الا
الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الضروري للإصلاح.

بالإضافة إلى كل هذه الدروس أظهرت التجربة مع الإصلاح دروس أخرى لا تقل أهمية في نجاح أي برنامج للإصلاح الاقتصادي مثل الاستقرار السياسي، التأييد الشعبي، احتواء المقاومات التي تنمو في وجه الإصلاح.

كما إن للظروف المبدئية دور كبير في النجاح، وان الإصلاح الجدري بشكل من خلال التجربة كان أكثر الحالات نجاحا، كما تبين إن الاختلاف في معدلات النمو يعود إلي اختلاف الظروف المبدئية للإصلاح مثل حالة الهياكل القاعدية، البيئة الأقل تشوها،وان احد الدروس الهامة من هده التجربة إن الإصلاح الذي يحقق الهدف منه هو الذي يحمي البلدان المتكاملة عالميا من الصدمات الخارجية الحتمية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الفصل الرابع

# الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو

دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس

يعالج هذا الجزء الثاني من الجانب التطبيقي الإصلاحات الاقتصادية في بلدان المغرب العربي ، الجزائر والمغرب وتونس ، وأثرها علي نمو هذه الاقتصاديات، من خلال إتباع طريقة قبل وأثناء وبعد الإصلاحات ، وبيان الاجراءات والسياسات والنتائج والانعكاسات علي النمو، ومقارنة الأداء الاقتصادي في البلدان الثلاثة، والقطاعات الواعدة بالنمو والتحديات التي تواجه المنطقة، وهي تسعي للتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، كما تهدف البلدان التي تبنت برامج الإصلاحات الاقتصادية[138] إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل على المدى القصير في إعادة التوازن لميزان المدفوعات بواسطة الضغط على الطلب الداخلي، وعادة ما تلجأ الحكومات إلى إجراءات عاجلة ، تتمثل في تخفيض قيمة العملة ، وتخفيض الإنفاق عن طريق تجميد الأجور والحد من الواردات والاستثمارات، أما على المدى الطويل ، فتهدف إلى تحقيق تطور في العرض الداخلي للسلع والخدمات ، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من ضياع الموارد المتاحة ،ودعم القدرة التنافسية للإنتاج ،عن طريق إجراءات إصلاح في المجالات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ويمكن إجمال أهداف وعناصر سياسات الإصلاحات الاقتصادية ، في تقليص دور الدولة وإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين القطاع العام والخاص، تخفيف الضغط على الموازنة العامة في خلال الاهتمام بالبنية التحتية والمشاريع القاعدية ،و تطوير السوق المالي والمساعدة في حركة رأسمال الشركات بهدف تطوير و تنمية القدرات الإنتاجية للمؤسسات، وخلق الظروف المواتية للاستثمار المحلي ، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ،أما عناصر الإصلاحات فهي تعديل هيكل ملكية وسائل الإنتاج وإصدار القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر للمؤسسات، وإدخال

[138]- يعقوب سليمان( 2005 ) اقتصاديات البلدان النامية والإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة ورقة مقدمة لملتقى الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين الجزائر ص 01 ، ص19

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



تغيرات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي.

وتحرير الأسعار، رفع القيود الجمركية، تحرر التجارة، وهذه الأهداف والعناصر تسعى من خلالها البلدان التي تطبق الإصلاحات لضمان مرونة واتساق عمل آلية السوق ،

أما من حيث المراحل يتضح لنا من خلال التطور التاريخي لسياسات الإصلاحات في البلدان أنها مرت بمرحلتين أساسيتين[139]:

- عملت المرحلة الأولى علي تهيئة الظروف الملائمة لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق ،من خلال رفع القيود الإدارية ،خاصة ما يتعلق منها بالسياسات النقدية والمالية واهتمت هذه السياسات بإلغاء الدعم وتخفيض الضغوط على أسعار الفائدة، الإبقاء على هيكل الأجور الحالي، وهذه الفترة تغطي منتصف السبعينات إلى بداية التسعينات في بعض البلدان منها تونس والمغرب

أما المرحلة الثانية وهي تمتد منذ عقد التسعينات إلى يومنا هذا في شكل متسارع اقرب ما تكون إلى ما يسمى بطريقة العلاج بالصدمة كما حدث في الجزائر.

## الفرع الأول :الأوضاع الاقتصادية للبلدان المغاربية قبل الإصلاحات :

قبل الحديث عن أوضاع البلدان الثلاثة قبل الإصلاحات ،لابد من ذكر بعض النقاط الخاصة بتشابه هذه المجموعة من البلدان والخصائص المميزة للتنمية فيها.

### 1-1 الخصائص المميزة للدول المغاربية :

الاقتصاد في البلدان الثلاثة لا يمثل كيان واحد بل يحتوي علي مجموعة متنوعة من حيث الحجم الاقتصادي والجغرافيا ومستويات الدخل، وتنوع الموارد الطبيعية والبنية الاقتصادية والمؤسساتية، ومع ذلك تكثر أوجه الشبه بين هذه المجموعة، حيث يشكل النفط أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة، ولا يقتصر ذلك علي الدول المنتجة ،ولكنه يشمل الدول

[139] مصطفى محمد العبد الله (1999 ) " التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية" المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر ص 31.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المفتقرة كذلك من تدفق المساعدات الخارجية وتحويلات العمال، كما تجمعها السياسات المعتمدة علي نماذج متشابهة اعتمدتها من الاستقلال ترتكز علي التوجيه الإداري، وسياسات اجتماعية تهدف إلي إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إضافة إلي كونها تنتمي إلي البلدان منخفضة الدخل ، وانطلاقا من هذا التشابه في نماذج التنمية والاعتماد علي الموارد الطبيعية ، وقواعد الإنتاج المشتركة لجهة النمو الاقتصادي والتنمية ، فليس من الغريب تشابه التحديات التي تواجه هذه البلدان المغاربية الثلاثة .

كما لا يمكن اعتبار الاقتصاديات المغاربية متشابهة كليا ولكن تتشابه في مجموعة من الخصائص لابد من ذكرها قبل دراسة الأوضاع قبل وبعد الإصلاحات منها ، اعتبارها أكثر استقطابا بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوربي بحيث يمثل الاتحاد ثلث التجارة المغاربية ، وتعتبر تونس والمغرب أكثر استقطابا من الجزائر بحيث يمثل الاتحاد 78 % من صادرات تونس و72 % من وارداته ، كما يستحوذ علي 60% من مبادلات المغرب ، في حين يمثل 62 % من صادرات الجزائر و58 % من وارداته ، و هذا النوع من الاستقطاب الجغرافي الخارجي لتجارة هذه البلدان رغم أهميته في إطار التوجهات الإقليمية والدولية إلا انه يجعل بلدان المنطقة عرضة للصدمات الخارجية ، كما إن هذه البلدان المغاربية تعاني من فقر تنوعها في التجارة كونها اقتصاديات تبادل، وبالتالي فهي رهنية تطورات التجارة الدولية مما يجعلها مرة أخري معرضة ومكشوفة إزاء الصدمات وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، إذا ما علمنا إن جل واردات هذه البلدان مواد مصنعة، بينما يزيد من صعوبات المبادلات في ظل الظروف الدولية المتسمة بسرعة الاندماج، ومن جهة أخري ونظرا لفقر هذه البلدان ونوع التخصص الذي تعرفه حيث اعتماد الجزائر علي المواد الأولية الطاقة للجزائر، والفوسفات والنسيج للمغرب والزراعة والمواد المصنعة البسيطة بالنسبة لتونس والمغرب وهو مايجعلهما أكثر تنوع من الجزائر.

إن الاعتماد الكبير علي الخارج من طرف هذه البلدان حيث تقترب تونس إلي الاكتفاء في حين المغرب مرتبط بتقلبات المناخ حيث تزيد وارداته نتيجة هذا العامل، أما الجزائر تعتبر من أكثر البلدان المغاربية في مجال الواردات الغذائية ومن اكبر مستوردي القمح في العالم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بالإضافة إلي أوجه التقارب والتشابة فان هذه البلدان تشترك في مجال التحديات المحيطة بالاقتصاد وتعاني من خلل بنبوي، وقد حال هذا الخلل دون التعاون السليم بين الدول، كما أن البلدان تعاني من بطالة كبيرة تفاقمت بفعل اجرءات الإصلاحات الاقتصادية والضغط السكاني وخاصة في المغرب والجزائر، كما تتميز البلدان الثلاثة بوجود قطاع زراعي هام، وبحضور الدولة وان كان بدرجات متفاوتة في التنمية الاقتصادية.

## 1-2 أوضاع البلدان الثلاثة قبل الإصلاحات:

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية في البلدان المغاربية[140] متشابهة قبل الشروع في برامج الإصلاحات الاقتصادية بزعامة المؤسسات الدولية، ولما كانت الاقتصاديات مشتركة في بعض الخصائص ، حيث القطاع الزراعي مهم والدولة حاضرة في الاقتصاد بدرجات متفاوتة، والاقتصاد الخارجي محصور في المبادلات مع الاتحاد الأوربي، أما الفارق الأساسي فيما بينهما يتمثل في كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، في حين يعتمد المغرب وتونس على اقتصاد أكثر تنوعا ، يعتمد المغرب على قطاعات واعدة (السياحة، الزراعة والصناعة وتصدير الفوسفات وتحولات العاملين في الخارج) في الوقت الذي يعتبر فيه الاقتصاد التونسي أحد الاقتصاديات الناشئة في شمال إفريقيا ، حيث يحقق نمو ملاحظ في أكثر من قطاع وهو حسب الاتحاد الأوربي بلد نموذجي، ويعتبر القطاع السياحي في تونس المصدر الرئيسي للعملة الصعبة ، وثاني أكبر قطاع موظف للعمالة ، زيادة على الاعتماد على قطاع النسيج الذي يمثل 40% من صادرات تونس، ومن ثم فهو بحق اقتصادا متنوعا.

وتحقيقا لأهداف الدراسة نعتمد علي طريقة قبل وأثناء وبعد تطبيق الإصلاحات المعروفة مرورا ببرامج وسياسات الإصلاحات ونتائجها وانعكاساتها وأثرها على النمو الاقتصادي الذي هو محور دراستنا ، وأخيرا نتطرق إلى آفاق الاقتصاديات المغاربية في الوقت الراهن واستراتيجيات البنك الدولي في المنطقة.

[140] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: " التقرير الاستراتيجي العربي " 1997، ص*22

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 1-2-1 الأوضاع قبل الإصلاحات حالة المغرب

في حالة المغرب تبين أن السلطات العامة أخذت على عاتقها تحقيق التنمية ، من خلال إرساء القواعد الخاصة بالبناء التحتي كغيرها من البلدان حديثة الاستقلال ، عن طريق تدخل الدولة المكثف لتحقيق متطلبات التنمية من جهة ، وبسب ضعف وهشاشة القطاع الخاص من جهة أخرى والعمل علي بناء اقتصاد عصري في وضعية اقتصادية صعبة ،كما حاولت إرساء مقومات اقتصاد حديث الاستقلال من خلال إحداث مؤسسات الضبط الاقتصادي واعتماد آليات للسياسات الجباية والمالية والنقدية ، والتحكم في التضخم وبناء نسيج من المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

قد اتسمت هذه المرحلة ببروز نموذج للاقتصاد المغربي في إطار توجه لبيرالي مطبوع في نفس الوقت بطابع الاقتصاد المختلط دو النزعة التدخلية والحماية.

ولما كان المغرب بلد غير نفطي ، ويستمد اغلب موارده من أموال التحولات الخاصة بالمهاجرين ، وكذلك من مدا خيل الفوسفات والسياحة وكلها موارد مرتبطة بالخارج والتي تعرف تقلبات كبيرة يصعب علي بلدان مثل المغرب و الجزائر التحكم فيها زيادة علي ما يعرفه القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الرئيسي في المغرب من [141]تقلبات ، وأصبحت من ثم الموارد المتحصل عليها من تصدير هذه المنتجات الفلاحة (الحوامض والبكور) لا تغطي استيراد المنتجات الضرورية الغذائية للمغرب وتستنفذ الكثير من الأموال، زيادة علي العبء الذي تشكله فاتورة الطاقة التي تفوق 80 %.

قد أصبحت وردات المغرب منذ 1979 تتجاوز كثيرا المداخيل التي يوفرها بيع الفوسفات ، المورد الرئيسي للمغرب ، ويعزي ذلك لعدة أسباب لعل أهمها، تقلبات الأسعار

[141] جميل طاهر( 1998 )" برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها علي مستقبل التخطيط في أقطار عربية مدينة " دراسة مقارنة " مجلة الكويت الاقتصادية "العدد الرابع "سنة98 ص "65

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وخاصة أسعار المحروقات، الارتفاع المستمر في قيمة الدولار، انخفاض سعر وحجم الفوسفات المعد للتصدير.

ومن جهة أخرى هناك عوامل أخرى أثرت علي الاقتصاد في المغرب وتتعلق أساسا بنموذج التنمية المطبق مند ربع قرن ، والذي شجع عملية التخصص الدولي المتخلف بحيث جعل من المغرب اقتصادا قائما على الفلاحة (اقتصادا فلاحيا، معدنيا) يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، ولعل اكبر دليل علي ذلك يتجلى في بنية الصادرات المغربية حيث أن ثلثها عبارة عن المنتجات المعدنية والحوامض والكروم والمصبرات ، والثلث الآخر يشمل الحامض الفسفوري والأسمدة ومنتجات النسيج،أما على مستوى الواردات فتشمل المنتجات الغذائية والطاقوية التي تستهلك 50% من الواردات، والنصف الآخر يذهب إلى المنتجات المصنعة والنصف مصنعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بضعف حصيلة مختلف قوانين الاستثمار ،رغم طابعها الليبرالي، زيادة على ضعف مردو دية الاستثمار العمومي، والتبذير متعدد الأشكال الناتج عن طريق التسيير الإداري الذي يقوم في النهاية بوظيفة مضادة للتطور والنمو، كل هذه العوامل أكدت ضعف وهشاشة الاقتصاد المغربي خلال فترة ما قبل الإصلاحات، وعرضت النمو الاقتصادية ومرتكز ته إلى الضعف، ومن ثم بقيت قدرة الاقتصاد على التكييف والإصلاح والتعديل ضعيفة جدا بسبب المشاكل البنيوية والهيكلية.

في هذا السياق المتصل بمرحلة ما قبل الإصلاحات ، تبين لنا أن النمو الاقتصادي قد عرف وتيرة وطابع متقلب برغم إيجابيته وارتفاعه ، وكان غير منتظم مع ميل واضح لمعدل النمو الاقتصادي نحو الانخفاض والجدول التالي يوضح ذلك:

| 1977-1973 | 1980-1978 | 1983- 1981 |
|---|---|---|
| %6,8 | %04 | %2,5 |

ويمكن تفسير ميل معدل النمو الاقتصادي للانخفاض المستمر على مدار عقد كامل حسب ما اتضح من خلال هذه الدراسة،في النشاطات الفلاحية والنشاطات الموجهة إلى التصدير ومكانتها في النمو الاقتصادي والذي يقع تحت تأثير عوامل رئيسية متعلقة بظروف القطاع الفلاحي، الظروف المناخية المتقلبة، وكذا الطلب الداخلي الكبير، وانطلاقا من كل هذا

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



فإن الإنعاش الاقتصادي في المغرب لم يحدث و لم يتحقق سبب هذه العوامل وعوامل أخرى منها، الانخفاض المحسوس في القيمة المضافة للفلاحة -6 % ، الأشغال العمومية -10% وهي قطاعات رئيسية ترتبت عنها انعكاسات خطيرة للقطاعات الأخرى في حالة المغرب .

## 1-2-2 الأوضاع قبل الإصلاحات حالة تونس

تعتبر تونس البلد العربي الثاني الذي شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بعد المغرب سنة 1986، وقد تبين لنا أن أهم الأولويات الحكومية منذ الاستقلال[142] وضع الأسس لاقتصاد متين يرتكز على التنمية الاقتصادية المبنية على توفير البنية التحية الأساسية بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ونظرا لما تتطلبه هذه المهمة من موارد مالية، فقد تولت الحكومة في تونس على عاتقها ذلك بالاعتماد على الأولويات التي تميلها التطورات الاقتصادية ، ومن بين الإجراءات والأولويات المتخذة في ذلك الوقت، تأميم المؤسسات الأجنبية العاملة في القطاعات ذات الأولوية، وإنشاء مشاريع كبرى في قطاعات الصناعة الأساسية (الاسمنت، المعادن) ، وقد عهد لمؤسسات عمومية القيام بهذه الأنشطة، وقد تميز الوضع الاقتصادي في الفترات السابقة للإصلاح الهيكلي بما يأتي:

- عدم استقرار خارجي تمثل في تقليص الطلب العالمي.
- عدم استقرار داخلي سببه عدم استقرار الظروف المناخية.
- انخفاض أسعار المنتجات الرئيسية المعدة للتصدير.

في المجال المتصل بالنمو الاقتصادي للاقتصاد التونسي فقد تبين أنه عرف معدلات مرتفعة وسريعة نسبيا، وقد تحقق في ظل تدهور الظروف الاقتصادية الكلية وزيادة في عجز ميزان المدفوعات، وهو ما أدى بالسلطات التونسية إلى إتباع سياسات اقتصادية هدفها تنمية الاقتصاد، وإرساء قواعد ثابتة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وكان خفض الدينار التونسي كأحد أهم ركائز هذه السياسة الاقتصادية في تونس وفي سنة 1962 عرف النمو

[142] شاذلي العيادي ""تحليل تطوري للاقتصاد التونسي" محاضرة بكلية الاقتصاد والتصرف " جامعة سفا قس " تونس 1987، ص04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاقتصادي بعض الركود نتيجة التقاء عوامل غير ملائمة يرجع بعضها إلى عدم استقرار الظروف المناخية، وتعرض بعض الوحدات الصناعية الكبرى لبعض الصعوبات الفنية، وقد تلت هذه المرحلة من النمو الاقتصادي المتسم بالركود مرحلة أخرى عرف فيها النمو الاقتصادي في تونس بعض الانتعاش وهذا خلال الفترة 1983- 1985، وقد تحقق ذلك الانتعاش بسبب:

- النمو الايجابي للقطاع الزراعي بـــ 8.2% سنويا.
- تطور الصناعات المحلية غير الغذائية التي عرفت نمو قدره 7% سنويا.

ولكن سرعان ما اتسم هذا النمو بالفتور والتباطؤ من جديد سنة 1986 سبب تراجع نمو القطاع الزراعي بمعدل نمو (-12,5 %)، وكذلك تباطؤ النمو في الصناعات الغذائية (1,2%)، أما القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات فقد شهد زيادة هامة في المتوسط قدرت بـــ 6,7 % سنويا.

- أما على مستوى التوازنات المالية خلال هذه الفترة فقد عرفت توترات هامة سبب تزايد الطلب الداخلي خلال الفترة الممتدة (1982- 1984) بسبب زيادة المداخيل وتضخم النفقات العامة، زيادة على انخفاض الموارد الخارجية لتونس خلال سنتي 1985، 1986 سبب تراجع أسعار النفط.
- أما بالنسبة للطلب الداخلي فقد ارتفع سوءا من حيث الاستهلاك أو الاستثمار وذلك بسرعة في بداية الأمر نتيجة السياسات التوسعية المتبعة على مستوى المداخيل والنفقات العامة بهدف تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات ، وانطلاقا من ذلك فان الاستهلاك الذي يمثل ¾ من الطلب الداخلي قد انتقل من 1982 إلى 1984 بمعدل 4.5 % بالأسعار الثابتة في مقابل 2.3% للناتج الإجمالي.

كما أن الاستثمار المكون الثاني للطلب الداخلي عرف تطور حيث نما بسرعة في البداية بسب تأثير قروض الجهاز النقدي ونفقات الميزانية، ليصل إلى 5285 مليون دينار تونسي خلال الفترة السابقة وتمثل 32 % من الناتج المحلي الإجمالي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وهذا ما سمح للاقتصاد التونسي من إنجاز العديد من المشاريع الكبرى وإنهاء الكثير من المشاريع الأخرى قبل موعدها[143]، أما الاستثمار فقد عرف هو الآخر ارتفاع خلال 1982 إلى 1986 بـــ8885 مليون دينار موزعة على القطاع العام والخاص حيث الاستثمارات المنتجة بـــ 19%، حجم الاستثمار المنتج ذو التكلفة المرتفعة وصل إلى 41 %،و الاستثمار في البنية الأساسية والسكن سجل ارتفاع وصل إلى 40 %.

كما نلاحظ من هذه الدراسة أن معدل الادخار قد زاد خلال فترة قبل الإصلاحات، إلا انه لم يتمكن من تجاوز معدل الاستثمار ، الأمر الذي يفسر لجوء تونس إلى الاقتراض الخارجي وبالتالي الاقتراب من المؤسسات الدولية.

أما في مجال الطلب الخارجي فقد عرف تطور معاكس لتطور المؤشرات السابقة حيث نمت الصادرات في مجال السلع والخدمات باستثناء الطاقة، على نحو متواضع، و لم يتجاوز 2.3 % سنويا للأسباب عديدة تتعلق بالتأخر المسجل في الصناعات الزراعية والغذائية .بمعدل (-5.9)%، وقطاع السياحة .بمعدل (-3.1)%، وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه التوترات والتطورات على وضع التوازن المالي لتونس ،ومن ثم التأثير على الطلب والعرض بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على التوازن المالي والمتعلقة بتقلبات سوق الصرف وتدهور شروط التبادل الدولي.

وكانت الضغوط على مستوي المالية العامة كبيرة تحت تأثير النمو السريع للنفقات العمومية وانحسار الموارد الذاتية ، بحيث لم تنمو موارد الميزانية سوى .بمعدل 3.7% خلال الفترة 1982_1986 ،على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها تونس سواء منها الجنائية أو لغير جنائية ، ولذلك كان من الضروري اللجوء إلى الاقتراض الخارجي المتزايد لتغطية عجز الميزانية، وبسبب عجز الميزان التجاري الكبير خلال نفس الفترة كان ميزان المدفوعات يشكو من عجز مستمر وصل إلى 12 % من الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها ، بسبب زيادة حجم الاستثمار في البنية الأساسية والصناعة وما يتطلبه ذلك من أموال،و تواصل العجز التجاري.

[143] أنظر : المنصف عباس (1999 ) "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة" المركز الوطني للدراسات والبحوث الخاصة بالتخطيط الجزائر 1999، ص 331.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الجدول(1)التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس[144]:

| المتغيرات الاقتصادية | 1972-1976 | 1981-1991 | 1972-1986 |
|---|---|---|---|
| إجمالي الناتج القومي | 1908 | 4198 | 7276 |
| الدين الخارجي | 611 | 1593 | 3530 |
| خدمة الدين | 280 | 781 | 2250.5 |
| معدل الدين | 32 | 38 | 48.5 |
| معدل الاستثمار | 24.6 | 30.2 | 28.1 |
| معدل الادخار | 22.4 | 23.3 | 19.7 |
| معدل الاستهلاك | 15.9 | 15.6 | 15.1 |

عبد الفتاح العموص مرجع سابق ص 31

أخيرا وانطلاقا من سياق هذه التطورات الخاصة بالوضع الاقتصادي قبل الإصلاحات في حالة تونس وبالرغم من المشاكل الظرفية التي عرفها الاقتصاد على عدة مستويات ، والتي كشفت عن صعوبات هيكلية كان لها اثر سلبي على الوضعية الاقتصادية والتي وصلت إلى أقصاها سنة

[144]المصدر :عبد الفتاح العموص (1997 ) " النماذج التاليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي " مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد09 1997 ص31

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



1986 ، التي ساعد على ظهورها الوضع الاقتصادي العالمي، انخفاض أسعار البترول، تراجع حجم المبادلات، زيادة على المشاكل الداخلية (نقص الادخار والسياسة لغير رشيدة على مستوى التجارة الخارجية والصعوبات على المستوى الدولي الناتجة عن السياسات الحماية المتبعة من طرف البلدان الأوربية ، والتي أثرت بشدة على الاقتصاد التونسي الذي يعتبر المورد الأول والمصدر الأول من هذه البلدان ، وقد أدت كل هذه التطورات إلى إضعاف الاقتصاد في تونس.

انطلاقا من دراسة الاقتصاد التونسي قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية يمكن القول أن نمو الاقتصاد خلال هذه الفترة قد اتسم بحالات من الانتعاش والفتور، فبعد مرحلة النمو بمعدلات مرتفعة وسريعة في بداية الآمر ثم عرف النمو الاقتصادي بعض الركود خلال سنة 1982، وبعد ذلك عرف النمو مرحلة من الفتور والتباطىء سنة 1986بمعدل سنوي قدر 2,4 % خلال الفترة 1982 إلي 1986، وإمام هذه المعوقات والمصاعب الهيكلية[145] لجأت السلطات التونسية إلي إتباع سياسات الإصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات الدولية بهدف تجنب الأزمة علي المدى القصير وكسب رهان التوازن.

## 1-2-3 دراسة الوضع الاقتصادي قبل الإصلاحات_حالة الجزائر:

من خلال دراسة السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات يتبين أن الاقتصاد مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات ، سواء تعلق الأمر بمستوي التفكير التنموي ومستوي السياسة الاقتصادية والإجراءات المتخذة ، كما يتبن لنا الدور الذي لعبته الدولة في تحقيق التنمية وكذلك نتائج وانعكاسات هذا الدور، تتضح لنا حجم التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة والتي تركت أثار واضحة على بنية الاقتصاد الوطني وانعكست على أداء ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد ميزت هذه الفترة مرحلتين:

مرحلة (1962-1966) والتي اتسمت بالجمود الاقتصادي وغياب النظرية والنموذج الاقتصادي المراد إتباعه ، ويعزي ذلك إلى صعوبة الأوضاع بالنسبة لبلد حديث الاستقلال

[145] طاهر كنعان (1996): "الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية " صندوق النقد العربي أبو ضبي 1996ص 63.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والحركة المعقدة التي ميزت القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت ، كما يرجع جزء كبير منها أساسا إلى ضعف المقومات المالية لبلد حديث الاستقلال ، ورغم ذلك فقد استطاعت هذه المرحلة التي يصطلح على تسميتها بمرحلة الانتظار رغم قصرها أن تعطي بعض النتائج الايجابية ولعل أهمها إنها استطاعت التمهيد لعملية التخطيط واتخاذ القرارات.

وتلتها مرحلة أخرى معالمها تبدأ منذ 1966 إلى 1986 حيث ارتسمت معالم نظرية سياسية وتنموية جديدة معتمدة علي فكرة التخطيط والتسيير المركزي [146]،كوسيلة للتدخل في الاقتصاد، وإتباع سياسة النمو المتجه إلى الداخل اعتمادا على الصناعة الثقيلة ،كما اتخذت الدولة من القطاع العام الأداة والوسيلة لتنفيذ وتحقيق هذه السياسة ، لذلك يمكن القول أن الدولة خلال هذه الفترة كانت المنتج والمستثمر الوحيد في الاقتصاد وتلك طبيعة وخصائص أنظمة التخطيط ، وقد ساعد علي تطبيق وتحقيق أهداف المخطط ما توفر من موارد من خلال الارتفاع المتكرر لأسعار البترول خلال هذه الفترة.

في المجال المتصل بالنمو الاقتصادي فان الإستراتيجية كانت ترى في النمو كما لو كان مرتبط بإنشاء قاعدة مادية كثيفة ومتنوعة ومرتبطة بقطاع الصناعة ، التي تمتد أثار تطورها إلى بقية القطاعات ،وقد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة لتحقيق الأهداف على ثلاث أولويات:

- أولوية الاستثمار نتيجة التوسع في الاستهلاك وزيادة الطلب.
- تخصيص جزء من قروض الاستثمار للقطاع الصناعي بدرجة أولى.
- أولوية المواد الوسطية والتجهيز في توزيع الاستثمارات.

ولتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في إطار سياسة المخططات جاءت نسب الاستثمارات كما يأتي:

[146] عبد اللطيف بن اشنهو، تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 إلي 1988 ص 120

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**الجدول02 : معدلات الاستثمار في الجزائر.**

| السنوات | نسب الاستثمار (%) |
|---|---|
| 1969-1967 | 26.4 |
| 1973-1970 | 33.5 |
| 1977-1974 | 46.8 |
| 1984-1980 | 44.6 |
| 1985 | 26.7 |
| 1986 | 24.6 |

**المصدر:** CNES " تقرير الوطني حول التنمية البشرية " الجزائر سنة 1998 " ص84-85.

إن الضعف الملاحظ علي الاستثمار المنتج بدا منذ سنة 1987 ويرجع ذلك إلى ضعف وتيرة النمو السنوي للاستثمار[147] خلال الفترة ، زيادة على اعتماد الجزائر على الاستثمار في القطاع العمومي . وأخيرا وانطلاقا من الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل تطبيق الإصلاحات فقدت تبين لنا ما يلي:

- هدف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال هذه المرحلة هو التصنيع وبأسرع وقت ممكن.
- لعبت الدولة دورا رئيسيا هاما في إحداث التنمية الاقتصادية وعرفت هذه الفترة تحقيق الكثير من التحسن وخاصة على المستوى الاجتماعي حيث انتقلت البطالة من 31% سنة 1966 إلى 18% سنة 1980 وزادت عدد الوظائف المأجورة التي يرجع الفضل فيها إلى القطاع الصناعي.
- تحكم إداري صارم في الأسعار أدى إلى السيطرة على الضغوط التضخمية.
- مسعى الدولة في هذه الفترة كان البحث عن قدر اكبر من الموارد من العملة الصعبة قي قطاع المحروقات توفيرا للموارد الضرورية اللازمة لتمويل الاستثمار الذي يبقى العامل

[147] احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ص 08

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الرئيسي المحرك لنمو الاقتصاد ، وقد ترتب على نسب الاستثمار المرتفعة سجل مرتفع من حيث النمو الاقتصادي تروح معدله السنوي ما بين 6% إلى 7% سنويا في الفترة ما قبل 1986 ، ثم مرحلة ضعف النمو بعد ذلك مقارنة بمعدل نمو السكان.

- أظهرت الدراسة وتيرة تخلف واضحة معبرا عنها بأزمة إنتاج اتجاه حاجات اجتماعية في تطور كمي ونوعي إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بسوء التسيير وترتب عن ضعف التحكم في هذه العوامل تدني وضعف معدل النمو الاقتصادي وتدني النمو في القطاعات الرئيسية التي أصبحت معدلاتها تتفاوت من سنة إلى أخرى.
- ما يمكن استنتاجه أن تحقيق هذه النتائج الايجابية كان بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية هذا العامل الذي يبقي خارج السيطرة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتبقى من ثم عوامل عدم الاستقرار خارجة المنشأ في حالة الجزائر.
- على الرغم من المأخذ التي تؤخذ على نظام التخطيط الذي يميز مرحلة ما قبل الإصلاحات من حيث انه لم يحقق الإنجازات المبرمجة وكذلك نوعية التكنولوجية المعتمدة إلى أن هذه المرحلة أعطت الكثير من النتائج الايجابية:
- قاعدة صناعية عريضة غطت الحاجيات الرئيسية للمجتمع وساهمت في خلق قيمة مضافة لا باس بها وتشغيل نسبة كبيرة من العمال.
- إعطاء أهمية كبيرة للاستثمارات المنتجة قدرت خلال هذه الفترة بـــ 78%.
- معدل التراكم وصل إلى 40%.
- إن تحقيق النتائج الايجابية رغم النقائص المتعلقة بعدم فعالية الخطط الاقتصادية وما يتصل بالنظام الإداري الخاضع لتسلسل الإداري الذي فضل تطور الاقتصاد داخليا وأدى إلى زيادة في التكاليف وتبذير عام للأموال أدى في الأخير إلى عدم استقرار هيكلي داخلي وخارجي وتحول هذا إلى إفساد البنية المالية للمؤسسات وستدانيها، رغم إجراءات التطهير ودعمت هذه السياسة بواسطة تسيير لين للقروض بأسعار فائدة منخفضة زيادة على ما عرف من عدم التماسك بالنسبة للنظام الضريبي ونظام الأسعار الإدارية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أخيرا وانطلاقا من هذا المسح الخاص بتطورات الأوضاع قبل الإصلاحات في الجزائر تبين لنا أنه رغم المآخذ إلى أن المرحلة أعطت نتائج إيجابية وخاصة في مجال النمو الاقتصادي ، حيث عرفت فترة ما قبل 1986 تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السبعينات والثمانينات ، ثم معدلات نمو سلبية في منتصف الثمانينات.

إن الأطروحات التي كانت سائدة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كانت مطبوعة بطابع الدولة المسيرة ، وهو ما أدى بعد ذلك إلى ظهور الكثير من الاختلالات الخارجية، وكذا اللجوء المتواصل إلى القروض الخارجية قصيرة الأجل التي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية.

- على العموم فإن الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة كان يتميز بمجموعة من الخصائص –واستمرت بعد ذلك– منها:

1. اقتصاد قائم على الثنائية من الناحية الاقتصادية بحيث يتعايش نظامين اقتصاديين أحدهما متطور والآخر متخلف وتقليدي بحيث توجد مناطق اقتصادية نامية في السواحل تشكل جيوبا حقيقية لا تتناسب على الإطلاق مع باقي المناطق المختلفة الأخرى على المستوى الوطني.
2. اقتصاد شديد التبعية إلى الخارج وتظهر هذه التبعية من أشكال مختلفة تجارية ومالية والتبعية شبه الكاملة لفرنسا وهو ما ترتب عليه وجود اقتصاد مسيطر عليه وتابع.
3. اقتصاد أحادي التصدير (اقتصاد ريعي تشكل فيه إيرادات المحروقات 96% من إجمالي الصادرات) وشديد الحساسية لأسعار المحروقات وما يترتب على ذلك من آثار هامة نتيجة تقلبات الأسعار.

- ورغم هذه النتائج الإيجابية إلى أن الاقتصاد الوطني تعرض لبعض الإفرازات السلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل وتقلبات أسعار المحروقات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الفرع الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المغاربية:

باشرت الدول المغاربية الثلاثة تنفيذ برامج للإصلاحات الاقتصادية وهي برامج تقويمية لاستعادة التوازنات المالية، وزيادة درجة الانفتاح علي الاقتصاد العالمي بزعامة المؤسسات الدولية، وقد اعتمدت هذه البرامج علي نهج تقويمي من خلال تحرير الاقتصاد وإتباع اقتصاد السوق

رغم إرساء أساس هذه الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة وتحقيقها لنتائج ايجابية علي مستوي التوازنات المالية إلي إن النمو الاقتصادي لم يكن كافية ولذلك فان هذه الدراسة تتناول حقيقة الأوضاع في البلدان الثلاثة بالاعتماد علي طريقة تقيم الإصلاحات الاقتصادية بواسطة طريقة قبل وبعد المعروفة[148] كما تتناول كذلك الأوضاع بعد الإصلاحات وانعكاسات برامج الإصلاحات علي الاقتصاد وعلي النمو بصفة خاصة ، كما تتناول هذه الدراسة الإستراتيجية الحالية للمؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي في البلدان المغاربية الثلاثة.

### 2-1- الإصلاحات الاقتصادية في تونس:

إن برنامج الإصلاحات الاقتصادية في تونس تعكس اختيار تونس لحرية المبادرة ، واقتصاد السوق لتنظيم الاقتصاد ، وكان غاية هذه السياسة تحقيق الاندماج التدريجي وهو ما يفسر النتائج المحققة بعد ذلك ، وسمحت هذه السياسة كذلك بتحسين قدرة الاقتصاد والقطاع الخاص علي التكييف ، وانطلاقا من هذه الاختيارات باشرت تونس العديد من الإصلاحات بهدف تحقيق متطلبات التنافسية ، بخصوص المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه من خلال تثمين الموارد البشرية ، وتطوير الهياكل القاعدة ، وإعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية ، وتكييف الجانب القانوني وتحديث الإدارة

طبقت تونس برنامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة مبكرة بعد المغرب، وذلك أمام المعوقات الهيكلية السابقة الذكر، وقد شمل هذا البرنامج جانبين[149].

---

[148] إن هده الطريقة تستعمل في تقيم برامج الإصلاح والمقصود بها إن الدراسة تاخد بعين الاعتبار متوسط التغير في المؤشر المستهدف خلال فترة زمنية معينه وهي طريقة سهلة وموضوعية ، وهناك طرق أخري مثل طريقة مقارنة المحاكاة ، وطريقة مع وبدون ، وكذلك الطريقة الفعلية والمستهدفة

[149] المنصف العباس : مرجع سابق ص 339.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-1-1 إجراءات الإصلاحات في المدى القصير :

كان الهدف هو استعادة التوازنات العامة وخاصة ميزان المدفوعات عن طريق الضغط على الطلب الداخلي وإيقاف تدهور الأوضاع ، وتوفير الظروف الملائمة للإنتاج، وقد اتخذت عدة إجراءات لتحقيق هذه الأهداف المتعلقة بتخفيض قيمة الدينار التونسي بقيمة 10 % سنة 1986، والضغط علي المصارف العمومية لتجميد الأجور و توفير موارد إضافية، وتعديل قانون المالية، وبهدف تعبئة موارد مالية إضافية تم اللجوء إلى اتخاذ عدة تدبير جديدة في إطار قانون المالية الإضافي ، وذلك من خلال رفع بعض الرسوم الجمركية، وخفض نفقات الميزانية، كما تم مراجعة توزيع الموارد الموجهة إلى الصناديق الخاصة، كما تم اتخاذ اجراءات بهدف تمكين الصادرات من استعادة قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، وعلى مستوي التمويل الخارجي وضع برنامج عاجل يهدف إلي تعبئة مصادر جديدة ذات طابع خاص وبشروط ميسرة، وتوج ذلك بإبرام عقد قروض مهمة من طرف صندوق النقد الدولي بـــ 215 مليون دينار والبنك الدولي بـــ 130 مليون دينار، وكذا قرض من ايطاليا بـــ 85 مليون دينار، وقد سمحت هذه القروض للاقتصاد التونسي بجلب سلع عن طريق الاستيراد دون اللجوء إلى تخفيض كبير في الادخار من العملة الصعبة.[150]

## 2-1-2 اجراءات الإصلاحات في المدى الطويل:

هدف هذه الإجراءات التحكم في جميع المعوقات التي تعرقل مسار التنمية من خلال بعث روح المبادرة، و تنشيط وسائل التعديل الذاتي للاقتصاد التونسي.

كل هذه الإجراءات تتمحور حول ضرورة النهوض بالصادرات غير الطاقة والفوسفات بهدف الحصول على موارد خارجية تغطي انخفاض صادرات النفط وتدعيم جهود التنمية، بالإضافة إلى أحداث مناصب عمل جديدة والتحكم في الاستثمار والسيطرة على الاستهلاك ، حتى يتم تناسب ذلك مع القدرات الحقيقية للبلاد، ولتحقيق الأهداف تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات شملت بعض الجوانب:

---

[150] جميل طاهر " مرجع سابق " ص 75 "

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- النظام المالي والنقدي والجنائي.
- نظام التجارة والأسعار.
- سياسة الاستثمار.

تندرج هذه المجالات في إطار برنامج الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تعديل التوازنات العامة ، ومراجعة طرق الدولة في المجال الاقتصادي وتحقيق نجاعة اكبر في القطاع العام ،والأهداف الرئيسية لعملية إعادة الهيكلة هذه وهي إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، من خلال انسحاب الدولة تدريجيا من بعض القطاعات التنافسية وفسح المجال للمبادرة الخاصة، واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإدخال حركية على رأسمال الشركات بهدف تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية، تخفيف أعباء الميزانية الدولة بسب دعمها للمؤسسات الخاسرة.

## 2-1-3 مراحل الإصلاحات الاقتصادية في تونس:

هذه الإجراءات التي تم أقرراها تتمحور حول مرحلتين:

- **المرحلة الأول** تميزت بتحرير الأسعار التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية، وكذا المواد التي تتمتع بحرية التوريد، ومن جهة أخرى تمت إعادة النظر في نظام تحديد الأسعار للسلع التي لا يمكن تحريرها بسب قلة المنافسة فيها، على أن يتم إقرار نظام حرية الأسعار للسلع الصناعية بهدف تشجيع المنافسة وتوزيع أفضل للموارد.

في مجال الاستثمار اتخذت عدة إجراءات تجعل المؤسسة تتحمل مسؤوليتها من خلال حذف الترخيص المسبق من طرف الدولة، وفي هذا السياق فان التجارة الخارجية عرفت عدة إجراءات بهدف تحسين القدرة التنافسية من خلال تخفيض القيود على الواردات، وتم اعتماد برنامج لضمان التحرير الكلي للواردات، وتم بموجب ذلك إلغاء القيود المفروضة على وردات المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة المخصصة لشركات التي تصدر علي الأقل ما قيمته 25 % من رقم أعمالها، وكذا مواد التجهيز المخصصة للمشاريع الجديدة، وأيضا بالنسبة لقطع الغيار الخاصة بالاستعمال الصناعي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إن برنامج الإصلاح[151] هذا يهدف إلي القضاء على المخلفات الجنائية، والتركيز علي نظام جديد للضرائب غير المباشرة ، يسمح بتعويض جملة من الرسوم غير المباشرة برسم موحد يعتمد علي القيمة المضافة، وفي مجال الطلب الداخلي يجب تشجيع الاستثمار حسب إمكانيات البلاد، وتوزيعه بطريقة تعتمد على الاولويات المسطرة، مع تقديم تشجيع وامتيازات للمشاريع ذات الأولوية القسوى التي تستجيب لبعض الشروط المتعلقة بالتصدير والتنمية المحلية والتي تهدف إلي التحكم في التكنولوجيا التي تساعد علي عملية الاندماج.

– **المرحلة الثانية** ومن بين الإجراءات المتحدة بالنسبة للطلب الداخلي منها ما هو متعلق بالاستهلاك العام والخاص، وقد ارتكزت على أربعة محاور سياسة أجور معتدلة تتطور في حدود تحسن الإنتاجية، تخفيض نفقات الميزانية بهدف المحافظة علي قدرة الدولة على الادخار، والحد من الضغوط على ميزان المدفوعات، تعديل الأسعار المدعمة بطريقة تدريجية، بحيث يمكن معها التحكم في الاستهلاك، ومن ثم ضبط سلم حقيقي للأسعار، وأخيرا الاهتمام بالادخار والتحكم الفعلي في القروض بالمحافظة على نسب الفائدة بالأسعار الحقيقية في مستوى ايجابي، وضرورة تأطير القروض من طرف الجهاز المصرفي.

[151] مني قاسم " مرجع سابق " ص204

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 2-1-4 العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاحات في تونس

من خلال ما سبق يمكن القول بان العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في تجربة تونس تجلت فيما يلي:

السياسات المؤثرة علي الميزانية

تجلت من خلال برنامج سنة 1986[152] والقاضي بإلغاء الدعم على بعض المواد الأساسية، وفرض ضرائب جديدة علي السلع الكمالية، وعلى دخول الشركات والأفراد، ومن خلال هذه الإجراءات تم تخفيض العجز من 4.1 % من الناتج المحلي عام 1987 إلي 2,7% من الناتج عام 1992 كما تم اتخاذ إصلاحات أخرى شاملة في أنظمة الضريبة المحلية.

- سياسات مساعدة في الحصول علي النقد الأجنبي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات

تم اتخاذ إجراءات لتخفيض قيمة الدينار التونسي سنة 1986 بنسبة 10% الاعتماد على سياسة تجارية خارجية تمثلت في إجراءات زيادة الصادرات.

السماح للمصدرين بالاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة. وقد جعلت تونس الدينار قابلا للتحويل مند سنة 1993 وخاصة في العمليات الجارية وان يتحدد الدينار بقوى العرض والطلب وتقليل مستوي تشتت التعريفة الجمركية.

- سياسات متعلقة بالخوصصة

حيث باشرت تونس خطة وطنية طموحة منذ سنة 1987 مستندة في ذلك علي برامج الإصلاح الاقتصادي. لعل ابرز مقوماتها بناء اقتصاد منفتح قادر على كسب رهان المنافسة الإقليمية والدولية. والاندماج في المنظومة الأروبية ، وأقرت برنامج لتأهيل المؤسسات سنة 1986 بهدف تحسين جودة المنتج والرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة، وان الدولة كانت تسعي إلى التخلي عن القطاعات التنافسية والتفرغ لدور المنظم، والسهر على سلامة التوازنات الكبرى، وتأمين ظروف المنافسة، وهذا المسعى يندرج في إطار توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، بما يضمن دعم الجودة والنجاعة في القطاعات التنافسية.

[152] عبد الفتاح العموص " مرجع سبق ذكره، " ص 35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



قد جسد نجاح برنامج التخصيص هذا مدى ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد التونسي، حيث تنافست كبرى الشركات الدولية علي الاستثمار في تونس، وقد أقرت الحكومة في تونس مخطط تصحيح لتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تشهد منافسة محلية، وعملت على زيادة أسعار الفائدة علي الودائع الآجلة وأذونات الخزينة، كما تم اعتماد قوانين الخوصصة بهدف رسم إطار عام لهذه العملية، والتوجه إلى القطاع الخاص مند سنة 1989، وتم تخفيض المنشات العامة إلى تخضع لسيطرة الحكومة المباشرة.

## 2-1-5 سياسات وتدابير أخرى لتحرير الاقتصاد التونسي

- عن طريق وضع قوانين موحدة للاستثمار مع معايير أفضل للمتابعة.
- التركيز علي أسعار الفائدة للودائع وتحرير هيكل العائد على راس المال.
- إلغاء موافقة البنك المركزي علي الائتمان المصرفي.
- تكوين محفظة مالية للعملات، ولحساب معاملات النقد الأجنبي.
- هذا من حيث الإجراءات المتحدة، أما من حيث النتائج المحققة وخاصة علي مستوي النمو الاقتصادي والمؤشرات الكلية ، فيمكن القول انه تم التحكم في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في التوازنات الكلية الداخلية[153] والخارجية، وتراجع العجز التجاري ، وأما مؤشر النمو الاقتصادي فسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا حيث بلغ بالأسعار الجارية وهذا خلال الفترة الممتدة بين 1990 و1994 حوالي 11,7% كمتوسط سنوي، بعد أن كان معدل النمو 2,4% خلال الفترة 1962 إلي 1986 ثم 4,77% خلال الفترة 1987 إلى 1988 وسجل معدل النمو الحقيقي خلال 1995 معدل 4%، وقد استمر أداء النمو الاقتصادي هذا حتى بعد فترة الإصلاح الاقتصادي، حيث سجل معدل متوسط خلال الفترة الحالية بـــ 6,2 %، وهذا النمو المحقق حاليا يرجع إلي إنعاش القطاع الزراعي والصيد البحري بمعدل 21,5%، وقد رافق هدا النمو تحكم في النمو السكاني، وقد ساهم

[153] عبد القادر شعبان(1996) "السياسة التصحيحية في تونس" دراسة علمية بكلية الاقتصاد والتصرف جامعة سفاقس تونس 1996، ص 42.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ذلك في تقليص نسبة العاطلين إلي 14,3%، وتحسين الدخل الفردي السنوي بنسبة 3,7% ليتجاوز بذلك 3300 دينار تونسي، ولذلك فان التجربة التونسية تبدو متميزة، فقد حققت استقرار ونمو استمر طوال هذه الفترة، وهو لا يتراجع، والاقتصاد التونسي يسير في اتجاهات عديدة أبرزها إقامة بنية أساسية الاقتصاد الجديد.

لذلك يبدو الاقتصاد التونسي بعد فترة من انتهاء الإصلاح واستعداده للدخول إلى اقتصاد المعرفة، وانتقاله السلس إلي الاقتصاد العالمي نموذج للاقتصاد عصري يستجيب للطموحات الداخلية، ويواكب التفاعل الايجابي مع المتغيرات الدولية.

على العموم فان اثر الإصلاح على النمو الاقتصادي في حالة تونس كان ايجابي، حيث عرف النمو معدلات ايجابية، رغم المناخ السلبي الذي عرفه الانتعاش الاقتصادي الحقيقي على المستوي العالمي، ما يمكن ملاحظته كذلك أن نسبة النمو المسجلة تعتبر هامة علاقة بنسبة النمو السكاني المسجلة التي كانت بمعدل 1,9%، وهو ما يظهر لنا التحسن النسبي الذي عرفه اقتصاد تونس في مستويات المعيشة.

## 2-2 الإصلاحات الاقتصادية حالة المغرب

لقد عرف الاقتصاد في المغرب أزمة اقتصادية في نهاية السبعينات، بلغت ذروتها في بداية الثمانيات ، شرع علي إثرها المغرب في التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية ، بهدف إعادة جدولة ديونه بعد أن أصبح غير قادر على تسديد ها بسب الظروف الاقتصادية والمالية التي عرفها، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحاجة ماسة إلي إعادة هيكلة الاقتصاد، إصلاح المنشات العامة والمقاولات الرافدين الأساسيين لمواجهة ضرورات الترشيد وكبح الاختلالات داخل منظومة المؤسسات العامة، بهدف مسايرة تطور القطاع الخاص المغربي، الذي أصبح يتوفر علي إمكانيات مالية وبشرية تمكنه من المساهمة بطريقة أفضل في الاستثمار في القطاعات المنتجة.

قبل الحديث علي تجربة الإصلاح في المغرب لابد من إلقاء نظرة على الاقتصاد المغربي قبل الشروع في تجربة الإصلاح ونتائجها وأثرها علي النمو.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مع نهاية عقد السبعينات عرف الاقتصاد المغربي أزمة اقتصادية ، شرع على أثرها في اللجوء إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، وتجسد ذلك في بداية الثمانينات من خلال إعادة الجدولة بسب عدم قدرة الاقتصاد علي الالتزام بالوفاء بالدين، زيادة علي استمرار النتائج السلبية التي تحققها بعض الوحدات الاقتصادية الكبرى وكذا النتائج المتواضعة المترتبة عن إصلاح المؤسسات العمومية، وقد ازداد الوضع تفاقما نتيجة ارتفاع أسعار النفط والجفاف الذي عرفته المنطقة، مما أدى إلى زيادة الاختلالات المالية من خلال عجز الميزانية العامة للدولة بسب زيادة حاجتها لتمويل تدخلها في الاقتصاد.

في تشخيص الوضع الاقتصادي هذا ارجع صندوق النقد الدولي أسباب الازمة إلى تدخل الدولة الكبير في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العمومية (نفقات الأجور، المعدات، التجهيزات). وعجز ميزانية الدولة بسب عجز ميزانية الجماعات المحلية.

- دور الدولة في المجال المالي والنقد، التدخل المفرط للدولة في مجال منظومة الأسعار الداخلية وضبط المبادلات.

## 2-2-1 :الإصلاحات الاقتصادية في المغرب :

يختلف الاقتصاد المغربي من حيث الخصائص والمميزات على كل من اقتصاد الجزائر وتونس، وينبغي على الاقتصاد المغربي تحسين أداء قطاعاته الواعدة بتحقيق النمو مثل القطاع السياحي والزراعي والصناعي، وضرورة تعزيز صادراته من الفوسفات، إضافة إلى زيادة تحسين حجم تحويلات عامليه من الخارج والعمل على كسب رهان الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناءا على ما سبق تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المغرب عرف أزمة اقتصادية في نهاية السبعينات وبلغت ذروتها في بداية الثمانينات ، شرع على إثرها في التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، بعد إن أصبح غير قادر على تسديد مستحقاته الخاصة بالديون سبب الظروف الاقتصادية والمالية التي عانى منها.

بعد أن أصبحت لدى الكثير من الدول العربية القناعة بأهمية سياسات الإصلاح الاقتصادية وضرورة الاستثمار فيها. كان المغرب أول بلدان المعرب العربي يشرع في تطبيقها عام 1983 ثم موريتانيا 1985 وتونس 1986 وأخيرا الجزائر 1987.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد المغربي يمثل ما يلي[154]:

- يمثل 0.41% من الناتج الخام للاتحاد الأوربي.
- يمثل 0.147% من الناتج العالمي.
- 10.5% من الناتج لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.
- 1/3 من الاقتصاد الجزائر وأكثر من الاقتصاد التونسي.
- النشاط الاقتصادي في المغرب مرتكز على النشاطات المنجمية وخاصة الفوسفات حيث يمتلك المغرب ثلاث أرباع الاحتياطي العالمي كمخزون، كما يعتبر في مجال التبادل ثاني أكبر مصدر لهذه المادة.
- يعتمد الاقتصاد المغربي على صادرات النسيج، الملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية والمنتجات الكيماوية...
- يعرف الاقتصاد المغربي نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يمثل 1/3 من الاقتصاد الرسمي.
- يعتبر المغرب بلد جاذب للاستثمار الأجنبي.

لقد تجسد التفاوض مع المؤسسات المالية في المغرب في بداية الثمانينات من خلال إعادة الجدولة سبب عدم قدرة الاقتصاد المغربي على الالتزام بالوفاء بديونه، وقد أرجع صندوق النقد الدولي الأزمة الهيكلية التي عرفها المغرب في بداية الثمانينات إلى ارتفاع النفقات العمومية الخاصة بالأجور والمعدات والتجهيزات، عجز الميزانية الكبير في ميزانية الدولة تحملت أعباؤه الكبيرة ميزان الجماعات المحلية، دور الدولة في المجال المالي والنقدي.

بحيث تدخل الدولة المفرط في مجال منظومة الأسعار الداخلية وضبط المبادلات.

إن أول اقتراب للمغرب مع المؤسسات المالية لدولية كان سنة 1980 على إثر برنامج لتحقيق هدف مزدوج ، تمثل في إنعاش لاقتصاد وإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، إلا إن المفاوضات خلال هذه المرحلة لم تؤكد على إنفاق يلزم الطرفين بشكل علني وصريح، الأمر الذي يفسر التردد والتناقض وغياب إجراءات لازمة، ومن ثم النزعة التساهلية التي طبعت السياسة

[154] محمد العلج (1999) "حصيلة وآفاق عملية الخوصصة في المغرب"، بحوث الندوة الفكرية المركز الوطني للدراسات والبحوث الخاصة بالتخطيط بدون 1999 ص 298.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاقتصادية في المغرب، إلا أن هذا البرنامج الأولي لم يؤدي إلى حدوث الإنعاش المرتقب حيث أن النمو الاقتصادي الذي عرفته سنة 1983 لم يتعد 0.6% زيادة على ضعف القطاعات الأخرى بحيث تبين انخفاض محسوس في القيمة المضافة للقطاع الزراعي (- 0.6%)، الأشغال العمومية (-10%) ، ترتب عنها في حالة الاقتصاد المغربي انعكاسات هامة على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

## 2-2 -2 الأزمة وبداية الإصلاحات الحقيقية في المغرب

بسبب الأزمة السائدة شرع المغرب في التفاوض بصفة علنية[155] مع المؤسسات المالية الدولية سبب استمرار النتائج السلبية التي حققتها بعض القطاعات الاقتصادية الكبرى، والنتائج المتواضعة المترتبة عن إصلاح المؤسسات العمومية وقد ازداد الوضع تفاقما نتيجة ارتفاع أسعار البترول والجفاف الذي عرفته المنطقة، وهو ما أدى إلى زيادة الاختلالات المالية من خلال عجز الميزانية العامة سبب زيادة حاجاتها لتمويل تدخلها في الاقتصاد ، على أثر هذه الأوضاع شرع المغرب بصفة علنية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بزعامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. سنة 1983 وكان من أهم معالم هذا البرنامج:

1. خفض عجز الميزانية.
2. زيادة نفقات التشغيل بـــ 1%.
3. زيادة الإيرادات عن طريق الإصلاح الضريبي.

وقد اتخذ المغرب عدة إجراءات لزيادة حصيلة الإيرادات عن طريق النظام الضريبي من خلال تحسيس وسائل تحصيلها، إدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة أرباح الشركات، وكذا إعادة النظر في مبدأ مجانية الخدمات العامة لأصحاب الدخل المرتفع.

### - أهداف البرنامج الإصلاحات :

- تقليص عجز ميزان المدفوعات.
- تخفيض الدرهم المغربي.
- إلغاء الضريبة الخاصة على الواردات.

[155] الحبيب المالكي " مرجع سابق ص 68.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تخفيض التعريفة الجمركية وغير الجمركية تدريجية.

ومنذ سنة 1986 أصبحت هناك حاجة ماسة لإعادة هيكلة المنشآت العامة وتكاملها في إطار سياسة إعادة الهيكلة، وقد شكل إصلاح المقاولات (المؤسسة العمومية، والتفكير في سياسة الخوصصة الرافدين الأساسيين لمواجهة ضرورات الترشيد وتقليص الاختلالات داخل المؤسسات العامة، بهدف مسايرة تطور القطاع الخاص المغربي الذي أصبح يتوفر على إمكانيات مالية وبشرية تمكنه من المساهمة بطريقة أفضل في القطاعات المنتجة[156].

**مرتكزات وإجراءات الإصلاحات الاقتصادية في المغرب:**

انطلق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وارتكز على مجموعة من الإجراءات:

- 1-إقرار مشروع الخوصصة الخاص بالمقاولات (المؤسسات) التي تعمل في مجالات تنافسية. وفي هذا المجال فإن إجراءات إصلاح القطاع العام تسجل ثلاث مراحل رئيسية:

ا-وتتعلق بدراسة وإحصاء أكثر من 60 مؤسسة تملك الدولة أكثر من 66% منها.

ب-وهي تمتد من سنة 1983 إلى سنة 1986 حيث تم تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص مع رفع أسعار الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.

ج-اتخذت خلال هذه المرحلة عدة إجراءات تهدف إلى ترشيد الإدارة وتحسين الأداء المالي وزيادة استقلالية المؤسسات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص في حالات أخرى، كما تم اتخاذ إجراءات وتدابير أخرى في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي متعلق ب:

- تحرر الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي.
- ترشيد معدلات العائد على رأس المالي لدعم عملية تخصص الأموال المتاحة للإقراض.
- تقوية قواعد الإشراف والرقابة.

- تدعيم السياسات التعاقدية بين الدولة والمقاولات العامة.
- تدعيم المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية.

[156] جميل طاهر "برامج الإصلاح الاقتصادي" مرجع سابق ص 87.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ـــ- إعادة النظر في أساليب المراقبة المالية التي تقوم بها الدولة تجاه المؤسسات العمومية ، بحيث تم إدخال ما يسمى بالمراقبة اللاحقة بدلا من المراقبة السابقة، والتركيز على التدبير والمردودية حتى تتمكن المؤسسات المعنية من دخول السوق المالي بهدف تعبئة الموارد.

أما على المستوى العملي فقد اتخذ المغرب عدة إجراءات:

- إعداد برنامج لتصفية مستحقات الإدارة والجماعات العمومية اتجاه المقاولات العمومية ومستحقات هذه الخيرة اتجاه بعضها البعض.
- مراجعة السياسات التعريفية لثمن الخدمات بهدف الاقتراب من السعر الحقيقي بهدف إنعاش القدرة الذاتية على التمويل.

لقد تضح للقائمين على قطاع المؤسسات العمومية في إطار الإصلاح أن التحديات المقبلة ستعود أساسا إلى بعض المشاكل ، مثل تمويل الاستثمارات وهو ما يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي يمكن من تحسين مردودية المنشآت العامة، وتحريرها من كل القيود التي تحول دون تطورها وتنافسها.

وفي هذا الإطار اعتبرت الخوصصة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي على أنها عملية تحويل رأس المال من مؤسسة (مقاولة) عمومية إلى مساهمين خواص ، ولعل أهم مبررات[157] التوجه إلى الخوصصة في إطار هذه البرامج راجع إلى:

- اعتبار لتقليص دور الدولة في الاقتصاد.
- إخضاع المؤسسة العمومية لمعايير اقتصاد السوق.
- بحث المؤسسات عن مصادر تمويل عن طريق سوق رؤوس الأموال.
- وضع حد لإعانات الدولة التي تثقل كاهل الميزانية العامة.
- مساعدة الدولة في تقليص عجز الميزانية من خلال بيع أسهمها.
- إخضاع القطاع الاقتصادي للمنافسة.

[157] نجيب حجوى (2001): "سياسة التخصص في المغرب"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية الوطني 2001- ص207.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- إعادة هيكل رأس المال والأنشطة على المستوى المحلي والدولي من خلال عملية الشراء والاندماج.

وقد كانت السياسة الاقتصادية للمؤسسة في هذه الأثناء تسيير في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول**: انطلاقا من الحفاظ الضبط الاقتصادي والتوازنات الكبرى.
- **الاتجاه الثاني**: تقوم على منظور الإنعاش الاقتصادي من خلال تحفيز الإنتاج وتقليص البطالة.

## 3-2 لإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :

قبل الحديث عن الاقتصاد السياسي للإصلاحات في حالة الجزائر لابد من الإشارة إلي

إن اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة للإصلاح على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت أن البدائل التي كانت مطروحة قبل الإصلاحات كانت مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق[158] وهكذا، فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هو اقتصاد قائم على الاستدانة أدي إلي إختلالات كبيرة وضعف بنيوي وان المشكل ليس طرفيا سرعان ما يتم استدراكه ، لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وادي إلي وقوع الاقتصاد تحت طالة العلة الهولندية ، وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % وشرعت الجزائر علي إثرها في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

وللإشارة فإن العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني خلال المراحل السابقة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التبعية للخارج من حيث الغذاء والدواء.
2. النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي.
3. الاعتماد المطلق على منتوج واحد.

[158] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي " الجزائر 1998 ص 13 ا

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية المنشأ.

## 2-3 -1 الاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر:

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاحات في الجزائر يبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية[159]:

- **مرحلة الإصلاحـــات المحتشمة** حيث عرفت الجزائر أزمة السيولة سنة 1986، وحصلت علي قروضا ثابتة للاستجابة للحاجات الاستيرادية –خطوط القرض – وقد لعبت دورا سلبيا علي اعتبار أنها قروض قصيرة الآجل وشوهت بنية الديون الخارجية ،خاصة وأنها قروض تجارية ويمكن الحصول عليها بسهولة.

وفي سنة 1989 بغرض تجنب قيود إعادة الجدولة ابتدع أول الأمر مصطلح إعادة الهيكلة في الجزائر علي اعتبار أن هذه الوضعية لا تستدعي المرور إلي نادي باريس أو نادي لندن ، وبالتالي تفادي المشروطة، وكان الهدف من إعادة الجدولة:

- القضاء علي العجز التجاري
- تقليص التضخم
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

لكن سرعان ما حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة بفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه ،و مع تحسين أسعار البترول تحسن ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991، ومن جهة أخرى

159 صندوق النقد الدولي " دراسة خاصة (1998) " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلي اقتصاد السوق " واشنطن 1998 ص 09

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا.

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاحات بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.
- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.
- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء.

وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

1. تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.
2. استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.
3. قانون المنافسة والأسعار 1989.
4. شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990.
5. إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.
6. إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاحات لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986-1991.

ثم المرحلة الثانية المتسمة **بالتردد والتراجع في الإصلاحات** خلال هذه الفترة 1992-1993 في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية ،وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي .مما أثر لا على التطورات النقدية. إن التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي، كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

لإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول[160]، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية تجسد في إبرام اتفاقيتين الأولي 1994 خاصة بتحقيق الاستقرار والثانية

[160] Imf »2000 algeria recent economic developments » imf staff country repport n 00/105 wc 2000

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



في 1995 خاصة بالتعديل الهيكلي[161]، وتلك هي الفترة الثالثة المسماة **بمرحلة الإصلاحات المتسارعة** .

برنامج الاستقرار الاقتصادي وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

1. رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
2. احتواء وثير التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.
3. خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا.
4. إعادة توازن ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي ،اتخذت عدة إجراءات ضبط الإنفاق، وتعديل الأسعار، وإنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق، تثبيت كتلة التوظيف العمومي، اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف.

- جدولة مستحقات الديون الخارجية.

وكان من نتائج هذا البرنامج:

- تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 % المتوقعة.
- تحسن احتياطيات الصرف.

رغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

- برنامج التعديل الهيكلي حيث كان التصحيح خلال الفترة 1995 إلى 1998 ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:

[161] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي مرجع سابق ص 13

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3 %.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعانت.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي:

سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق:

- توسع الضريبة على القيم المضافة.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.
- إزالة دعم الأسعار.
- عقلنه نفقة التجهيز.

وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.

إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.

- سياسة متوسطة المدى سعت السلطات إلى توفيرا لوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال لأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردو ديته، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



في أخر هذا العرض يمكن القول أن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية مكن من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية[162] بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق على الشكل التالي:

- عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8%.

تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات.

- تحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 %.
- زيادة احتياطات الصرف.

رغم هذه النتائج الإيجابية إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا وخاصة:

- ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 % سنة 1998.
- تدهور القدرة الشرائية.
- ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال.
- ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد.
- ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش.
- انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي.
- انفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية.
- انفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

في الأخير تبدو في ظل الإصلاحات محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، خاصة القطاع الزراعي والصناعي ، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ويعكس محدودية النمو وانه غير ذاتي، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا أن الاقتصاد لم يستفد من نتائج مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب.

[162] عبد العزيز شرابي " النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية ، حوليات جامعة قسنطينة 1998 العدد 02 ص72

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الفرع الثالث : الإصلاحات وإشكالية النمو في البلدان المغاربية الثلاثة:

لقد بذلت البلدان المغاربية الثلاثة حسب الدراسة جهودا تتسم بالعزم خلال العقود الماضية لإصلاح أنظمتها الاقتصادية حسب ما أوصت به رؤية واشنطن ، وكانت الأهداف الرئيسية للإصلاح بالإضافة إلي ما سبق ،هي نقل الاقتصاد المغار بي من الخطة إلي السوق، والحد من التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، وتحسين قدرة المؤسسات المالية علي تعبئة الادخار وتقوية المنافسة ودعم السلامة المالية لهده البلدان، كما سعت إلي إزالة الاختلالات والتشوهات الكلية والعمل علي تقوية جانب العرض ، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية والسياسة المالية وهي التي تحدد الادخار والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

### 3-1 الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وأثره علي النمو :

#### حالة الجزائر:

مكن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في حالة الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية كما ذكرنا سابقا ، وتمكنت هده الإصلاحات من استرجاع النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.2بالمائة و تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 بالمائة ، وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن اثر هذه الإصلاحات علي النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلي 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3.4% ، ونمو بمعدل(-2.2%)سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1.1%. إن هدا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدي التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع ، الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي علي الخارجي في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهذا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلي تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما إن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلي قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



حتى الآن ، وقد ترتب علي صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات ،حيث وصل النمو إلي (-0.9% ) سنة 1994 ، كما إن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر علي أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة ، وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد علي الواردات ، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلي اضعف ما كان عليه قبل 1979 بمعدل 19% سنة 1990 وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو ذاتي حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير .

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح مند 1995 ، الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي، وتحولت معدلات النمو إلي الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة مند سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسب الظروف المناجية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي ب24 بالمائة وكدا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هدا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1998 بمعدل نمو 3.2 %.

**الجدول 03 : معدلات النمو المسجلة في ظل الإصلاحات (%).**

| 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1991 | 1990 | 1988 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.8% | 1.7% | 3.8% | 3.9% | -0.9% | -2.2% | -0.1% | -2% | 1.3% |

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



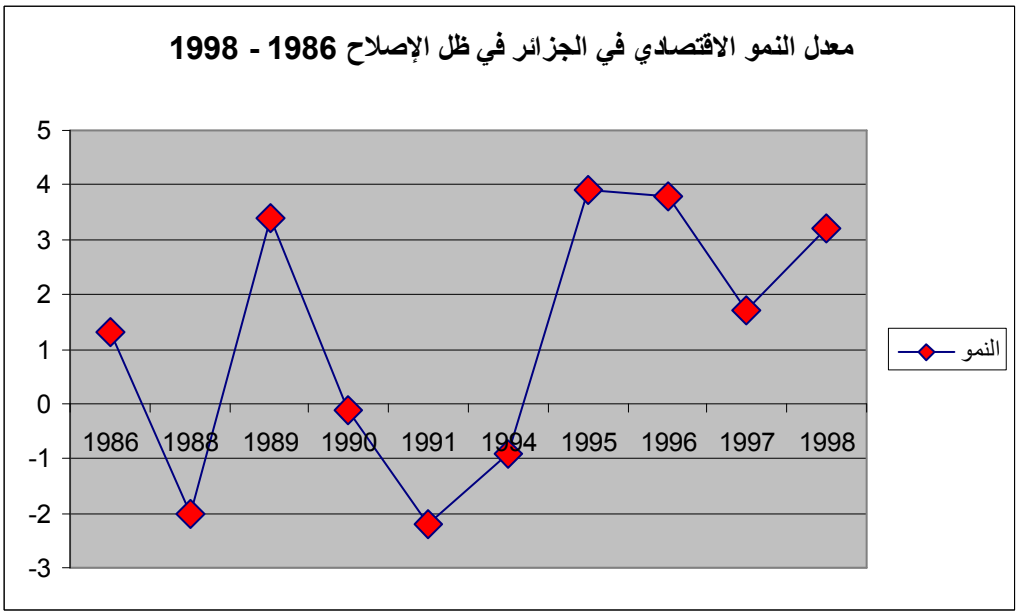


المصدر : تم جمع البيانات من طرف الباحث من مصادر مختلفة( cnes تقارير 1996 –1998)
( محمد لكصاصي التطورات الاقتصادية والنقدية 2003 بنك الجزائر ص 04/03)

رغم هذه النتائج الإيجابية للإصلاح التي عرفتها الجزائر في المجال المالي والنقدي ، إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا، حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمائة سنة 1998وتدهور القدرة الشرائية ،و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال، مما أدي إلي ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد وارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش ، بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية ، وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

في الأخير تبدو حسب الدراسة ، وفي ظل الإصلاح محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة، تظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا أن الاقتصاد لم يستفد من نتائج الإصلاح مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة رهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب ، أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدي الإصلاح إلي النمو في حالة الجزائر ،فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح فقد تمكنت الجزائر بفضل هذه الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو ايجابية ومتواصلة باستثناء

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



سنة1995 ، وقد استدام هذا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة 1998 حيث وصل إلي 3.2 بالمائة أما معدل النمو في الجزائر خلال 1998/1962 فيصل إلي 1.4% ، وان كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء علي المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر[163]، زيادة علي انه هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي.

علي الرغم من كل ماذكرناه إلي إن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا باس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت أثاره واضحة علي إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي، وقد تبين من خلال هده الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر كان ايجابيا بمعدل نمو قدره 1.14 بالمائة خلال هذه الفترة .

## 3-1-1 حدود و مستقبل النموفي حالة الجزائر

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو آفاق الاقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياعها ، وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي ، و تثمين المحروقات و تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة.و إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي، و ضرورة ترقية أشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى.

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها, خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي فترة 1999- 2006 أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات الآتية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني.

[163] فارس بن جرادي وآخرون ، شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية ، صندوق النقد العربي ابوظبي ص 63

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004 .
- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح.
- استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش* الذي يغطي الفترة 2004_2000

يمكن تبيان تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات من خلال الجدول التالي.

**الجدول04: النمو المسجل في الجزائر في فترة ما بعد الإصلاحات.**

| *2009 | *2008 | *2007 | 2006 | 2004 | 2001 | 2000 | 99 | 98 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.8 | 4.0 | 3.4 | 5 | 5.2 | 1.9 | 2.4 | 3.2 | 3.8 |

**المصدر:** الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا الجزء الثاني 05

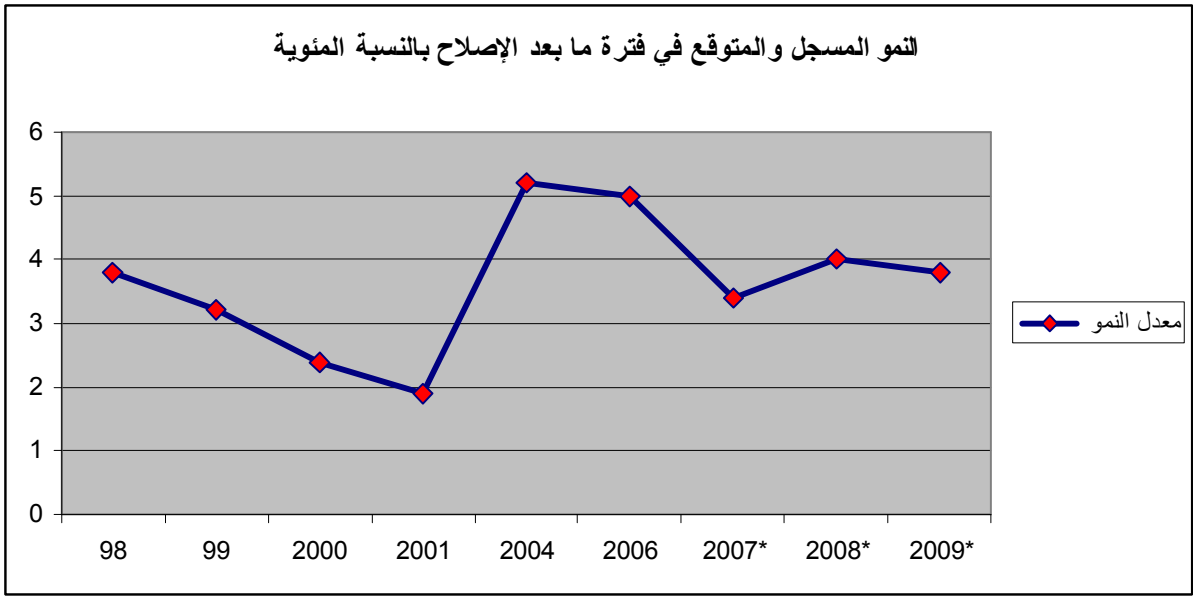


المصدر: الأرقام 2007 إلى 2009 تقرير البنك الدولي 2007.

* إن هدا البرنامج عبارة برنامج حكومي يقدم للاقتصاد بهدف انتعاشة وتنميته وتسريع توسعه ونموه ،وحسب السلطات العامة فان هدا البرنامج جاء كمبرر لترجع التشغيل في المراحل السابقة وخاصة مرحلة الإصلاح ن ويتمثل سياسة الإنعاش في التعديلات التي تقوم بها الدولة في إطار مخطط يتم تفيده خلال فترة محددة كما جرا علية الأمر في مرحلة التخطيط المركزي ، لقد أعادت الجزائر من خلال هدين البرنامجين العمل بصيغة التخطيط مثل الدول المغربية الاخري وتعتبر الدولة هدا المخطط كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد بمبلغ 525 مليار دج هدفه دعم البنية التحية الأساسية التي تسمح بانطلاقة اقتصادية حقيقية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إن هذه النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاحات وخاصة انطلاقا من 1999 تسمح لنا بالقول إن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية منذ 1995 واستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح ودلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هده الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطيات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة(19) ، كما يتضح من هده النتائج علي مستوي النمو القياسي المحقق إن انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1999 .وان الإطار الجديد للاقتصاد الكلي المستقر قد وفر للاقتصاد الجزائري مقاومة اكبر للصدمات الخارجية وسمحت للجزائر تجنب مرحلة الاختلال الخطر للتوزنات الذي عرف منذ1986 .

وان كانت هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلي ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، واضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، وهو الجهود الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هدا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة علي اعتبار انه تابع لقطاع المحروقات وان الضرورة ألان تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهدا الغرض سوءا علي المستوي الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هدا الاهتمام حتى نتمكن من رفع هدا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلي ألان، وسيسمح هدا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

ما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاحات إن ما تحقق وخاصة سنة 2004 جدير بالملاحظة فعكس ما كان منذ 15 سنة حيث النمو في إطار المحروقات والفلاحة إلي إن ما تحقق خلال 2004 من انخفاض في النمو يعود إلي هدين القطاعين ووصل النمو خا رج المحروقات 6.2% ، أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلي 6.8 % خلال نفس السنة .أما النمو المحقق من 2001 إلي 2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي4% ، وتؤكد كل المؤشرات التي تناولتها الدراسة العودة إلي النمو الحقيقي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والقطاع الحقيقي فقد حقق الناتج الإجمالي خلال الفترة 2001 إلي 2003 زيادة في الحجم قدرها 6.8 بالمئة وهي اكبر نسبة مسجلة خلال العشرتين

الأخيرتين. والجدول التالي يوضح معدل النمو في الجزائر خارج المحروقات:

| السنوات | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 01 | 02 | 03 | 04 | 05 | 06 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو خارج المحروقات | -2,5 | -0,4 | 3,7 | 3 | -0,9 | 5,6 | 5,5 | 5,3 | 6 | 6,2 | 5,5 | 4,5 |

المصدر: www.imf.org

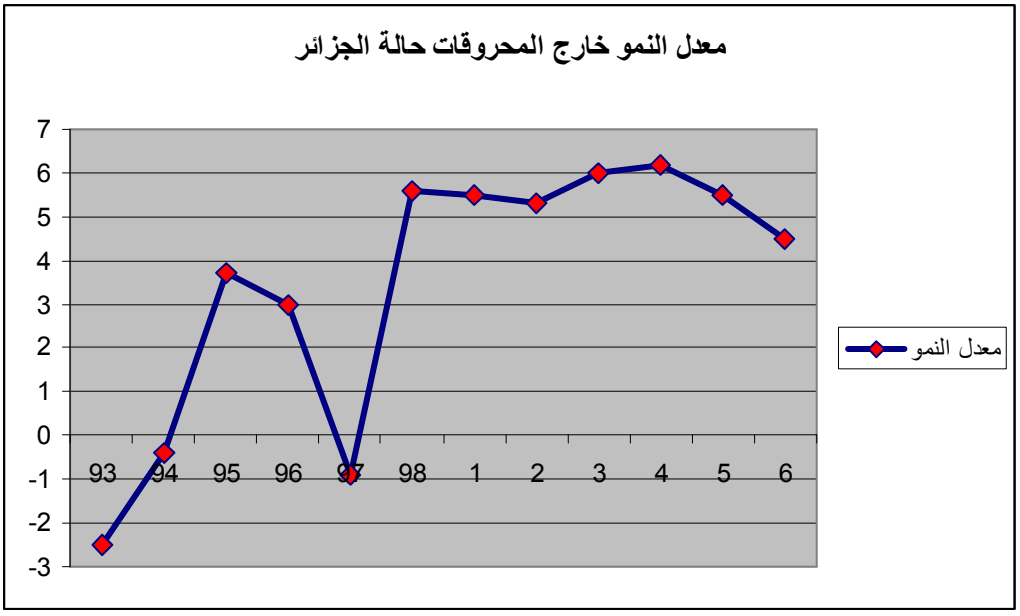


أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهده العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 3-1-2 اجرءات دعم النمو المحقق في ظل الإصلاحات

في إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة ، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد كبقية الدول التي تناولتها الدراسة (تونس والمغرب) ألي صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001 -2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009 .

وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلي الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي ، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي دو طبيعة اقتصادية يعمل علي دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل ،وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية ، ومن ثم فان هده البرنامج يعمل علي تدارك التأخر المسجل علي مدار عشرة سنوات من الأزمة ، والي تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة ، والمساهمة في أعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة علي مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فان الهدف ينصب حول إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

## 3-1-3 استراتيجية التعاون مع البنك الدولي لدعم النمو

أما علي المستوي الخارجي فان الجزائر ترتبط باستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي20) في هدا المجال فتركز حاليا علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

ومند سنة 2003 يعتمد البنك الدولي اعتمد البنك الدولي علي خطة عمل بشان الجزائر[164] بهدف تشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006/2004 بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات للاستفادة من قوة العمل المتزيدة، وتفادى التوترات الاجتماعية

إن هده الاستراتيجية تهدف إلي التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلي أداء أحسن للاقتصاد ، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية ، إن هده الاستراتيجية

[164] البنك الدولي " خطة عمل بشان الجزائر " تاريخ الولوج "www.world bank.org/mena06/02/12

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



للبنك الدولي جاءت للرد علي التحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر ، فهو يعمل علي التعاون والمساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجية محسنة من اجل تقديم الخدمات في مجالات عديدة ( الإمداد بالمياه ، الإسكان ، والخدمات البيئة ، التنمية البشرية ) بهدف الوفاء باحتياجات السكان ، كما يعمل البنك الدولي من خلال هده الاستراتيجية علي إزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص وخاصة ما يتصل بعقبات بيئة الأعمال التجارية ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي ، وتدعيم البنية الأساسية للاقتصاد الجزائري وكلها عوامل ضرورية لنمو الاقتصاد ، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك بتكميل هده المساعدة في مجال تطوير القطاعات السابقة ، وبالتالي تهدف هده الاستراتيجية إلي دعم أداء الاقتصاد ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي[165] .

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية وينبغي أن ستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية.

بعد عرض مسيرة الاقتصاد الجزائري ومعرفة أداءه وخاصة واثر كل دلك علي أداء النمو وديناميكية النمو في ظل الإنعاش بهدف إرساء النمو الدائم يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترة سجلا قويا في تطبيق الإصلاح بتحقيق التوازنات المالية الكلية ويبدو انه قد استعاد النمو الايجابي الواعد، رغم أن الخصائص التي يتميز بها حاليا هي نفسها خصائصه منذ الاستقلال ( التبعية خارج، أحادي التصدير)

وتبدو التحديات الحالية أكثر إلحاحا وأهمية وهي:

- ضرورة إدارة إيرادات المحروقات وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.
- تحسين مناخ وبيئة الأعمال والنشاطات والعمل على تنشيط الاستثمار.
- تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات والنشاطات حسب المواصفات العالمية.

[165] عبد الوهاب كرمان التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر تدخل أمام المجلس الوطني 2000/11/16

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



_تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الإصلاحات.

_ إعادة الاعتبار للعمل المنتج.

ويمكن توضيح تطور معدلات النمو الاقتصادي اعتمادا علي طريقة قبل وبعد الإصلاح بيانيا من خلال البيان التالي :

الشكل 01

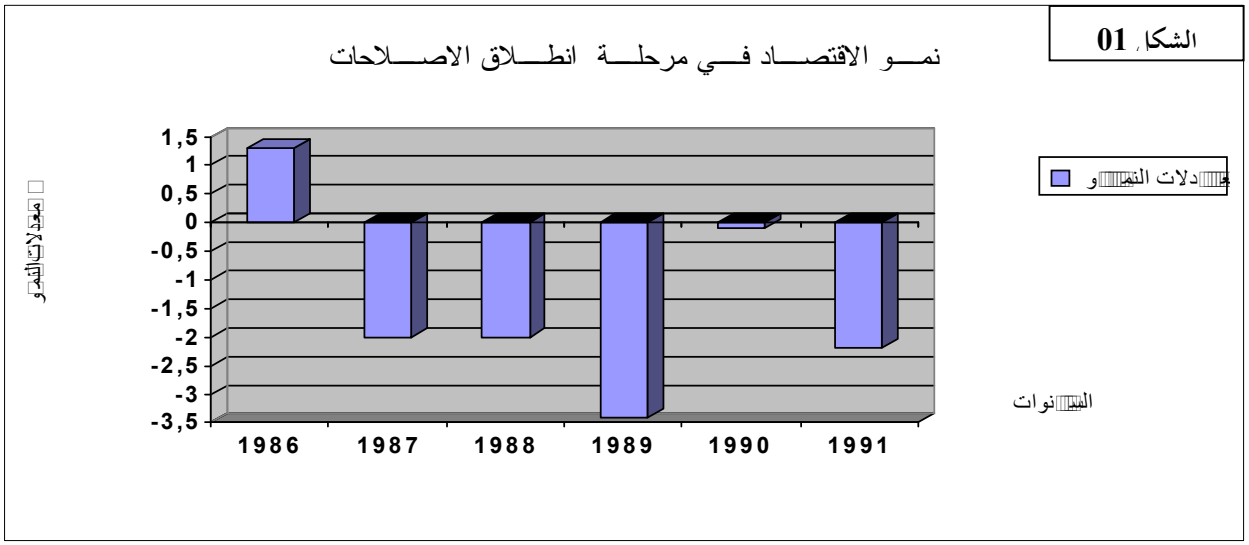


الشكل02

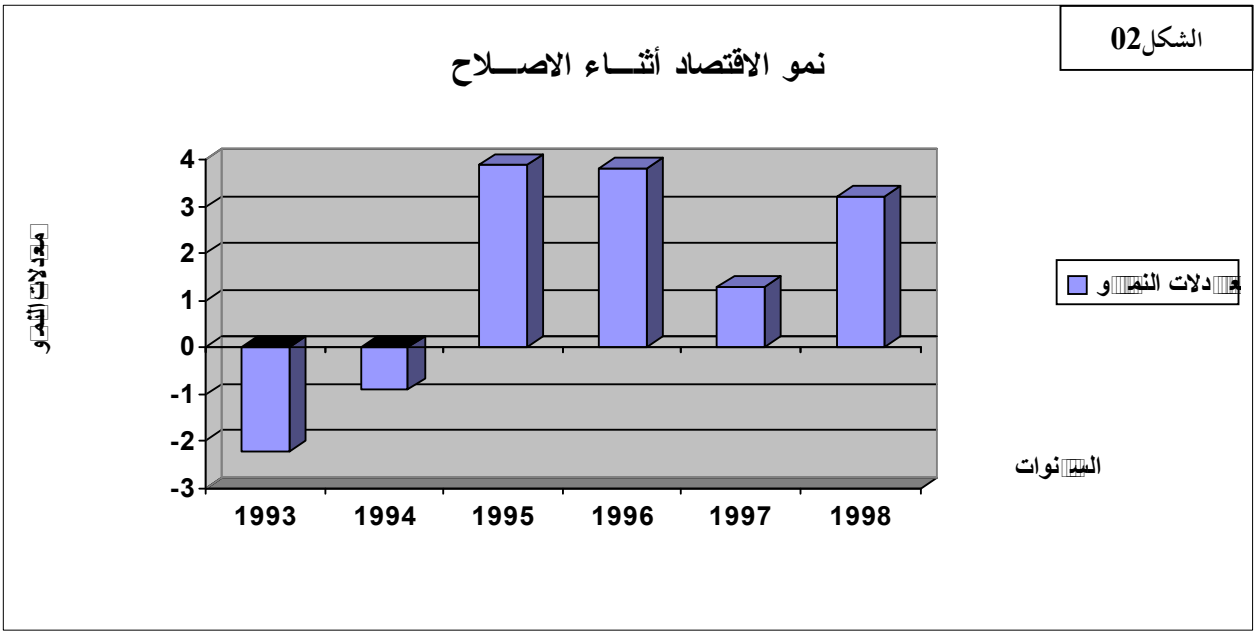

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الشكل03

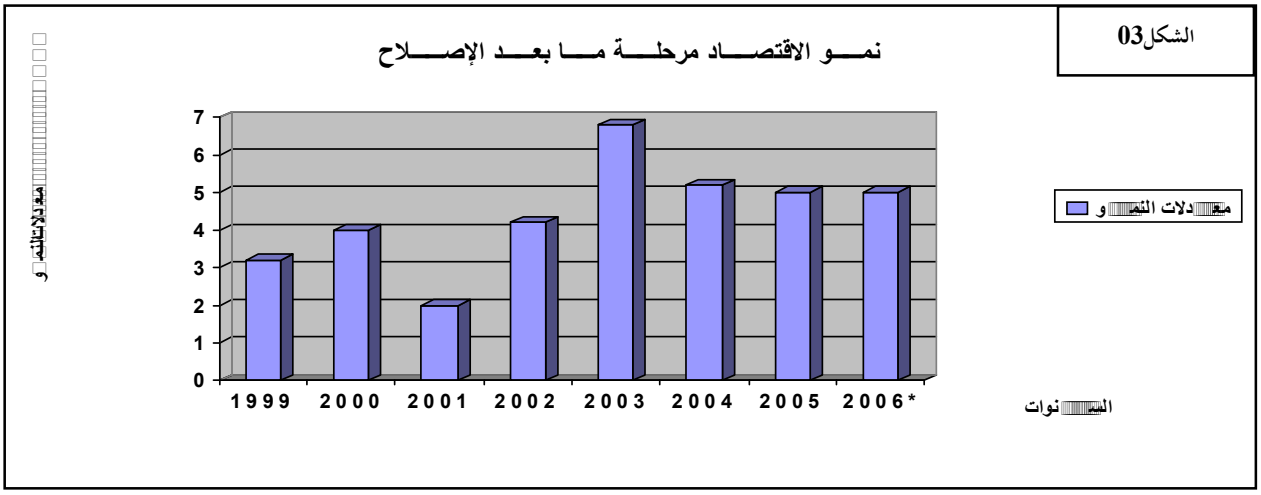


**المصدر**: الأشكال الثلاثة من إعداد الباحث.

وأخيرا يمكن القول بان الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج ايجابية من خلال التطور الذي لاحظناه بشان بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخري مثل التطور المتواصل لاحتياطيات الصرف تراجع حجم الدين وتدني حجم المديونية الخارجية، والتسديد المسبق للديون والأداء الجيد للنمو الاقتصادي.

وان العمل يجب أن يتجه نحو السعي إلي تسريع الإصلاحات الاقتصادية وخاصة من نوع الجيل الثاني الذي يعتبر أكثر حساسية وتعقيد من الجيل الأول والمتعلق بالحكم الراشد والمسالة والشفافية والاستقلالية وكذا العمل علي الاستفادة من ثورة الإعلام والمعلومات والقرية الرقمية وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الحالي بالنفط إلي اقتصاد يعتمد كذلك علي المعلومات والإعلام.

## 3-2 حالة المغرب :

### 3-2-1 سجل النمو الاقتصادي

مند تطبيق المغرب لبرامج الجيل الأول من الإصلاحات سنة 1983 انطلق في السعي إلي

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إلي تحقيق في إطار الاقتصاد الكلي ، وتطهير المالية العمومية وتخلي الدولة التدريجي عن القطاع العام ، وعمل علي تخفيض الحماية التجارية ، وأعاد جدولة الديون ،وقد مكن هدا الاتجاه في حالة المغرب من تحقيق تقدم ملحوظ ومكتسبات مهمة من خلال تحسين مستوي المعيشة بشكل عام .

وقدا عطت الاجرءات المتخذة ثمارها حيث تم تحقيق نمو اقتصادي بلغ في المتوسط 2.25 بالمئة خلال الفترة 1967/ 1998 ، و4.5 بالمئة خلال الفترة 1991/1985، وقد تبين من خلال هده الدراسة إن معدل النمو المحقق في ظل الإصلاح الاقتصادي من نوع الجيل الأول وحتى سنة 1990 بلغ معدل 4 بالمائة ، ولذلك يمكن القول أن نتائج الإصلاح علي الاقتصاد والنمو كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية حيث تم التحكم في التضخم والعجز المالي والعجز الخارجي ، وتلتها فترة عدم استقرار في التسعينات ، وبعد دلك عرف الاقتصاد المغربي نمو اقتصادي قدره 2.04 بالمائة خلال 1999/1995 رغم تراجع النمو سنة 1999 بسب موجة الجفاف الذي عرفه المغرب للعام الثاني علي التوالي وتسببت في خسارة ثلث الإنتاج الزراعي .

وكان البنك الدولي قد رسم صورة قاتمة للاقتصاد المغربي سنة 2000 تشير إلى جملة من الاختلالات تتعلق بتراجع الاستثمارات الخارجية وبط النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وانه يعاني من مجموعة من الاختلالات مند عقد من الزمن وانعكست كل هده الاختلالات في تراجع النمو خلال العشرية ب1.9 بالمائة وهو اضعف معدل نمو خلال الفترة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[166] ، ثم نمو قدره 3.80 بالمائة خلال الفترة 2004/2000 .

رغم توقع الخطة الخماسية خلال الفترة تحقيق معدل 5.2 بالمائة فان الناتج الخام غير الفلاحى الذي يشكل الحصة الأكبر في النمو اى تغيير مقارنة بمنحاه السابق ، حيث بقى محصورا في معدل 3.3 بالمائة وقد تحسن نمو الاقتصاد في المغرب خلال الفترة الأخيرة بفضل تحسن الظروف المناخية .[167]

[166] أنشطة البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " مذكرة بلد المغرب "تاريخ الولوج6/4/06/mena.org/worldbank.www:

[167] المغرب المركز الوطني للظرفية الاقتصادية "تقرير 2001 البنك الدولي " تقرير عن الاقتصاد المغربي سنة 2000

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ما يمكن ملاحظته من خلال هده الدراسة أن نمو الاقتصاد المغربي حافظ علي نفس مناحاه المتصاعد منذ ما يقرب من أربعة عقود ، ويبقي أهم نمو مسجل هو دلك النمو الذي عرفه المغرب خلال الثمانيات بمعدل يقدر 4.7 بالمائة .

ومن جهة أخرى وعلي الرغم من أهمية الاستثمار المكون الرئسى للنمو ، وعلي الرغم من أن الاستثمار سجل نسبة إنجاز 82 بالمائة من الاستثمارات المتوقعة سنة 2004 فان انعكاساته علي النمو في حالة المغرب بقيت محدودة نسبيا .

كما أن القطاع العام المغربي الذي بقى مرتكزا علي تمويل البناء التحى للاقتصاد إلى أن الاستثمار عموما لم تكن له القدرة رغم دلك علي دعم النمو الاقتصادي بشكل فعلى ، كما أن قطاع الصادرات لم يسجل بدوره نتائج مرضية مما انعكس علي قدرة الاقتصاد المغربي علي الاستفادة من الإمكانيات التي يمنحها الانتعاش على المستوي العالمي ، وهو ما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري الذي يشير إلى ضعف تنافسية المنتجات المغربية إمام حدة المنافسة الخارجية مع ارتفاع واردات السلع الاستهلاكية خلال الفترة الأخيرة خوفا من تراجع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الصناعية لصالح السلع المستوردة ذات الربح السريع والوفير ، كل هده العوامل أدت إلى ضعف النمو الاقتصادي المغرب وبالتالي ضعف مقدرته على خلق مناصب العمل المنتجة ، وهو ما يعكس ضعف ومحدودية إجراءات الإصلاح الاقتصادي المتحدة ، رغم أن الدراسة تظهر مشاركة كبيرة لمجمل الأنشطة في ديناميكية النمو مع قيمة مضافة في المجال الزراعي عكس ما هو عليه الأمر في حالة الجزائر .

**الجدول05 : تطور معدلات النمو المسجل و المتوقع في المغرب قبل وبعد الإصلاح (%)**

| 91/98 | 99 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007* | 2008* | 2009* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1,90% | 1% | 0,90% | 6,50% | 4,50% | 5,20% | 4,20% | 1,60% | 8.0 | 2.0 | 5.5 | 4.5 |

المصدر: البنك العالمي،تقارير منتقاة .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



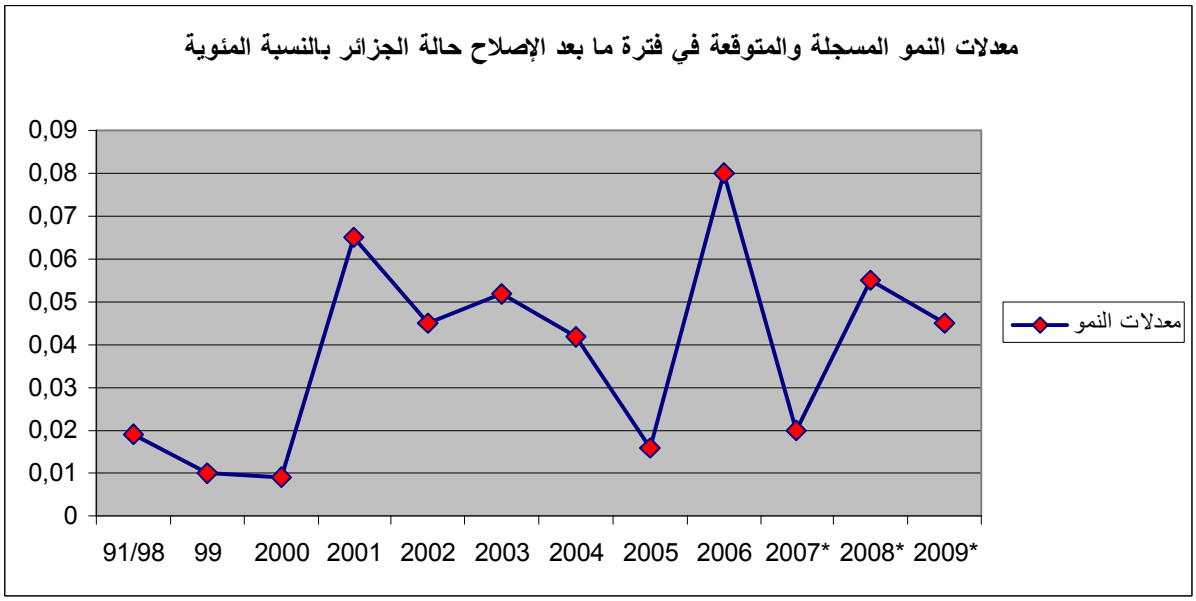


## 3-2-2 إجراءات دعم نمو الاقتصاد:

بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها واقتصار أوجه التحسن علي إطار الاقتصاد الكلي عادت المغرب مثل البلدان الاخري محور الدراسة إلي صيغة العمل بالتخطيط باعتمادها خطة خماسية تغطى الفترة 2004/2000 بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة عقد كامل ، وتعتبر هذه ثامن خطة يعتمدها المغرب مند الاستقلال ، وقد جاءت لدعم نمو الاقتصاد و إقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس القادمة .

وتهدف هذه الخطة إلي تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5 بالمائة لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2.4 بالمائة في المتوسط بدلا من 01 بالمائة خلال العقد الماضي ، إضافة إلى رفع معدل الادخار إلى 27.2 بالمائة مقابل 23.3 بالمائة من الناتج الوطني ومعدل الاستثمار بمعدل 28 بالمائة ، العمل علي رفع الدخل الفردي إلي 1600 دولار بدلا من 1300 دولار وقت إعداد الخطة ، كما تهدف الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتعلق بتوفير 70الف منصب عمل ، وجدب 1.4 مليار دولار في شكل استثمار ، وعلي الرغم من أهمية هده الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم ( 15 مليار دولار ) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو إلي أنها لم تلقى القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد آن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من (6-8) بالمئة حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات والاختلالات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وخاصة على المستوى الاجتماعي ، واعتبر معدل النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة والدي بقى في حدود 1.9 بالمئة لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة ، في الوقت الدى تعرف فيه زيادة السكان نسبة 1.8 بالمئة ، مما يجعل من صافي النمو الاقتصادي المحقق ضعيف ،وقد أكدت دراسة1[168] أخرى انه آدا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية فان دلك سيكون له أثار علي الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2 بالمئة سنة 2009 .

## 3-2-3 إستراتجية البنك الدولي لدعم النمو في حالة المغرب :

وفى هذا الإطار وردا علي استراتجيه النمو المعتمدة من طرف المغرب اقترح البنك العالمي استراتيجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6 بالمئة من خلال مجموعة من الاجرءات تتعلق:

-موصلة الإصلاح الاقتصادي وتسريع وتيرة تحرير التجارة .

-مراجعة سعر الصرف الذي يتسبب ارتفاعه في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل الأسواق الأوربية بعد انخفاض سعر الاورو مقابل الدولار .

-زيادة حجم الصادرات مع تحسين الجودة المحلية من خلال اندماج اكبر في التجارة الدولية.

ومند 2005 فان البنك الدولي يتعاون مع المغرب في إطار استراتيجية تمتد إلى سنة 2009 تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص ، وتتماش هده الاستراتيجية مع تحقيق محاور التنمية في المغرب .

وتعتمد استراتيجية البنك الدولي إلى تحقيق **أربعة أهداف** هي :

- تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر ومناصب العمل ، وفي هدا الإطار يجب التركيز علي استقرار الاقتصاد الكلي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، ومساندة تنمية قطاع الخدمات وخاصة ما يتصل بأنشطة تكنولوجيا المعلومات ، وفي هده

[168] المندوبية السامية للتخطيط دراسة حول الاقتصاد المغربي" المغرب 2005

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاستراتيجية تحتل برامج الإصلاح الواسعة النطاق المرتبطة بالحوافز الزراعية وتغيير بيئة الأعمال نفس الأهمية .

- تعزيز التنمية البشرية
- استخدام مورد المياه بشكل استراتيجي وفعال
- تحسين الإدارة العامة وتحسين استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة ، بهدف ضمان استدامة الاجرءات التنموية السابقة على المدى الطويل ، وتشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسع من القضايا من اللامركزية إلي إدارة الميزانية وإصلاح الخدمة المدنية وتدعيم المجتمع المدني .

وعلي الرغم من كل ما سبق يمكن القول بان الاقتصاد المغربي يبقى بعيدا عن الوصول إلى تحقيق هدف توظيف جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية حيث اتسم النمو الاقتصاد بالفتور منذ 1956 ، وبضعف تطور الدخل الفردي بسب ارتكاز الاقتصاد علي الفلاحة التي تبقى رهن التقلبات المناخية ، أما القطاعات الأخرى فلم تستطيع تحقيق مستوى كاف من النمو ويرجع دلك إلى عدم الاستقرار الماكرو.

.اقتصادي لمدة طويلة رغم الإصلاحات المتخذة ،ونظرا لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارة قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنمو وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة وضرورة تعزيز صادرات الفوسفات وتحسين حجم عامليه في الخارج والرهان علي كسب الاستثمار الاجنبى .

وفى الأخير ولتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار يبقى الاقتصاد في المغرب مطالب بإيجاد الموارد لتغطية عجز الموازنة وموجهة المستجدات خاصة ما تعلق بارتفاع فاتورة النفط التي أثرت كثيرا علي الاقتصاد في المغرب وأحدثت الكثير من الاختلالات في السنوات الأخيرة ، زيادة على تحرير الاقتصاد وما ترتب عنها من تفكيك العائدات الجمركية وهو ما يؤثر سلبيا على الاقتصاد ويدفع إلى ضرورة تعويض هدا العجز عن طريق مصادر تمويل جديدة ، خاصة وان المغرب يملك مؤهلات وفرص كثيرة وهامة في مجال الاستثمار

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وعلي الرغم من مادكرناه فان الاقتصاد في المغرب بقى بعيدا عن الوصول غلى تحقيق جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية ، بحيث لاحظنا أن النمو الاقتصادي اتسم بالفتور مند الاستقلال ألي ألان ، كما اتسم بضعف تطور الدخل الفردي بسب ارتكاز الاقتصاد المغربي على القطاع الفلاحى الدى بقى رهين التقلب في ظروف المناخ ، أما القطاعات الاخري فلم تستطيع تحقيق نمو كاف بسب عدم الاستقرار في الوضعية الماكرو اقتصادية لمدة طويلة رغم الإصلاحات الموضوعة، وظروف القطاع الفلاحى المذكورة وبالوضع المرتبط بالتكنولوجية المعتمد في هذا القطاع ونوعية الأنشطة الزراعية وإشكالية النظام .

## 3-3 الإصلاحات و النمو في حالة تونس:

### 3-3-1 سجل النمو في حالة تونس :

تعتبر تجربة تونس من بين التجارب الناجحة على المستوى العربي والافريقى[169]

كان لسياسة الإصلاح الاقتصادي في تونس نتائج لا باس بها من حيث التحكم في التوزنات المالية ، وأدت إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد ، كما نجحت بفعل الإصلاح من خلق اقتصاد دو توجه خارجي من خلال سياسة التصدير التقى استجابت للمبادرات الحكومية ،إضافة إلى الاستثمار الدى استجاب بدوره كذلك حيث انتقل 122مليون دولار سنة 1991 إلى 374مليون دولار سنة 1992 .

لقد كان لسياسة الإصلاح في تونس والسياسات المرافقة لها اثر واضح على نمو الاقتصاد ونمو التصدير ، وأمكن بواسطة هده الاجرءات المتخذة جعل الصادرات في وضع تنافسي أفضل رغم تضاعف الصادرات وتزايد الواردات .

وفى المجال المتصل بالنمو ومن خلال مسيرة الاقتصاد في تونس تبين من خلال هده الدراسة أن النمو عرف تسجيل معدلات ايجابية خلال الفترة بعد الإصلاح1990/1994 ) وقدر بالأسعار الجارية ( 4.45 ) وهو عبارة عن معدل هام مقارنة بمعدل نمو السكان خلال هده الفترة ، في

[169] تعتبر بعض التقرير تونس من بين الدول التي تحظي بسمعة كبيرة ، وتأتي في مقدمة التي جلبت اهتمام كبير وفي تقرير دافوس تحتل تونس المرتبة ا في أفريقيا في مجال القدرة التنافسية ، كما تحتل مكانة كبيرة في تقرير الوكالة الأمريكية لتقيم المخاطر .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الوقت الدى كان معدل نمو الاقتصاد في فترة ما قبل الإصلاح 1986/1962 وفترة 1977 /1988 سجل الاقتصاد التونسي معدل نمو على التوالي 2.4 بالمئة و 4.77 بالمئة ثم عرف الاقتصاد التونسي خلال مسيرته منذ 1998/1962 معدل نمو ايجابي وصل إلى 3.11 بالمئة وهو معدل نمو لا باس به مقارنة بتطورات الأوضاع وانعكاساتها سوءا علي المنطقة العربية أو الدول النامية[170].

ما يمكن ملاحظته خلال الفترة أن النمو الاقتصادي عرف تسجيل معدلات ايجابية رغم المناخ السلبي الدى عرفه الانتعاش على المستوي العالمي ، وقد أمكن تحقيق دلك بواسطة تعميق الإصلاح المرتكز على تحرير الأنشطة الاقتصادية التنافسية ، إن عملية إعادة التوازن الاقتصادي ، ودفع سيرورة النمو اعتبرت من الاجرءات الضرورية في تونس لعلاج الإشكاليات المرتبطة بالبطالة والدين الخارجي ، كل هده الاجرءات انعكست في معدل النمو الاقتصادي الدى سجل 5 بالمئة خلال الفترة بعدل الإصلاح2000/1995 وكان لهدا النمو الايجابي أثار واضحة علي مستوي الفقر في تونس الدى وصل إلى 4.2 بالمئة من عدد السكان سنة 2002 ، رغم إن النمو الاقتصادي قد تراجع نوعا ما خلال هده السنة بسب الظروف الدولية غير المساعدة بالنسبة للاقتصاد تونس من خلال انخفاض عائدات السياحة ، واستمرار موجة الجفاف الأمر الدى أدى إلى استقرار معدل النمو خلال هده السنة عند 1.7 بالمئة .

وعلي الرغم من هده التحديات التي عرفها الاقتصاد والتي كانت استثنائية من حيث النمو إلى إنه عرف كيف يقام هده الضغوط والاكرهات ، واظهر قدرة كبيرة على التكييف والتعديل اتجاه الضغوط والصدمات الخارجية مستأنفا نموه ابتدءا من 2003 إلى الآن محققا نسبة 5.5 بالمئة خلال السنة المذكورة، وصار في نفس اتجاه النمو سنة 2005 بمعدل 5 بالمئة وهدا النمو مدعم بتوسع قطاع الخدمات الأمر الدى يقلل اعتماد الاقتصاد التونسي على الزراعة ، مع العلم أن هدا القطاع المعتمد علي التكنولوجيات الجديدة أخد في النمو بنسبة 09 بالمئة خلال السنوات السبع أي منذ 1999الماضية ، ويمثل الآن أكثر من 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ، وتتوقع المصادر التونسية تحقيق نسبة نمو تصل إلي 5.7 بالمئة خلال 2006 .

[170] "مقدسي ومفتاح الإمام (2003) تحليل تجارب النمو في الدول العربية خلال 1998/60 المعهد العربي للتخطيط الكويت

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## 3-3-2 دعم النمو في حالة تونس :

انطلاقا مما سبق ذكره من حيث نتائج الإصلاح وعلاقتها بالنمو ، والسياسات والخطط التي نفذتها تونس علي غرار كل من الجزائر والمغرب والعودة إلي التخطيط ، وباعتبار العوامل المؤثرة في النمو والمرتبطة بتقلبات المحيط الدولي ، والتطور الديمغرفي ، ووضعي الموارد الطبيعية فان ملامح وأفاق الاقتصاد في السنوات القادمة تبدو مرتبطة بضرورة :

- دعم التحولات الهيكلية باتجاه تنوع قاعدة الاقتصاد عن طريق الاعتماد علي أنشطة معتمدة علي الذكاء خاصة في مجال الخدمات ، ودعم مصادر النمو الكامنة في مختلف قطاعات الاقتصاد .
- تسريع وتيرة نمو الاقتصاد والعمل علي المحافظة علي حصة تونس في الأسواق العالمية التقليدية والجديدة ، والعمل علي تعميق الإصلاح ودعم أسس التسيير والتصرف والشفافية حسب ما يتطلبه الجيل الثاني من الإصلاح الاقتصادي
- تطوير مناخ الأعمال وترسيخ ثقافة الجودة .

كما تعمل تونس في السنوات القادمة وخاصة فترة المخطط الحادي عشر 2007/ 2016 وهو مخطط تقوم بتنفيذه حاليا سنوات ملائمة في تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي ، وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل[171] .

آدا فقد تمكنت السياسات المتخذة في حالة تونس من تحقيق نتائج ايجابية انعكست علي نمو الاقتصاد وخاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدة علي الانفتاح الاقتصادي والمحافظة علي التوزنات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت علي معادلة[172] مفادها السيطرة السياسية المطلقة والنمو

[171] وزارة التجارة والصناعة التقليدية (2006) " تقرير الاستشارة الوطنية حول التصدير " تونس ص 11

[172] عبد الفتاح العموص " مرجع سابق " ص45

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاقتصادي المتواصل يساوى الاستقرار الاقتصادي وقد أعطت هده القناعة نتائجها حتى الآن ، رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية .

إن معالم هدا التحول توضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج ، وبالتالي أسست لتنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمدا علي الإصلاحات الهيكلية الواسعة وعميقة

كما أن اجرءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد علي مجموعة من الخطط التنموية وعلي مراحل كان أخرها المخطط العاشر الذي يغطى الفترة 2006/2000، وقد تمكنت السياسة الاقتصادي في تونس خلال هده الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بالقطاع الفلاحى ، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل ، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار، وهو يسمح لنا بالقول أن معدلات النمو المحققة خلال الخمسة والعشرين الماضية.

**الجدول 06: تطور معدلات النمو في تونس بالنسبة المئوية.**

| 86/62 | 91/87 | 96/92 | 01/97 | 06/02 | 2007* | 2008* | 2009* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2.2 | 4.2 | 4.4 | 5.3 | 4.6 | 6.0 | 6.2 | 6.0 |

**المصدر** : مؤتمر الطاقة العربي الثامن " الورقة القطرية الخاصة بتونس ص07

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



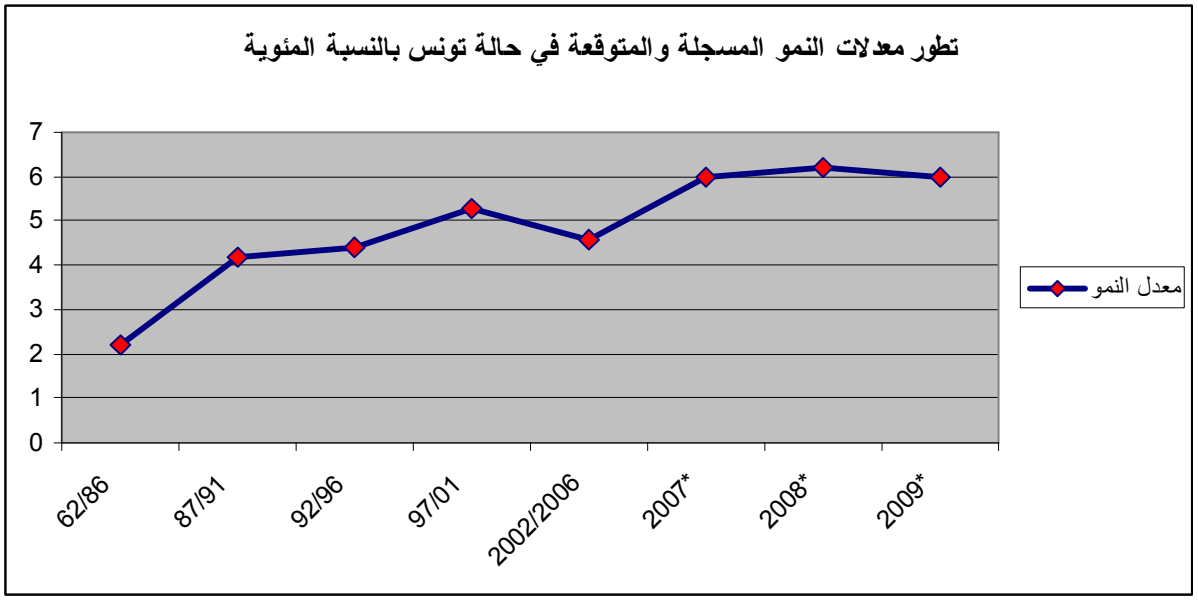


يتضح من خلال الجدول والشكل البياني الاتجاه نحو الارتفاع في معدل نمو الاقتصاد في تونس ، وقد تحققت هذه النتائج في ظل الظروف المتسمة بتكثيف جهود الاستثمار ، وتحسين مناخ الأعمال بفضل الاجراءات المتخذة التي ساهمت تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد ، رغم الظروف لغير مساعدة علي المستوى الدولي (ارتفاع لسعار النفط ، انتهاء العمل بالاتفاق متعدد الألياف) .

## 3-3-3 استراتيجية البنك الدولي لدعم النمو الاقتصادي في تونس :

يقدم البنك الدولي المساعدة للحكومة التونسية لتنفيذ استراتيجية[173] لتحقيق النمو ورفع التحديات التي يعرفها الاقتصاد التونسي من خلال سلسلة من الأنشطة مثل نقل المعرفة والخدمات الافتراضية ، ويتسق دلك مع استراتيجية قطرية خاصة بتونس وتؤكد علي القدرة التنافسية على المستوى الدولي وتعكس الأهداف الرئيسية التي اعتمدتها الحكومة ، وهي قدرة الصادرات علي المنافسة من اجل تشجيع النمو الاقتصادي وتمتد هده الاستراتيجية إلى غاية 2008 وتقوم استراتيجية التعاون هده على دعم تونس والإعداد لموجهة التحديات الناشئة وتركز علي ثلاث أهداف رئيسية

[173] "البنك الدولي " مذكرة بلد المغرب تاريخ الولوج 2006/07/10 www.worldbank.org/mena

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



—دعم التنمية على المدى الطويل ودلك من خلال تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد الطبيعية ، ونظرا لأهمية البنية التحتية في تونس فان الاستراتيجية تركز علي أهمية الاستثمار فدى التعليم والصحة وموارد المياه والتنمية الريفية .

–دعم الإصلاحات الاقتصادية والهدف من دلك هو تدعيم وتعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة ، ودعم قدرته على التوظيف ، وتقليص التكاليف الانتقالية لعملية التحول ، وتركز الاستراتيجية على أهمية الإصلاح المالي ، وتطوير مناخ الأعمال وتدعيم أداء القطاع الخاص ، ويحتل دمج الاقتصاد التونسي في المحيط العالمي في صلب هده الاستراتيجية .

– دعم المؤسسات المحلية والعمل على تعبئة تمويل خارجي من مصادر عامة وخاصة في مجال تنمية الصادرات والاتصالات والمعلومات والتعليم عن بعد ، وتحسين الخدمات الاجتماعية للاقتصاد التونسي من منظور الحاكمية الجيدة .1[174]

ورغم ما تتحقق من مكاسب فان تونس تتطلع إلي ترسيخ مقومات اقتصاد صاعد واللحاق بمصاف الدول المتقدمة من خلال التركيز علي جملة من العناصر منها :

- إرساء قواعد مجتمع المعرفة باعتباره توجها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية
- تحسين مستوي الدخل للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة مع تعزيز دور الطبقة المتوسطة والقضاء علي الإقصاء والتهميش .
- الاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع المبادرة الخاصة ، وتحسين كفاءة الأعوان الاقتصاديين .
- إعداد الاقتصاد التونسي لتحديات العولمة وتشجيع الانخراط في الاقتصاد للاما دي

وفي الأخير يمكن القول أن نتائج التي حققها الاقتصاد التونسي تبدو مرضية علي المدى القصير خاصة بعد انتعاش الاقتصاد في فترة ما بعد الإصلاح ولكن التحدي في المدى الطويل يبقي مرهون

[174] " البنك الدولي (2004) " تونس البنك الدولي يوافق علي قرض بمبلغ 36 مليون دولار لزيادة الصادرات " الموقع تاريخ الولوج : www.worldbank.org 06/02/12

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بمدي تعزيز مسار تحول الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص الذي يبقي احد الاولويات لتحقيق نسبة عالية من النمو .

إن المعطيات المتوفرة لنا من خلال هده الدراسة أعطت القناعة للباحث بالقول انه رغم أوجه القصور في سياسات المؤسسات الدولية والنقد الموجه إليها إلي إن هناك قصص أخري للنجاح تمثل دلك حالة تونس ، ومن جهة أخري اثيتت هده التجربة التعاطي للسلطات العامة مع الملف التنموي بطريقة مكنت هدا البلد الصغير محدود الإمكانيات من تجنب الهزات والصدمات التي عرفتها دول أخري مجاورة ، وتؤكد المعطيات وتبرز عناصر هدا النجاح من حيث تراجع الفقر ، واتساع دائرة الطبقة الوسطي لتتجاوز 80 بالمئة ، وارتفاع نسبة النمو غلي النحو الذي ذكرناه .

## الفرع الرابع : الدراسة المقارنة بين أداء النمو في البلدان الثالثة :

### 4-1 دروس من الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة

انطلاقا مما تم عرضه بخصوص مسيرة الإصلاح وإثرها علي النمو في البلدان المغاربية الثلاثة [175] ، يمكن القول أن هده البلدان وقعت علي مخططات الإصلاح علي التولي المغرب وتونس والجزائر خلال السنوات التالية 1983 ، 1986 ، 1989 وقد تضمت في المراحل الأولي برامج تقويمية تهدف إلي استعادة التوزنات المالية ، وتقليص دور الدولة ، ثم أعقب دلك فتح المجال للمبادرة الخاصة وان كان دلك بدرجات متفاوتة بناءا علي نهج يقوم علي تحرير الاقتصاد وانتهاج اقتصاد السوق ، وعلي الرغم من إرساء الإصلاحات الاقتصادية إلي أن البلدان الثلاثة استمرت في تسجيل مستويات نمو رغم ايجا بيتها لم تستطيع احتواء البطالة وتقليص الفقر وبالتالي تبقي المؤشرات الداخلية في المنطقة تبقي في تبعية للقطاع الأولي والمؤشرات الاجتماعية المتدهورة في المدى المتوسط الأمر الذي يرهن أفاق النمو والجهود المبذولة في سبيله ، الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن النتائج الايجابية المحققة في ظل الإصلاح تخفي وراءها حصيلة اجتماعية مؤلمة تتعلق بالجانب الاجتماعية وتفاوت مستويات الدخل وتأكل الطبقة الوسطي.

[175] مصطفي لنابلي " تحديات وأفاق النمو الاقتصادي طويل الأجل " ورقة مقدمة لمؤتمر مؤسسة الفكر العربي بيروت، 2003 ص 5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بمقارنة أداء النمو أتضح أن البلدان الثلاثة تونس والجزائر والمغرب منذ استقلالها وحتى بداية التسعينات حققت معدلات نمو علي التوالي 3.11 بالمئة و1.14 بالمئة و2.25سنويا وهو ما يظهر تفوق في مجال تحقيق النمو بالنسبة إلي تونس ، وقد حققت هذه الدول معدلات نمو خلال العقود الأربعة الماضية كما يوضحه ذلك لجدول التالي :

**الجدول 07: مقارنة معدلات النمو من 1970 إلى 2004.**

| السنوات / البلدان | 69/65 | /1970 1979 | 84/80 | /1980 1989 | 98/89 | /1990 1999 | 00/91 | 2004/2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تونس** | 1.98 | 7.4 | 2.89 | 7.6 | 4.6 | 4.9 | 4.7 | 4.58 |
| **الجزائر** | 3.01 | 6.9 | 1.10 | 3.0 | 1.7 | 1.5 | 1.7 | 4.30 |
| **المغرب** | 0.95 | 5.7 | 0.35 | 4.4 | 2.8 | 2.7 | 2.2 | 3.80 |

source : la revue " conjoncture " novembre2002 " p15.

علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للألفية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 40.

البنك العالمي تقرير 2007 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



و الأشكال البيانية التالية تبين مقارنة معدلات النمو في حالة البلدان الثلاثة :

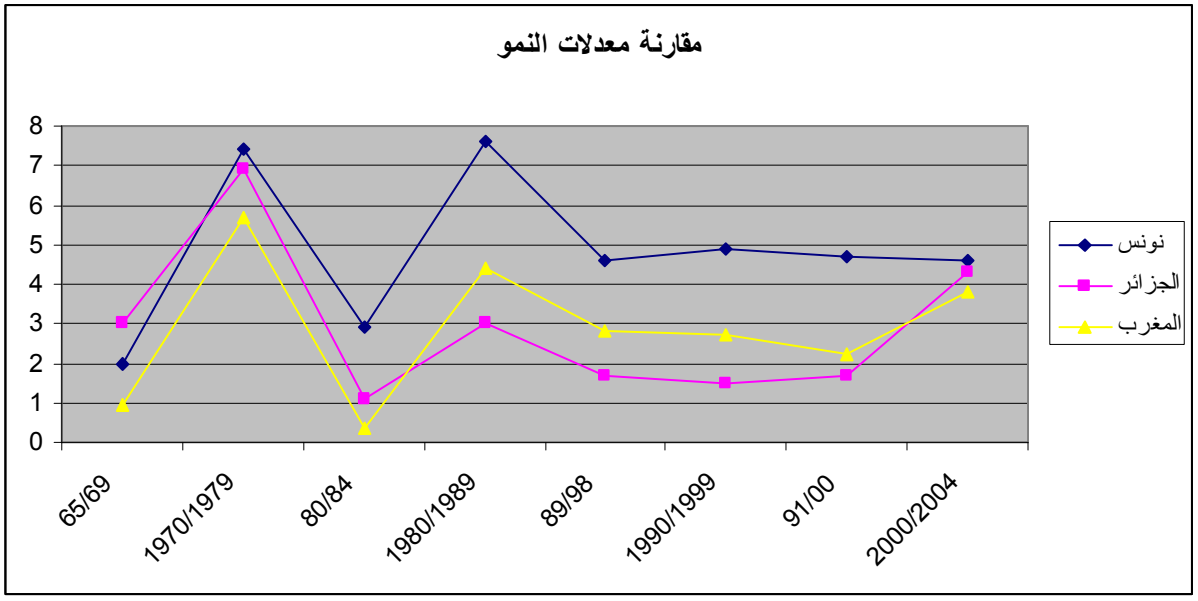


ما يمكن ملاحظته انه علي الرغم من النتائج الايجابية للنمو في المنطقة إلي أن سجل النمو يوضح انخفاض معدلاته من حيث المعدلات المحققة ، وبمقارنة الفترة قبل وبعد الإصلاح ،يتبين رغم أن البلدان الثلاثة استأنفت النمو بداية من 2001 ، كما يتبين تراجع النمو في المنطقة خلال العقود التالية لعقد1970/1979[176] ، والسبب يعود إلي عوامل كثيرة:

**في حالة تونس** إلي موجة الجفاف الذي ميز البلد خلال بعض السنوات خاصة 2002 أدي إلي تسجل ادني معدلات نموها بمعدل 1.7 بالمئة خلال هده السنة وهو اضعف معدل عرفته خلال العقد الأخير.

.....

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**أما في حالة الجزائر** فبعد فترة معدلات النمو الذهبية خلال السبعينات.خلال فترة قبل الإصلاح وحتى منتصف الثمانيات وان كان بدأت في التراجع عبر السنين مقارنة بمعدل نمو السكان ، وضعف في القطاعات الرئيسية ، ثم تلت مرحلة السلبية في معدلات النمو بفعل انخفاض أسعار البترول لارتباط الاقتصاد في الجزائر بالنفط عكس الاقتصاد في تونس والمغرب الدين يعتبران أكثر تنوعا ، وانطلاقا من حالة الجزائر وإذا كان النمو يتحقق بفضل أربعة عناصر ، ويكون اقوي عندما تجتمع منها الاستهلاك والاستثمار والصادرات والإنفاق العمومي ، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن النمو في حالة الجزائر يحركه الإنفاق العمومي الذي يمثل أداة الميزانية ،وبالتالي فان النمو الذاتي المرتكز علي العوامل المذكورة مازال بعيدا في حالة الجزائر رغم معدلات النمو الحالية والراحة المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط حاليا .

ولما كان تحليل العلاقات القائمة بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد تكتسي أهمية قصوى من حيث أن كل قطاع يؤثر علي القطاعات الاخري ومن شان ذلك زيادة تسارع نمو الاقتصاد بأكمله، ومن اجل إبراز ذلك نعتمد علي الجدول الآتي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



جدول08) يبين مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي (%): حالة الجزائر، المغرب وتونس (1996 – 2007)

| الدول | السنوات / القطاعات | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | الزراعة | 11.8 | 12.0 | 12.0 | 10.6 | 8.1 | 09.8 | 08.0 | 10.2 | 10.3 | 09.0 | 09.4 | 08.01 |
| | الصناعة المحروقات. | 51.2 30 | 51.0 29.6 | 51.0 24.5 | 46.7 29.5 | 56.7 42.0 | 54.7 36.5 | 60.7 35.1 | 56.6 35.5 | 57.4 38.2 | 58.1 44.7 | 58.1 45.6 | 61.0 44.1 |
| | الخدمات | 37.0 | 37.0 | 37.0 | 42.7 | 35.2 | 35.5 | 32.0 | 33.2 | 32.3 | 32.5 | 32.5 | 30.9 |
| المغرب | الزراعة | 19.3 | 14.0 | 16.0 | 13.7 | 11.4 | 13.7 | 14.0 | 13.7 | 15.8 | 14.1 | 13.3 | 15.0 |
| | الصناعة | 31.0 | 33.0 | 30.0 | 30.2 | 30.8 | 30.4 | 30.3 | 29.3 | 29.4 | 29.0 | 31.2 | 38.2 |
| | الخدمات | 49.0 | 53.0 | 54.0 | 56.1 | 57.8 | 58.9 | 55.7 | 55.0 | 54.8 | 55.9 | 55.5 | 46.8 |
| تونس | الزراعة | 14.0 | 11.5 | 12.0 | 14.0 | 13.0 | 14.1 | 12.1 | 12.0 | 13.0 | 13.2 | 12.8 | 11.5 |
| | الصناعة | 28.0 | 30.0 | 28.0 | 32.0 | 33.0 | 33.8 | 33.2 | 32.0 | 31.0 | 31.8 | 31.0 | 30.0 |
| | الخدمات | 58.0 | 58.5 | 60.0 | 54.0 | 54.0 | 52.1 | 54.2 | 56.0 | 54.4 | 55.0 | 56.2 | 58.5 |

المصدر: – الأمم المتحدة مرجع سابق ص 12.

Mohamed abdelbasset et chemingni (2005) productivity performence in developing countries contry cases stidies MOROCCO p21.
WORD BANK report N 19975 NOR King DOM OF morocco P 03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول المساهمة الكبيرة القطاع الصناعة في الناتج في حالة الجزائر ، ويعتمد ذلك علي القدرات الكبيرة بفضل الثروة الطبيعية مقارنة المسامة خارج النفط التي تبدو ضعيفة بسبب ما يعانية القطاع الصناعي من انكماش ، كما يعود السبب إلي توظيف عائدات المحروقات من جهة والقروض الخارجية في القطاع مما انعكس علي قدرة القطاع علي التوظيف مقارنة بالأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية ومساهمته في الناتج في حالة المغرب وتونس .

كما يلاحظ مساهمة قطاع الخدمات بنسبة تفوق نصف الناتج في تونس وما يصل إلي النصف تقريبا ويأخذ ذلك طابعا بنيويا و في حالة المغرب وهي ظاهرة بارزة عكس حالة الجزائر، والملاحظ هو انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر بسبب الظروف المناخية من جهة واستمرار السياسات الرديئة من جهة أخري رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر حاليا ، علي الرغم من أن الاقتصاد في حالة الجزائر عرف عودة النمو مند منتصف إلي ألان[177] ، إلا أن القطاعات الرئيسة عرفت بعض الانكماش ، فالزراعة تساهم ب11 بالمئة في الناتج المحلي، وتوظف 25 بالمئة من السكان النشطون، وتساهم الصناعة ب9 بلمئة، وتوظف 15 بالمئة من السكان الناشطون، في الوقت الذي يؤمن فيه القطاع النفطي 52 بالمئة من دخل الميزانية ، و25 بالمئة من الناتج ، و97 بالمئة من ايردات الصادرات.

أما في حالة تونس فقد تبين استمرار مساهمة القطاع الثالث 'الخدمات' في الناتج الإجمالي بشكل مطرد وقد وصل إلي أقصاه في سنة 1998 ، ويرجع ذلك إلي مكانة هذا القطاع في الإستراتيجية المتبعة في هذا البلد، وتأتي مساهمة القطاع الصناعي بشكل موازي ولو بشكل اقل ، ثم مساهمة القطاع الزراعي وهو مايظهر الطابع البنيوي المعتمد علي تنوع القطاعات ولو بدرجات متفاوتة، وعلي العموم فان هناك بعض الاكراهات تعيق بنية وتطور الناتج في البلدان الثلاثة تتعلق أساسا بالإكراه الخارجي ومحيط الاستثمار .

وانطلاقا من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط علي القطاعات الاقتصادية في حالة الجزائر ، ورغم الوفرة المالية التاتية من ارتفاع أسعار البترول وإثرها علي عودة النمو لا يزال الاقتصاد

[177] Francisco A Gallego and José R Lopez calix Economic G rowth in A lgeria E xplanatiions and F ore costs U sing Cross country Regressions, collogue international , Association Nationale Economisites Algerins Algiers Juin 2005 p05

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الجزائري يعاني من الناحية الهيكلية ويعطينا القناعة بالقول انه إن الطفرة النفطية هي المسؤلة عن عرقلة النمو الاقتصادي طويل الأجل، وحولته إلي وهم، وبالتالي فان اعتماد الجزائر المفرط علي ايردات النفط في تمويل الميزانية يعتبر أمر في غاية الخطورة ويوقع البلد في طائلة ما يسمي بالمرض الهولندي[178] lhe dutch disease عكس ماهو عليه الحال في حالة المغرب وتونس ، ويتجلى دلك في طغيان النفط علي هيكل الصادرات (97 بالمئة ) ، وبالتالي ينتج عن دلك ارتفاع قي قيمة العملة ويرتفع سعر الصرف الاسمي بسبب ارتفاع عوائد العملات الأجنبية وزيادة عرضها نتيجة زيادة صادرات النفط ، ويؤدي زيادة العملات الأجنبية إلي توسيع قاعدة النقد في الاقتصاد الوطني بسب تحويلات العملات الأجنبية إلي عملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع في الأسعار المحلية أكثر .

ومجمل القول أن هذه التطورات أدت إلى نشوء وضع اقتصادي يطلق عليه العلة الهولندية، وهي ظاهرة يخصها الاقتصاديون على الاعتبار حدوث تشوه في بنية النظام الاقتصادي يتمثل في نمو سرطاني ومبالغ فيه في الأنشطة الخدمية، القطاع الثالثي، قطاع التجارة والمال والتداول مقابل ظمور في قطاعات الإنتاج السلعي بصفة محددة في مجال الزراعة والصناعة، هذه هي طبيعة العلة الهولندية، وعند تتبع أداء الاقتصاديات العربية بمفعول صدمة النفط سوف نجد أن ما حدث في هيكلة الكيان الاقتصادي حيث أصبح هناك جزء يمثل القطاع الثالثي قطاع يصعب ضبطه. ويصعب التعامل معه من حيث الإدارة الاقتصادية الكلية مقابل اختفاء قطاعات الإنتاج السلعي، الأمر الذي ترتب عليه الكثير سواء لإمكانية الإدارة الاقتصادية ولعدالة توزيع الناتج والثروة في المجتمع بالنسبة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج، وهي نقطة هامة جدا عند الحديث عن ما يوجب الإصلاح من مشاكل متعلقة بالأمن الغذائي، وتدهور فرص الحصول على العمل.

[178] هي ظاهرة تصيب الاقتصاديات النفطية الريعية مثل الجزائر ، والتي تعتمد علي مورد طبيعي وقد سميت كذلك في مقال نشر بمجلة بريطانية عام 1977 بحكم أنها عرفت وأثبتت تطبيقا في حالة هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال وما ترتب عن دلك من اثأر علي الاقتصاد الهولندي رغم أن الظاهرة قديمة ومتكررة ، فقد عرفتها الكثير من الدول المكسيك وروسيا والسودان ونيجيريا وليبيا والكامرون .. والملاحظ أن اثأر لعنة النفط هده أو ما يسمي بالعضال الهولندي أكثر وضوح في حالة اقتصاد ضعيف ويسيطر عليه النفط

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وكنتيجة **للعلة الهولندية** ضعفت قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل و من تم نشوء مشكلة البطالة وهي شيء ناتج عن صدمة النفط و طريقة الاستجابة لهذه الصدمات بواسطة السياسات المتبعة في تلك الدول.

وبالتالي فقد نتج عن إصابة الاقتصاد الجزائري **بظاهرة المرض الهولندي** دخوله في حلقة أين يتم تراجع في الصادرات التقليدية من صادرات خارج المحروقات ونقص عوائدها بسبب فقدانها القدرة علي المنافسة بسبب ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مما ينعكس في زيادة تكلفة الإنتاج .

وتؤدي كل هده الآثار إلي عزوف المستثمرين علي الاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع غير النفطي بسبب تراجع العائد المنتظر مقوما بالعملة الأجنبية وللارتفاع تكلفة الإنتاج داخل الجزائر ، بما يسمح بخروج العملات الأجنبية من خلال التحويلات للخارج خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية ، وتزايد البطالة بسب تغير هيكل الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد قائم علي الزراعة والصناعة التي كانت إلي وقت قريب تستوعب أعداد كبيرة من العمال خاصة في ظل التخطيط المركزي إلي اقتصاد نفطي خدمي قليل الاستيعاب وليس له قدرة علي خلق مناصب العمل في الوقت الذي يتزايد فيه العاملين الجدد بسرعة كبيرة ، وقد انعكس كل دلك في تدهور الجوانب الاجتماعية وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور وضعف القدرة الشرائية ، وبهذا يتأثر الاقتصاد الجزائري ككل بهده الظاهرة بسب تراجع الصادرات وقلة الاستثمار وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي لا يستطيع تقليص البطالة ولاحتواء الفقر زيادة علي كونه نمو محقق في إطار القطاع العمومي ومستفيد من الطفرات النفطية عكس الحال في حالة المغرب وتونس[179] ، وهو ما يتطلب ضرورة توفير إدارة سليمة لموارد النفط وشفافية في تحركات أموال الميزانية ، واستغلالها بطريقة رشيدة خدمة لأهداف التنمية .

[179] مصطفي مقيد ش ، الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد ملخص مجلة الشهاب www.elchihab.net.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ولذلك يبقي الاقتصاد يتأرجح بين كونه اقتصاد ريعي واقتصاد صاعد الذي يعتبر الركن الرئيسي في بناء اقتصاد سوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا أي بناء اقتصاد سوق خارج ريوع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والريعية

**أما المغرب** فقد سجل اقل المعدلات مقارنة بالجزائر وتونس ، علي الرغم من انه حقق معدلات ايجابية خلال الفترة 1985/1981 تصل إلي 3.4 بالمئة ، ثم كان لظروف التي عرفها المغرب خلال خلال 1980 المتسمة بظروف ملائمة بالنسبة للمناخ وشروط التبادل الدولي مما انعكس علي تسارع النمو ليصل إلي 4.7 بالمئة بين 1986/ 1989 ، ولكن مع بداية التسعينات وبسب الظروف المتعلقة بانخفاض تصدير الفوسفات ، وارتفاع أسعار النفط أدي إلي اختلالات كبيرة كان لها انعكاس علي نمو الاقتصاد التي اتصفت بالسلبية سنة 1993/1992 واستمرت تقريبا حتى نهاية العقد ، ثم ارتفاع النمو خلال العقد الأخير بمعدل سنوي يصل تقريبا إلي 04 بالمئة .

## 4-2 التحديات المقبلة في المنطقة وأجندة إصلاحات الجيل الثاني المطلوبة :

وفي الأخير يمكن القول بان البلدان الثلاثة وهي تواجه تحديات كثيرة مشتركة تتعلق بتحدي العولمة والكيات الكبرى ، بالإضافة إلي تحدي البطالة ، لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصاد المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة من طرف المؤسسات الدولية ، أو بمجرد تغيير في سياساتها بل لابد من تحسين وجودة الحكم علي كل المستويات بما يؤدي إلي تحسين القدرات والحوافز من اجل مؤسسات أكثر فعالية ، ومؤسسات أكثر مساءلة ومشاركة فعالة للمجتمع المدني ولذلك فان هناك حاجة لصياغة سياسة اقتصادية في المنطقة تراعي الاولويات الوطنية والتحديات الدولية دون التراجع عن الإصلاح المدعم للنمو وستترجم كل هده التوجهات في توفي مناخ ملائم للأعمال والاستثمار ، وبالتالي خلق فرص العمل ، وظروف معيشية أفضل بما يضمن نمو اقتصادي دائم وإصلاح ناجح

ولايمكن تحقيق الأهداف المنشودة في الدول الثلاثة وخاصة ما يتصل بالنمو المخفض للبطالة والفقر بمجرد تغيير في السياسات الاقتصادية ، وإنما أسس كل دلك تكمن في تحسين شامل لإدارة الحكم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



علي كل المستويات ويحتوي كل تحول من هده التحولات علي دور وفعالية الحكومة وحكم القانون واستقلالية القضاء وغيرها من بنود الجيل الثاني من الإصلاح والدي لا يعالج علي طريقة خاصة ومنفصلة ، وإنما هو جدول إعمال يكمل ويعزز جهود المنطقة في تطبيق الجيل الأول المتعلق بالإصلاح الهيكلي ، وتحتل عملية تغيير آليات الحكم مكانة محورية في أجندة الإصلاح الحالية بما يضمن معها تحسين القدرات والحوافز وإعطاء دور اكبر للمجتمع المدني في التنمية في الدول الثلاثة ، وعلي الرغم من إن الحكم الراشد لا يضمن سياسات اقتصادية مثالية ، ولكنه يشكل حماية لاغني عنها لتجنب استمرار السياسات الرديئة ، وبالتالي يمكن القول أن آليات الحكم الجيد تعتبر ضمن الخطوات الأولي التي باهتمام كبير في تعزيز السياسات الاقتصادية التي تشكل أدوات لتحسين المناخ والحوافز لنمو اقتصادي فعال .

وفي المنطقة المغاربية وانطلاقا من دراسة الدول الثلاثة نقول أن هناك عدة تحديات تواجه تطبيق معايير الحكم الراشد تتعلق بالحساسية التي يثيرها هدا المفهوم بالنسبة للسلطة السياسية في الدول المختلفة زيادة علي تعقد المؤسسات سياقا واليات وفاعلين وتنسب إدارة الحكم السيئة في عدة نتائج وخيمة في الدول المغاربية [180] نذكر منها سياق اقتصادي ومناخ استثماري سلبين مما يؤدي ضعف الأداء الاقتصادي وبطئ النمو، تردي في جودة السلع والخدمات العمومية بالإضافة إلي إحباط وتوترات اجتماعية ولتفادي دلك لابد من تحسين ظروف تطبيق القانون ،تعزيز هيئات الرقابة والتمثيل وضمان الاستقلالية المالية والمؤسساتية الهيئات التنظيمية مع التأكيد علي كونها عرضة للمساءلة من طرف الموطنين .

كما تبين من خلال دراسة الجيل الثاني من الإصلاح المتعلق بالحكم الراشد انطلاقا من تطبيق مؤشرات كوفمان ( كوفمان وآخرون 2002) أن الجزائر ما تزال بعيدة عن تطبيق هدا المفهوم حيث صنفت الجزائر في دراسة صادرة عن البنك الدولي شملت 175 دولة في أخر الترتيب سواء في

[180] المائدة المستديرة المغاربية ، التشغيل التجارة الخارجية ، النوع الاجتماعي وإدارة الحكم تقويم القدرة علي الازدهار ، الموقع " www.world bank.org /table-rond-maghreb

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مجال فعالية المؤسسات ، وطريقة تسيير الدولة من خلال الاعتماد علي مؤشرات كوفمات الستة المعروفة [181] وهي :

- فعالية الحكومة GOU EFF
- سياسة الاستقرار POL STAB
- المحسوبية VOICE
- تنظيم النوعية RRG
- تطبيق القانون LAW
- مراقبة الرشوة COR

وهده المؤشرات هي التي تحدد الهيكل التحفيزي للأعوان الاقتصاديون ، ومن المحتمل أن يكون لها تأثير علي طبيعة السياسات الاقتصادية ونمو الاقتصاد .

وفي مجال انتشار الرشوة صنفت الجزائر ضمن المربع الأخير من عتبة الدول التي شملها المسح مقارنة بالمغرب وتونس و لم يتحسن ترتيب الجزائر منذ 1990 وهو مايو ضح حجم العمل المطلوب في مجال الحكم الراشد والتنمية المستدامة وإصلاح المؤسسات في حالة الجزائر حيث لاتزال مستويات الرشوة والفساد عالية ، وقد أشار كوفمان إلي تنامي هذه الظاهرة في الجزائر واستفحالها ومدي تأثيرها علي الاقتصاد ككل من خلال المؤشرات السابقة وعلي إدارة الحكم ، حيث بينت المؤشرات السابقة لكوفمان إن مؤشر الرشوة أكثر تأثيرا علي هده المؤشرات ، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية مغاربيا بعد المغرب في هذا المجال خاصة في مجال العقود والصفقات ، وتصل نسبة الرشوة في الصفقات إلي 6 بالمائة من تكلفة المشاريع ، وهو مايضيف أعباء إضافية علي مشاريع الاستثمار في حالة الجزائر والمغرب مقارنة بتونس(تقرير مناخ الإعمال 2006 ) [182]، وهو مايطرح إشكالية نقص

[181] Institutional D evelopment and Income ، Economic Policy ،Peter Nunnenkamp (2003) Kiel Institute For ،Growth How Arab Countries Compare With Other Developing Countries World Economics N0 . 1183 Germany p. 23

[182] انظر ملخص تقرير الأعمال في الدول العربية www.mena. com.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الاستثمار والرخاء الاجتماعي في حالة الجزائر والمغرب بعد أن تبين الارتباط بين نمو الاقتصاد وانتعاش الاستثمار وبين الحكم الراشد ، حيث أن محاربة الرشوة والفساد تزيد من ايردات الحكومة وتساعد علي محاربة الفقر ، في الوقت الذي يدفع فيه أصحاب المداخيل الضعيفة ثمن الرشوة والممارسات الغير قانونية ، وتحتل الجزائر المرتبة 84 عالميا لسنة 2006 حيث تحصلت علي 3.1 من مجموع 10 نقاط مقارنة 3.2 في حالة المغرب و4.6 في حالة تونس [183]، مما يبين انتشار الرشوة في جميع المجالات وعلي اعلي المستويات ، وان اكثر القطاعات فسادا في حالة الجزائر قطاع البناء والإشغال العمومية ، وقطاع النقل والصفقات والتسلح والصحة علي الرغم من التقدم الحاصل خلال الأربعة سنوات الأخيرة والمقدر ب0.5 بالمائة والجدول التالي يبين دلك :

**الجدول 09) ترتيب ومؤشر الفساد في الدول الثلاثة**

**المؤشرات تتراوح من (10نظيف جدا إلي 0 فاسد جدا )**

| الدولة / الترتيب | ترتيب 2003 | مؤشر الفساد2003 | ترتيب 2004 | مؤشر الفساد2004 |
|---|---|---|---|---|
| **تونس** | 39 | 4.9 | 39 | 5 |
| **المغرب** | 70 | 3.3 | 77 | 3.2 |
| **الجزائر** | 88 | 2.6 | 97 | 2.7 |

**المصدر**:تقرير مناخ الأعمال ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007 ،

وهو مايو ضح التخلف بالنسبة إلي حالة الجزائر مقارنة بالبلدين المغرب وتونس وبالتالي حجم العمل المطلوب ، أما ترتيب البلدان حسب نفس المؤشر عربيا فنوضحه من خلال الجدول التالي .

183 تقرير منظمة الشفافية العالمية (2007 ) www.tunisalwasat.com

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**الجدول (10) ترتيب البلدان الثلاثه عربيا.**

| الدولة / الترتيب | ترتيب 2003 | ترتيب 2004 |
|---|---|---|
| **تونس** | 6 | 06 |
| **المغرب** | 11 | 11 |
| **الجزائر** | 14 | 12 |

المصدر : تقرير مناخ الأعمال ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007

ما يمكن ملاحظته انطلاقا من الجدول التالي انه رغم التقدم الحاصل في ترتيب الجزائر عربيا إلي أنها تراجعت عالميا من ترتيب 88 إلي 97 من مجموع 145 دولة في الوقت الذي حافظت تونس والمغرب علي الترتيب ، وعلي ورغم حداثة مؤشرات الفساد إلي إن الجزائر وحسب المعطيات المتاحة سجلت نقاط ضعيفة في مجال مكافحة الفساد و لم تتعدي 25 بالمائة (تقرير البنك الدولي 2006)، 18بالمئة في مجال إبداء الرأي، 43 بالمائة في الفعالية الحكومية، و26 بالمائة في الإطار التنظيمي، و32 بالمئة في سيادة القانون، إضافة إلي 42% في مجال ملائمة أنظمة السوق وبذلك احتلت الجزائر مؤخرة ترتيب الدول في المجالات المتعلقة بالاستقرار ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والقوانين واللوائح التي أصدرتها (ورشة إصلاح الدولة، إصلاح العدالة ، تعديل قانون الصفقات العامة ..) .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خاتمة الفصل الرابع :

من خلال الجانب التطبيقي المتعلق بأثر الإصلاحات الاقتصادية علي نمو الاقتصاد في الجزائر وتونس والمغرب فقد تبين لنا مايلي:

- تبين من خلال الدراسة أن الوصفات المقدمة للبلدان الثلاثة متشابهة لعلاج الاختلالات التي عرفتها، كما أنها ترتكز علي نفس المبادئ رغم اختلاف المشاكل وتباين الاقتصاديات دون مرعاة لظروف البلد الأمر الذي أدي إلي ظهور الكثير من الخلل مما تسبب في ارتفاع تكلفة الإصلاحات مقارنة بنتائجها وهو ما يجعلنا نتسال عن حقيقة المنافع المرجوة علاقة بهده التكاليف الكبيرة ، وهو ما يستدعي القول بان نتائج الإصلاحات على المستوي النقدي و الاقتصادي تخفي حصيلة مؤلمة تتعلق بالفقراء والطبقات الوسطي والفقيرة .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- الإصلاحات الاقتصادية نجحت إلي حد كبير في استقرار التوزنات الكلية التي تبقي مرضية في الحالات الثلاثة ولكن المؤشرات الداخلية تبقي إلي حد ما مقلقة من حيث ارتباط الاقتصاد بالقطاع الأولي كما توضحه حالة الجزائر حيث أن تدهور أسعار النفط يتسبب في خسارة كبيرة ،وفي نفس الوقت لازال القطاع العمومي يمر بفترة تاهيلية ويجتاز تدرجيا الاختلالات والآثار السلبية علي الجوانب الاجتماعية وتفاوت مخلفات الإصلاحات ، الأمر الذي يؤدي إلي القول بان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ،وعلى العكس من ذلك تبين من خلال حالة تونس والمغرب أن الاقتصاد يتحول إلي اقتصاد إنتاجي ومتنوع نوعا ما ، ولذلك تعتبر البنية الاقتصادية في البلدين متشابه .
- لقد تبين كذلك من خلال الدراسة أن تونس رغم المأخذ المذكورة حققت قفزة كبيرة في تقليص الفقر رغم تحدي البطالة وكذا المنافسة الشديدة لمنتجاتها الصناعية والنسيجية التي تعرفها من قبل الصين في السوق الأوربية والإفريقية ،كما أن المغرب استطاع كذلك أن يوجه اقتصاده نحو الصناعة التحويلية مثل الفوسفات والنسيج وبعض السلع الغذائية وتنمية السياحة والصيد البحري ويراهن على تشجيع التحويلات النقدية للمهاجرين في الخارج ، كما أن وتيرة الاستثمارات الأجنبية والعربية ارتفعت بشكل كبير مؤخرا .
- علي الرغم من إرساء الإصلاحات تستمر الاختلالات ، وتتزايد حدة المنافسة علي المستوي الدولي ، كمان مستوي الاستثمار يبقي غير كافي في المنطقة ، وان بطء الاقتصاديات الثلاثة عن المبادلات البينية يمثل حاجز أمام تسارع النمو وتقليص البطالة، حيث تمثل هذه البلدان سواق صغيرة مقسمة ليس لها فرصة لتعظيم المكاسب سوي الانفتاح وهما ما يقلص مكاسب اتفاقية الشراكة مع اروبا، ولا يسمح لهذه البلدان استغلال مزايا الشراكة بصورة مثلي ،وأما انقسام السوق فهو يشجع الاربيون علي العمل في اروبا في إطار السوق الواسعة ثم التصدير باتجاه هذه البلدان بسبب الاتفاقيات المبرمة بصفة منفردة .
- يبقي تدعيم المبادلات البينية شرط أساسي لدعم النمو في المنطقة، ويوفر مزايا هامة مع سوق يمثل 75 مليون مستهلك وبالتالي يجعل المنطقة أكثر جدب الاستثمار الأجنبي .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- لقد نفدت بلدان كثيرة في مناطق مختلفة برامج إصلاحات اقتصادية متسقة مع رؤية وإجماع واشنطن في أمريكا الاتنية وإفريقيا وفي اروبا الشرقية سابقا ، ورغم نجاح الكثير من الاقتصاديات في تحقيق الاستقرار وتقليص التضخم الجامح ، وفتح أسواقها أمام التجارة العالمية ورأس المال الأجنبي وتحويل المشاريع إلي القطاع الخاص ، وانتهت برامج الجيل الأول بإصلاحات غير مسبوقة من حيث الشمول والاتساع والعمق وازداد عدد الاقتصاديات المفتوحة في العالم النامي وخفضت القيود علي النشاط التجاري ، لكن هذه التطورات المتلاحقة لم تحقق الوعود التنموية وجاءت النتائج متباينة و لم تستطيع اغلب البلدان تحقيق النمو المستدام ، في الوقت ذاته لازال الكثير من البلدان تعاني من المشاكل والصعوبات ، وأصبح الإصلاح والتحول فيها صعبا ومكلفا ، أما الدول المطبقة للإصلاحات فقد أفرزت فيها ظاهرتين هما ارتفاع البطالة وتفاوت الدخل .
- وأخيرا يمكن القول أن البلدان الثلاثة لم تستطيع خلق شروط التنمية المستدامة بسبب الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها قبل الإصلاحات لتنتهي في الثمانينات إلي تبني نهج التقويم الهيكلي بإيعاز من المؤسسات المالية ، وتبين أن الإصلاحات رغم أهميتها إلي أنها أدت إلي تعميق تبعيتها التقنية والتجارية ، زيادة إلي أن هذه الاختيارات أدت إلي منطق تغليب المصالح القطرية علي حساب الأهداف الكبرى للمنطقة مؤدية إلي وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية ، وهذا لايمكن بلدان المنطقة من بناء اقتصاد ذاتي ومتطور وتكوين سوق داخلية ويكرس التبعية للعوامل الخارجية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**الخاتمة العامة :**

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بإشكالية النمو في ظل برامج وسياسات ومخططات الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول المتعلق بالإصلاحات الهيكلية ، والجيل الثاني الخاص بالحكم الرا شد ومحاربة الفساد بما يقتضيه من شفافية ومساءلة ومحاسبة ومساواة في إدارة الشؤون العامة في البلدان التي شملتها الدراسة وهي الجزائر وتونس والمغرب فقد تبين لنا مايلي :

- 1- يمكن القول انطلاقا من هذه الدراسة التي تناولت الإصلاحات و أثره علي النمو في الجزائر وتونس والمغرب أن هناك حاجة إلي البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن والسبب في ذلك يعود إلي النتائج التي أسفرت عنها تطبيق نوعية معينة مت السياسات التي تستند ألي إجماع وشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية ، و أن العلاقة بين هذه الإصلاحات والنمو الاقتصادي تبدو تتوقف علي عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في إحداث النمو واستدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للبلد المعني بالإصلاح، وقدرة السياسات الاقتصادية علي توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاحات الاقتصادية، والأفق الزمني والسياسي لتطبيق الإصلاح ، والتأييد الشعبي المناسب .

-

- 2- تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن سياسات الإصلاحات الاقتصادية في حالات الدراسة أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو وهو ماتؤكده هذه الدراسة ، حيث تبين من خلال التجربة مع الإصلاحات في المنطقة أو من خارجها أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص تمثل عنصر رئيسي في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل ،وأنها ستؤدي إلي نمو في المدى الطويل ، غير

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أن معارضي هذه البرامج يرون أن وصفاتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدي في نهاية الأمر إلي اندماج سلبي للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين .

- 3- تبين من خلال هذه الدراسة وبناءا علي التجربة والخبرة في المنطقة في المجال إن الإصلاحات الاقتصادية الناجحة تتطلب إدارة الطلب الكلي بطريقة جديدة واستمرار الحفاظ علي التوزنات الكلية ، تماشيا مع هدف الاندماج والانفتاح على المحيط الدولي وتجنيد كافة الإمكانيات والطاقات والقدرات للاستفادة وتعزيز المكاسب والفوائد ، و توفير ظروف أفضل للقطاع الخاص للمساهمة في خلق نمو اقتصادي ذاتي وقابل للاستمرار .

-

4- -ما تحقق في ظل الإصلاحات في المنطقة يتناقض مع إمكانية المورد الطبيعية المتوفرة (2.5) بالمئة من احتياطيات النفط ، و4 بالمئة من احتياطيات الغاز ، وأكثر من 50 بالمئة من الفوسفات ، بالإضافة إلي الإمكانيات الزراعية الهامة .

- 5- يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بدءت بصفة مبكرة في تونس والمغرب وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي ، فقد بدء البلدان في وقت مبكر نسبيا وقطعتا شوطا أطول مقارنة بالجزائر ، فقد عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق في كل سنة خلال 1980 إلي 1993 ، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات ، وعلي الرغم من تأخر الجزائر حيث انطلقت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة في 1994 (بعد محاولات سابقة ) ألي إن تجربتها مشابهة لكثير من الدول ، و لم ياثر التأخر في أدائها مقارنة بما حققه البلدان المغرب وتونس ، ولعل بعض الدول قد تأثرت سلبيا من جراء الانفتاح الكبير الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية وعدم قدرتها علي المنافسة كما تم توضيحه في حالة منافسة الصين والهند لتونس في المنسوجات ، ولعل أوجه النجاح في حالة الجزائر ترتبط بمؤشرات كثيرة منها وصول حجم الاحتياطيات الأجنبية إلي ما يعادل خمسة اشهر من الواردات ،

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وتحسن مؤشرات الدين حتى وان كانت تجربة الجزائر مختلفة كون النتائج المحققة حدثت بفعل تطورات النفط للارتباط الاقتصاد بمادة واحدة وهو ما يجعل التحليل أكثر صعوبة في حالة الجزائر في كون هذه النتائج غير صلبة وإنما هي ظاهرة فيما يسمي بالمرض الهولندي وهو ما يجعل التحدي اكبر في تنويع الصادرات خارج المحروقات ، وتشجيع الإنتاج الوطني وإعادة بعثه من جديد في قطاع الصناعة والصناعة المتضررة بفعل الوفرة النفطية بهدف تقليص الواردات الغذائية .

- 6 – النتائج المحققة في حالة الجزائر – رغم ماذكر لايستهان بها ، وتبعث علي الثقة في إمكانيات العودة إلي وضع طبيعي ومستقر إذا ما تم استغلال موارد النفط بطريقة فعالة في القطاع المنتج ، رغم أن هذه المؤشرات تبقي ضعيفة طالما أنها لاترتكز علي نمو اقتصادي ذاتي ، ومتأتية من الاستثمار العمومي بسب الطفرة النفطية ، وهو ما يتطلب اهتمام خاص في حالة الجزائر خاصة وان ذلك يدل علي ركود اقتصادي واختلال هيكلي طويل وعميق يتطلب المعالجة .

- 7 – إن الاقتصاد الجزائري مقارنة بتونس والمغرب لم يستفيد بصورة كافية من الميزة المتعلقة بالمورد الطبيعي في دعم النمو علي المستوي القطاعي وبالأخص في مجال الصناعة والزراعة ، و لم يستفيد لحد الآن من الاستقرار الكلي بالنظر إلي النمو المحقق ومضمون هذا النمو ، إما ما حدث فلا يعدو أن يكون تعديل وإصلاح هيكلي ظرفي ناجح ظاهريا ، ولكنه يعكس جمود في تنفيذ الإصلاحات وبعث القطاعات الواعدة بالنمو الذاتي ، وهو ماأعطي القناعة للباحث للقول بان الاقتصاد الجزائري حاليا يتزلق إلي مايسمي بالمرض أو الداء الهولندي ، وهي عوامل لاتسمح بتحقيق حركية مستدامة في نمو الاقتصاد وتحوله إلي وهم ، ونظرا إلي هذا الاعتبار الخاص بالدور الذي يلعبه قطاع النفط في حالة الجزائر يجعل ميزانية الدولة خاضعة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية ،وهو مورد أساسي لخزينة الدولة وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، إضافة إلي انه العامل الوحيد حاليا لتقليل التوترات الاجتماعية والعامل الذي لاغني عنه في حل مجمل تناقضات واكر هات الاقتصاد في الجزائر .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- 8- الاهتمام الحالي في حالة الجزائر ينبغي أن ينصب إلي إعادة النظر في كيفية توزيع الموارد علي مستوين يتعلق الأول بكيفية توزيع الموارد العمومية وترشيدها ، وترشيد البرامج العمومية مقارنة بالأهداف المسطرة وعلاقة كل دلك بمقدرة الاقتصاد الجزائري علي امتصاص الأموال المرصود في هذه البرامج علي غرار البرامج الحالية ويتطلب دلك فعالية النفقات العمومية وعلاقتها بما تحقق .

- 9- يبقي النمو الاقتصادي في حالة الجزائر مقارنة بتونس والمغرب رغم التشابه رهين الإصلاحات المؤجلة ، المخططات القطاعية لإعادة هيكلة الاقتصاد ، تقلبات أسعار النفط ، ظروف المناخ ، مناخ غير كافي وغير ملائم لبعث الاستثمار ، وعلي الرغم من ملائمة الجوانب النقدية على المدى القصير ، يبقي النمو يتأثر بعراقيل وصعوبات اجتماعية منه البطالة والفقر والتي لانمو اقتصادي بدونها .

- 10 -يجب التأكيد أن هناك مجموعة من القوانين التي يمكن إن يتبناها البلد لتحقيق النمو المستدام حيث أن النمو يعتمد علي وظائف أساسية يجب القيام بها مع مرور الوقت تتعلق التراكم الرأسمالي ،التراكم المادي والبشري ، والتوزيع الكافي للمورد ، وتبني التكنولوجيا .

- 11 - وأخيرا وبناءا علي التجربة مع الإصلاحات من خلال هذه الدراسة، وعلي الرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية ضرورة لاغني عنها ، فقد تبين أن هذه الوصفات والشروط الموجهة إلي البلد المعني بالإصلاح تبدو غير ملائمة وضارة بأفاق النمو الاقتصادي في المدي القصير ، وإنها تركز علي التوازن الداخلي والخارجي في ظل وضاع تتسم بالاختلال علي حساب النمو الاقتصادي الحقيقي ، وتؤدي إلي تحجيم الاستثمار المحلي وتوجه ثمار الإصلاحات إلى الاستثمار الأجنبي ورأس المال الأجنبي بصفة عامة ، وبهدف استعادة النمو لابد لأجندة السياسات الاقتصادية من المزواجة بين السياسات الاقتصادي السليمة (تحسين

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



كفاءة استخدام الموارد ، تحسين إنتاجية الاستثمار ) والتمويل الخارجي الكافي والمحيط الاقتصادي الملائم ، حيث أن الإصلاحات الداخلية مهما كانت سليمة ولا يصاحبها تمويل خارجي كافي قد تعرض عملية الإصلاحات للخطر ، وان التمويل الخارجي بدون إصلاح محلي قوي قد لايعزز النمو.

- إن عملية تحسين إدارة الحكم أمر أساسيا وهي السبيل لتفاعل الحكومات مع المجتمع المدني لتامين التأييد الاجتماعي الضروري لأي إصلاح اقتصادي ناجح ، وان كانت إصلاح إدارة الحكم وحدها غير كافية لضمان تحسين الأداء ، والمشكل يكمن في تعزيز الدوافع والآليات والقدرات لتعزيز المساءلة وتوسيع نطاق المشاركة واليات الحكم الجيد وهي خطوات أولية ضرورية في تحسين السياسات التي تعتبر في حد ذاتها أدوات لتحسين مناخ ودوافع النمو الاقتصادي ، من خلال تعزيز المساءلة العامة والشفافية والتنافسية في الشؤون العامة ، واعتماد لوائح وقوانين تؤمن التوصل إلي حقوق وحريات أساسية واسعة من خلال المشاركة والمساواة أمام القانون .

- وقد تبين انطلاقا من هذه الدراسة أن هناك عدة متطلبات لنجاح الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام تتعلق بمايلي :
- توقيت البدء في الإصلاح أمر له أهمية بالغة
- التوازن الملائم بين دور الدولة والدور المنتظر للقطاع الخاص ضروري .
- إيجاد المؤسسات الداعمة لنمو الإقتصاد .
- إدارة الموارد النفطية بطريقة جيدة .
- تهيئة المناخ الملائم للإعمال والاستثمار المحلي والأجنبي.
- إيجاد آليات جديدة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية وتغييرها في الوقت المناسب واعتماد محاسبة الأداء .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- ربط الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية ،التكامل وزيادة التجارة البينية بين البلدان المغاربية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

## المصادر والمراجع

1. **إبراهيم العيسوي** (1997)"المحنة الآسيوية والتنمية العربية " مجلة الرباط الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية " ديسمبر، العدد9

2. **احمد هني** ، اقتصاد الجزائر المستقلة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
3. إسماعيل شعباني.(2001)" مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة

4. **اجاي شهبير** (سبتمبر1997)" الدولة في عالم متغير"، صندوق النقد الدولي، "مجلة التمويل والتنمية"،العدد 03.

5. خالد بن حمد بن عبد الله القدير (2005) اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي ، مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية الرياض

6. **سلوى شعراوي جمعة**(2004)" إدارة شؤون الدولة والمجتمع " مركز بحوث واستشارات الإدارة العامة كلية الاقتصاد جامعة القاهرة

7. **"مقدسي ومفتاح الإمام** (2003) تحليل تجارب النمو في الدول العربية خلال 1998/60 المعهد العربي للتخطيط الكويت

8. **جيلارمو اورتز** (سبتمبر 2003 )"أمريكا الاتنية وتوافق واشنطن"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية،

9. **جميل طاهر** "الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي " دراسة حالات مختارة " مجلة أفاق اقتصادية العدد 66

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10. **نادر فرجاني** (2000) العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية " مركز المشكاة للبحث " مصر

11. **دريد كامل صالح الشيب**(2001) " تقيم سياسات صندوق الدولي في الإصلاح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية " دراسة حالة الجزائر "والأردن" رسالة دكتورة غير منشورة جامعة وهران

12. **جاك بولاك** (ديسمبر 1977)،" النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي" ، مجلة التمويل و التنمية.

13. **انديرز أسلوند** (1997)ترجمة محمد جمال إمام "كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق" الطبعة الأولى " مركز الأهرام للترجمة والنشر " القاهرة.

14. **صفوت عبد السلام عوض الله** (1993) " السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية" دار النهضة القاهرة مصر

15. **ايشيرو اوتاني ديلانو** (سبتمبر 1989)" محددات النمو في أقل البلدان نموا"، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي،.

16. **إيمان محمد سليم** (1998) تحديات النمو في مصر والبلدان العربية مقال نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو العدد 15 2001

17. ،

18. **با تريشيا جامو** و محمد العريان (1996) "الإصلاح الاقتصادي والنمو ، والعمالة والقطاعات الاجتماعية في الاقتصاديات العربية " ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، ابوظبى لإمارات العربية المتحدة يناير 1996

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

19. **بابلو فا نسيكا** (جويلية 2005) "رحلة البرازيل الرائعة "،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، .

20. **بشير مصطفى**(2006 )« إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد » ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين، الجزائر.

21. البنك الدولي (1996)" تقرير عن التنمية في العالم من الخطة إلى السوق "مركز الأهرام للترجمة والنشر " الطبعة 01 القاهرة.

22. البنك الدولي(1996)" تقرير عن التنمية في العالم من الخطة إلى السوق "مركز الأهرام للترجمة والنشر " الطبعة 01 القاهرة.

23. **بول ا. ساموبلسن** (1991)" علم الاقتصاد » الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني " ترجمة مصطفي موفق « ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

24. ترجمة **عارف دليلة** الكينيزية الحديثة و التركيب الكلاسيكي الجديد،

25. **جاسم المناعي** (1998) "الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق وانعكاساتها علي دول مجلس التعاون الخليجي " صندوق النقد العربي ".

26. **جميل طاهر** (وآخرون ) بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية " المعهد العربي للتخطيط .

27. ( 1998 )" برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها علي مستقبل التخطيط في أقطار عربية مدينة " دراسة مقارنة " مجلة الكويت الاقتصادية "العدد الرابع ".

28. **جودة عبد الخالق**(1996) «الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة » المنتدى الثقافي (شومان) عمان الأردن.

29. **جون د سيليفان** (2005)، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئسى للإصلاح السياسي والاقتصادي واشنطن .

30. **جون ويليامسون** "تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لما يتعين عمله " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي "سبتمبر2003 "المجلد 40 العدد الثالث "

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

31. **جاك ديا موند** (ديسمبر 1990) " المصروفات الحكومية والنمو الاقتصادي " مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي.

32. **جير مي كليفت** (سبتمبر 2003) " فيما وراء توافق وا شنطن " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي " " المجلد " 40ن " العدد "الثالث ".

33. **حسن توفيق إبراهيم** (1999 )الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي "، الدراسات السياسية والإستراتيجية " القاهرة.

34. ــــــــــــ ( 1999)"الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي « مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام " القاهرة، مصر.

35. **حمدي عبد العظيم**(1998) الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة دار الزهراء، القاهرة ، مصر.

36. **حمين شفر**(ديسمبر 2006 ) "الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة " ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الحكم الراشد والتنمية المستدامة ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين الجزائر.

37. **خليفة علي ضو وآخرون** (1996 ) "شبكات الحماية الاجتماعية " الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي "صندوق النقد العربي أبو ظبي ، الإمارات.

38. **رمزي زكي** (1989) " نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي « دار الرازي « بيروت

39. ــــــــــــ (1993 ) " الليبرالية المستبدة – القاهرة – سيناء للنشر

40. "الديون الخارجية" رؤية من العالم الثالث .

41. **رياض دهال وآخرون** ( 1993) قضايا السياسات التصحيحية المفهوم والتطبيق وتقيم الآثار في البلدان العربية (مقال غير منشور ) المعهد العربي للتخطيط الكويت.

42. **زينب عبد العظيم**، (ديسمبر 1999 )، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصاد في الدول النامية.جوانب سياسية ، العدد 143 " أهرام اقتصادي " القاهرة،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

43. **سالم النجفي** ، –**واخرون** "مقدمة في ا

44. **سعيد النجار**(1987)" التصحيح والتنمية في البلدان العربية " « ندوة فكرية صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ابوظبي القاهرة " دار الهلال "

45. ــــــــــــــ (1991) "نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق مصر.

46. **سميرة إبراهيم أيوب** (2000)، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي نظرة تحليلية تقويمية ،مركز الإسكندرية للكتاب" مصر.

47. **سهير محمود** « معتوق سياسات التثبيت الاقتصادي" مجلة مصر المعاصرة « العدد 419 مصر .

48. **سيد البواب** (2002)، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي محاورها تحليلها تأثيرها، الإسكندرية، مصر .

49. **شاذلي العيادي** (1987) "تحليل تطوري للاقتصاد التونسي" محاضرة بكلية الاقتصاد والتصرف جامعة سفا قس " تونس .

50. **شهيد يوسف** (ديسمبر1996) " تغيرات في مشهد التنمية " مجلة التمويل والتنمية " صندوق النقد الدولي".

51. **شيتال رينود فانتيل** (1992) "غانا نمو تثبيت وإنعاش ناجحين" التمويل والتنمية " البنك الدولي ""تقرير عمل مارس 1988.

**52. صري محمد عادل الصاوي** (1997)، البعد الاجتماعي لبرامج الإصلاح الاقتصادي الم الإشارة إلي بعض الدول النامية ،أطروحة دكتورة غير منشورة عين شمس

53. صندوق النقد الدولي " دراسة خاصة (1998) " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق " واشنطن 1998 .

54. صندوق النقد الدولي (1998) "أفاق الاقتصاد العالي " بيروت مكتبة لبنان

55. صندوق النقد العربي (1998)، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، ابو ظبي الامارات العربية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

56. **طاهر كنعان** (1996) "الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية " صندوق النقد العربي أبوظبي، الإمارات العربية.

57. **عبد الباسط وفا**، (2000) النظريات الحديثة في مجال النمو "، دار النهضة العربية القاهرة،

**58**. **عبد العزيز شرابي**، (1998) " النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية ، حوليات جامعة قسنطينة العدد 02

59. **عبد الفتاح العموص** (1997 ) " النماذج التاليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي " مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد09.

60. **عبد القادر شعبان**(1996) "السياسة التصحيحية في تونس" دراسة علمية غير منشورة بكلية الاقتصاد والتصرف جامعة سفاقس، تونس.

61. **عبد اللطيف بن اشنهو**، تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 إلي 1988.

62. **عبد المنعم الشحات محمد** علي(2000 )«: تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية– دراسة قياسية "–رسالة دكتورة غير منشورة كلية التجارة عين شمس "مصر.

63. **عبد الناصر عز الدين** (1999) "تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد وعلاقته بالنمو الاقتصادي" كلية التجارة جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة مصر.

64. **عبد الوهاب شمام** (جوان 2005)، " الحتمية والاختيار في الإصلاحات الاقتصادية " ورقة مقدمة إلي الملتقي الدولي الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين " الجزائر.

65. **عبد الوهاب كرمان**، (2003)، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " تدخل أمام المجلس الوطني.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

66. **فارس بن جرادي وآخرون** ، شبكات العربية ، صندوق النقد العربي ابوظبي

67. **فيكتوريو كوريو** (نوفمبر 2000)،" أمريكا الاتنية في عالم يتعالم "صندوق النقد العربي " تحرير **علي صادق** وعلي احمد البلبل، ابوظبي الإمارات العربية .

68. **قيلارمو اورتز**(2003) "أمريكا اللاتينية وتوافق واشنطن " مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر.

69. **كانيزا تسام**، (1981) " صندوق وسياسات تكيف في إفريقيا " مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، المجلد الثامن ، عشر العدد 02.

70. **كريستين جونز و آخرون**، (جويلية 1994)، " في سعي أفريقيا إلي الرخاء هل أفاد التصحيح الاقتصادي صندوق النقد الدولي " مجلة التمويل والتنمية ".

71. **دباك لول**، (1995)، " المفاهيم الخاطئة لاقتصاديات التنمية " التمويل والتنمية ، ص ن د.

72. **لارونس سامرس**، (مارس 1992)(تحديات التنمية) "مجلة التمويل والتنمية " .

73. **م . غورباتشوف** " البيرستريكا ( **ترجمة زياد الملا** ) دار الشيخ للدراسات والترجمة دمشق (سوريا)

74. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1999) " الفساد أثار الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته " سلسلة الخلاصات المركزة السنة الثانية الكويت.

75. **مارشيلو سيلوسكي** "التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي " مجلة التمويل والتنمية " ص ن د " يونيه " الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية " دراسة حالة الجزائر "والأردن" كلية الاقتصاد

76. **متولي مختار** (1976) ،" نموذج هارود ودو مار للنمو والدول المتخلفة"، مجلة مصر المعاصرة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

77. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لبرامج التعديل الهيكلي " الجزائر 1998

78. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،(1998) "التقرير الوطني حول التنمية البشرية " الجزائر.

79. **محمد عادل أحمد الصاوي**، (1997)" البعد الاجتماعي لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري في الإشارة إلى بعض البلدان النامية "جامعة عين الشمس، "كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة.

80. **محمد عبد العزيز عجمية و آخرون**، (2001) " التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها –سياساتها " الدار الجامعية " الإسكندرية مصر .

81. **محمد مدحت مصطفى وآخرون** (1999 ) النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية مصر .

82. **محمد مرياتي**، (سبتمبر 1994)، الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان و التنمية، " القضايا المستدامة في الاقتصاديات العربية و علاقتها بتوطين التكنولوجيا، "القاهرة.

83. **محمد ناجي حسن خليفة** (2001) ، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ، دار القاهرة.

84. **محمد ناظم حنفي** (1992) ، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية ، الطبعة "بدون" القاهرة ، مصر.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

85. **محمود عبد الفضل** (2004) ، العرب و
مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولي بيروت 2000 .

86. (1999) " الفساد وتداعياته في الوطن العربي " مجلة المستقبل العربي " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد243 مايو 1999 .

87. **محمود محي الدين**، (مايو 2001)، « التنمية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي" مجلة الكويت " العدد 15 ".

88. مقدسي والإمام (2003) ، سجل النمو في أقاليم العالم تجارب الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت

89. **مد بني هاني**، (أفر يل 2005)، "مفهوم التنمية المستدامة " مجلة الاتحاد البرلمان العربي ، العدد 9.

90. التقرير الاستراتيجي العربي(1997) "مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية "، القاهرة.

91. **مصطفي النابلي** ، (2003) " تحديات وأفاق النمو الاقتصادي طويل الأجل " ورقة مقدمة لمؤتمر مؤسسة الفكر العربي بيروت .

92. **مصطفى محمد العبد الله الكفرى**(2001) " الاقتصاد السياسي " منشورات جامعة دمشق ، سوريا.

93. ـــــــــــــــ (1999 ) " التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"،المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

94. **مصطفى محمد عز العرب**، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية.مصر

95. **مصطفي مقيد ش** ، الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد ، ملخص مجلة الشهاب ، الجزائر

96. **منال محمد متولي**، (1997) "اثر السياسات المالية علي النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة لمؤتمر قسم الاقتصاد القاهرة، دار المستقبل العربي، مصر.

97. **المنصف عباس** (1999 ) "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة" المركز الوطني للدراسات والبحوث الخاصة بالتخطيط، الجزائر

98. **مني البر ادعى**، (1998)، تعقيب حول علي مقال إيمان سليم السابق المؤتمر قسم الاقتصاد.

99. **منى قاسم** (1997)«: الإصلاح الاقتصادي " الدار المصرية اللبنانية "القاهرة الطبعة الأولى.

100. "الإصلاح الاقتصادي، (1997)،" الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى ، القاهرة

101. **مهدي مصطفي حسين** (2006) "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية " مجلة أفاق اقتصادية " المجلد 8 سنة 1987 " العدد 69.

102. **نجيب حجوى**( 2001)"سياسة التخصص في المغرب"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية الوطني.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

103. وزارة التجارة والصناعة التقليدية (006 التصدير " تونس.

104. **وليم ايسترلي واخرون**، (1994)، "ماالدي يمكن أن نستخلصه من الانهيار السوفيتي " مجلة التمويل والتنمية " العدد الرابع د صندوق النقد الدولي.

105. **وليم استرلي**، (سبتمبر 1991)،" الساسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي " التمويل والتنمية ص ن د.

106. **يعقوب سليمان**( 2005 )" اقتصاديات البلدان النامية والإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة " ورقة مقدمة لملتقى الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.

107. **عبد المجيد راشد** " آليات العولمة "
www.amin.org/look/amin تاريخ الولوج 2006/12/03.

108. **نادر فرجاني** (2006)" أثار إعادة الهيكلة علي البشر في البلدان العربية " الموقع: www.almishkat.org، تاريخ الولوج: 2006/10/20

109. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 06/01 المؤرخ في جوان 2001 ، والبرنامج 02/04 المؤرخ في 2002/06/04

110. **منار محمد لرشواني** (2004 )«، الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لبرامج التكييف الاقتصادي الدولية " تاريخ الولوج 07-10-2004، الموقع: www..islamtoday. net. تاريخ: 11/25 /2006.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

111. المائدة المستديرة المغاربية ، التشغيل التج
الحكم تقويم القدرة علي الازدهار ، الموقع: bank.org portwww.world

112. **علي الدين عبد البديع القصبى** " سياسات الإصلاح الاقتصادي دراسة سوسيولوجي في آليات الموجهة وميكانيزمات التكيف الموقع: www.menshowi.com.

113. www.uneca.org الأمم المتحدة " اللجنة الاقتصادية الإفريقية " المنتدى الرابع للتنمية في أفريقيا

114. الأمم المتحدة ، الجنة الاقتصادية لإفريقيا " دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا

115. (2000، 2001) ، طنجة المغرب ، ابريل 2002 **فانتو سيرو** "،تقريرا ثار حول آثار سياسات

116.

117. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، (أفر يل 2005)، الأحوال الاقتصادية في شمال إفريقيا الأداء الاقتصادي 2004 المغرب.

118.

119. تقرير عن الاقتصاد المغربي ،المركز الوطني للظرفية الاقتصادية "تقرير 2001 .

120. البنك المركزي المغربي تقرير مختلفة

121. المغرب 2005) المندوبية السامية للتخطيط تقرير 2000 2005)

122. البنك الدولي " مذكرة بلد المغرب" تاريخ الولوج : 2006/07/10 www.worldbank.org/mena

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

123. البنك الدولي " مذكرة بلد المغرب "الو
www.worldbank.org/mena

124. الدراسة الإستراتيجية المتعلقة بالتمويل الخارجي للاقتصاد التونسي الموقع :

125. www.gov-dz.mcrp .

126. **Abdelkader sid Ahme**d, (1981) La croissance et développement théorie et politique tome 01 Alger

127. Algeira(2001) Article 17 IMF contruy Rrport N01_162 sep2001

128. **Balk well Carl**(1987) " Monetary Approach to Balance of payments Needs Blendining With Other Lines of Analysis" IMF Survey

129. **Cheraoui Mouna** et **ali** (2003) the politcal Economy of growth in marocco moh 6 university august

130. **Derbal abdelkader** (1997) "Algeria's export policy and performance" in strategy planning and developpement, edition SHU press, sheffied.

131. **Derbal abdelkader**, (1991) " Integration economique international et mobilité des resources humaines" in les resources humaines dams l'édification du Maghreb arabe, Marrakech,

132. **Derbal abdelkader (**1998), l'exportation et l'entreprise Algerian: passé, present et future , in les cahiers du CREHD, N 4 3 1er trimester.

133. **Dominique Guellec et pierre Relles** (1997) les nouvelles théoriques de la croissance، Paris.

134. **Francisco A Gall ego and José R Lopez calix** ( Juin 2005) Economic Growth in Algeria Explanations and Fore costs U sing Cross country Regressions collogue international, Association National Economists Algerians Algiers .

135. **Gilbert Abraham frois**, (1977)" Eléments de dynamiques Economiques " édition Dalloz paris.

136. **Benissad, H.** (1995), L' Ajustement Structurel OPU Alger

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2006) . un autre monde contre le fanatisme

138. **Lagans Loui**s, (1980) « La Croissance Economique », Paris.

139. **Moh. Z. Bechri** and **Sonia Naccache** ( MAY 2003) thé politcal economy of devlopment policy in tunsia، thé universty of tunsia

140. Oliver de la grande ville(1997) La Théorie de la Croissance Economique . mason paris

141. **Peter Nunnenkamp** (2003) ، Economic Policy ، Institutional D evelopment and Income Growth How Arab Countries Compare With Other Developing Countries ، Kiel Institute For World Economics N0 . 1183 Germany

142. **Robert.Jarro et alî** « la croissance économique » 1996 .

143. **William Son** ، John (1993) « democraty and the Washington consensus « world development VOL 21 ، n08 ،.

144. **IMF** (2000) algeria recent economic developments » staff country rapport n 00/105 wc.

145. **IMF** (2001) algeria staistcal appendix inf country report N 01 /163 WC 2001

146. **World bank** (1992) " governments and development " world bank Washington .

147. **World bank** ، global economic prosectus 1988/1999 Washington DC 1999

**148. L'année economique et sociale Alger 1997**

149. **Le moci – risque pays (1**999) n 1374 du 28/01/99

150. **M**ohamed abdelbasset et chemingni (2005) productivity performence in developing countries contry cases stidies MOROCCO.

151. WORD BANK report N 19975 NOR King DOM OF morocco.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# _ فهرس الموضو

رقم الصفحة

**1_ الإطار المنهجي:**..... 06

_ التقديم ..... 06
_ الإشكالية ..... 07
_ الفرضيات ..... 07
_ أهمية الدراسة ..... 08
_ أهداف الدراسة ..... 08
_ منهجية الدراسة ..... 09
_ أسباب اختيارا لموضوع ..... 09
_ الدراسات السابقة ..... 10
_ خطة الدراسة ..... 11

**2_ الجانب النظري :الاطار العام والمفاهيم النظرية** ..... 13

**2_1. الفصل الأول: أدبيات النمو الاقتصادي**.....13

**1.أ_ الفرع الأول** : مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية .....13
_ مفهوم النمو .....13
_ مفهوم التنمية .....15
_ مفهوم التنمية المستدامة..... 16
**1_ب. الفرع الثاني** : بعض أساسيات النمو .....18
_ التجارة كقاطرة للنمو .....18

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

_ النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي
_ التقدم التكنولوجي والنمو.....22
**1_ج. الفرع الثالث** : محددات وقياس النمو .....23
_ محددات النمو .....24
_ مقاييس النمو .....26
**1_د. الفرع الرابع** : نظريات ونماذج النمو .....27
_ تحليل كينز .....31
_ نموذج هارود ودومار .....36
_ التحليل النيوكلاسيكي .....40
_ نماذج النمو الحديثة .....51
**1_هـ. خاتمة الفصل الأول** .....65

**2_2. الفصل الثاني :أدبيات الإصلاح الاقتصادي**.....69

**2_أ. الفرع الأول** : مفهوم الإصلاح الاقتصادي .....70
_ مفهوم السياسات الاقتصادية.....71
_ المدخل العام للإصلاحات الاقتصادية .....72
- الإصلاحات من منظور اتفاقية واشنطن .....75
**2_ب. الفرع الثاني** : الإصلاح الاقتصادي نظرة في القضايا الرئيسية.....85
_ متطلبات تحقيق النمو.....86
_ مراحل سياسات الإصلاحات .....86
_ أسباب الإصلاحات الاقتصادية .....87
**2_ج. الفرع الثالث** : أساليب الإصلاحات خصائصها وأدوات.....89
_ أساليب الإصلاحات .....89
_ خصائص وأدوات الإصلاحات .....*90*
_ تفسير الإصلاحات في النظرية الاقتصادية .....94
_ النظرية الكنيزية .....95

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

_ النظرية النقدية .....
_ النظرية الهيكلية ..... 98
**2_د. الفرع الرابع** :برامج الإصلاح الاقتصادي .....102
_ برامج الاستقرار..... 102
_ برنامج التعديل الهيكلي ..... 105
_ الجيل الثاني من الإصلاحات .....111
**2_ه. الفرع الخامس**: الإصلاح الاقتصادي في مذهب صندوق النقد الدولي.....112
_ شروط الصندوق ..... 112
_ بنود الشرطية ..... 124
_ معارضة سياسات وبرامج الإصلاحات .....124
**2_و. خاتمة الفصل الثاني** ..... 137

**3_ الجانب التطبيقي :الإصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي**.....140
**3_3. الفصل الثالث : دروس من تجارب الإصلاح في العالم** .....140
**3_أ. الفرع الأول** : سياق ومبررات الإصلاح الاقتصادي .....141
_ دوافع وأبعاد الإصلاحات.....142
_ الإصلاحات في مرحلة الانتقال .....144
**3_ب. الفرع الثاني** : الإصلاح في أمريكا اللاتينية ..... 148
_ حالة المكسيك .....149
_ البرازيل ..... 154
_ الشيلي.....154
_ تقييم تجربة الإصلاحات في أمريكا اللاتينية .....163
**3_ج. الفرع الثالث** : الإصلاح في أفريقيا ..... 165
_حالة غانا ..... 167
_ دروس من الإصلاحات في إفريقيا .....174
_ تقييم تجربة الإصلاحات في غانا ..... 175

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

**3_د. الفرع الرابع** : الأزمات المعاصرة و
_ خصائص الأزمات المعاصرة..... 177
- معالجة الأزمات من طرف ص ن د ..... 178
_ الأزمة الآسيوية ..... 179
_ الدروس المستفادة .....182
**3_ هـ. خاتمة الفصل الثالث** .....184

**4_ الفصل الرابع : الاصلاحات الاقتصادية وأثرها علي النمو** .....190
**4_أ. الفرع الأول** : الأوضاع الاقتصادية في البلدان المغاربية
قبل الإصلاح .....191
_ خصائص البلدان الثلاثة .....191
_ الأوضاع قبل الإصلاحات .....193
_ المغرب ..... 194
_ تونس ..... 196
_ الجزائر ..... 200
**4_ب. الفرع الثاني** :تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ..... 205
_ حالة تونس ..... 205
_ حالة المغرب .....211
_ حالة الجزائر..... 217
**4_ج. الفرع الثالث** : الإصلاح وإشكالية النمو في البلدان الثلاثة ...224
**_ حالة الجزائر** ..... 225
_ حدود ومستقبل النمو في حالة الجزائر ..... 227
_ إجراءات دعم النمو ..... 230
_ إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي ..... 231
**_ حالة المغرب** ..... 234
_ سجل النمو ..... 234
_ إجراءات دعم النمو ..... 237
_ إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي ..... 237

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

_ **حالة تونس** .....
_سجل النمو ..... 242
_ إجراءات دعم النمو..... 242
_ إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي ..... 244
**4_د. الفرع الرابع** : دراسة مقارنة بين أداء النمو في البلدان الثلاثة.....246
_ دروس من الإصلاحات في المنطقة ..... 246
_ المقارنة بين أداء القطاعات .....254
_ التحديات وإصلاحات الجيل الثاني المطلوبة ..... 254
**4_هـ. خاتمة الفصل الرابع**.....258

_ **الخاتمة العامة** ..... 261
_ **قائمة المصادر والمراجع**.....266
_ **الأشكال والرسومات** .....271
_ **الملاحق** .....272
_ **فهرس الموضوعات**.....273